

مخنارات الاسرائيلية



Sept. 2009

السنة الخامسة عشر. العدد ١٧٧ سبتمبر ٢٠٠٩



ترجمات عبرية

- الاستيطان... حجر العثرة الرئيسي أمام جهود إدارة أوباما
- وزير الخارجية الإسرائيلية من أمريكا الجنوبية إلى إفريقيا..!!
- تعاون استخباراتي أمريكي- إسرائيلي- فرنسي في السودان
- مدارس إسرائيلية ترفض استقبال يهود الحبشة
- وزير الإعلام الإسرائيلي: « ما خلاص إليه مؤتمر حركة فتح هو إعلان حرب »

رؤية عربية

الترجمة عن العبري وعقدة التطبيع الثقافي

مخنفات اسرائيلية

مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٧٧ - سبتمبر ٢٠٠٩

مدير المركز
د. جمال عبد الجواد

رئيس مجلس الإدارة ورئيس المركز
د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير
د. عماد جاد

مدير التحرير
أيمن السيد عبد الوهاب

وحدة الترجمة

عادل مصطفى
محمد اسماعيل
مدحت الغرباوي
أسامة أبو رفاعي

د. أشرف الشرقاوي
منير محمود
كمال أحمد
سيد رشاد

د. يحيى عبد الله
محب شريف
شريف حامد
محمود صبري

الإخراج الفني
مصطفى علوان

المستشار الفني
السيد عزمي

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية
ت: ٢٥٧٨٦١٠٠ / ٢٥٧٨٦٢٠٠ / ٢٥٧٨٦٣٠٠ فاكس - ٥٧٨٦٠٢٣٢

المحتويات

٤	* المقدمة.....د. عماد جاد
	أولاً : الدراسات
٥	١- كتاب "نقطة اللاعودة" (القسم السادس-٢).....رونين برجهان
١٣	٢- كتاب "عدم المساواة" (الجزء السادس عشر).....أوري رام ونيثسا بركوفايتش
٢١	٣- مجموعة الاستخبارات الإسرائيلية: إلى أين...؟ (الفصل الثالث).....شموئيل إيفن وعاموس جرانيت
	ثانياً: الوثائق
٢٧	قرار عبد الناصر بتأميم قناة السويس بعيون هآرتس.....ليتال لفيان
	ثالثاً: الشهادات
٢٨	١- الحقنة النووية.....رونين برجهان
٣٢	٢- الجيش الإسرائيلي يهين جنوده.....حانان جرينبرج وإفرايم فايس
٣٤	٣- "زئيف ليرون" يحطم جدار الصمت.....موشيه رونين
٣٧	٤- تفاصيل العلاقات العسكرية بين إسرائيل وجمهورية الكونغو.....جيدي فايتس
٤١	٥- حالات الكذب في الجيش الإسرائيلي تكررت كثيراً في الماضي.....أمير أورين
	رابعاً: الترجمات العربية
	* الاستيطان معضلة التسوية:
٤٣	١- روسيا والاتحاد الأوروبي أيضاً يعارضان البناء في القدس.....مايا شاني
٤٤	٢- بن جفير: "الدماء ستسفك في بعض البؤر الاستيطانية".....أمير بوحوط
٤٤	٣- يجب إلزام الفلسطينيين بتجميد البناء في المناطق المحتلة.....هيئة تحرير موقع news1
٤٦	٤- لن يتم فرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل.....هيئة تحرير موقع walla
٤٧	٥- أخيراً عدو.....تسفي برئيل
٤٨	٦- مصدر أمني: "مصممون على إخلاء البؤر الاستيطانية".....يهوشع برنر
٤٩	٧- أعداد المستعمرين في الضفة الغربية تتجاوز الـ ٣٠٠ ألف.....حاييم ليفنسون ويوفال أرولاي
٥٠	٨- المستعمرون في ذكرى فك الارتباط: "نريد العودة إلى جوش قطيف".....إيلينا كوريتيل
٥١	٩- ليس كل شيء قانونياً.....موشيه أرنس
٥٢	١٠- المستعمرات تحديداً.....تسفي جرنفيلد
٥٣	١١- مساحة جوش عتسيون الحالية تفوق مساحتها التاريخية بسبعة أضعاف.....عكيفا إدار
٥٤	١٢- نتنياهو يتهرب من المواجهة.....عكيفا إدار
٥٥	١٣- الولايات المتحدة تطلب تجميد الاستيطان لمدة عام.....مايا شاني
٥٥	١٤- نتنياهو: "لن نخلي المزيد من المستعمرات ولن نكرر أخطاء الماضي".....روني سوفير
٥٦	١٥- تجميد بهدف العرقلة.....تسفي برئيل
٥٧	١٦- لا مناص من استمرار البناء في المستعمرات.....نير حاسون
٥٨	١٧- التماس للمحكمة العليا لوقف البناء في مستعمرة كوخاف يعقوف.....حاييم ليفنسون
٥٨	١٨- موت الأمل الأخير.....جدعون ليفي
٥٩	١٩- قطر وسلطنة عمان تشترطان تجميد البناء في المستعمرات لاستئناف العلاقات مع إسرائيل.....باراك رافيد
٦٠	٢٠- محاولات إسرائيلية للتقارب مع واشنطن بشأن المستعمرات.....باراك رافيد
	* المؤتمر العام السادس لحركة فتح:
٦١	١- وزير الإعلام الإسرائيلي يصف مؤتمر فتح بأنه "إعلان حرب".....روني سوفير
٦٢	٢- فلسطين نظيفة من المستعمرين.....دانييل سريوطي
٦٣	٣- مؤامرة بين طيات مؤتمر فتح.....يسرائيل هرتيل
٦٤	٤- يوجد شريك.....افتتاحية هآرتس
٦٤	٥- حماس تصف انتخاب أبو مازن بأنه استمرار لحالة التردّي.....علي واكد
٦٥	٦- وزير شئون الأقليات يدعو للتفكير في إطلاق سراح مروان البرغوثي.....باراك رافيد
٦٦	٧- بروفييسور إسرائيلي في قيادة فتح.....راؤوفين ليف
٦٧	٨- ثورة في فتح: الشباب على رأس القائمة.....دانييل سريوطي
	* إسرائيل - إيران:
٦٨	١- إسرائيليون من أجل إيران.....يوسي ميلمان
٦٩	٢- إسرائيل ستحصل على طائرة إف ٣٥ الأمريكية.....شلومو تسيزنا
٧٠	٣- الولايات المتحدة تكشف لإسرائيل خططها للعقوبات ضد إيران.....باراك رافيد
٧١	٤- زيارة نتنياهو لمفاعل ديمونة: هل هي رسالة لإيران...؟.....بنحاس وولف
٧٢	٥- إسرائيل أرادت ضرب إيران أثناء الاضطرابات.....روعي نحامياس
	* الشأن الفلسطيني:
٧٣	١- إسرائيل اعتقلت فلسطينياً بعد عودته من جنيف.....علي واكد
٧٣	٢- حكومة حماس تلزم النساء في قطاع غزة بارتداء الحجاب.....آفي يسخروف
٧٤	٣- هنية: "لن نقبل اتفاق إقامة الدولة الفلسطينية".....علي واكد

- ٤- نتياهو: "سنعزز أجهزة الأمن الفلسطينية"..... بنحاس وولف ٧٥
- ٥- حماس: بلا محكمة العدل العليا ولا منظمة بتسيلم..... د. موردخاي كيدار ٧٦
- * شئون عسكرية:
- ١- مشروع قانون بتقييد التجارب الطبية على البشر..... آريك بندر ٧٧
- ٢- زيادة الرغبة في الالتحاق بالوحدات القتالية..... أنشيل بابر ٧٨
- ٣- إهانة جنود الجيش الإسرائيلي بأحد بارات تل أبيب..... ليلاخ شوفال ٧٩
- ٤- خطأ فادح أدى إلى انقلاب دبابة في الجولان..... حانان جرينبرج ٨٠
- * علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية:
- ١- الشرطة الرومانية تدهم العيادة..... دانييل سريوطي ٨١
- ٢- ليرمان للبرازيليين: "اعملوا على وقف البرنامج النووي الإيراني"..... هيئة تحرير موقع walla ٨٢
- ٣- ديجتر يدعو إلى القضاء على نصر الله من خلال الفيس بوك..... ياديين كاتس ٨٣
- ٤- لسنا ملزمين بالمستعمرات..... أفينو عام بار يوسف ٨٣
- ٥- رفع درجة الاستعداد في الجيش الإسرائيلي في الشمال..... عاموس هركيل ٨٤
- ٦- لمن تعود ملكية قرية العجر؟..... عكيفا إلدار ٨٥
- ٧- إسرائيل تتسلل مجدداً إلى شبكة الاتصالات السورية..... نير يهف ٨٦
- ٨- بدء ترميم أقدم معبد في لبنان..... مايا شاني ٨٧
- ٩- عندما يحذو ليرمان حذو جولدا في أفريقيا..... يوسي ميلمان ٨٧
- ١٠- البيت الأبيض يمنح جائزة لمعادية إسرائيل..... مايا شاني ٨٩
- ١١- تدخل لندن في شئون إسرائيل غير مقبول..... هيئة تحرير موقع news ٩٠
- ١٢- يهود ألمانيا يريدون رؤية كتاب هتلر على أرفف المكتبات..... عوفير أدرات ٩٠
- ١٣- كيف عرقلت المعارضة التركية تلك الصفقة الضخمة؟..... تسفي برئيل ٩٢
- ١٤- نعم لقمة نووية..... أفنير كوهين ٩٣
- ١٥- تعاون استخباراتي أمريكي إسرائيلي فرنسي ضد السودان..... هيئة تحرير موقع دبكا ٩٤
- * المجتمع الإسرائيلي:
- ١- ثغرة في الاحتكار الديني..... افتتاحية هآرتس ٩٥
- ٢- بطولة العالم للسباحة: أرقام قياسية إسرائيلية رغم الخروج من التصنيفات..... هيئة تحرير هآرتس ٩٦
- ٣- تأهيل خاص للحريصين على أداء الفرائض الدينية..... رافيد أورين ٩٦
- ٤- أسباب الفشل المتواصل لكرة السلة الإسرائيلية..... أودي هيرش ٩٩
- ٥- العمال الأجانب السبب في البطالة..... بنحاس وولف ٩٩
- ٦- الأغنياء يفضلون العمال الأجانب على العرب..... ميراف أورلوزوروف ١٠١
- ٧- تسرع زائد..... افتتاحية هآرتس ١٠٢
- ٨- تخريب ينطوي على تهديد..... افتتاحية هآرتس ١٠٣
- ٩- واحد من كل أربعة..... زيفا موجري وزئيف كلاين ١٠٣
- ١٠- إسرائيل من دول العالم الثالث..... إيتسيك وولف ١٠٤
- ١١- نهاية البيت الثالث..... نحما شترسلر ١٠٥
- ١٢- حماقة العجز في الأطباء..... افتتاحية هآرتس ١٠٧
- ١٣- مدارس بتاح تكفاه ترفض استقبال الطلبة الإثيوبيين..... أوري كشتي ١٠٧
- ١٤- مشروع قانون يحظر على شركات الأدوية تقديم هدايا للأطباء..... دان إيغن ١٠٩
- * حوارات:
- ١- حوار مع "يارون بيبي" مدير عام إدارة الأراضي الإسرائيلية..... عوفير بترسبورج ١١٠
- ٢- حوار مع فيزيائيين إسرائيليين حول أبعاد الضربة النووية الإيرانية لإسرائيل..... يوناتان جور ١١٢
- ٣- حوار مع المحامية الإسرائيلية الألمانية الشهيرة "فيليتسيا لانجر"..... مجال أفيدان ١١٤
- * استطلاعات:
- ١- مقياس الحرب والسلام لشهر يوليو ٢٠٠٩..... إفرايم ياعر وتمار هيرمان ١١٧
- ٢- مقياس الديمقراطية لعام ٢٠٠٩..... عيدان يوسف ١١٨
- ٣- الإسرائيليون لا يريدون تسامحا تجاه أغلب القطاعات..... هيئة تحرير هآرتس ١٢١
- ٤- ٧٠٪ من الأمريكيين يرون في إسرائيل دولة حليفة..... يتسحاق بن حورين ١٢٥
- * شخصية العدد:
- رئيس الموساد الراحل اللواء (احتياط) "مئير عاميت"..... ترجمة وإعداد: أسامة أبو رفاعي ١٢٦
- خامسا: رؤية عربية
- ١- عرب ٤٨ وأزمة حزب العمل الإسرائيلي..... هبة جمال الدين ١٢٨
- ٢- الترجمة عن العبري وعقدة التطبيع الثقافي..... طلعت رضوان ١٣٣
- ٣- جدلية المصالح والأهداف الإستراتيجية للصهيون الأمريكية في فلسطين والسودان..... د. خيام محمد الزعبي ١٣٧
- سادسا: مصطلحات عربية..... إعداد: وحدة الترجمة ١٤٧

مقدمة

لمصداقية إدارة الرئيس أوباما

منذ تسلمه مهام منصبه في العشرين من يناير الماضي، والرئيس الأمريكي باراك أوباما يحظى بقدر كبير من الاحترام في العالم العربي، وجاء خطابه في جامعة القاهرة في الرابع من يونيو الماضي ليحدث حالة من الارتياح لدى الرأي العام المصري، والعربي أيضاً، بأن ثمة جديد مع هذا الرجل. وتبلور توجه عام في الشارع المصري ينزع إلى تصديق الرجل، ويأمل في رؤية سياسة أمريكية أقل إنحيازاً لإسرائيل، تمهد الطريق أمام تسوية سياسية حقيقية. ومن جانبه بادر الرجل بتعيين مبعوث شخصي له إلى المنطقة، وهو السيناتور جورج ميتشل، مهندس اتفاق الجمعة العظيمة الذي أنهى الصراع الحاد في أيرلندا الشمالية، وهو صراع مركب ومعقد يدرج ضمن الصراعات الاجتماعية الممتدة، التي يعد الصراع العربي - الإسرائيلي أو الفلسطيني - الإسرائيلي واحداً منها.

قام ميتشل بعدة جولات، ودخل في سجال مع وزير الخارجية الإسرائيلي، وكانت زيارة نتنياهو للبيت الأبيض مناسبة لاستنباط أن ما بين واشنطن وتل أبيب يتعرض للتغيير، وحذرت وسائل الإعلام الإسرائيلية رئيس الوزراء من احتمالات تغير مواقف واشنطن تجاه إسرائيل، ومن ثم طالبت بمزيد من المرونة والتجاوب مع الأفكار التي تطرحها الإدارة الأمريكية.

وبدا واضحاً من جولات ميتشل في المنطقة وأحداث الإدارة الأمريكية، أن قضية الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية هي القضية المحورية في الاتصالات الأمريكية الإسرائيلية، فالإدارة الأمريكية أعلنت تمسكها الكامل بضرورة وقف كافة أعمال البناء في المستعمرات، ولكن الحكومة الإسرائيلية رفضت الاستجابة.. وبمرور الوقت، خفضت الإدارة الأمريكية من عمومية الطلب، فبدأ الحديث عن تجميد مؤقت للاستيطان، وردت الحكومة الإسرائيلية بضرورة استثناء مدينة القدس الشرقية وأعمال البناء التي تم التخطيط لها ووضع اللبنة الأولى فيها، على أساس أن هذه الوحدات قد تم بيعها والحصول على مقدمات الثمن، ومن ثم لا بد من مواصلة البناء فيها.

وبعيداً عن التفاصيل الدقيقة للسجل الأمريكي الإسرائيلي حول ملف الاستيطان، يبدو واضحاً أن الحكومة الإسرائيلية تعمل على إرهاب الإدارة الأمريكية بمجموعة مطالب تفصيلية لإجبارها على التسليم في النهاية بحلول أقرب إلى وجهة النظر الإسرائيلية أو حلول تفرغ المطلب الأمريكي من جوهره.. وإذا حدث ذلك، فإن مصداقية الإدارة الأمريكية ستراجع وستراجع معها الرهان على الرئيس أوباما والآمال في سياسة أمريكية قوية وفاعلة، وهو أمر تسعى إليه قوى عديدة في المنطقة، في إسرائيل، والعالم العربي، وفي الداخل الفلسطيني أيضاً.

د. عماد جاد

♦ دراسات ♦

١

نقطة اللاعودة

الاستخبارات الإسرائيلية في مواجهة إيران وحزب الله القسم السادس: خطر واضح وداهم

بقلم: رونين برجمان - ترجمة وإعداد: محمد إسماعيل

(٢)

محاكمة العميل

في مقر قيادة 'قيساريا' توجد حجرة تذكارات صغيرة للمقاتلين، كما كانوا يسمونهم في وحدة الموساد، الذين سقطوا أثناء تأديتهم مهمتهم. وعلى الرغم من العمليات الخطيرة اللاحقة التي نفذتها قيادة 'قيساريا' في كل أنحاء العالم منذ إنشائها، توجد على حائط الوحدة ثلاث صور فقط مُعلقة. الأولى لإيلي كوهن، الجاسوس البطل الذي زرع في قلب القيادة السورية، وكشف أمره وأعدم. الصورتان الأخريان حديثتان وهما مجرد منظر لطريق مُبلل، خلال واحدة من العمليات الأقل خطراً التي أشرفت عليها قيادة 'قيساريا'.

ويقدم المركز الذي أنشئ على اسم (ع) المساعدة للطلاب الذين يتعرضون لأزمات ويدربهم على استثمار كل طاقاتهم في أعمال ابتكارية وثقافية. وتُعدّ والدته (ع) إحدى المتطوعات الأكثر تفانياً في هذا المشروع. ومع نهاية كل عام دراسي تدعو هي وزوجها جميع المتطوعين إلى وجبة عشاء احتفالية بأحد المطاعم. يأتي الأب المكلوم في النهاية ويصر على دفع الحساب، هما زوجان في غاية اللطف والتواضع. كان الوالدان قد قاما بإنشاء المركز بمساعدة الموساد، إحياءً لذكرى ابنيهما (ع). وبالمناسبة توجد حديقة تابعة للمركز على اسم (أ) مقاتل الموساد الآخر الذي قتل.

يقول ميشكا بن دافيد الذي كان ضابط الاستخبارات في شعبة 'قيساريا' بالموساد، التي تنتمي إليها خلية 'كيدون': «لم أكن مشتركاً في تلك العملية التي جرت في فيينا. ولكن بعد ساعات قليلة من العملية وصلت برقية إلى مقر القيادة في تل أبيب، كغيرها من برقيات كثيرة. مررت سريعاً على ما تحمله البرقية من إشارات وفجأة استوعبت ما أقرأ. لم أكن أعرف اسمي كل من (ع) و (أ) حتى جاء خبر موتها، رغم أنني عملت بالقرب منهما، خاصة (ع) بما في ذلك مهام داخل بعض الدول المستهدفة.

كنت أعرف فقط الاسم التنفيذي للعملية. وفجأة رأيت أسمائهم مع الأحرف الأولى. كانت صدمة كبيرة لي. حتى ذلك الحين وعلى مدى سنوات طويلة لم يسقط ضحايا للوحدة، وفجأة سقط اثنان من أفضل وأحب المقاتلين». قتل الاثنان عندما حاولا التأكد بدقة من المكان الذي سيذهب إليه د. مجيد عصفور. أدرك الموساد منذ وقت طويل أن الأمر يتعلق بواحد من أقوى رجال صناعة السلاح الإيرانيين، واعتقد الموساد أنه عن طريقه يمكن الحصول على معلومات مهمة بشأن محاولات إيران الحصول على أسلحة كيميائية ونووية وكذلك معلومات عن قضية رون أراد. في مكان مميز يحتفظ الوالدان بأبيات شعرية قرأها أحد قادة وحدة 'قيساريا' عند قبر (ع) ساعة الدفن، القصيدة بأكملها عُلمت على الحائط في مقر قيادة الوحدة في جليلوت وأصبحت منذ ذلك الحين بمثابة ترنيمة بلا لحن وكتب تحتها (إحياءً لذكرى المقاتلين، وجنود مجهولين آخرين، خرجوا في مهمة للخلية لكن لم يعودوا منها).

أسرة (أ) لا تقيم في إسرائيل وكان هو قد هاجر إلى إسرائيل بمفرده، ولم يكن من الممكن الاتصال بأقربائه خارج إسرائيل. من جانبهم حافظ والدا (ع) على الالتزام بتوجيهات الموساد. يقول الأب المكلوم: «لم يكن بمقدورنا التحدث عن حزننا الشخصي دون إذن من الموساد. ورغم أن الجميع يعرفون كل شيء، ويدركون أننا فقدنا أعز ما لدينا، كنا نحسن على قدر المسؤولية». وُلد (ع) في رحوفوت في ٢٣ فبراير ١٩٦٤. كان جده وأبواه قد وُلدوا في ليبرنو بإيطاليا، وقتل الجد في معسكر أوشفيتز. وسافر الأب إلى إسرائيل. ويتذكر أصدقاء (ع) أنه كان شاباً يهوى التصوير وركوب الخيل. تم تجنيده في الخدمة العسكرية ضمن الأسطول البحري ١٣. كان يحب الغطس في أوقات فراغه، وفور تسريحه من الخدمة الإلزامية زاد اهتمامه بالدرجات البخارية. ولم يكن تسريحه من الجيش الإسرائيلي إلا أمراً شكلياً. إذ تم ضم (ع) لوحدة خاصة تتطلب مهارات على مستوى عالٍ للمقاتلين، بالإضافة إلى قدرات أخرى تفرضها أهداف الوحدة. وفي الإطار نفسه استمر في مقابلة أصدقائه في الجيش الإسرائيلي.

في ٢ أغسطس ١٩٩٠ تزوج (ع) من (ي)، التي تعرف عليها أثناء خدمته في الأسطول البحري. وأراد أن يعيش بين أحضان الطبيعة وعندما سقط صريعاً كان يخطط لشراء منزل في الموشاف الذي نشأ فيه. وكانت (ي) أثناء ذلك حامل في شهرها الثالث. وعندما تلقت الخبر الميرير بوفاته هز صراخها أرجاء المبنى. وفي ١٨ نوفمبر ١٩٩٣ وُلد ميخال طفله الوحيد.

بدأت العملية التي قتل خلالها (ع) و(أ) بعد أن سلم ناحوم منبر الاستخبارات الإسرائيلية شريطاً مُلفقاً بشأن رون أراد من مصدر يُدعى (فاراد). وهو ما أوضحه منبر بنفسه: «في منتصف عام ١٩٩٣ جاءني د. عصفور وقال إنه سمع بفشل في موضوع أراد وإنه يمكنه تقديم المساعدة. وقال أيضاً إن القضية حساسة بدرجة غير معتادة، وأنها يجب أن نتوصل إلى طريقة ما لإطلاق سراح أراد، حتى وإن لم يكن لذلك أية صلة بإيران. بل لا يجوز الزج باسم إيران إطلاقاً في الموضوع».

اتصل منبر بعصفور وحدد معه موعداً ليلتقيا في فندق 'ماريوت فيينا': «كان هو قد وصل في رحلة جوية من إيران عبر روما. طلبوا مني في الموساد أن اكشف عن خط سيره وأبلغتهم بكل التفاصيل. استأجر سيارة من المطار وانتقل إلى فندقه، 'هيلتون'، وحضر إلى الجناح الخاص بي. كان غاضباً جداً وقال 'ناحوم، هل تعلم أنهم يلاحقونني منذ وصلت المطار. أنا متأكد أنهم جماعتك، فأنا وأنت فقط الذين نعلم بوجودنا هنا' قلت للدكتور عصفور لا يمكن أن يكون ذلك صحيحاً. لكني كنت أعرف أنه على حق. نزلت إلى الدور السفلي ورأيت بالفعل اثنين من الرفاق يضعون ساعات على أذانهم. اتصلت على الفور بدان ميلنر وسألته لماذا يضعونني في هذا الموقف ويجعلون مني أضحوكة. ما هذا...؟ يد تداعب ويد تحنق...؟ لا يمكن العمل بهذه الطريقة. ميلنر قال لي إنني مجنون، وأضاف 'حتى لو كانوا رجالنا، فلا أعلم بذلك أبداً. إنها بالتأكيد الاستخبارات النمساوية.' قلت له كفاني هذا اللف والدوران. أنا أعرف كيف أفرق بين الآريين من الاستخبارات النمساوية والزملاء في سرب الطائرات. أنهيت المكالمات وعُدت إلى اللوبي بالفندق.

«اقتربت من الرجل الأول الذي كان يجلس باللوبي وهزرت قهوته. وسألته بالعبرية والإنجليزية ما الذي يفعله هنا. تغير وجهه وارتبك، ولم ينطق بكلمة واحدة. ذهبت للثاني وفعلت معه نفس الشيء. هل هذا كل ما يستطيع الموساد دفعه. إنه لا يستطيع حتى تقديم طبق صغير من الحلوى لعملائه. قاما الاثنان وغادرا المكان. صعدت إلى أعلى مرة أخرى. كان د. عصفور شاحب الوجه. قال 'لست مستعداً للعمل بهذه الطريقة. يجب أن أتوجه للسفارة الإيرانية. احتاج مرافق وحراس شخصيين. سفرياتي دائماً تحوطها السرية وإذا انكشف أمرى سأكون مُعرضاً للخطر. تركته وذهبت لأستقل الطائرة عائداً إلى فرنسا. بعد سنوات سمعت أن الزميلين من الموساد للأسف الشديد لقيا مصرعهما أثناء تعقبهما له بعد تلك المواجهة».

كان (ع) و(أ) قد أسرعاً يتعقبان د. عصفور الذي خرج مسرعاً من الفندق في طريقه إلى السفارة الإيرانية في فيينا. كانت الأمطار الرعدية قد بدأت تهطل، وكان من الصعب للغاية القيادة لملاحقة عصفور في هذا الطقس السيئ. وفي أثناء الخروج من النفق أسفل أحد الجسور انقلبت الدراجة البخارية التي كان يستقلها (ع) و(أ) ودهستهما سائقة سيارة مازدا لم تستطع

أن تميزهما. حدث ذلك يوم عطلة في النمسا، وصادف رجال الموساد والسفارة الإسرائيلية صعوبة بالغة في إتمام الإجراءات المطلوبة لشحن الجثمانين إلى إسرائيل. ورغم أن قائدة السيارة - التي تعرضت للإصابة - واجهت اتهامات مرورية، فقد تقرر في نهاية الأمر أن الحادث وقع فقط نتيجة الأحوال الجوية السيئة.

بعد يومين كاملين تم شحن جثمانى الرجلين إلى إسرائيل. وفي ظلمة الليل وصل الجثمانان إلى الحاخامية العسكرية في تل هاشومير. واستُدعى إلى المكان على وجه السرعة وفي سرية تامة قادة الحاخامية وأخصائى في التشريح لإتمام الإجراءات المطلوبة. ويقول أحد أعضاء الحاخامية أن نقاشاً حاداً دار بين مندوبى الموساد وأخصائى التشريح. فقد طلبوا منه كتابة أن الفقيد مات نتيجة حادث طريق، بينما أصر أخصائى التشريح على أنه لن يكتب كلمة واحدة في تقريره قبل تشريح الجثمانين. وانتهى الأمر بالتوقيع على شهادة الوفاة واعتبار أن سبب الوفاة هو: غير معروف. كذلك كانت شهادة الوفاة القادمة من فيينا تحمل نفس العبارة. ولسبب مجهول رفض الموساد تسليم شهادة الوفاة لوالدى (ع).

ويعتقد ناحوم منبر أنه بمجرد موت عميلى الموساد قد أصبح عدواً للموساد، خاصة بالنسبة لرئيسه، شفتاى شايبط، الذى ادعى أن منبر كشف أمر العميل وتسبب في موتهما على يد الاستخبارات الإيرانية. وفي الموساد يقولون إنه «منذ البداية عانى بشدة الكثيرون من المعنيين في الموساد للاتصال به. واستغرق الأمر وقتاً طويلاً لنستوعب ما كان يفعله منبر بالضبط من وراء ظهرنا ونفهم دوافعه. وربما كان هذا هو السبب الذى من أجله استغرق الجهاز وقتاً ليوطد العلاقة معه دون اعتقاله على الفور».

ومما لا شك فيه أنه منذ عام ١٩٩٢، وبشكل أكبر بعد موت العميل، أصبح الموساد بؤرة رئيسية للعملية التى أدارتها دولة إسرائيل ضد ناحوم منبر. لقد تبعه الموساد في الخارج وجمع عنه معلومات من أشخاص كثيرين وتنصت على مكالماته التليفونية. ولم يكن الموساد فقط هو الذى يلاحق منبر. فقد كانت ترصده أيضاً الاستخبارات الفرنسية والإيطالية والهولندية والأمريكية والألمانية والبريطانية. وحاول جهاز (إم. آى. ٦) البريطانى أن يستغل الشبكة التى بناها منبر لكى يتسلل إلى صناعة السلاح الإيرانية. وأرسل لهذه المهمة عميل شاب اسمه ريتشارد توملينسون. وبعد فترة وجيزة أصبح هذا الرجل هو النسخة الإنجليزية من فيكتور استروفسكى الإسرائيلى. كان كلاهما ضابط استخبارات شاب، أقيلا من عملهما وقررا الانتقام من القائم السابق على الاتصال بهما بنشر كتاب عن الفضائح والأعمال غير القانونية التى نفذتها هذه الخلايا السرية.

قضى توملينسون في السجن الإنجليزى ستة أشهر إثر محاولته نشر الكتاب. وبعد إطلاق سراحه خرق شروط مراقبته، وغادر بريطانيا وبدأ ينشر بالبريد والآنترنت من المكان الذى يختبئ به في السويد، مقاطع من الكتاب ومنها فصل حول دوره في قضية منبر. وعلى حد قوله، كان منبر في مرحلة مبكرة جداً من اتصاله بالإيرانيين مُدرج على لائحة (إم آى ٦): «إننا لم نعمل إلى إثارة أى إزعاج لمنبر أثناء عمله. بل على العكس. كل ما في الأمر نفدنا عملية استخبارية تقليدية بتأسيس شركة وهمية من رجال أعمال مستقلين حقيقيين، لإيجاد وسيلة اتصال بدول معادية مثل العراق وإيران وليبيا ومن ثم للتسلل إلى شبكاتهم لجمع المعلومات. حدث ذلك في حالة شركة تشرشل ستيل التى زودت العراق بالمعدات».

* ألم تحش الاستخبارات البريطانية أن ينجح الإيرانيون أو الليبيون، أثناء هذه العمليات، في الحصول على معدات وتجهيزات خطيرة...؟

- «المعدات ومواد إنتاج السلاح الكيماوى لم تكن في حساب (إم آى ٦) إطلاقاً. فمن السهل مواجهة الأسلحة الكيماوية وتأثيرها ليس حاسماً في ميدان المعركة. كانت الخطة أن يُسمح لشخص ما بالحصول على ما يريد حتى يتم جمع معلومات مهمة بشأن قضايا أخرى أكثر أهمية».

* هل عمل منبر لصالح الاستخبارات الإسرائيلية أم لحساب نفسه...؟

- «لم يكن لدينا شك في ارتباطه بالاستخبارات الإسرائيلية. صحيح لم أكن أنا ضابط الاتصال، لكننى أعرف أن اسم منبر ذكر مرة بعد أخرى في جوارات أجراءها رجال الموساد مع نظرائهم لدينا. وعلى المستوى الرسمى لم يعترف الموساد في أى مرة بأن منبر يعمل لحساب نفسه، ولكن كان واضحاً أن الإسرائيليين يعلمون تماماً ما يقوم به. لقد تلقينا من الاستخبارات الفرنسية، تقارير التنصت التى قاموا بها على منزل منبر في الريفيرا. كان من بينها عشرات المكالمات التى أجراها مع السفارة الإسرائيلية ومع قيادة الموساد في تل أبيب. لم يكن أمامنا تفسير آخر لهذه المكالمات. بالمناسبة، عندما حاولنا الدخول للتعامل مع المكان الذى يعيش فيه منبر، دأب الموساد طوال الوقت على إفساد ذلك ولم يُطلعونا على جميع الوثائق التى كانت بحوزته».

* إذا كان منبر عمل تحت هذه المظلة، فلماذا يوجد حالياً في السجن...؟

- «كما يحدث كثيراً مع أجهزة الاستخبارات، قررت الاستخبارات الإسرائيلية هذه المرة أيضاً، لسبب لا أعلمه، أن تتخلص من منبر، فقطعت الاتصال به وجعلت منه شراً مُستطيراً. واحتفظت لنفسها بجميع المستندات التى يمكن أن تثبت براءة منبر،

ومن يحاول الكشف عنها يُعاقب».

* وماذا عن دورك في هذه القضية..؟

- «لقد أرسلت للتسلل داخل شبكة منبر ولأحل محله في الاتصالات مع إيران. حلت جواز سفر أرجنتيني باسم الكسندر هاتالي وبدأت العمل في شركة بلندن اسمها باري تريدينج، يملكها إيراني (المقصود هنا باري هاشمي). وعن طريق هذه الشركة تعرفت على الصديق المقرب من جوي كيدي، وهو ألبرت كونستاتين، الذي عرفني عليها. وذكرت لجوي كيدي أن أبي يملك ورشة للمنتجات الكيماوية في الأرجنتين وأنني أود إبرام بعض الصفقات مع الإيرانيين. فقالت لي كيدي إن ناحوم منبر يرغب في التوقف عن هذه الصفقات».

هذه التصريحات تتواءم إلى حد ما مع رواية منبر. فقد ورد في الاستئناف الذي تقدم به أنه في ٢٢ مارس ١٩٩٤ أصدر منبر توجيهاته لكيدي بوقف أي اتصال مع الإيرانيين. يقول توملينسون إن هذا القرار كان في عام ١٩٩٥ وبعدها سافرت كيدي إلى أمستردام لمقابلة مسئولين إيرانيين، طالبوا منبر عن طريقها بأن يستردوا مليوني دولار أو بإنهاء صفقة تزويدهم بمعدات إنشاء مصنع التيونيل كلوريد في إيران. يقول توملينسون: «كنت قد سافرت إلى دولة أخرى أثناء مقابلة كيدي مع رئيس المشروع الإيراني د. عصفور، ولكن باستثنائي كان الجميع تقريباً موجودين هناك. فقد حصلت سواء (إم. آي. ٦) أو الاستخبارات الهولندية على مسامع من المقابلة. وعندما عادت كيدي إلى بريطانيا، اعتقلوها بحجة اتهامها بالاتجار في المخدرات واستولوا على كل المستندات التي كانت بحوزتها وتم نسخها سراً».

يقول توملينسون إنه نجح بالفعل في أن يحل محل منبر في الاتصال بالإيرانيين، ولكن بمجرد ما أصبح على وشك إبرام صفقات مع طهران تلقى أمراً بالعودة إلى بريطانيا مصحوباً بخطاب اقالة. وكل ما يمكنه تأويله، أن تعامله مع محاولة الاستخبارات البريطانية استغلال منبر والمجئ مكانه للتسلل إلى صناعة السلاح الإيرانية صحيح. أما ما ذكره بخصوص التدخل المتهور للموساد فليس صحيحاً وهو على أكثر تقدير تفسير غير موفق للأكاذيب التي روجها منبر للشباباك. وقد أنكر البريطانيون هذه القصة، لكن ذلك لم يمنعهم من التوجه عام ٢٠٠٥ إلى السلطات القضائية الإسرائيلية طالبين منها إذناً خاصاً لترسل إلى إسرائيل بعض العملاء المكلفين بإعداد ملف لتقديم توملينسون إلى المحاكمة مرة أخرى. وعندما حضر هؤلاء العملاء استدعوا كاتب هذه السطور للتحقيق، في محاولة لإثبات أن توملينسون أفشى أثناء الحوار معي أسراراً خطيرة.

لم يكن البريطانيون وحدهم على قناعة تامة بأن منبر يعمل في خدمة الموساد. فقد اعتبرت سي. آي. آيه. قبل ذلك عصفور هدفاً استخبارياً ولاحقته. وأثناء التحريات الأمريكية ظهر أيضاً اسم منبر وبدأت الاستخبارات الأمريكية تحقيقاً عاجلاً في أمره. وبشكل علني قال المتحدث باسم الإدارة الأمريكية في ١٦ يوليو ١٩٩٤ إن منبر قد وُضع على القائمة السوداء. وكان توماس مكنيهارا، مساعد وزير الخارجية للعلاقات السياسية والعسكرية، قد قرر باسم الإدارة الأمريكية أن منبر واثنين من شركاته (Mana International Investments و Europol Holding Ltd) قامتا بتصدير مكونات أسلحة كيماوية إلى دولة أدرجت ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب، بالمخالفة للحظر الأمريكي. وأعلن مكنيهارا أن منبر وشركاته ستعرض للمقاطعة من جانب أي جهة حكومية أمريكية وسيُمنع دخول بضائعها، وكذلك منتجات وبضائع فروعها، إلى الولايات المتحدة. وصرح فان دايفان، المسئول عن منع انتشار الأسلحة غير التقليدية في الإدارة الأمريكية: «لكي يتم وضع شخص ما على القائمة السوداء، يجب ألا تكفي الاستخبارات فقط بالكشف عن أنه يقوم بتصدير مكونات محظورة إلى دولة مثل إيران، بل وأن تُثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه يعرف ويُدرِك تماماً ما يعنيه تصدير هذه المواد. وقد أدت صفقات الوساطة التي أبرمها منبر بين الصين وإيران إلى الدفع بالجهود الإيرانية في تطوير السلاح الكيماوي عدة خطوات إلى الأمام. ولولا تدخل منبر، لكان الأمر استغرق منهم سنوات عديدة».

ومن طرف خفي عكرت قضية منبر العلاقة بين السي. آي. آيه. وبين الموساد. كما أنهم فحصوا شرائط المكالمات التليفونية التي جرت بين منبر وإسرائيل واتضح لهم أنه كان على اتصال مُتكرر بشخصيات معروفة لهم بانتسابها للاستخبارات الإسرائيلية. وعلى وجه السرعة تدخل البنتاجون في القضية، فطلب من وزارة الدفاع الإسرائيلية إيضاحات. وبعد فترة وجيزة، في المحكمة، قال عميد عاموس جلعاد، الذي كان خلال تلك الفترة نائب المستشار العسكري لمتسحاق رايبين رئيس الوزراء، وبعدها رئيس إدارة الأبحاث في الاستخبارات العسكرية: «يبدو أن الأمريكيين ارتابوا فينا. فأنت عندما تذهب إلى أمريكي وتطلب منه عملاً سريعاً ضد التهديد الاستراتيجي الإيراني، فإنك تبدو في محل شك وريبة».

يتذكر جلعاد: «هذا الرجل السيئ منبر ظهر وتردد على مكثبي مرات كثيرة طوال التسعينات. ومن وجهة نظري كانت الصفقات فظيعة إلى حد كبير. علاقة صمت مُحيرة، كان يشارك فيها سياسيون وصحفيون استفادوا من منبر، أو أرادوا الاستفادة منه، وعملوا على قلب رجل واحد لحفظ القضية. وعندما جاء نتانيا هو رئيساً للحكومة في عام ١٩٩٦ طلب من رئيس شعبة

الاستخبارات العسكرية (أمان) عرض موضوع منبر ومناقشته معه. دُهِش نثانياً هو عند سماعه رأينا عن الرجل. لكنه سأل متشككاً: هل أنتم واثقون أنه فطيع إلى هذا الحد...؟. سألته هل تريد تفاصيل أكثر وبعمق في الموضوع، فوافق نثانياً هو متحمساً. عينتُ فريقاً خاصاً بذل كل طاقته على مدى يومين وليلتين لإعداد كل المواد والمستندات ومن ثم قدمتها لرئيس الوزراء. كان نثانياً هو مذهولاً مما قرأ. ولم يكن تصريحه بعد أيام قلائل، بأنه يأمل أن تقسو المحكمة في قرارها على منبر، وقوبل بانتقاد شديد من الرأي العام، نابعاً من فراغ، بل لحجم خيبة الأمل والصدمة التي شعر بها، مثلنا جميعاً، بسبب أفعال هذا الخثالة.

في أكتوبر عام ١٩٩٣ تم استدعاء منبر للبلاد وحضر أمام عقيد آفي كوهن، الذي كان وقتئذ قائد الوحدة القطرية للتحقيق في الجرائم الخطيرة. وحذر كوهن منبر باسم جميع الأجهزة الأمنية في إسرائيل، التي تعلم أنه مازال يبيع أسلحة كيمياوية للإيرانيين رغم التحذير السابق، وإذا لم يتوقف، سيُقدم للمحاكمة. فقال منبر إنه أوقف نشاطه منذ التحذير الأول وهو لا يعرف لماذا يُلصقون به تهمة باطلة. ولم ينجح الادعاء في إثبات أن منبر واصل أعماله أيضاً بعد هذا التحذير.

هذا التعامل المتردد مع منبر أثار علامات استفهام كبيرة. فإذا كان الجميع يعرفون أنه يُزود بالسلح غير التقليدي أحد ألد أعداء إسرائيل، فلماذا اكتفوا بمجرد التحذير...؟ ولماذا لم يعتقلوا منبر منذ البداية، أو فجروا شحناته لكي يمنعوا الأصوليين من امتلاك مواد محظورة...؟ ولماذا لم يستجيبوا لاقتراحات كبار المسؤولين في الموساد وقتلوه...؟ ولماذا استغرقت الأجهزة الأمنية ما يقرب من عام ونصف منذ التحذير الأول في يوليو ١٩٩٢ لتحرك، وعندها اكتفت بتحذير آخر...؟

وبدءاً من تلك المقابلة مع راين ادرك الجميع في المؤسسة الأمنية والسياسية أن منبر قد بات مصدراً للأخبار السيئة. وكان منبر حتى ذلك الحين على علاقة وطيدة بالنخبة السياسية لدولة إسرائيل. وفي كل مرة يتوجه فيها إلى إسرائيل يحرص على الظهور مع أعضاء الكنيست ووزراء كثيرين، من أكبر كتلتين سياسيتين. وكانت داليا إيتسك التي التقت به مرات معدودة وطلبت ترتيب لقاء له مع راين، قد تم استدعاؤها لمقابلة عاجلة في تل أبيب مع إيتان هابر وبعض الشخصيات في وزارة الدفاع. ونصحوا داليا أن تقطع أي علاقة لها أو اتصال بمنبر.

يقول ناحوم منبر: «رغم أنني بناءً على التعليمات التي تلقيتها من إسرائيل أوقفت الاتصالات مع إيران في نهاية ١٩٩٣، اعتبرت أنني سأخسر كثيراً إذا فقدت الاتصال بعصفور. في عام ١٩٩٥ جئت إلى شمعون بيرس بصحبة داليا إيتسك وأعطيته بطاقة زيارة له. وأبلغت بيرس أن هذا الرجل يمكنه أن يفتح لنا أبواب السماء في إيران. عن طريقه يمكننا الوصول إلى كل ما نريده في الدولة وأن تكون لنا قاعدة علاقات. فالأمر يتعلق بشخص براجماتي لديه موقف معتدل للغاية. وبالرغم من أنني في تلك الأثناء استشعرت أن هناك شيئاً ما ليس على ما يرام تجاهي في إسرائيل، أخذ بيرس البطاقة وقال لي إنه سيفكر في الموضوع. ورغم أنهم يدعون أنني كنت في ذلك الوقت متهماً ومدرجاً على القائمة السوداء وكل هذه التفاهات، فإن ذلك لم يمنع بيرس أن يقبل مني بعد ذلك بأسبوعين ٢٠٠ ألف دولار ولم يمنع إيتسك أن تسمح لي بتمويل الحملة الانتخابية». أنكر بيرس أن يكون قد تلقى من منبر أموالاً.

ولماذا لم يُقدم منبر إلى المحاكمة في ذلك الوقت...؟ يقول شفتاي شابييط: «لم يكن لدينا ما يكفي من أدلة إدانة مقنعة، كان عليك أن تثبت ذلك أيضاً من الناحية القضائية، وقد جعل ذلك من الأمر شيئاً معقداً».

وبالفعل، قالت النيابة العامة إن ما كان بحوزة الموساد لم يكن كافياً لتقديمه للمحاكمة. فقط بعد عامين كاملين نجح رجال الموساد في إقناع الذراع الأيمن لمنبر، كريستوف، الذي كان شاهداً وشريكاً أساسياً في الصفقات مع الإيرانيين، بالمجيئ إلى إسرائيل والشهادة. وقال شابييط في المحكمة: «منذ أن قررنا الاستعانة بكريستوف وحتى بات مستعداً للإدلاء بشهادته مرت شهور عديدة. وبعد هذا الانجاز وضعناهم على منتصف الطريق، لأنهم لم يكتفوا بذلك تماماً. لقد أرادوا شاهداً آخر وقد جلبناه لهم».

عند محاكمته ادعى منبر أن كل صفقاته تمت بعلم الشاباك وموافقته. ومن الواضح، أن شفتاي شابييط لم يعجبه هذا الدفاع. وعلق في معرض شهادته على علاقة منبر بالشاباك: «من وقت لآخر كان يعطينا مادة، مرة في صورة مستندات ومرة في صورة ديسكات، واعتقد أن هذه المادة كانت مُغرية بالنسبة لرجال الشاباك، للاستمرار والحفاظ على الاتصال به».

المحامي أمنون زكروني: أنت تعرف بوجود ادعاء بأن ملنر نفسه (وهذا أيضاً منصوص عليه في إحدى المذكرات) وعده بالحصانة، وقال: لن نعص اليد الممدودة بالسلام. والسؤال إذا كانت هذه الوعود التي قطعها ملنر قد نمت إلى علمكم، وسعيتم لإبلاغ الشاباك أن هذه الأمور لم تكونوا على علم بها. والمقصود، أنه من الأفضل عدم إعطاء وعود من هذا النوع...؟ شابييط: «أنا لا أتذكر هذا الجزء، وبالتأكيد لم يكن على مكتبي».

زكروني: أنتم عرفتم أن منبر مُستمر في نفس الفترة في صفقات أسلحة تقليدية مع الإيرانيين...؟ شابييط: «علمت».

زكروني: ألم تُنبهوه إلى ذلك...؟

شابيط: «لا».

زكروني: ولا كوتسر...؟

شابيط: «لا أتذكر أننا نبهنا كوتسر».

في ٣ نوفمبر ١٩٩٥ وصل ناحوم منبر إلى إسرائيل. بعد ذلك بيوم واحد قابلته لإجراء حوار مطول، أنكر فيه تماماً اتهامات الاستخبارات الأمريكية له. وخلال الحوار الذي تم تصويره والتنصت عليه عن بُعد بواسطة الوحدة التنفيذية في الشاباك، قال منبر إن إسرائيل أهدرت فرصة تاريخية عندما لم تسمح له بالاستمرار في التفاوض مع عصفور. بعد ذلك بيوم قتل رابين، ولفترة تم تجميد الوضع.

الجلسة التالية كانت عند رئيس الوزراء شمعون بيرس في أبريل ١٩٩٦. وفي الجلسة، التي شارك فيها ممثلون لكل الجهات التي تعاملت مع ملف 'النمل الأبيض'، نشب نقاش ساخن بين ممثلي الشاباك والموساد. البعض في الشاباك اعتبروا أن إسرائيل تنازلت أكثر من اللازم واستسلمت للضغط الأمريكي للتضحية بمنبر ومحاكمته حتى تُثبت أن إسرائيل ليس لها أي دور في التجارة التي يديرها مع إيران. وكان في الجلسة من يعتقدون بضرورة اعتقال منبر. وأمر بيرس بالاستمرار في جمع الأدلة. بعد فترة يقول المسئول عن أمن وزارة الدفاع يحيائيل حورب، الذي لم يكن يتمتع بعلاقات متميزة مع بيرس، لأنه كان واضحاً لجميع الحاضرين في الجلسة أن رئيس الوزراء لم يكن يريد اعتقال منبر قبل توفر الضمانات، حتى يُحبط أي محاولة لضرب حزب العمل، الذي حصل بعض رجاله على تبرعات منه. ولم يتذكر حاضرون آخرون بالجلسة ما هذا الذي يقترب من كونه تهمة خطيرة. وأنكرها بيرس تماماً.

في بداية ١٩٩٧ توصلت دبورا حان إلى نتيجة مفادها أنها ستنجح في إدانة منبر بجرائم خطيرة تتعلق بأمن الدولة ومساعدة العدو في حربه ضد إسرائيل. في ٢٧ مارس عام ١٩٩٧ وصل منبر إلى إسرائيل لكي يشاهد مباراة كأس إسرائيل في كرة السلة الذي ينافس عليه نادى ها بوعيل يورشالايم، الذي يملكه.

خضع منبر لتحقيق سرى، في القضية التي جذبت الانتباه إليها وبرزت في بؤرتها فضائح سياسية ألهبت الرأي العام في الدولة. وكل منبر للدفاع عنه المحامي أمنون زكروني، الذي استعان بالمحامي درور أراد أيلوني. ووجد الدفاع صعوبة كبيرة في إدارة القضية في ظل الظروف التي فرضتها عليها الدولة: فالقضية أمنية، تجري وقائعها في سرية تامة، بحيث لا يمكن ولو حتى استدعاء شهود إلا بموافقة المؤسسة الأمنية. من ذلك مثلاً، أن رجل الشاباك المسمى 'نير' اعتبر من ناحيته أي شخص يتدخل في القضية متهم، وأنه سيعتقل أي شاهد يصل إلى إسرائيل دون علمه. وبهذا الأسلوب، قال ممثلو الدفاع إن منبر لم يكن يستطيع استدعاء شهود رئيسيين لصالحه، وخاصة أشخاص يمكنهم نقض شهادة شاهد الادعاء الرئيسي كريستوف.

كانت للدفاع بعض الإدعاءات الرئيسية. قال محامو الدفاع إن العقود التي وقعها منبر مع الإيرانيين تمت فقط لكي يتمكن رجل اتصاله الإيراني، حسن عصفور، من التأثير على الممولين والحصول على تمويل يضمن استمرار مشروع التيونيل كلوريد. وقال منبر إنه لم يعتزم إطلاقاً تنفيذ هذه العقود وإنه ألغاهها من خلال الاتفاق الذي تم توقيعه فيما بعد. ومرة أخرى حاول المحاميان زكروني وأراد أيلوني السؤال عن: من ومتى بالضبط الذي أعلن عن إيران كدولة معادية، وبالفعل اتضح أنه لو كان هناك مثل هذا الإعلان، بصورة رسمية، فربما يكون قد حدث بعد ما نسب فعله لمنبر.

رئيس وحدة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية لواء عاموس جلعاد ومعه عقيدى. رئيس القطاع التقنى في شعبة الاستخبارات العسكرية، أدلوا أمام المحكمة بشهادة واضحة لصالح الإدعاء ومفادها: «إن إيران نظرت ومازالت تنظر إلى إسرائيل كدولة معادية وأعلنت أنها في صراع مع إسرائيل. صراع، هدفه في نظرها القضاء التام على دولة إسرائيل وإصلاح 'الظلم التاريخي' الذي يتجسد، كما تدعى، في قيام كيان غير قانوني».

ولصالح الدفاع شهد يفتاح شابير، من مركز يافيه للدراسات الاستراتيجية، والأكاديمي في الشؤون الإيرانية، المقيم بالتبادل بين الولايات المتحدة وإسرائيل، الذي حاول إقناع المحكمة، دون جدوى، أن كل كلام التشهير التي يُطلقها زعماء إيران تجاه إسرائيل على مدى عشرين عاماً ما هي إلا تعبيرات جوفاء. وقبلت المحكمة بموقف الإدعاء في هذه القضية.

النقطة الرئيسية التي حاول المحامون أن يبنوا عليها دفاعهم كان الزعم بأن 'منبر لم يكن وحده'. وبموجب هذا الزعم، فإن صناعة السلاح الإسرائيلية الرسمية، وكذلك رجال أعمال إسرائيليين عملوا على ما يبدو بموافقة المؤسسة الأمنية، مثل موشيه رجاب وتشارلز كبلن، باعوا وبيعوا كميات مهولة من المعدات الحربية لإيران. يقول المحامي أراد أيلوني: «في عالم منبر، في

١٩٩٠ - ١٩٩٣، كانت جميع أعماله التجارية عبارة عن صفقات مع إيران. ولم يعتبر أحد هذا خطراً. وأجبر الدفاع العميد (احتياط) أورى سمحوني، الذي كان مديراً عاماً لشركة سولتام، على الحضور للشهادة. وشهد سمحوني شهادة منقوصة. في كل مرة يحاول محامو منبر أن يستوضحوا منه العلاقة بين الأزمة الطاحنة التي مرت بها الشركة ووقف التجارة مع إيران عام ١٩٨٩، كان رده أنه سمع شائعات تردد هذا الكلام ويتهرب من الإجابة المباشرة. قال المحامي آرأد أيلوني، في محضر الجلسة: «المدير العام لم يسمع الشائعات بل تابع ما نشرته الصحافة، وأنا لا أقبل ما يقوله لنا سمحوني بأنه عرف من شائعة، أو من الصحافة، أو قصص عن المصنع الذي مازال مديراً عاماً له... لا أعرف إن كنتم رأيتم، أن خلف العقيد يجلس شاب يبلغ ٣٠ عاماً. هذا الشاب يعمل في أمن وزارة الدفاع، إن شهادة سمحوني لم تكن إلا خوفاً مما يقوله مسئول أمن وزارة الدفاع الذي يجلس خلفه. قال سمحوني بصراحة 'لا أريد أن أكشف أسرار.' وهو لم يذكر إيران، بل قال 'دولة X'. كان هناك شهود آخرون من نفس نوعية سمحوني، قالوا 'لن نأتي، ولن نتكلم'. فكيف يمكن لأي شخص أن يُدلى بشهادة حرة في قضية بينما يجلس أحد مسئولى أمن وزارة الدفاع على مقربة منه، ويعلم أنه لو قال شيئاً غير مقبول، سيُسجلون عليه نقطة سوداء'».

في محاولة لربط قضية منبر بصفقات أخرى للإتجار مع إيران قالت المدعية العامة ديورا حان: «حتى إذا فعلت الدولة مثل هذه الأعمال وغيرها من الإتجار مع إيران، فإنها ستقوم بذلك وفقاً للقوانين. فالدولة، إذا ما أبرمت الصفقات حتى ولو مع دول معادية، فهي تفعل ذلك من خلال الحرص على مصالحها، ولا اعتبارات سياسية ما. وفي هذا الخصوص، فالمسموح للدولة حرصاً على مصالحها يُحظر القيام به على الفرد الذي لا يمكنه التصرف إلا كفرد. لقد جلبت دليلاً، ومرة أخرى، أتوسل إلى هيئة المحكمة - ولم يكن سهلاً أن أحصل على الورقة التي أحضرتها للمحكمة - أن تأخذها في الاعتبار عند البت في الحكم». بهذه العبارة تعاملت حان مع الوثيقة التي قدمت للمحكمة، دون أن يطلع عليها الدفاع، وفيها فسر مسئول الأمن في وزارة الدفاع يحيائيل حورف طبيعة تعامله مع ادعاءات منبر بشأن التجارة العسكرية القائمة بين إسرائيل وإيران. حورف أيضاً أدلى بشهادته في القضية، بناء على طلب ديورا حان: «حتى يُحيط المحكمة علماً أن صفقات التصدير تلك، إذا كانت قد تمت بالفعل، فقد خضعت لرقابة صارمة، بكل التفاصيل. لأنه هو الرجل المنوط بذلك».

ورغم دفع الادعاء قبل القضية بشكل جزئي مبررات الدفاع في هذه النقطة، أي أن منبر لم يكن بمفرده ووجهوا نقداً شديداً لإدارة الدولة في هذه القضية. وكتبوا في الحكم: «وإن كان الأمر يتعلق بحالات قليلة أو مختلفة تماماً، فإن هذه الحقائق لا تكفي لرفع المسؤولية عن كاهل المتهم في ارتكاب الجرائم سالفة الذكر، فما زال هناك ما يمثل معياراً لإصدار حكم على المتهم، لولا هذه الملابسات».

كانت قضية منبر هي أول قضية كبيرة تتولاها حان كرئيس لقسم القضايا الأمنية الجديد في النيابة العامة، وهو المنصب الذي قبلته كترضية على عدم تعيينها مدعية عامة لمنطقة تل أبيب. وبسلسلة من الشواهد الدامغة أمام المحكمة نجحت في إثبات جميع التهم الخطيرة تقريباً التي نسبت إلى منبر. وكان نجاحها الكبير أمام منبر نفسه، الذي أصر على الشهادة. منبر، الذي يعتبر رزينا ومراوغاً، ارتبك أمام تمكن حان من التفاصيل والأقوال التي أدلى هو نفسه بها للشرطة. وقال القضاة في الحكم إن منبر أدان نفسه بأقواله وإنه كان بمثابة «شاهد الادعاء الرئيسي ضد نفسه».

هل صحيح أنه لو كان تاجر السلاح صمت في التحقيق معه، ما كنتم ستنجحون في إدانته...؟ ديورا حان: «لا شك في أن حقيقة تحدته خلال التحقيق تعد مكسباً، فقد أدلى بالكثير من المعلومات التي قررت هيئة المحكمة أنها لا تمت للحقيقة بصلة، وبمعنى أصبح مجموعة من الأكاذيب، التي ساعدت كثيراً في إدارة القضية». لم تجدى مشكلة في أكاذيب منبر مع الشاباك، التي يدعى فيها أنه وعد ألا تُستخدم المادة التي يوفرها لهم ضده...؟ «لم أجد أي مشكلة. منبر ببساطة لم يوقف تجارته. لقد وعدهم أنه سيوقف صفقاته مع الإيرانيين، ووعد أنه سيقول كل شيء للمؤسسة الأمنية ولكنه ببساطة كان يكذب. وقالت المحكمة إنه كشف عن القليل وأخفى الكثير ومضى قدماً في توفير المواد المحظورة لإيران».

وفي كلمتها الختامية في المحكمة قالت ديورا حان: «لم أقابل حالة بخطورة ما نحن بصده. الحالة الوحيدة التي ربما، يمكن أن نجد فيها وجهاً للمقارنة، هي قضية السيد فانونو، إذ بالرغم من الخطورة الشديدة التي عبرت عنها حيثيات الحكم فمازلت اعتقد أن الفارق كبير من حيث الضرر طويل المدى الذي لحق بالشعب الإسرائيلي... وفي حالتنا، فإن الاشتزاز، في اعتقادي، يتضاعف بكثير على ضوء حقيقة ما ارتكب من أجل المال... على هامش قرار اعتقال المتهم وحتى انتهاء الإجراءات كتب معالي القاضي مودريك: 'هل ناحوم منبر، الكيبوتسي، المظلي، ضابط الجيش، الرياضي، المتبرع لكل شيء باع نفسه ووطنه

للمشيطان...؟' وأنا أدعو المحكمة للرد بالإيجاب على هذا السؤال». استجابت المحكمة لدعوة المدعية. فقد خصص القاضي أمنون ستراشنوف ٨٦ صفحة يشرح فيها حيثيات الحكم على ناحوم منبر. وكتب ستراشنوف حكماً مشفوعاً بمبررات ناصعة، دون أن تفوته شاردة ولا واردة.

وقال القاضي: «هذه الجرائم الخطيرة، ارتكبتها المتهم في اللحظة التي باع فيها لدولة معادية متطرفة كإيرن - تهدد بتدميرنا في أقرب فرصة وتدعم الإرهاب ضدنا - معدات ومواد ومعلومات لبناء مصانع لانتاج أسلحة كيمياوية. ارتكب المتهم هذه الأفعال مقابل حفنة من الأموال، وجنى ملايين الدولارات، عندما ضحى بأمن وسلامة الدولة على مذبح رغباته الجاهلة. ولم يكن أمامنا سوى الرفض التام لمحاولة المتهم أن يتوسل ويستدر عاطفتنا بوطنيته تجاه الشعب والدولة. إنها على ما يبدو واحدة من أخطر حالات الجرائم الأمنية التي شهدتها محاكم الدولة، والتي ارتكبتها مواطن إسرائيلي في حق أمن الدولة».

الغريب أن منبر كان مقتنعاً أن المحكمة ستبرئه. وقام باستدعاء طائرة خاصة نقله إلى فرنسا يوم صدور الحكم. لكن السفيرة الوحيدة التي قام بها كانت إلى سجن الرملة، ليقضى ١٦ عاماً، لم تنته حتى كتابة هذه السطور.

وبالرغم من النجاح الكبير في المباراة القانونية الذي حققته ديورا حان، فقد تلقت الاستخبارات الإسرائيلية هزيمة ثلاثية في القضية. أولاً، أن منبر نجح على مدى سنوات في إدخال مواد محظورة وبالغة الخطورة إلى إيران، بموافقة المؤسسة الأمنية الإسرائيلية على التجارة مع إيران (وإن كان في الأسلحة التقليدية). واتضح من مراجعة المستندات المتنوعة لملف 'النمل الأبيض'، أنه لولا أن منبر نفسه أبلغ الشاباك بالتطورات في المجال الكيماوي مع عصفور، لتطلب الأمر على الأقل عامين لتتضح المعلومات الكاملة للاستخبارات الإسرائيلية. ثانياً، أن منبر بمحاولته أن يصنع لنفسه شبكة من العلاقات، نجح في إيهام الإدارة الإسرائيلية بالرغبة في قضية رون آراد وتسبب بذلك في إهدار الكثير من الوقت والنفقات. وثالثاً، أن الموساد أدار لسنوات طويلة صراعاً ضارياً لتكون له اليد العليا في قضايا الإرهاب والأسلحة غير التقليدية خارج البلاد. وفي هذا المحك فشل الموساد، حسب ما أدلى به مسئولوه أمام المحكمة، فشلاً ذريعاً. وإذا ما اتفقنا مع موقف الإدعاء، فإن المواد والمصانع التي أمد بها منبر إيرن تمثل الآن حجر الزاوية في تصنيع سلاحها الكيماوي.

وبناءً على مجموعة التقارير التي قدمها سى. أى. آيه. للجنة الشؤون السرية التابعة للكونجرس في النصف الثاني من التسعينات، كانت إيران تمتلك في تلك الفترة آلاف الأطنان من المواد الكيماوية، ومنها غاز الخردل والبوسجان والسيانيد. وتقدر قدرتها على الانتاج بألف طن في السنة، وتقع منشأتها الرئيسية للانتاج في دامجان، التي تبعد عن طهران بمسافة ٣٠٠ كيلومتر. هذا المكان الذي نقلت إليه ألعاب منبر الخطرة.

◆ دراسات ◆

٢

كتاب عدم المساواة (الجزء السادس عشر)

تحرير: أوري رام - نيتسا بر كوفيتش ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

(١)

العدالة الاجتماعية

بقلم: يوسي دهان

ينصرف معنى كلمة العدالة في اللاتينية إلى إعطاء كل إنسان ما له من مستحقات. ويمكن التمييز بين معنيين لمصطلح العدالة: «العدالة التصحيحية» و«عدالة التوزيع». حاولت العدالة التصحيحية وضع معايير لعقاب من تسبب في عدم العدالة نحو الآخرين. أما فيما يتعلق بمصطلح «عدالة التوزيع» فإن السؤال الرئيسي المطروح بشأنه هو: ما هو المعيار الذي يتحدد بموجبه ما يستحقه كل فرد أو ما تستحقه كل جماعة، أو كما يقول أرسطو: «يعترف الجميع أن الأساس لعدالة التوزيع هو أن يتناسب ما يحصل عليه كل فرد مع حق معين مكفول له». وإذا افترضنا أن كمية الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية محدودة، فإن السؤال المطروح هو: ما هو المعيار الذي يحدد حقوق وواجبات كل فرد (أو جماعة) عند توزيع الحقوق؟.. شهد تاريخ الفكر السياسي تصدي العديد من المفكرين للرد على هذا السؤال. وكان مصطلح «العدالة الاجتماعية» دائماً محك خلاف. وكان الخلاف الرئيسي بشأنه هو الخلاف المتعلق بجوهر الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية، التي يجب توزيعها، وبمضمون مبادئ العدالة التي يجب الاستناد إليها في التوزيع.

سوف نبدأ تناولنا للعدالة الاجتماعية بالتشكيك فيها. فقد أكد بعض المفكرين ومنهم فريدريك هايك وميلتون فريدمان وروبرت نوزيك (١) أنه لا يوجد مؤشر مناسب ومتفق عليه لتوزيع الموارد الاجتماعية، ولذلك فإن على الدولة أن تكتفي بدور الغفير المسئول عن الأمن والقانون والنظام. يطرح نوزيك نظرية العدالة الشكلية ويعارض النظريات النمطية بشأن العدالة التي ترى وجوب وجود نمط معين للتوزيع، مثل مبدأ «لكل حسب حاجته» أو «المساواة بين الجميع في الأنصبة». ويعتقد أن مثل هذه التوجهات تمس بحريات الناس لأن تطبيقها يتطلب منع الناس من العمل الذي يمس بها أو إلزامهم بالعمل على تحقيقها (وعلى سبيل المثال فإن إعادة توزيع الثروة ينطوي على مساس بحق الملكية).

قام نوزيك بصياغة نظرية استحقاق العدالة (entitlement theory of justice) التي ترى أن حق الملكية مكفول لكل شخص، وأن على كل شخص واجب صيانة هذا الحق للآخرين. ويرى نوزيك وهايك وآخرون أن حقوق الملكية هي حقوق مطلقة تضمن للبشر أقصى قدر ممكن من الحريات. ويؤكد النقد الموجه إلى نوزيك وشركائه أنه لم يثبت أبداً أن نظام الملكية - القائم على صيانة الملكيات الفردية - أفضل من الأنظمة الأخرى للملكية، فيما يتعلق بإسهامه في صيانة الحريات. وعلى سبيل المثال، فقد زعم البعض أن الدول التي بها أكبر قدر ممكن من الحماية للملكية الفردية لا توجد بها بالضرورة حريات تفوق ما يوجد في دول تقوم سياستها الفعالة على الدعم الاجتماعي للفقراء. جدير بالذكر أنه إلى جانب هذا الفكر اليميني

المتطرف من الناحية الاقتصادية والاجتماعية هناك أيضاً موقف يساري يزعم أنه يجب السعي إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة في توزيع ملكية الموارد المملوكة ملكية عامة، ويوصي بضرورة إعطاء كل إنسان جزء من هذه الموارد يتساوى مع ما يحصل عليه الآخرون.

قام نوزيك نفسه بتطوير نظريته هذه من خلال مناقشة نظرية العدالة الاجتماعية التي طرحها "جون رولز" (٢). كانت نظرية رولز هي النظرية الأكثر تأثيراً على الفكر السياسي في القرن العشرين. قام رولز - الذي كان يكتب بما يتفق مع أفكار الميثاق الاجتماعي - بصياغة نظرية أطلق عليها اسم "نزاهة العدالة". كانت وجهة نظر رولز ترى أن "العدالة هي أهم خاصية من خصائص المؤسسات الاجتماعية". ومن المفترض أن تكون مبادئ العدالة مطبقة في المؤسسات الأساسية للمجتمع، أي في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، التي تؤثر بشدة على حياة الناس في المجتمع.

في الميثاق الاجتماعي - الذي وضع أسسه رولز - يجري بحث جوانب التفاوض على مبادئ العدالة الاجتماعية من خلف "ستار من الجهل" (veil of ignorance)، يحول دون معرفة الظروف الشخصية، وبذلك يحول دون الانحراف، ويضمن وجود المساواة والاستقلالية. من المفترض في الأطراف المتفاوضة أن تتقاسم "سلعاً أساسية" (primary goods) - سنسميها فيما يلي "امتيازات" - من المفترض أن يسعى للحصول عليها كل ذي عقل. وهذه الامتيازات هي وسيلة اجتماعية لتحقيق جميع خطط الحياة، وتتضمن الحريات والفرص والدخل والثراء واحترام النفس. وبالتالي فإن مبادئ العدالة التي يتوصل إليها أطراف المفاوضات هي نتيجة لطريقة اتخاذ القرار بين شخصيات تتمتع بالمساواة والحرية.

يطلق رولز على المبدأ الأول اسم مبدأ الحرية. ويؤكد هذا المبدأ ضمان المساواة للجميع في مجموعة الحريات الأساسية الموسعة، ويؤكد أن هذا الحق لا يجب أن يتعارض مع الحقوق المماثلة للآخرين. وينقسم المبدأ الثاني - الذي يتناول تقسيم الامتيازات والامتيازات الاقتصادية والاجتماعية - إلى مبدئين فرعيين، ويؤكد في البداية أنه يجب تنظيم عدم المساواة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، بحيث يكون في صالح الفئات الأكثر تعرضاً للظلم، كما يؤكد على ضرورة إتاحة الفرصة للتعيين في المناصب والوظائف أمام الجميع، من خلال المساواة وتكافؤ الفرص والنزاهة (مبدأ تكافؤ الفرص). ووفقاً لرأي رولز فإن المبدأ الأول من مبادئ العدالة يسبق في أهميته المبدأ الثاني. وبالعكس النظرية الليبرالية - التي تتحدث عن المساواة بين البشر كأفراد - فإن رولز يعتقد أن عشوائية الخلفية الاجتماعية والاقتصادية، والمؤهلات، والقدرات الطبيعية - التي تساعد البعض، وتقيد البعض الآخر، في قدرته على حيازة الامتيازات ومنها الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية - تفرز عدم عدالة اجتماعية. ولذلك فإن مبدأ إعادة التوزيع يرى أن مبدأ المساواة يقرر أن المساواة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي سيجري ترتيبها بحيث تعمل لصالح الفئات الأكثر تعرضاً للظلم. أثار هذا المبدأ خلافات عديدة وكان زعم رولز هو أنه نظراً لأن أطراف المفاوضات لا تعرف شيئاً عن هويتها الشخصية، فمن المفترض أن تقوم هذه الأطراف باختيار المساواة في توزيع الامتيازات الأساسية. ولكن نظراً لأن هذه الأطراف تضم في النهاية أناساً عقلانيين، يسعون إلى أكبر قدر من الزيادة في نصيبهم الشخصي، ونظراً لإدراكهم أن الخوافز تجعل الناس يبذلون جهداً أكبر، مما يتسبب في زيادة حجم كعكة الامتيازات الأساسية، فإنهم على استعداد لقبول عدم المساواة في توزيع الامتيازات الأساسية، طالما كان عدم المساواة يحقق أيضاً مصلحة الفئات الأكثر تعرضاً للظلم.

إذا شئنا بحث النظريات التي تركز على صياغة مبادئ عدالة توزيع الموارد الأساسية، سنجد أن نظرية رولز تنتمي إلى مجموعة النظريات التي يطلق عليها اسم "نظرية الموارد" (resource theory). كان من بين منتقدي رولز شخص طور نظرية مختلفة لتوزيع الموارد وهو رونالد دفوركين (٣) وقد ركز زعمه على أن مبدأ إصلاح الظلم - الذي دعا إليه رولز - لا يعطي الأهمية الكافية للمسئولية البشرية، ولا لكيفية استخدام الناس للموارد الأساسية التي يحصلون عليها. ولا بد أن تتعامل السياسة الاجتماعية والاقتصادية - التي تسعى لتحسين أوضاع الناس الاجتماعية والاقتصادية - مع العناصر التي تسببت في ترددهم للوضع السيء الحالي. ويزعم دفوركين أن مبدأ تصحيح وضع المظلومين لا ينطوي على الحساسية الكافية لمشكلة الدافع. ولا يميز بين الشخصيات ذات الطموح والمبادرة، ممن يبذلون الجهد والعمل الدءوب، وبين عديمي الطموح، الذين تتسبب قراراتهم غير المسئولة وكسلهم في الوضع الاقتصادي السيء. ويعتقد أن الناس لا بد أن يتحملوا المسئولية عن نتائج اختيارهم.

كما يزعم أن توزيع الموارد الأساسية لا بد أن يضع في اعتباره أيضاً الفارق بين الناس في القدرات والمواهب الطبيعية، ولا بد أن يكون حساساً للعناصر التي تساعد على النجاح، وللعناصر التي تحد من النجاح. وعلى سبيل المثال فلا بد من معاونة ذوي الاحتياجات الخاصة الذين عاندهم الدهر، ولكن لا يجب مساعدة الأصحاء الذين يفضلون التزلج على الأمواج بدلاً من العمل. يؤكد دفوركين إذن على جانب المسئولية الشخصية. وهو يجمع بين أسس من نظرية رولز للعدالة - التي تؤكد على الحاجة إلى التقليل من عدم المساواة الذي جاء نتيجة للحظ أو لظروف ليس للناس دخل فيها - وبين أسس من نظرية نوزيك الحقوقية، التي تؤكد على أهمية الاختيار والمسئولية الشخصية.

تسبب تأكيد مفكرين ليبراليين مثل رولز ودفوركين على مسئولية الناس عن نتائج اختيارهم - دون أن يقصدوا ذلك - في دعم أيديولوجية "اليمين الجديد"، الذي يوجه النقد إلى دولة الرفاهية، لاعتدائها على حق ملكية دافعي الضرائب، من أبناء الطبقة الثرية، الذين يقال إنهم هم الذين يدفعون ثمن السلوك غير المسئول الذي ينتهجه مستحقي الإعانات الاجتماعية، والنتائج المترتبة عليه. يؤيد ويل كيمليكا هذا الرأي، ويزعم تأكيد نظريات رولز ودفوركين للعدالة على ما يسميه "حساسية الاختيار" (choice sensitivity) - الذي يعني التركيز على العلاقة بين ما يختاره الناس وبين نتائج توزيع الموارد الاقتصادية والاجتماعية - مع إهمال ما سماه كيمليكا "الحساسية للظروف" (circumstances sensitivity)، الذي يعني التقييم المدقق للظروف الاقتصادية والاجتماعية، التي تسببت في عدم المساواة في التوزيع. وتؤدي مثل هذه النظرية إلى نتائج غير مرغوبة، تتعارض مع القيم التي تستند إليها نظريات العدالة الاجتماعية الليبرالية.

هناك آخرون يشاركون كيمليكا هذا الرأي. من بينهم مثلاً من يزعمون أن نظرية مثل نظرية رولز - وهي من نظريات الليبرالية السياسية - تروج لسلوك غير صائب من الناحية السياسية. وهذه النظرية تثير شكاً مستمراً تجاه من يحتلون أدنى درجات السلم الاجتماعي والاقتصادي، وتعتبرهم في حكم المحتالين. وبالتالي فإن المطلوب منهم - لكي يتغلبوا على التشكك الاقتصادي والاجتماعي الذي يواجهون به - هو أن يثبتوا أن وضعهم الاقتصادي والاجتماعي السيء لم يكن ناتجاً عن اختيارهم. وبنفس الطريقة فإن الزعم الذي يرى أن معنى التمييز بين النتائج النابعة من الاختيار الحر، الذي قام به من يحتلون أدنى درجات السلم الاجتماعي الاقتصادي؛ الذي يجب أن يتحملوا مسئوليتهم؛ وبين الإكراه، الذي يعفي الفقراء من المسئولية، ويجعلهم مستحقين للامتيازات التي تقدمها دولة الرفاهية، هو دعم للتمييز - الذي يروج له معارضو دولة الرفاهية التقليدية - بين الفقراء المستحقين للمعونة، وغير المستحقين لها (deserving poor & undeserving poor)، وفي هذا قدر من الارتداد إلى "قوانين الفقراء" سيئة السمعة (٤).

في مقابل نظرية التوزيع العادل للموارد التي تركز على صياغة مبادئ للعدالة من أجل التوزيع العادل للموارد الأساسية، فإن نظرية الرفاهية ترى أن مبادئ العدالة لا بد أن تسهم في تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاجتماعية، مع ملاحظة أن مصطلح الرفاهية الاجتماعية له تعريفات كثيرة. فمن الممكن أن يكون المقصود به تحقيق الفائدة أو السعادة أو تقديم الأولويات. ووفقاً لهذه النظرية فإن المؤسسات الاجتماعية مطالبة بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاجتماعية لأكثر عدد ممكن من الناس. ووفقاً لما يعتقده جون ستيوارت ميل وكثيرون من أنصار النظرية النفعية، فإن التوزيع العادل هو التوزيع الذي يزيد السعادة العامة، غير أن صياغات متأخرة للنظرية النفعية تقول إن التوزيع العادل هو التوزيع الذي يزيد من معدل الوفاء بالأولويات، حيث في المحصلة النهائية لا بد أن نضع في اعتبارنا اختلاف مفهوم الأولويات واختلاف ترتيب الأولويات لدى الناس. وقد كان من نقاط النقد الرئيسية التي وجهها رولز وآخرون للنظرية النفعية وغيرها من نظريات الرفاهية أنها لا تنظر بعجدة إلى تفرد كل إنسان نظراً، لاعتقادها بأنه يجوز التضحية بالمصالح الحيوية للأفراد وجماعات الأقلية - حتى دون موافقتها - من أجل زيادة الرفاهية العامة.

هناك نقد آخر لنظرية الرفاهية النفعية، ويتناول مشكلة تطبيق المبادئ. حيث يتطلب هذا التطبيق إجراء مقارنة بين الفوائد الشخصية. وعلى سبيل المثال، يجب المقارنة بين الفوائد التي يحصل عليها أناس مختلفون من تصرف معين (أكل البرتقال على سبيل المثال) وكذلك بين الفائدة التي يحصل عليها أناس مختلفون من تصرفات مختلفة (تناول وجبة طيبة مقابل مشاهدة مباراة كرة قدم مثلاً). ليس من الممكن بالطبع خلق مؤشر يمكننا من ترتيب الفائدة على أساس موحد. ومن هذا المنطلق يزعم النقاد أن مبادئ العدالة لا يجب أن تتناول الامتيازات الأساسية ولا المنافع، وإنما يجب أن تتناول الاحتياجات الأساسية للإنسان. فيحصل "كل حسب حاجته" على حد تعبير كارل ماركس. ولكن من الصعب الوصول إلى اتفاق حتى فيما يتعلق بالاحتياجات الأساسية.

ظهرت مؤخراً نظرية مشابهة لنظرية الاحتياجات وركزت على ضمان الحصول على حد معين من الإمكانيات، وتتمثل هذا النظرية في الدعوة لضمان حد أدنى عالمي للدخل (Universal basic income). ويرى أصحاب هذه النظرية أن كل مواطن لا بد أن يحصل على دخل معين، بغض النظر عن مصادر دخله الأخرى. ومعنى ذلك هو حصول الموسرين ومحدودي الدخل على نفس المبلغ المالي دون حاجة لإثبات احتياجهم له. وتفترض هذه النظرية أن العالم كله هو مورد اقتصادي، لكل إنسان الحق في الحصول على نصيب منه، يتساوى مع ما يحصل عليه الآخرون، بحيث يحصل أصحاب الأسهم - أي الناس جميعاً - على عائد مالي من الضريبة المفروضة على استخدام الآخرين لموارد العالم.

طرحت نظرية مشابهة لنظرية الاحتياجات من خلال النقد الموجه إلى مصطلح "السلع الأساسية" الذي وضعه رولز، ومدى ملاءمته لضمان الحد الأدنى من الظروف الأساسية للرفاهية، التي تضمن أن يتصرف الناس بشكل يتسم بالمساواة والحرية.

ويرى هذا النقد أن توزيع السلع الأساسية أو الامتيازات الأساسية ليس كافياً لضمان الحد الأدنى المطلوب من الرفاهية. وقد استند هذا النقد إلى حد كبير على تفسيرات أمرتيا سين (٥) ومارتا نورسباوم للقدرات (١٩٨٢).

كان زعم سين هو أن مؤشر الامتيازات الأساسية لا يمثل مؤشراً مناسباً لترتيب الامتيازات الاجتماعية أو الاقتصادية لأن هذه الامتيازات ترتبط بالعلاقة بين كل امتياز منها وبين من خصص لهم هذا الامتياز. وزعم سين أن مؤشر رولز لا يتسم بالمرونة والنزاهة الكافيتين، لأنه لا يضع في حسابه ما يطلق عليه سين اسم "القدرات الأساسية". ويعتقد سين أن نظريات الموارد - ومنها نظرية رولز - تتحدث عن توزيع الموارد أو الامتيازات، ولكنها تتجاهل مساهمة هذه الامتيازات في تحسين القدرات الأساسية لبعض الناس.

يميز سين بين الدوال وبين القدرات. فرفاهية الإنسان ترتبط بمنظومة الدوال التي تتيح له القدرة على الوصول إلى الوضع الذي يريده، مثل التمتع بالغذاء المناسب والصحة الكافية، أو المشاركة في حياة المجتمع، أو احترام النفس. فالمسألة هي أن "الامتيازات" أو "الموارد" ليس لها قيمة في حد ذاتها، ولكن قيمتها تأتي من إسهامها في تحسين مستوى المعيشة. ومن هنا فإن سين يميز بين الامتيازات الأساسية التي تحدث عنها رولز وبين القدرات التي تعبر عن حرية يتمتع بها الإنسان. فقد يكون في استطاعة الإنسان الحصول على قدر أكبر من الامتيازات الأساسية (مثل الدخل المرتفع والثراء والحريات وغيرها)، في مقابل قدر أقل من القدرات، إذا كان يعاني من إعاقة معينة. وبالنسبة للفقراء الذين يعيشون في دول غنية فإنهم يحصلون على قدر أقل من الدخل والامتيازات الأساسية الأخرى، وفضلاً عن ذلك فإنهم يعانون من سمات أخرى مثل الإعاقات أو الإصابة بالأمراض، وسمات أخرى تحول دون تحويلهم الامتيازات الأساسية إلى قدرات، كأن يعيشوا حياة طيبة أو يشاركوا في حياة المجتمع. ويؤكد سين أن مصطلح "الامتيازات الأساسية" يعبر عن رؤية ضيقة للغاية للرفاهية والحرية.

توجه نظريات الاستحقاق النقد إلى نظريات الموارد ونظريات الرفاهية، وترى أنها تتجاهل مسئولية الناس عن تصرفاتهم. فالناس ليسوا مجرد عناصر محايدة تتلقى الامتيازات الأولية أو خدمات الرفاهية. وتؤكد نظريات الاستحقاق المختلفة على عناصر مختلفة تجعل الناس يستحقون الحصول على مزايا وامتيازات اجتماعية. تؤكد بعض نظريات الاستحقاق أن استحقاق الحصول على الخدمات الاجتماعية مشروط بالإسهام لصالح الناتج الاجتماعي العام، بينما تزعم نظريات أخرى أن إسهام المرء يرتبط أيضاً بالموهب الطبيعية التي لا يعتبر الإنسان مسئولاً عنها، ولهذا السبب من الأهمية بمكان مكافأة الناس على الجهد الذي يبذلوه في العمل.

ويتمثل أحد الحلول المطروحة لتحديد مدى الاستحقاق في نظريات السوق الليبرالية، التي تتعامل مع السوق الحر على اعتبار أنه أفضل آلية لتعويض الناس عما يستحقونه. فالثمن الذي يبدي الناس استعداداً لدفعه مقابل الاستعانة بخدمات شخص معين في السوق الحر يمثل أفضل مؤشر لقيمة أفعاله بالنسبة للآخرين. ولكن النقاد اليساريين يعتقدون أن السوق الحر - من الناحية العملية - لا يقدم تعويضاً لأحد عن إسهامه لصالح المجتمع. كان من الممكن للتعويض بموجب هذا المبدأ أن يتسبب في الحد كثيراً من عدم المساواة الموجود حالياً. وتعاني نظريات الاستحقاق من مشكلات في التطبيق، مثلها في ذلك مثل نظريات الرفاهية. وفي الاقتصاد الحديث من الصعوبة بمكان قياس المساهمة الدقيقة لكل فرد لصالح الناتج العام.

تميز نظريات عدالة التوزيع - الليبرالية وغير الليبرالية - بين المجالين العام والخاص. ومن المفترض ألا يتم تطبيق مبادئ عدالة التوزيع سوى على المجال العام، ومن أبرز الأمثلة التي تدلل على ذلك نظرية رولز. ولكن هذا التقسيم بين المجال العام - الذي تنطبق عليه قواعد العدالة - والمجال الخاص - الذي لا تنطبق عليه هذه القواعد - أثار انتقادات متعددة، ولا سيما من جانب الحركات النسائية. تزعم سوزان أوكين أن الحياة العائلية التي يضعها هذا التقسيم في المجال الخاص الذي لا تنطبق عليه قواعد العدالة لابد أن تراعي قواعد العدالة هي الأخرى. ولابد من تطبيق مبدأ المساواة المذكور على تقاسم الأعباء العائلية، وتربية الأولاد، والإنفاق على الأسرة، بحيث يصبح الرجل والمرأة كائنين حريين متساويين في القيمة. ولتطبيق مبدأ المساواة المذكور لابد من إحداث تغيير في مجالات رعاية وتربية الأولاد والتعليم وسوق العمل وغيرها. وقد طرح إيريس يانج نقداً مماثلاً لنظريات العدالة الليبرالية، حيث أعربت عن اعتقادها أن عدم العدالة في المجتمع الديمقراطي ليس ناتجاً عن عدم المساواة في توزيع الموارد فقط، وأن مصدره هو السيطرة والقهر المنهجين. وترى يانج أن المشكلة ليست في ضمان تكافؤ الفرص للنساء، وإنما في تغيير الهياكل الاجتماعية والسياسية، التي تنحاز قواعد العمل فيها ضد النساء وجماعات الأقلية الأخرى المقهورة. ويرتبط الحل - الذي يهدف إلى منع إقصاء بعض الفئات - بتعزيز الديمقراطية والتمثيل المناسب لهذه الفئات من أجل العمل على تغيير المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما يكفل التعبير عن مصالح وأولويات هذه الفئات أيضاً.

وقد جرى مؤخراً بحث مشكلة العدالة الاجتماعية على الصعيد الثقافي أيضاً. فضحايا عدم العدالة لم يكونوا ممن يعانون من الفقر الاقتصادي فقط، بل ومن يعانون من عدم القدرة على التعبير عن هويتهم وثقافتهم. ولذلك فلا يجب أن يقتصر مصطلح

العدالة على تناول مشكلات التوزيع وإنما يجب أن يمتد لبحث مشكلة الاعتراف بالآخر، ليس من خلال سياسة الطبقات فقط بل ومن خلال سياسة الهوية. ولضمان قدرة جماعات الأقلية على الحفاظ على هويتها الثقافية وتطويرها، هناك حاجة لمنح حقوق ثقافية جماعية، تتجاوز نطاق الحقوق الفردية الليبرالية. وتتطلب النظرة القياسية متعددة الثقافات منا احترام ثقافة الأقليات، ومنحها قدراً من الاستقلالية يتيح لها إدارة شئونها. ولكن منح الاستقلالية لجماعات ثقافية قد يترتب عليه مشكلات أخرى متعلقة بالعدالة، إذ أن أسلوب حياة بعض الأقليات - على المستوى الثقافي - يتضمن معايير دينية أو غير دينية تمس حريات الأفراد وخاصة النساء. في الفترة الأخيرة تم - في إطار بحث مشكلة العدالة الاجتماعية - بحث جانين آخريين وهما: الجانب العالمي والجانب البيئي. على المستوى العالمي تتناول بحوث العدالة الاجتماعية توزيع الموارد العالمية بما يتجاوز حدود مجتمعات معينة. وعلى المستوى البيئي تتناول بحوث العدالة الاجتماعية توزيع الموارد بين الأجيال، وتطرح ضرورة الحفاظ على موارد البيئة الإنسانية والطبيعية للأجيال القادمة أيضاً.

(٢)

الاستهلاك

بقلم: تالي كيتس جرو

يستند تطور بحوث المجتمع الاستهلاكي وثقافة الاستهلاك في العقدين الأخيرين إلى زعم أساسي، وهو أن المجتمع الغربي يتحول من مجتمع قائم على الإنتاج، تحدد فيه المهنة والوضع الطبقي مكانة الفرد والهيكل الاجتماعي، إلى مجتمع قائم على الاستهلاك، تحدد أنماط الاستهلاك فيه هوية الأفراد والعلاقة بين الجماعات الاجتماعية. وفي المجتمع الاستهلاكي نميل إلى الحديث عن أنفسنا والتفكير فيها، ليس على أننا موظفين أو مواطنين، وإنما على أننا مستهلكين، وبالتالي فإن مجموعة حقوقنا ومصالحنا تترتب على موقفنا كمستهلكين، ويقاس نجاحنا بما حققناه من إنجاز كمستهلكين. ولذلك فإن الاستهلاك ليس وسيلة لإمدادنا باحتياجاتنا اليومية، بل هو آلية رئيسية تنظم العلاقات الاجتماعية، وأداة للاتصال الاجتماعي ومصدر للسيطرة الثقافية.

يتحرك مجتمع الاستهلاك المعاصر من خلال عجلة الرأسمالية، التي تقيم الأسواق وتسمح فيها باستهلاك الامتيازات والخدمات والرموز. ويتسبب اللهاث المستمر وراء رفع مستوى المعيشة في توفير القوة الأيديولوجية، التي تدفع إلى تجميع رأس المال والتطور الاقتصادي. ولا تكتفي ثقافة الاستهلاك بالتعامل مع الميل لشراء كثير من الأشياء المادية، بل وتتعامل أيضاً مع الميل إلى التخلص من كثير من الأشياء المادية، وبمعنى آخر فإنها تتعامل مع ارتفاع معدل استبدال الأشياء. يرتفع معدل استبدال الامتيازات (أو السلع) نظراً لأن عملية الاستهلاك لا تركز على الشيء الذي يشتريه المرء، وإنما تركز على التجربة الوجدانية التي من المنتظر أن يمر بها المستهلك بسبب ملكية هذا الشيء؛ والتي تتمثل في السعادة والسرور والاحترام والثقة والشهرة وسعة الأفق. ويستبدل المستهلكون هويات متعددة عن طريق استهلاك سلع وخدمات مرتبطة بتلك الهويات، وتتسبب الرغبة في اكتساب هوية "مؤكدة" وتجارب وجدانية جديدة في تحفيز الاستهلاك المستمر.

تدخل الممارسات الاستهلاكية في كافة مجالات الحياة، ومن بينها شراء الملابس وصيحات الموضة، ومشروبات البيت، وعادات الطعام، وأساليب التسوق، والطرازات والتصميمات والمعاني الجمالية، وأوقات الفراغ والسياحة، واستهلاك وسائل الإعلام الجماهيرية، واستهلاك رموز الجسد والجنس، واستهلاك تكنولوجيا المعلومات. وثقافة الاستهلاك هي الصورة الرئيسية لتقليد ثقافة نشأت في الغرب - وبالتالي فإنها تعبر عن ملامح الحياة العصرية في الغرب - والتي تتمثل في الاختيار والفردية وعلاقات السوق. كذلك فإن ثقافة الاستهلاك ليست قصراً على الغرب. ولكن الغرب (ولا سيما الولايات المتحدة) هو النموذج الذي تحذني به ثقافة الاستهلاك في كافة أنحاء العالم.

يعد التوجه الديمقراطي - الذي يتمثل في إمكانية الاختيار الذي تكفله الديمقراطية للمجتمع - أحد البشارات، غير المتفق عليها، التي تبشر بها ثقافة الاستهلاك. يخلق مجتمع الاستهلاك انطباعاً بطمس الحواجز بين الطبقات الاجتماعية القائمة، لصالح ديموقراطية المستهلكين. ومن الناحية النظرية ليس هناك محل في الأماكن الاستهلاكية للتمييز على أساس الانتماء لطبقة أو نوع أو عرق أو قومية، فطالما لديك المال ستلقى الترحيب كمستهلك. وحتى لو لم يكن لديك المال فلديك إمكانية اختيار ما يتناسب مع إمكانياتك ومستوى دخلك وقدرتك على السداد، من بين مجموعة من الامتيازات. ونظراً لأن قوانين السوق تنطبق على

النشاط الاستهلاكي، فإن هناك شعور بالتححرر من القيود، وبالهوية الفردية التي تحققها الامتيازات. ولكن من الناحية العملية، فإن الزعم بأن مجتمع الاستهلاك يحقق ديموقراطية المستهلكين لا يصمد في محك اختبار الواقع. ورغم أنه من الناحية النظرية تعد إمكانية الاختيار كبيرة أو ساحرة، هناك أدلة من الناحية العملية على أن أنماط الاستهلاك تعكس أبعاد عدم المساواة السائد، وبالتالي تحفظ مستوى توازن القوى وعدم المساواة في المجتمع، وذلك بطريقتين: الأولى هي إمكانيات الاستهلاك المتنوعة، التي تتفق في الغالب مع الموارد الاقتصادية، كالدخل والقدرة على الحصول على ائتمان والمهنة. والثانية أن ثقافة الاستهلاك تشجع سيطرة الأسلوب واللياقة والثقافات السائدة، وتتغير بلا كلل، وتعيد تشكيل الفجوات الاجتماعية القائمة على الأصل العرقي والنوع والطبقة والسن والثقافة.

ولكي نفهم العلاقة بين الاستهلاك وعدم المساواة علينا أن نسأل أنفسنا هل عدم المساواة في الاستهلاك يعبر عن بعض عناصر عدم المساواة القائمة حالياً، أم يخلق عناصر جديدة لعدم المساواة..؟ هذا السؤال الذي يتعرض لطبيعة العلاقات بين الطبقة الاجتماعية وأنماط الاستهلاك يحظى بإجابتين مختلفتين. وفقاً للإجابة الأولى هناك أذواق معينة وأولويات استهلاكية معينة ترتبط بطبقات أو جماعات أخرى، وبالاختلاف الثقافي القائم في مكان معين وزمان معين. وبمعنى آخر فهناك جماعات اجتماعية معينة ترسم الحدود بينها وبين الآخرين عن طريق اختلاف الأنماط الاستهلاكية. ووفقاً للإجابة الثانية فنظراً لأن ثقافة الاستهلاك تخلق تعدداً في الهويات والمعاني الثقافية والإعلامية، فليس من الممكن أن نجد توافقاً بسيطاً بين أنماط الاستهلاك والتصنيفات الاجتماعية القائمة حالياً، ولكنها ترسم حدوداً جديدة بين "العشائر" الثقافية، التي تتضمن على سبيل المثال متصفح الإنترنت والمدخنين وغير المدخنين ومستهلكي الثقافة الراقية، ومستهلكي الامتيازات غير الضارة بالبيئة "الخضر"، ومستهلكي الموسيقى الشرقية، ومستخدمي كمبيوتر الجيب، والمناهضين للاستهلاك، ومشاهدي مسلسل ساينفيلد، ومشجعي فرق كرة القدم، ولاعبو البريدج، وعشاق السياحة الرخيصة، وغيرهم. هذه العشائر الثقافية ليست منفصلة عن السياق الطبقي أو الثقافي أو الطائفي، ولكن القاسم المشترك بينها والرصيد الرمزي الذي تفرزه أكثر ميلاً للاستهلاك.

وحيث أن هدف هذا الفصل ليس حسم أي الاتجاهين أفضل، فسوف أفترض أن كلا منهما ينطوي على قدر من الحقيقة، وسوف أعرض مزاعم كل اتجاه. وسوف يتيح لنا إدخال هذين الاتجاهين إلى إطار نظري واحد أن نتحقق من الكيفية التي يتسبب بها الاستهلاك - باعتباره قرين الإنتاج - في زيادة الصور القائمة للانقسام الاجتماعي، ويفرز آليات جديدة لعدم المساواة. ويضع حجم الاستهلاك أبعاداً تخلق عناصر سيطرة جديدة، يقاس الناس بموجبها، ويتنافسون في اقتنائها، ووفقاً لها يجري تقسيم الموارد، ويظهر انعدام مساواة. إن ثقافة الاستهلاك - باعتبارها عقد اجتماعي، تعتمد فيه أساليب المعيشة على موارد رمزية ومادية، تتوسط في ضمانها أسواق، للناس فيها حرية اختيار الامتيازات، في الحياة اليومية، على المستوى الخاص - تمثل إطاراً لهذه التطورات، وتوفر لها سياقات وتبريرات. وللسلوك الاستهلاكي معنى اجتماعي واقتصادي عميق، يتجاوز إطار المصطلحات الاقتصادية. ولذلك يجب تقييم تعقيد العلاقة بين الاستهلاك وعدم المساواة من خلال العلاقات المعقدة بين الاقتصاد والثقافة، مع التأكيد على تكريس الجوانب الحالية لعدم المساواة من ناحية، وخلق جوانب جديدة من ناحية أخرى.

يعبر عدم المساواة في أنماط الاستهلاك في المقام الأول عن عدم مساواة في عناصر أخرى مثل الدخل والثقافة ومكان السكن. وقد كتب الكثير عن جوهر واتجاه العلاقة بين الاختلافات في أنماط الاستهلاك والاختلافات في الدخل أو الثقافة. نحن لا نعرف سوى القليل عن الطرق المتنوعة التي يرتبط بها الاستهلاك والنشاط الاستهلاكي بجوانب أخرى من جوانب التقسيم الاجتماعي، كالنوع، أو الأصل العرقي، أو السن، أو الحالة الاجتماعية، أو الديانة، أو التدين، أو القومية. وتلعب أنماط الاستهلاك دوراً كبيراً في تحديد وتحدي أنماط التنظيم الاجتماعي، كالانتماء العرقي والنوع. ونظراً لتشعب أساليب الاستهلاك والأذواق والأنماط الاجتماعية وعدم خضوعها للرغبات الفردية وحدها، فإنها تمثل مورداً تستخدمه الجماعات الاجتماعية في تأسيس ودعم مكانها في الهيكل الاجتماعي. فعمليات التكيف الاجتماعي في البيت والأسرة والمدرسة هي التي تحدد الأذواق في مجموعة كبيرة من المجالات، ومنها الأكل والثياب وديكورات المنزل والهوايات ونوع الموسيقى المفضلة. والممارسات الاستهلاكية اليومية هي التي تخلق وتحفظ الهياكل الأساسية للقوة وعدم المساواة. وإلى جانب العلاقة بين الاستهلاك وعدم المساواة على المستوى الشخصي، هناك علاقة بين الاستهلاك وعدم المساواة على مستوى الدولة. حيث تؤكد فكرة الاستهلاك الجماعي على دور الدولة، وعلاقتها برأس المال وتوزيع الموارد والنهوض بالمصالح المختلفة المتعلقة بالعلاقة بين الاستهلاك، والتقليد المادي والثقافي والاجتماعي (ويتمثل هذا على سبيل المثال في خطط خصخصة الشركات والخدمات في الدولة). تعبر التطورات السياسية والاقتصادية عن مصالح طبقات معينة في المجتمع دون الأخرى. ويوضح لنا تحليل العلاقة بين الاستهلاك الخاص والعام وسياسة الرفاهية وتنقيح معدلات الاستهلاك وجود صلة معقدة بين تقسيمات وأنماط الاستهلاك. فالمجالات التي كانت في العادة بعيدة عن السوق - مثل الرعاية الصحية والتعليم والفنون ورعاية المسنين - تدخل في السوق، وتصبح وسيلة أخرى لزيادة المبيعات والأرباح. وفي هذا

الصدد هناك من يشيرون إلى وجود ميل - في مجتمع الاستهلاك - إلى وصم الفقراء، الذين لا يجدون قوت يومهم، ويلقون صعوبة في الحصول على قروض، ويحصلون على دعم من الدولة، ويعتبرون غير مستهلكين.

تقلد أنماط الاستهلاك عناصر التقسيم الثقافي، سواء من خلال السمات الاجتماعية الديموغرافية، أو من خلال الموقع الذي يحتله الأفراد أو الجماعات. ويؤثر تقسيم المستهلكين إلى طبقات استهلاكية على أساليب المعيشة والمواقف والوضع الاجتماعي ويخلق بالتالي ميزة حتمية في التوجه للاستهلاك. وترتبط أهمية الاستهلاك بانعكاسات عدم المساواة الاجتماعي، سواء من وجهة النظر التي تؤكد على أهمية الامتيازات، والطريقة التي تخلق بها اختلافاً اجتماعياً، أو من وجهة النظر التي تقرر بين ثقافة الاستهلاك وبين الرموز الثقافية، وهذا ما سأتوسع في الحديث عنه في الفقرات التالية.

إلى جانب تسبب ثقافة الاستهلاك في تعظيم جوانب عدم المساواة القائمة فإنها تفرز أنواعاً جديدة من عدم المساواة، ليس فقط بسبب الآليات التي تتيح سهولة الوصول إلى الامتيازات، وإنما أيضاً بسبب القدرة البالغة على استخدام الرموز والشفرات الثقافية، والمعاني والهويات التي تأتي نتيجة للسلوك الاستهلاكي. ونقطة الانطلاق لهذا الزعم هي أن السلوك الاستهلاكي هو أيضاً سلوك إعلامي واتصالي. تفتح تجربة الاستهلاك عالماً من الخيال والعبث والهروب والإثارة، وبالتالي فإنها في حاجة إلى جوانب جمالية وعاطفية وإعلامية، تنظم العلاقات الشخصية، وتلتحم بالطرق المختلفة التي يتخذ الناس الامتيازات بها وسيلة لخلق تحالف اجتماعي أو انفصال اجتماعي. وبالتالي فإن من الأهمية بمكان أن نفهم كيف يستهلك الناس ما يستهلكونه، وليس ما الذي يستهلكه الناس فقط. هناك أشياء تخلق جانباً جديداً يميز بين الناس، وهذه الأشياء هي: مكان الاستهلاك (سواء كان معرضاً أو مدينة ملاهي أو تليفزيون أو موقع سياحي أو سوق أو مدينة قمار كلاس فيجاس أو الإنترنت أو معرض أو شارع أو معرض كتاب أو حفل زفاف أو غير ذلك من الأماكن القائمة على الاستهلاك وليس مجرد الشراء)، وطريقة ممارسة الاستهلاك والتجربة الوجدانية المترتبة على الاستهلاك. وتتوغل التجربة الوجدانية الاستهلاكية المتغيرة، والمؤقتة، والمربطة بسياق الحياة الاجتماعية، إلى حدود الاستهلاك، وتسبب في التغير المستمر في الرموز والإشارات والتشبيهات والأساطير، التي تصبح القدرة على حل شفراتها عنصراً رئيسياً في خلق عدم مساواة.

يشير هذا التوجه إلى التحول من التأكيد على الجوانب المادية في عدم المساواة إلى التأكيد على الجوانب الثقافية فيه. ومعنى هذا أن عدم المساواة الاجتماعي لا ينشأ فقط بسبب الاختلافات المادية، وإنما أيضاً بسبب الحساسيات الاجتماعية، التي تعبر عنها الأنشطة الاستهلاكية. هناك جوانب رئيسية كثيرة للهوية الشخصية والهوية الجماعية، تنشأ وتقوى وتتغير نتيجة للاستهلاك، سواء كان هذا الاستهلاك متمثلاً في تناول وجبة مشتركة وتبادل الهدايا، أو كان متمثلاً في مجتمعات افتراضية تتوحد وراء ثقافة شعبية. وبما يتفق مع ذلك فإن سياسة الاستهلاك تتحرك، متجاوزة نقد المادية، وتتجه إلى العلاقات الوثيقة القائمة بين بناء الهويات (الشخصية والجماعية) وبين عادات الاستهلاك. وتؤدي آلية تفضيل الاستهلاك إلى خلق ترتيب للأذواق يتأثر بآلية التقليد والمخالفة، التي تستخدمها طبقات الصفوة في فرض التوجهات الاستهلاكية، لأن لديها القدرة على تمييز نفسها عن الذين يقلدونها. ونتيجة لذلك فإن تفضيل الاستهلاك يتسلل إلى جماعات أخرى، ويفتح أسواقاً جماعية قائمة على التقليد الذي مصدره الصفوة. ولذلك يجب على من يرغب في تحليل الانقسام الناتج عن الاستهلاك أن يسأل نفسه: كيف يتحدد ترتيب الثقافات أو الاستهلاك أو الأمور التي تمثل موارد رمزية..؟

يتسم مجتمع الاستهلاك بتنوع الثقافات وبمطاطية القيم والمهام والموارد الرمزية. ويستطيع الناس تشكيل وتفسير وتقديم أنفسهم عن طريق ما يستهلكونه، لأن ثقافة الاستهلاك هي إحدى الوسائل الرئيسية لتنظيم الرموز والتجارب الوجدانية والسلوكيات، وبالتالي فإنها تمثل الطريقة الرئيسية لتحديد العلاقات الاجتماعية والحدود الاجتماعية. والحدود الاجتماعية القائمة على ثقافة الاستهلاك هي الجوانب الجديدة في عدم المساواة الاجتماعي.

كانت سمات المجتمع الاستهلاكي وثقافة الاستهلاك واضحة للغاية في إسرائيل في العقد الأخير. وقد شهدنا ذلك في ظهور المراكز التجارية المفتوحة خارج المدن والأسواق المفتوحة داخل المدن، وفي تزايد عدد محال التجار بسعر الجملة على النظام الأمريكي، وارتفاع مستوى الاستهلاك الخاص، وظهور مواقع الشراء عبر الإنترنت، وقنوات الشراء في التليفزيون الذي يوزع بالكابلات، وفي تنويع بطاقات التخفيض، وعروض التخفيض، وكتيبات ترويج الامتيازات التي ترد إلى صناديق البريد، وتزايد الارتباط بين الأعياد الدينية والإقبال على الشراء، وكثرة البرامج التي تروج للاستهلاك في وسائل الإعلام وفي نشاط المنظمات الاستهلاكية.

كما لوحظت ثقافة الاستهلاك في إسرائيل في تطور سياسة الاستهلاك. ونحن نشهد الصراعات العامة، التي تتناول نتائج الاستهلاك، وتأثيراته على البيئة، وتأثيرات ثقافة الاستهلاك على المجتمع. ومن أبرز الأمثلة على ذلك الصراع الجماهيري، المؤيد والمعارض لإقامة طريق سريع يمتد بطول إسرائيل، ومشاركة العالم في "يوم بدون مشتريات" بهدف تقويض أسلوب الحياة الاستهلاكي، ومقاطعة

منظمة "جوش شالوم" للمنتجات التي تنتج في المناطق المحتلة، ومقاطعة الجمهور اليهودي المترمت للامتيازات غير الموافقة للشريعة، وحملة منظمة "شعب حر" تأييداً للمحال التجارية، والامتيازات المنتجة في مصانع لا تخضع للمقاطعة من جانب المترمتين اليهود، أو لا تدفع مقابل إجازات خاصة، وزيادة الإقبال على الأطعمة العضوية، والصراع لمنع إقامة محل تابع لشبكة ماكдонаلدز في شارع شينكين في تل أبيب (في محاولة للحفاظ على رونق الشارع ونمط المعيشة فيه) وبناء مصانع لتدوير البطاريات والبلاستيك والزجاج والورق (وبمناسبة التقسيم الاجتماعي والاستهلاك ترى أين يمكن أن تصل المنتجات الناتجة عن التدوير...؟)، واستهلاك منظمات الخضر للامتيازات والخدمات الصديقة للبيئة، والاستهلاك الأخلاقي الذي يشجع المؤسسات التجارية والشركات على التصرف بمسؤولية تجاه البيئة والمجتمع، ونشاط المنظمات التي تعمل في مجال الحفاظ على البيئة.

في عصر الثورة المعلوماتية القائمة على الرأسمالية العالمية تصبح شبكة الإنترنت موقعاً رئيسياً للتسوق والاستهلاك. ويعتبر الإنترنت وسيلة للتشجيع على الاستهلاك، حيث تشجع شبكة الإنترنت على الاستهلاك المادي وعلى استهلاك الثقافة والهوية والحياة الاجتماعية.. كانت نسبة متصفحي الإنترنت في إسرائيل عام ٢٠٠١ نحو ٢٠٪. ويستهلك هؤلاء علوماً وثقافة ومنتجات مادية ويعيشون حياة اجتماعية. ومن هذا المنطلق تؤثر شبكة الإنترنت على عدم المساواة بطرق متعددة. فهي من ناحية تعتبر مثالا للتعددية في الاستهلاك، إذ أن التعددية كائنة سواء في استخدام شبكة الإنترنت أو في التسوق من خلالها. ومن ناحية أخرى فبحكم كون شبكة الإنترنت وسيلة اتصال وسيطة - تتيح للناس التحلي بهويات مصطنعة - فإنها تحيد الجوانب التقليدية للتعددية، مثل النوع والقومية والأصل العرقي والموقع الجغرافي.

بينما تزايدت وتنوعت بشدة بحوث الاستهلاك في الولايات المتحدة وأوروبا (وخاصة بريطانيا) خلال العقد الأخير، فقد قلت البحوث التي تتناول هذا الموضوع بشكل منهجي في هذه الفترة... ومن وجهة النظر العامة فمن الجدير بنا تطوير رد نظري على ملامح الاستهلاك في إسرائيل. ومن الأهمية بمكان أن نقوم بتحليل الاستهلاك في إسرائيل والشرق الأوسط... ويجدر بنا تطوير رؤية نظرية لسمات الاستهلاك في إسرائيل كجزء من الشرق الأوسط وللعلاقات مع دول المنطقة على المستوى الاستهلاكي. هناك أهمية شديدة لوجهة النظر المقارنة لبحث العلاقة بين الاستهلاك وعدم المساواة سواء بين الدول أو في الدولة الواحدة في فترات زمنية مختلفة. وحيث أن بحوث الاستهلاك تكاد تعتمد تماماً على مصطلحات تم تطويرها في الولايات المتحدة والدول الغربية فإن من الأهمية بمكان تطوير تحليل للاستهلاك في إسرائيل ودول الشرق الأوسط. ومن الممكن لمثل هذا التحليل أن يضع في اعتباره سمات الاستهلاك في إسرائيل ودور إسرائيل في تطوير الاستهلاك العالمي فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وأماكن أخرى من العالم.

* هوامش وتعليقات المترجم:

١- روبرت نوزيك (١٦ نوفمبر ١٩٣٨ - ٢٣ يناير ٢٠٠٢): فيلسوف يهودي أمريكي وأستاذ في جامعة هارفارد. من أهم مؤلفاته كتاب «الفوضى والدولة واليوتوبيا» (Anarchy, State and Utopia) (١٩٧٤)، ويعتبر رداً على كتاب «نظرية العدالة» الذي نشره رولز عام ١٩٧١.

٢- جون رولز (٢١ فبراير ١٩٢١ - ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٢) فيلسوف أمريكي هام، اشتهر بأفكاره فيما يتعلق بالعدالة والمجتمع العادل. وُلد في بلتيمور بولاية ميرلاند في الولايات المتحدة. درس الفلسفة في جامعة برينستون. في عام ١٩٤٣ جند في الجيش الأمريكي وخدم في الجبهة اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية كجندي في سلاح المشاة. وأنهى خدمته عام ١٩٤٦. أسهم رولز مساهمة كبيرة لصالح الفكر السياسي الليبرالي والفلسفة السياسية بصفة عامة. ويرى كثيرون أن كتابه «نظرية العدالة» (١٩٧١) كان السبب في إحياء الاهتمام الأكاديمي بالفلسفة السياسية.

٣- رونالد دفوركين (١٩٣١) منظر وفيلسوف ورجل قانون يهودي أمريكي حائز على جائزة هولبرج لعام ٢٠٠٧. ولد عام ١٩٣١ لأسرة يهودية في ولاية ماساشوستس الأمريكية. درس في جامعة أوكسفورد. وعمل أستاذاً لنظرية القانون في يونيفرستي كوليدج لندن. واختير عضواً في الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم في عام ١٩٧٩.

٤- قوانين الفقراء: هي مجموعة من القوانين التي صدرت في أوقات متعددة في بريطانيا بين القرن السادس عشر والقرن العشرين، بعد أن قام هنري الثامن بإلغاء الأديرة مما تسبب في زيادة كبيرة في أعداد الفقراء. وقد صدر أول هذه القوانين عام ١٦٠١ بهدف ضمان تقديم معونة للفقراء. وأعطى كل مقاطعة الحق في فرض ضرائب لصالح الفقراء والعاطلين والأيتام. غير أن هذه القوانين تسببت من الناحية العملية في الإساءة للفقراء، وخاصة القانون الذي صدر عام ١٨٣٤.

٥- أمريتيا سين: رجل اقتصاد هندي حلل بعض حالات المجاعة في العالم وتوصل إلى نتيجة مفادها أنه كما توجد أماكن ينتشر فيها الجوع فإن هناك أماكن أخرى شديدة الثراء ولا توجد عدالة توزيع للموارد.

◆ دراسات ◆

٣

مجموعة الاستخبارات الإسرائيلية: إلى أين...؟

تحليل واتجاهات وتوصيات

مركز بحوث الأمن القومي الإسرائيلي (مذكرة ٩٧ - مارس ٢٠٠٩)

(الفصل الثالث): نظرة على المستقبل

بقلم: شموئيل إيفن وعاموس جرانيت - ترجمة وإعداد: مصطفى الهواري

* مؤشرات في المحيط الإستراتيجي لإسرائيل:

المؤشرات في المحيط العالمي. سوف تستمر العولمة في تشكيل وجه العالم في السنوات القادمة. سماتها الرئيسية هي استمرار تلاشي الحدود الفاصلة بين الدول كحاجز أمام حركة انتقال المعلومات والسكان والتكنولوجيا ورؤوس الأموال على سطح الكرة الأرضية، وتناقص شرعية استخدام قوات عسكرية، ومواصلة المؤسسات الدولية القيام بدور مهم في المنظومة العالمية، وسوف يظل الاقتصاد والثورة التكنولوجية وعصر المعلومات محركات في تقدم العولمة.

هناك ظاهرة متعارضة في توجهها مع العولمة لكنها متكاملة معها من الناحية المنطقية، وهي ظاهرة المحلية localization، أي تنامي عناصر قوة محلية في الدول ذات نظم الحكم الضعيفة. من أمثلة ذلك: أراضي السلطة الفلسطينية ولبنان والعراق والسودان وأفغانستان. هذه المناطق تشكل وعاءً لنمو عناصر معادية. وبسبب التخوف من المساس بالسكان المدنيين فإنه يصعب في هذه المناطق تحقيق الردع بواسطة استخدام مكثف للقوة، ولذلك فإن المطلوب هو عمل جراحي ضد العناصر المعادية وهو العمل الذي يعتمد، بالطبع، على الاستخبارات.

إن منظومة القوى العالمية سوف تستمر في الاتجاه نحو التحول من عالم القطبية الذي يفرض الغرب فيه الأجندة العالمية، إلى عالم متعدد الأقطاب توجد فيه قوى عالمية قوية أخرى، مثل الصين وروسيا (التي تتطلع إلى العودة إلى مكانة لاعب رئيسي في العالم) والاتحاد الأوروبي. سيؤدي النمو الاقتصادي السريع في شرق آسيا، لا سيما في الصين والهند، إلى تعزيز المكانة العالمية لشرق آسيا، لكنه سيخلق أيضاً تحديات في المجال الداخلي إزاء الفجوة المتزايدة في توزيع الدخل على السكان. صحيح أن نفوذ الولايات المتحدة قد يضعف لكنها ستظل الدولة العظمى الرائدة وسوف تواصل الحرب ضد الإرهاب وضد انتشار الأسلحة غير التقليدية. وستستغل العناصر الإسلامية المتطرفة وإيران تعاظم الشعور بالهوية الإسلامية لزيادة الكفاح ضد الولايات المتحدة وإسرائيل باعتبارهما تمثلان تهديدات عسكرية ودينية وثقافية.

مؤشرات في المحيط الإقليمي. سيواصل الصراع الإسرائيلي - العربي تصدره للأجندة الأمنية والسياسية لإسرائيل ولدول المنطقة، كصراع قومي وديني وثقافي. ويأتى الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين في لب الصراع العربي - الإسرائيلي. هناك بؤرة صراع ثانية، وهي بين إسرائيل من جانب وسوريا وحزب الله من جانب آخر. وخلال هذا العقد يحتمل أن يكون هناك صعود وهبوط في المسيرة السياسية. ولا بد أن نضع في الحسبان قيام دولة فلسطينية "مسالمة" أو معادية / غير مستقرة، وربما أيضاً التوصل إلى اتفاقيات مع سوريا ولبنان ومع دول عربية أخرى. صحيح أن نظم الحكم العربية تسلم الآن بوجود إسرائيل، لكن من المحتمل أن تتزايد قوة الخط

- الأيدولوجى الرافض لحق دولة إسرائيل فى الوجود وتسليم بعض مواطنى العالم العربى بوجودها.
- بؤرة صراع ثلاثة تتداخل فيها إسرائيل بالمنطقة هى إيران ومنظمات إسلامية محلية ودولية. هذه العناصر ستظل تنظر إلى إسرائيل على أنها عدو يجب تدميره. وقد تشارك إيران فى مواجهة بين إسرائيل وبين سوريا وحزب الله، ومن المحتمل أن تتدخل سوريا وحزب الله فى حالة حدوث مواجهة بين إسرائيل وإيران.
- فى تحليل مناطق الغموض لابد أن نضع فى الحسبان تنامى قوة عناصر معارضة إسلامية إلى درجة تعريض أنظمة حكم معينة للخطر (السلطة الفلسطينية ومصر والأردن ولبنان وسوريا والسعودية وباكستان). كما تسود حالة من الغموض فيما يتعلق بالوضع فى العراق وانعكاساته على المنظومة الإقليمية وإسرائيل.
- أهم التهديدات الأمنية التى تواجه إسرائيل فى العقد القادم:
- أ- تهديد الأسلحة غير التقليدية بمختلف أنواعها واحتمال وصول سلاح نووى إلى أيدي دول أو عناصر متطرفة.
 - ب- تهديد الصواريخ والقذائف الصاروخية للجبهة الداخلية الإسرائيلية وعلى وجه الخصوص من جانب الجبهة الشمالية، إيران والمنظومة الفلسطينية.
 - ج- تهديد تقليدى من جانب جيوش نظامية فى المنطقة، يمتلك بعضها وسائل قتالية حديثة.
 - د- تهديدات من جيوش غير نظامية ومن تنظيمات عصابية.
 - هـ- تهديدات إرهابية سواء من جانب عناصر إرهابية فى المنطقة أو من جانب تنظيمات عالمية. ويشمل ذلك احتمال وقوع عمليات إرهابية واسعة النطاق.
 - و- انتفاضة، عصيان مدني.
- أخطار متشابكة. بعض الأخطار القائمة فى المحيط الإستراتيجى من شأنها أن تتعاضد بسبب الارتباط بينها، مثل:
- ١- الخطر المتمثل فى احتمال سقوط أنظمة حكم عربية معتدلة إلى جانب الخطر المتمثل فى الحصول على سلاح نووى. على غرار المخاوف الحالية بشأن باكستان.
 - ٢- خطورة استعداد بعض العناصر الإرهابية المتطرفة لتنفيذ عمليات إرهابية ضخمة، إلى جانب خطورة خروج أسلحة غير تقليدية من إطار السيطرة.
 - ٣- خطورة قيام دولة فلسطينية معادية إلى جانب اندلاع انتفاضة بين المتطرفين من عرب إسرائيل.
- بخلاف السمة العامة للتهديدات التى معظمها قائم اليوم بالفعل، والأخطار المذكورة آنفاً، فإنه من الصعب مناقشة مدى احتمال تحقق كل تهديد من هذه التهديدات نظراً لأن هذا تحليل طويل المدى (يشير التاريخ إلى أن هناك احتمالاً كبيراً لأن يقع على المدى الطويل حدث يعتقدون فى الوقت الحاضر أن احتمال ضئيل) ونظراً لأن احتمال تحقق التهديد ليس منفصلاً عن سياسة إسرائيل وعن نشاطها.
- * الانعكاسات العملية للتهديدات على نظرية الأمن:
- لتغير وجه الساحة والأخطار التى ذكرت عليه تأثير كبير على نظرية الأمن الإسرائيلية، التى من المفترض أن تشارك فيها مجموعة الاستخبارات الإسرائيلية. تشير التأثيرات إلى تزايد الحاجة إلى:
- أ- التعامل فى جبهة عريضة مع عناصر إرهابية وعصابية تنتهج استراتيجيات الهروب والخداع والإخفاء والاختفاء العميق بين سكان مدنيين. ورغم أنه لا توجد للعدو فى هذه الجبهات أى دبابة أو طائرة مقاتلة، فإنها تعتبر حالياً الجبهات الأكثر سخونة التى تعمل فيها إسرائيل (الفلسطينيون، وحزب الله، والإرهاب الدولي).
 - ب- التعامل مع دول تطور أسلحة غير تقليدية، تنتهج أسلوب الإخفاء والخداع (إيران). يجب أن نضع فى الحسبان أن الدول التى انكشف نشاطها (سوريا، ليبيا) يمكن أن تعود إلى هذا الطريق من جديد، وأن دولاً أخرى قد تسعى للسير فى هذا الاتجاه. وإلى جانب هذا هناك استمرارية فى ضرورة الاستعداد للدخول فى معارك عسكرية تقليدية.
 - ج- التعامل مع عناصر فى مناطق معادية لا توجد فيها سلطة مركزية، أو السلطة المركزية فيها ضعيفة وواهنة، مثل: لبنان والسلطة الفلسطينية والعراق. توجد فى هذه المناطق صعوبة فى التوصل إلى اتفاقيات مستقرة لأن عناصر القوة فى الجانب المعادى تتصارع فيما بينها، ولذلك فإنه من الصعب بوجه خاص التنبؤ بالتطورات فيها.
- إزاء هذه الاحتياجات يكون لزاماً على قوات الأمن أن تعطى رداً يتلاءم مع أهداف وقدرات إسرائيل مع وضع الضغوط المؤثرة على صناع القرار فى الحسبان: الحساسية العالية تجاه الخسائر، والعمل فى حدود الشرعية الدولية، وقيود الميزانية وما شابه ذلك.
- * الانعكاسات على مجموعة الاستخبارات:
- إزاء هذه التحديات والقدرات الكامنة لمجموعة الاستخبارات، تزايدت الحاجة إلى الوسائل التى تمتلكها المجموعة من أجل تنفيذ المهام العملياتية التالية:

أ- شن حرب سرية في جبهة واسعة في ضوء طبيعة الأعداء وعدم وجود شرعية سياسية لاستخدام النيران. كما أن العمل السري يتيح أيضا إمكانية تقليل مخاطر التصعيد، ولو أن هذا الأمر غير مسلم به.

ب- القيام بعمليات جراحية مركبة على المدى الطويل.

ج- القيام بنشاط وقائي واسع النطاق في مواجهة التآمر والجريمة الإستراتيجية في الساحة الداخلية.

د- تطوير قدرات هجومية ودفاعية في الشبكة - باعتبارها ساحة قتال جديدة في عصر المعلومات. يتيح مجال الاتصالات أحيانا إمكانية الوصول أبعد بكثير مما تصل إليه الدبابات والطائرات، وتغطي أسوار الحماية المادية.

هـ- الإمداد بمعلومات دقيقة ووفيرة لتحقيق الاستفادة من القدرات النيرانية المتقدمة للجيش الإسرائيلي.

و- الإمداد بمعلومات لتحقيق مصالح أمنية - سياسية. على سبيل المثال، ردع أعداء عن الإقدام على شن حرب وإحباط مخططاتهم عن طريق كشف نواياهم، أو الإمداد بـ "معلومات إدانة وتجريم" ضد الأعداء الذين يعملون تحت غطاء الإخفاء وخداع المجتمع الدولي. نموذج لهذا: استيلاء سلاح البحرية على السفينة كارين A في يناير ٢٠٠٢. لقد انكشف كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية عندما حاولوا استخدام السفينة في تهريب أسلحة وذخيرة بكميات ضخمة من إيران إلى قطاع غزة. مثل هذا النوع من المعلومات قد يدفع مجموعة الاستخبارات إلى العمل ضد الأعداء، أو إضفاء الشرعية على عملية إسرائيلية ضدهم.

ز- المساعدة في الحرب الدعائية. أي كشف وتقديم المعلومات التي تؤثر على جماهير مختلفة بهدف المساعدة في تحقيق أهداف أمنية قومية. مثال: كشفت مجموعة الاستخبارات وعرضت وثائق كثيرة تم ضبطها خلال عملية "السور الواقعي" - حول ضلوع ناشطي السلطة الفلسطينية في الإرهاب واستغلال الأطفال في الإرهاب وما شابه ذلك - ردًا على الحملة الدعائية الفلسطينية. وقد أفاد ذلك في التفهم الذي أبدته بعض الشعوب في العالم للإجراءات التي تقوم بها إسرائيل في المناطق.

ح- الخداع والحرب النفسية.

* تهديدات أمنية في الساحة الداخلية الإسرائيلية:

أصبح لزاماً على إسرائيل أن تتعامل في ساحتها الداخلية مع تهديدات مثل التآمر واسع النطاق والجريمة الإستراتيجية من جانب عناصر تنتهج أساليب الخداع وتسيء استغلال الديمقراطية الإسرائيلية.

تجدر الإشارة إلى أن الشاباك وهيئات الاستخبارات في الشرطة هي الأجهزة الوحيدة بين أجهزة الاستخبارات المسموح لها بالنظر إلى الساحة الإسرائيلية كهدف لنشاطها. ومن المحتمل أن يضطر الشاباك أكثر وأكثر في المستقبل لمواجهة مؤامرات داخلية وتهديدات للأمن الداخلي وأعمال عنف من جانب عناصر متطرفة.

قد تواجه الاستخبارات في الشرطة تزايداً للجريمة الإستراتيجية. أي جرائم وفساد السلطة التي من شأنها أن تهدد إسرائيل كدولة ديمقراطية مع تسلل عناصر إجرامية إلى مؤسسات السلطة، والإجرام واسع النطاق الذي من شأنه أن يهدد الأمن الشخصي للمواطنين.

* الحاجة إلى إنتاجات الاستخبارات لاتخاذ قرارات على المستوى الإستراتيجي:

من المتوقع استمرار الحاجة إلى معلومات استخباراتية من أجل بلورة سياسة واتخاذ قرارات على المستوى الإستراتيجي العسكري أو السياسي. لا تختلف طبيعة الأداء بصورة جوهرية عما كانت عليه في الماضي، إلا أن هناك تحديات جديدة تواجه مجموعة الاستخبارات. فالساحة الجغرافية - السياسية، مقارنة بالثمانينيات من القرن العشرين، أخذت في التحول إلى ساحة أكثر تعقيداً ومعها التحدي في بلورة تقديرات الاستخبارات، والحال ذاته فيما يتعلق ببلورة صورة استخبارات وتقديرات في الشرق الأوسط، الذي توجد لبعض دوله اتفاقيات سلام مع إسرائيل والبعض الآخر في حالة مواجهة أو في وضع محاييد. في بعض المناطق توجد سلطة قوية متمثلة في دولة، وفي بعض المناطق الأخرى تتكاثر الكيانات ولا توجد سلطة مركزية قوية (لبنان والسلطة الفلسطينية والعراق)، وما شابه ذلك. الحرب غير المتماثلة، والعولمة، وصعود نجم الإسلام الراديكالي، والتغيرات السياسية في العالم منذ انهيار الكتلة السوفيتية، وتزايد ثقل العنصر الاقتصادي - كل هذه الأمور أضافت أيضاً مجالات عمل جديدة لأجهزة الاستخبارات الإستراتيجية، إضافة إلى تلك التقليدية التي تصدرها الجيش والأمن: من المحتمل أن تضطر مجموعة أجهزة الاستخبارات في المستقبل إلى تقديم إنذار ضد استخدام سلاح نووي في حالة حصول دولة معادية على مثل هذا السلاح.

يتوقع في غضون ذلك استمرارية أهمية الاستخبارات باعتبارها عامل مساعد على استغلال الفرص. الاستخبارات لا تُعنى بالحروب فقط بل تساعد القيادة السياسية على استغلال الفرص السياسية. تساعد مجموعة الاستخبارات صناع القرار في هذا المجال بواسطة معلومات استخباراتية وتقديرات استخبارات وعلاقات خارجية سرية (نشاط عملي للاستخبارات في المجال السياسي). ومنذ السلام مع مصر، ومروراً بمؤتمر مدريد في ١٩٩١، واتفاقية أوسلو والسلام مع الأردن، تزايد كثير الاهتمام كل مجموعة الاستخبارات بالعمل في المجال السياسي. وفي مجال "الاستخبارات من أجل السلام" نعتقد أن مجموعة الاستخبارات سوف تضطر في العقد القادم إلى التركيز

على التحديات القومية التالية:

- ١ - السعى إلى اتفاقية سلام مع سوريا. ولهذا أيضا مغزاه فيما يتعلق بتقليل التهديد الإيراني، وبالتالي أى تهديد من جانب حزب الله ومن جانب المنظمات الإرهابية الفلسطينية التي تتمتع بحماية ورعاية دمشق.
- ٢ - العمل على التوصل إلى اتفاقيات مستقرة مع الفلسطينيين.
- ٣ - السعى إلى توطيد العلاقات مع مصر والأردن، والتوصل إلى اتفاقيات سلام مع العالم العربي، أو على الأقل مع الدول السنية فيه.

٤ - السعى إلى توطيد علاقات مع دول أخرى في العالم لها تأثيرها في الشرق الأوسط.

* العوامل المؤثرة على تخصيص موارد لمجموعة الاستخبارات:

الصورة والاعتراف بأهمية وبقدرة وبوسائل مجموعة الاستخبارات من جانب المتفاعلين بخدمات مجموعة الاستخبارات. يرتبط تحسين الصورة بوجه عام بالنجاح وبالتالي فإنه قد يحسن من ظروف وموارد عمل مجموعة الاستخبارات. ومع هذا فإن تحسين الصورة و"الاعتراف بالأهمية" ليسا بالضرورة معيارين متماثلين. فمن المحتمل أن تطرأ زيادة ملموسة في "الاعتراف بالأهمية" حتى في حالات الفشل والمساس بالصورة. على سبيل المثال: أدى فشل إنذار أمان في حرب يوم الغفران والتمن الباهظ الذي ترتب على ذلك الفشل، إلى زيادة حادة في الاعتراف بضرورة وأهمية وجود حل أفضل. ونتيجة لذلك طرأت زيادة كبيرة في الموارد التي وضعت تحت تصرف أمان.

حالة الاقتصاد وأهداف وطنية بديلة. سوء الحالة الاقتصادية أو زيادة الأهمية الوطنية لأهداف أخرى (مثل التعليم) قد يؤديان إلى زيادة الشد والجذب بين الاحتياجات المدنية واحتياجات الأمن، وإلى تقليل الموارد التي تخصصها الدولة لقوات الأمن وللأجهزة الأمنية.

الحساسية تجاه الخسائر. الحساسية تجاه الخسائر في صفوف قواتنا تزيد من الحاجة إلى استخدام أسلحة حديثة باهظة التكاليف الاستخبارات جزء منها. هكذا يرغب صناع القرار في الحصول على معلومات كثيرة من أجل تقليل ثمن الخطأ في قراراتهم. كما أن حساسية إسرائيل تجاه الخسائر في الجانب الخصم (بين السكان المدنيين) تؤدي هي الأخرى إلى استخدام أسلحة موجهة دقيقة تتطلب معلومات صادقة ودقيقة.

الصورة العامة والمنافسة. القدرة على حشد قوة عمل متخصصة ستأثر إلى حد كبير بمكانة قوات الأمن والاستخبارات وكذلك بالتنافس على القوة البشرية مع المرافق الاقتصادية المدنية، وبوجه خاص من جانب قطاعات التكنولوجيا المتقدمة لا سيما في فترات الازدهار الاقتصادي.

التكنولوجيا. الاحتفاظ بمستوى إنجازات عال سيلزم مجموعة الاستخبارات بالحفاظ على قدراتها في جبهة التكنولوجيا العالمية.

* التحديات الاستخباراتية المهنية وأساليب العمل المشتركة في العصر الحديث:

المقصود هو التحديات المشتركة بين أجهزة الاستخبارات في إسرائيل وخارج إسرائيل، مثل التعامل مع تهديدات المنظمات الإرهابية عابرة الحدود التي تنتهج أسلوب الإخفاء والهروب، ومع الدول التي تقوم سراً بتطوير أسلحة تدمير شامل.

تحديات مهنية. أجهزة الاستخبارات هي الوحيدة القادرة على رصد تنظييات معادية من هذا النوع، لكن هذا أيضاً تحد صعب بالنسبة لها، للأسباب التالية:

- ١ - للتنظييات الإرهابية والعصابية بصمة فيزيوت وسيقجنت منخفضة. وهذا يعنى أنه من الصعب رصد نشاطها بالوسائل الإلكترونية أو عن طريق التصوير الجوي، بسبب طبيعة هذه التنظييات وأساليب عملها السرية، وذوبانها بين السكان المدنيين.
- ٢ - بصمة الفيزيوت والسيقجنت المنخفضة موجودة أيضاً في مشروعات تطوير أسلحة التدمير الشامل التي تنتهج فيها الدول المعادية أساليب الإخفاء والخداع. وبالإضافة إلى هذا تنتهج هذه الدول إستراتيجية زيادة وحشد الجهود السرية الرامية إلى تطوير قدرات تقود إلى هذا النوع من الأسلحة، ومن بين الأسباب التي يرجع إليها ذلك، الدرس المستفاد من قصف إسرائيل للمفاعل النووي العراقي في سنة ١٩٨١.

٣ - كون المنظمات الإرهابية الإسلامية "نواة يصعب كسرها" حتى بالنسبة لوحداث اليومينت (تجميع معلومات من مصادر بشرية).

إلى جانب تزايد تعقيد المشكلات التي تواجهها مجموعة الاستخبارات، يمكن الإشارة أيضاً إلى فرص جديدة:

أ - قدرات تكنولوجية حديثة - تطورات تكنولوجية سريعة (أساليب الاتصال تحت السيطرة والتحكم، والأقمار الصناعية، وتصغير أحجام الأشياء، وما شابه ذلك) تفتح أفقاً جديدة وخاصة في مجالات السيقجنت والفيزيوت والبحوث (معالجة المعلومات وتوزيعها).

ب- أوجه جديدة للتعاون - فالعولة تتيح أوجه تعاون لم يسبق لها مثيل في الماضي بسبب التهديدات المشتركة وعابرة الحدود. الحل المشترك على مستوى المنظومة. الطرح الرئيسي في هذا المجال هو أنه إزاء التحديات التي تواجهها مجموعة الاستخبارات وتغير المحيط تتزايد أهمية التعاون داخل مجموعة الاستخبارات وتزايد الحاجة إلى إدارة جهود الاستخبارات من خلال تخطيط ورؤية شاملة. وهنا سوف نميز بين ثلاثة أنواع من أوجه التعاون:

١- التعاون الميداني: إدارة منظومية مشتركة لقدرات مجموعة الاستخبارات في مواجهة الساحات المعادية التي تمثل بؤر اهتمام قومية (إيران والإرهاب وما شابه ذلك).

٢- التعاون العملياتي متعدد المجالات ("المعركة المشتركة الاستخباراتية"): الاستفادة بالقدرة الكامنة في مجموعة الاستخبارات من خلال المزج بين مجالات متعددة (المزج بين سيجينت ويومينت وفيزينت وما شابه ذلك) وذلك من أجل سبر أغوار التحديات الاستخباراتية - العملية. وهذا الحل ضروري بوجه خاص لإدارة القتال الغير متناسق الذي يوجد فيه للحلول المشتركة وزن حاسم.

٣- التعاون داخل المجالات: وهو عبارة عن إدارة منظومية فاعلة لكل مجال من مجالات الاستخبارات (سيجينت - يومينت - فيزينت - عمليات) المشتتة حالياً (عكس الماضي) في جميع أجهزة مجموعة الاستخبارات.

التعاون الميداني. هذا التعاون له قيمة كبيرة لتحقيق الأهداف في ساحات العدو التي تمثل بؤر اهتمام قومية، وذلك عن طريق الجهود المشتركة. حتى السبعينيات كان تنسيق النشاط أو الإدارة المشتركة في مواجهة الساحات الميدانية، ضرورة مهمة لكنها ليست حتمية إزاء الاختلاف في الأداء المطلوب من الأجهزة المختلفة وحدود القطاع الجغرافية التي كانت تنظم هذا الشأن: الموساد كان يعمل خارج البلاد، والشاباك يعمل داخل حدود إسرائيل وأمان تعمل من على الحدود إلى الخارج - وخاصة في مواجهة الدول العربية المتاخمة لإسرائيل. اليوم تبدو عملية دمج القوات والإدارة المشتركة لمجموعة الاستخبارات، ضرورة حتمية - في ضوء تغير التحديات الأمنية والتغيرات في المحيط الاستراتيجي (من ضمن ذلك في مجال التكنولوجيا) وتغير طبيعة أداء أجهزة الاستخبارات. فعلى سبيل المثال، لا يمكن اليوم التعامل بشكل بكفاءة مع تهديدات بعيدة مثل إيران، أو تهديدات عابرة للحدود مثل الإرهاب، دون أن يكون هناك تعاون بين أجهزة الاستخبارات.

التعاون العملياتي متعدد المجالات. هذا التعاون ذو قيمة كبيرة في كشف أغوار التحديات الاستخباراتية - العملية، وهو بمثابة "المعركة المشتركة الاستخباراتية". مثال على هذا: يوجد في عالم الاستخبارات مجال جديد يسمى يوجينت (وهو مزيج بين يومينت وسيجينت)، أي استخدام عملاء لوسائل تكنولوجية متقدمة تسمح بتحقيق إنجازات رائعة للاستخبارات الإلكترونية. وترجع أهمية التعاون العملياتي متعدد المجالات أيضاً إلى عصر المعلومات وانتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والحوسبة، التي ربطت الجميع بالجميع وأتاحت إمكانيات ومشاركات كثيرة. من الصعب اليوم تحقيق الإنجازات المطلوبة دون الاستفادة من قدرات مختلف المجالات الاستخباراتية (سيجينت ويومينت وما شابه ذلك) الموجودة بوجه عام في أجهزة استخبارات عديدة. ففي مجال الاستخبارات العملية، على سبيل المثال، يكون هذا التعاون حتمياً في الرد المشترك المطلوبة في الحرب غير المتماثلة وفي الحرب ضد الإرهاب.

* التعاون داخل المجالات:

هذا التعاون له أهمية كبيرة لزيادة فاعلية أداء مجموعة الاستخبارات وتركيز جهد مشترك. التعاون داخل المجالات يعني أن تكون هناك إدارة منظومية فعالة لمجالات الاستخبارات (سيجينت ويومينت وفيزينت وعمليات) المبعثرة حالياً في جميع أجهزة المجموعة، مثل إدارة مجال السيجينت في المجموعة. عندما يقوم كل جهاز الآن بتطوير مثل هذه المجالات في ساحته الخاصة، فإن الأمر يتطلب تعاوناً من أجل منع الازدواجية ومن أجل التعلم المشترك من الدروس وتضافر القوى بين الخبراء من نفس المجال بهدف تبادل المعرفة وإيجاد الحلول. فعلى سبيل المثال، تواجه هيئات السيجينت، وكذلك هيئات للفيزينت، تحديات مشتركة، مثل كيفية التعامل مع الأعداء ذوي البصمة المنخفضة. وهيئات اليومينت تحديات مشتركة، مثل كيفية التعامل مع الأعداء الذين يصعب كشفهم (الانغلاق الأيديولوجي والابتعاد) وما شابه ذلك.

الأهمية المتزايدة للرؤية الشاملة والتخطيط الشامل. علاوة على التعاون بين الأجهزة والمجالات المختلفة فإن هناك أهمية كبيرة للنظر إلى المجموعة ككل واحد. ومثل هذه الرؤية سوف تتيح إمكانية إعطاء رد متكامل وفقاً للمزايا النسبية، والاستفادة من ميزة الحجم الكبير في البنى التحتية وفي البحث والتطوير وفي التدريب، وما شابه ذلك. هكذا تستطيع مجموعة الاستخبارات العمل بصورة أفضل رغم قلة الموارد. وتتيح الرؤية الشاملة أيضاً إمكانية بلورة استراتيجيات مشتركة والاستفادة من القدرات في التعامل مع الأجهزة الأجنبية. ومثل هذه النظرة لمجموعة الاستخبارات سوف تتيح أيضاً إمكانية مناقشة دور ومهام الاستخبارات ككيان داخل منظومة الأمن القومي الإسرائيلي.

الأهمية المتزايدة للحوار بين مجموعة الاستخبارات وصناع القرار. هناك أهمية كبيرة لتفهم القادة صناع القرار للإمكانية الكامنة في

مجموعة الاستخبارات وفي أدواتها، حتى يمكنهم توجيهها بشكل مؤثر وفاعل نحو تلبية احتياجات الأمن القومي. وهذه إحدى الوظائف التي خصصتها بعض لجان التحقيق وتقصى الحقائق بأشكالها المختلفة لوظيفة مستشار رئيس الوزراء لشؤون الاستخبارات التي أوصت بإنشائها. سوف يفتقر صناع القرار إلى مثل هذا الفهم إذا لم يُجر حوار إستراتيجي - عملياتي منظم (بين الأجهزة فيما بينها، وبين الأجهزة والجيش الإسرائيلي وبين القادة صناع القرار والأجهزة) في الاتجاه الذي يرصد هذه القدرات ويتعرف عليها، ويكون قادراً على توصية صناع القرار باستخدامها. وفي الوقت نفسه هناك أهمية كبيرة لفهم القيود التي تحد من إنجازات الاستخبارات - وخاصة في مجالي التنبؤ والتقدير.

الأهمية المتزايدة للتعاون مع مجموعات الاستخبارات الأجنبية. إزاء العولمة والتهديدات المشتركة - مع التركيز على الشأن النووي والإرهاب العالمي - من الضروري أن يزيد التعاون بين مجموعة الاستخبارات الإسرائيلية ومجموعات استخبارات أجنبية، من خلال الاستغلال الأمثل للمزايا النسبية التي تتميز بها كل مجموعة. وهكذا تستطيع كل مجموعة تحقيق إنجازات أكثر بالموارد المتاحة.

* الفجوة في أداء مجموعة أجهزة الاستخبارات وأسبابها:

في الوضع الحالي تظهر بوضوح فجوة آخذة في الاتساع بين الأداء المشترك المطلوب وبين الواقع الأدائي - التنظيمي، وذلك على النحو التالي:

أ- فجوة ساحية (ميدانية): لا توجد إدارة منظومية مشتركة في مواجهة ساحات العدو التي تمثل بؤر اهتمام قومية، رغم أن أجهزة الاستخبارات الثلاثة الرئيسية تتولى مسؤوليتها.

ب- فجوة فيما بين المجالات: يُلاحظ استفادة جزئية فقط بالقدرة الكامنة في المزج متعددة المجالات فيما يتعلق بالمهام الاستخباراتية - العملياتية.

ج- فجوة داخل المجال: لا توجد إدارة منظومية على مستوى المجموعة لمجالات الاستخبارات (سيجنت - يومينت - فيزنت - عمليات).

د- فجوة في إدارة منظومية شاملة (رؤية شاملة للموارد والجهود) وفي توجيه صناع القرار لمجموعة الاستخبارات. وفي غضون ذلك أيضاً غياب الرقابة التي تختبر عمل مجموعة الاستخبارات ونتائجه.

في ضوء ما ذكر آنفاً يبدو أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية للفجوات في أداء المجموعة، وهي أسباب ترتبط ببعضها البعض:

١ - غياب عمود فقري إداري مركزي في مجموعة الاستخبارات، يرأسه رئيس مجموعة الاستخبارات. معنى هذا:

أ- غياب رئاسة - في عدم وجود رئيس لمجموعة الاستخبارات لا تكون هناك إستراتيجية عامة لبناء قوة المجموعة أو لتشغيلها، ولا تكون لها خطة عمل عامة، ولا يكون هناك حوار حول مكانتها كجزء من المنظومة الأمنية ولا تتوفر القدرة على التركيز على ما هو مشترك في الأهداف القومية كما وضعها القادة.

ب- عدم وجود آليات لإدارة منظومية - ساحية و منظومية - مجالية - في حالة غياب هذه الآليات يكون من الصعب بلورة عمل جماعي منظم في مواجهة ساحات (مثل الساحة الإيرانية) ولا يكون هناك تطوير لمجال السيجنت من المنظور القومي، وما شابه ذلك. لكن بدون رئاسة للمجموعة لن يكون في الإمكان أيضاً خلق هذه الآليات، لأنها ستكون تابعة لمن ومن الذي سيغذيها بالصلاحيات؟!؟

٢ - فجوة في ثقافة التعاون والمشاركة داخل المجموعة. كما عرضنا في الفصل الأول، صحيح أن هناك تعاوناً لكنه تعاون محدود وغير ملزم ويتغير وفقاً للمصالح الخاصة والعلاقات الشخصية. ومع وجود مثل هذه الفجوة فإنه رغم توفر الشرطين السابقين ستكون هناك احتكاكات ولن تتحقق أى استفادة بالقدرات والفرص الكثيرة. وفي الوقت نفسه، بدون وجود رئيس للمجموعة يكون من الصعب أن نعرف كيف سيحدث تغير ثقافي وكيف سيكون له تأثير عملي.

٣ - عدم وجود التزام رسمي بإيجاد حل للفجوات، لا سيما من جانب القادة - رئيس الوزراء المسؤول عن الشاباك والموساد، ووزير الدفاع المسؤول عن الجيش / أمان. يشير التاريخ إلى أن شخصيات شهيرة (مثل راؤولوفين شيلوخ الذي عينه بن جوريون، أو إيسار هرتيل الذي عينه ليفي إشكول، أو رحبعام زئيفي ويوشافط هرخابي اللذين عينهما يتسحاق رابين) وجدت صعوبة في إحراز نجاح في المهمة التي أسندت إليهم. بل إن اثنين منهم استقالا بحجة عدم وجود مساندة كافية وعدم تحويلهم صلاحيات مناسبة لأداء مهام المنصب. بمعنى آخر، حتى لو تم تعيين رئيس للمجموعة وحتى لو حاول هذا الرئيس نشر ثقافة التعاون بين الأجهزة، فإن سد الفجوات سيظل أمراً غير مؤكد إذا لم يحظ بالمساندة الكافية من جانب رئيس الوزراء ووزير الدفاع. حتى المجلس التشريعي لم ينجح في هذا التحدي، ولم يقرر التشريع الذي كان من شأنه إلزام السلطة التنفيذية بتنظيم هذا الموضوع. ويتحمل مسؤولية هذا الوضع أيضاً رؤساء الأجهزة الذين لم تكن لديهم الرغبة في التوصل إلى حلول تحد من صلاحياتهم أو من إمكانية وصولهم إلى رئيس الوزراء.

قرار عبد الناصر بتأميم قناة السويس بعيون هاآرتس

بقلم: ليتال لفيان
■ هاآرتس ٢٦/٧/٢٠٠٩

لم يوضح الخبر، الذي نُشر في الصفحة الأولى من الصحيفة، طبيعة هذه الملاحظات، ولكن يُفهم من بين السطور أن هناك احتمالية لحرب قريبة ببطولة إسرائيل التي يعتبرها الغرب ذراعه الشرق أوسطي. وفي المقابل، صاغ مراسل صحيفة "الأهرام" المصرية في واشنطن الأمور بلغة أكثر وضوحاً وكتب أن "هناك مؤامرة إنجليزية - أمريكية، مدعومة بشكل كامل من قبل الصهاينة، بهدف جعل مصر جواتيلاً أوفارس أخرى".



في السادس والعشرين من يوليو ١٩٥٦، أوردت صحيفة هاآرتس نص خطاب الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي أعلن فيه تأميم قناة السويس، والذي جاء فيه: "رجال واشنطن سيستشيطنون غضباً، ومصر ستبنى السد العالي رغماً عنهم وبأموالها - من عائدات شركة قناة السويس التي لقي ١٢٠ ألف عامل مصري حتفهم في حفرها. سنأخذ عائدات القناة لأنفسنا ولن نحتاج إلى مساعدات أمريكية وبريطانية لبناء السد. ببناء السد، سنغرز تحررنا من الاستعمار".

كانت القناة مملوكة قبل تأميمها لبريطانيا وفرنسا بموجب عقد احتكار مدته ١٠٠ عام ينتهي في ١١ نوفمبر ١٩٦٨، ولكن مع اقتراب موعد الجلاء البريطاني عن مصر، بدأت الصحافة المصرية تتساءل - بإيعاز من الجهاز الدعائي الحكومي - عن اليوم الذي ستصبح فيه الشركة، المسجلة كشركة مساهمة مصرية، مملوكة لمصر فعلاً. وكان الأمريكيون قد تعهدوا بمساعدة مصر في بناء السد، ولكن عندما غيّرت الولايات المتحدة موقفها، رد عبد الناصر بتأميم القناة.

وجه عبد الناصر بهذه الخطوة ضربة مؤلمة لفرنسا وبريطانيا، ولكنه وضع مصر في الوقت نفسه في دائرة الصراع بين القوى العظمى والمعروفة آنذاك باسم "الحرب الباردة". وبالفعل، كشف عبد الناصر في خطاب التأميم النقاب عن أن وزير الخارجية السوفيتي، السيد ديمتري شيلوف، قد عرض عليه خلال زيارته لمصر قرضاً طويل الأجل بحيث تستطيع مصر بناء السد العالي. ومن ناحية أخرى، أورد مراسل صحيفة "هاآرتس" في الولايات المتحدة، إياهو سيلفتر، خبراً صغيراً في الصحيفة عن "ملاحظات ودية جداً لإسرائيل، لم يُسمع مثلها منذ وقت طويل من موظفي وزارة الخارجية الأمريكية، وجاءت بعد ظهر اليوم على لسان مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأوسط، السيد جورج آلان، خلال كلمة مقتضبة بمناسبة التوقيع على اتفاق بين إسرائيل والولايات المتحدة للتبادل الطلابي في إطار صندوق فولبرايت".

ومن جانبه، قال عبد الناصر في خطاب التأميم: "إن الاستعمار أقام إسرائيل من أجل تفكيك الوحدة العربية... سنناضل ضد الاستعمار وضد إسرائيل التي أقيمت على أيديه، والتي تطمح إلى احتلال المنطقة من الفرات إلى النيل".

وبالفعل، استشاط الغرب غضباً، وكتبت صحيفة هاآرتس في التاسع والعشرين من يوليو ١٩٥٦ إن "ما قامت به مصر من تأميم الشركة أدى إلى مداولات سياسية عاجلة في لندن وباريس، وأسفر عن توتر خطير بين مصر وفرنسا". وقد ردت بريطانيا على هذه الخطوة بتجميد الأرصدة المصرية بالجنيه الإسترليني، وتجميد ممتلكات قناة السويس، وكذلك وقف صادرات السلاح لمصر. وعن ذلك، كتب مراسل "هاآرتس"، أ. روت، قائلاً: "مرة أخرى، استوعبت بريطانيا الدرس متأخراً بأن السياسة التصالحية لا تفيد" في إشارة إلى سياسة تشمبرلين تجاه هتلر، ولم يكن روت الوحيد الذي عقد هذه المقارنة.

أعلن رئيس الوزراء البريطاني، السيد أنتوني إيدن، إن بلاده سترد بقوة على هذا "الوضع الخطير" الذي نشأ في أعقاب تأميم القناة، وردّت الصحافة البريطانية على خطوة عبد الناصر بغضب شديد، ولكن عبد الناصر فسر كل ذلك بأنه تدخل في الشؤون الداخلية لبلاده. ومع انتهاء "عملية قادش" (١٩٥٦)، التي بدأتها إسرائيل في التاسع والعشرين من أكتوبر بأسلحة وذخيرة فرنسية وبريطانية، بقيت قناة السويس في أيدي المصريين، فيما تم الانتهاء من بناء السد العالي في أوائل عقد السبعينيات من القرن الماضي.

شهادات

الحقنة النووية

بقلم: رونين برجمان
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/٧/١٧

ولكن الطريق إلى تطوير هذا العقار كان طويلا، ففي عام ٢٠٠٣ كشف البروفيسور جودكوف للمرة الأولى أن هناك إمكانية لاستخدام البروتين الذي ينتجه ميكروب يعيش في الأمعاء في تطوير عقار يوفر مناعة للخلايا من الإشعاعات. يقول البروفيسور جودكوف: "أخذنا مجموعتين من الفئران، إحداها للمراقبة والثانية تم حقنها بالبروتين بكمية صغيرة، ثم عرّضنا المجموعتين لإشعاع ذري قاتل. وجدنا أن كل الفئران في المجموعة التي لم تحصل على البروتين ماتت خلال فترة قصيرة. وبعد بضعة أيام، اقتربت من القفص الذي به الفئران التي حصلت على البروتين، فوجدت أنها لا تزال حية وسليمة. يصعب أن أصف السعادة التي شعرنا بها جميعا. أخيرا وبعد كل هذه السنوات من التجارب والإحباطات، حققنا طفرة كفيفة بأن تنقذ حياة الملايين".

وللمرة الأولى، يكشف ملحق "٧ أيام" التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت النقاب عن القصة الكاملة لهذا العقار، الذي يشارك في تطويره علماء يهود أمريكيون ومستثمرون إسرائيليون والكفيل بأن يغير وجه القرن الواحد والعشرين في حال نجاحه على الإنسان.

**** آلاف الفئران ومئات القروود:**

في نوفمبر الماضي، نشر البروفيسور جودكوف نتائج تجربة البروتين في دورية "Science" العلمية الشهيرة، ولكن اكتشاف العقار ظل سرا حتى الآن، وذلك لأن جودكوف وفريقه انتظروا الانتهاء من سلسلتى تجارب ضروريتين للتأكد من فاعلية الدواء وأمانه. تضمنت السلسلة الأولى ١٨ تجربة على نحو ٦٥٠ قردا. وفي كل تجربة كان يتم تقسيم القروود إلى مجموعتين تُعطى إحداها العقار دون الأخرى، وكان الإشعاع يماثل في قوته أعلى معدل تعرض له الإنسان في كارثة انفجار مفاعل تشيرنوبل.

جاءت النتائج مدهشة، حيث مات ٧٠٪ من القروود الذين لم يأخذوا العقار، بينما عانت النسبة المتبقية (٣٠٪) من انهيار

علماء أمريكيون يهود بمشاركة باحثين ومستثمرين إسرائيليين يطورون عقارا جديدا يحمي الجسم من الإشعاع الذري.

لم يصدق البروفيسور أندريه جودكوف ما ترى عيناه، فبعد سنوات طويلة من العمل البحثي الشاق، نظر إلى قفص الفئران في معمله وذهل حينما رآها كلها لا تزال حية. في حديث هاتفى من مختبره البحثي (Roswell Park Cancer Institute) في مدينة بفالو بولاية نيويورك، قال البروفيسور جودكوف هذا الأسبوع إن هذه اللحظة كانت الأكثر أهمية في حياته العلمية.. فقد تم تعريض الفئران لإشعاع ذري بمستوى كان يُفترض به أن يقتلهم، ولكن بقاءها حية أثبت لجودكوف وفريقه البحثي أنهم على وشك التوصل للإنجاز الذي انتظروه طويلا، وهو اكتشاف عقار يحمي جسم الإنسان من الإشعاعات الذرية.

لا شك أن تطوير عقار كهذا سيكون له تبعات بعيدة المدى على ميزان القوى العالمية، فالدولة التي سيكون بمقدورها توفير هذا الدواء لمواطنيها ستستفيد من ميزة استراتيجية كبيرة إزاء خصومها. وبالنسبة لإسرائيل، يعد هذا تطورا بالغ الأهمية سينعكس على الموضوع الذي يشغل اهتمام أجهزة الأمن: توفير الحماية من احتمالات استخدام إيران لقنبلة نووية أو استخدام المنظمات الإرهابية لقنابل قذرة. وقد تلقت أجهزة الأمن والصحة والاستخبارات الإسرائيلية تقارير في الآونة الأخيرة عن هذا العقار.

كما سيكون لعقار جودكوف دور هام أيضا في مكافحة مرض السرطان. ومن المعروف أن استخدام الإشعاع في علاج أمراض السرطان يتوقف اليوم على قدرة الجسم على امتصاص الإشعاع الذي يؤذى الخلايا السليمة أيضا. وهكذا إن استطاع مريض السرطان بفضل هذا العقار التعرض لإشعاع أقوى دون أن تتأثر الأنسجة السليمة، فإن مكافحة السرطان ستحقق طفرة كبيرة.

الأجهزة الحيوية التي تصاحب التعرض للإشعاع ذرى قاتل، أما المجموعة الثانية التي أعطيت الدواء، فقد نجت كل القردة تقريباً دون أى آثار جانبية، واتضح من التجارب أن حقن الدواء فى الفترة التى تسبق التعرض للإشعاع بـ ٢٤ ساعة حتى بعد التعرض له بـ ٧٢ ساعة يحقق نتائج مشابهة.

أجريت تجربة أخرى على مجموعة من البشر، حيث تم إعطاؤهم العقار دون التعرض للإشعاع. وقد أثبتت التجربة أنه ليس للعقار أى آثار جانبية، وأنه آمن للاستخدام. ولكن يفترض أن توسّع الشركة - التى يترأسها البروفيسور جودكوف، العينة الإحصائية لتجربة الأمان بحيث تشمل بضع مئات آخرين من البشر، وهى العملية المقرر أن تنتهى فى منتصف عام ٢٠١٠ لتحصل بعد ذلك على التصديق اللازم للأدوية من نوع "بيوديفنس" (وسائل الأمن والحماية للبشر من الهجمات النووية والكيميائية والبيولوجية). وتشير التقديرات إلى أنه إذا استمرت التجارب بهذه الوتيرة، فإن العقار سيحصل على تصديق هيئة الأغذية والأدوية الأمريكية خلال عام أو اثنين على الأكثر.

ويستعد الآن مصنع الإنتاج الخاص بالشركة فى أوروبا لإنتاج العقار بكميات كبيرة. ويذكر أن لوائح الطوارئ فى إسرائيل الخاصة بموضوع حماية الجبهة الداخلية تتيح للحكومة شراء أى عقار بشكل عاجل حتى قبل أن يستوفى إجراءات التصديق من هيئة الأدوية الأمريكية.

يترأس البروفيسور جودكوف الآن مجموعة من العلماء اليهود الأمريكيين، تشارك فيها باحثة إسرائيلية ومستثمرون من إسرائيل. والشركة التى تقف وراء تطوير العقار هى شركة "كليفلاند بيو لايف" (CBL) وهى شركة للبيوتكنولوجى المتقدمة لتطوير أدوية للسرطان والأمراض الناتجة عن التعرض للإشعاع الذرى.

تأسست الشركة عام ٢٠٠٣ من داخل مختبرات مستشفى "كليفلاند كلينيك" فى أوهايو، حيث كان جودكوف وشركاؤه يديرون أبحاثهم، وأسسها ثلاثة أشخاص هم البروفيسور جودكوف، والدكتور مايكل فونشتاين، والدكتور يعقوف كوجين.

وفى عام ٢٠٠٦، طُرحت الشركة فى بورصة ناسداك وأصبحت شركة عامة. وبالإضافة إلى مستشفى "كليفلاند كلينيك"، تقيم الشركة شراكة استراتيجية مع معهد أبحاث السرطان "روزويل بارك"، حيث يجرى جودكوف جزءاً من تجاربه هناك منذ عام ٢٠٠٧.

يُمول جزء كبير من تكلفة تطوير العقار من ميزانية وزارتى الدفاع والصحة الأمريكيتين، اللتين رصدتا حتى الآن ٤٠ مليون دولار لصالح المشروع. وفى الأول من يوليو الماضى، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنها ستواصل تمويل المشروع

فى ضوء نجاح التجارب التى أجريت حتى الآن. **** غبار ذرى على نطاق ٣٠ كيلومتر مربع:**

ليس عبثاً أن البنتاجون يستثمر مثل هذه المبالغ فى عقار البروفيسور جودكوف، حيث أثبتت التجارب النووية التى أجريت فى القرن العشرين وإلقاء القنبلتين النوويتين على هيروشيما ونجازاكي أن معظم الخسائر فى الأرواح لا تنجم عن الانفجار وإنما عن الإشعاع والغبار الإشعاعى اللذين يتبعان الانفجار نفسه.

ومن المعروف أن الانفجار النووى ينتج عنه ثلاثة آثار رئيسية: موجة الارتجاج التى تدمر فى نطاق محدد، ثم موجة الحرارة الشديدة، وأخيراً الإشعاع الذرى الذى يعد الأخطر. ومن البديهي أن من يصاب جراء موجتى الارتجاج أو الحرارة لن يجدى معه أى دواء.

تقاس قوة القنبلة النووية مقارنة بقوة انفجار مادة متفجرة معيارية من نوع TNT. وتعاادل قوة القنبلة النووية التى ألقيت على هيروشيما انفجار بقوة ١٢٥٠٠ طن (١٢,٥ كيلو طن) من مادة TNT. وتتراوح قوة القنابل النووية الآن بين نحو ١٠٠ كيلو طن (أى ثمانية أضعاف قنبلة هيروشيما) وألف كيلو طن.

وبالنسبة للمنظمات الإرهابية، فإن الأرقام أقل كثيراً، ولكنها أيضاً تمثل تهديداً، حيث تشير التقديرات إلى أن قنبلة بدائية نوعية تستطيع أن تحدث انفجاراً بقوة ١٠-٢٠ كيلو طناً، أى أكثر من قنبلة هيروشيما.

وكما سبق القول، فإن الخسائر الأساسية فى الأرواح ستنتج عن التعرض للإشعاع والغبار الذرى، وهكذا على سبيل المثال فإن قنبلة منتجة عسكرياً بقوة ١٠٠ كيلو طن ستخلق منطقة مشعة على نطاق ١,٨ كيلومتر مربع من نقطة الانفجار يؤدى فيها الإشعاع إلى موت ١٠٠٪ من المصابين. أما الغبار الذرى الناتج عن الانفجار فيسغطى منطقة بنطاق ٣٠ كيلو متراً مربعاً، وستصل نسبة الوفيات المتوقعة إلى نحو ٧٠٪. أما قنبلة عشوائية بقدرة ١٠ كيلو أطنان، فسوف تخلق منطقة مشعة بنطاق ١,٥ كيلو متر مربع، ومنطقة غبار ذرى على نطاق يتراوح بين ١٥-٢٥ كيلو متراً مربعاً.

تتمثل الأعراض المعروفة المصاحبة للتعرض للإشعاع ذرى فى الشعور بالغثيان والقيء والضعف العام وتساقط الشعر. ويتوقف مدى الضرر الذى يصيب جسم الإنسان نتيجة التعرض للإشعاع ذرى على قوة الإشعاع ومدة التعرض له. وفى بعض الأحيان لا تظهر أعراض خارجية على المدى القريب، ولكن احتمالات تشوه الحمض النووى فى الخلايا - الذى يؤدى لاحقاً إلى ظهور السرطان - تكون عالية. وغالباً ما تنخفض كمية كرات الدم البيضاء فى الجسم بصورة كبيرة قبل التمكن من ملاحظة الأعراض الخارجية؛ وقد يؤدى

الإشعاع أيضا إلى فقدان الخصوبة لدى الرجال - غير أن هذان العَرَضَانِ يكونان مؤقتين في حالة التعرض للإشعاع لمدة قصيرة.

أما في حالة التعرض للإشعاع لفترات طويلة، فقد يؤدي ذلك إلى تدمير جهاز المناعة، وتظهر أعراض الصداع المستمر والغثيان وفقدان الشهية والإجهاد العام وإجهاض الحوامل، مع العلم بأن نسبة كبيرة ممن يتعرضون للإشعاع بمستويات كهذه يموتون خلال ٣٠ يوما. وفي حالة التعرض للإشعاع بمستوى أعلى من ذلك، تظهر أعراض التزيف من الأنف واللثة والكلى وينهار جهاز المناعة ليتوقف عن إنتاج كرات الدم البيضاء.

ويذكر أن التعرض للإشعاع الناتج عن انفجار مفاعل تشيرنوبل أدى إلى موت ٧٠٪ من المصابين، فضلا عن أضرار صحية غير قابلة للعلاج بالنسبة للناجين، وهذه الأضرار تحديدا، أو معظمها على الأقل، هي موضوع العقار الجديد.

**** الهدف من العقار هو إنقاذ الخلايا:**

*** كيف يعمل الدواء الجديد..؟**

- يقول البروفيسور جودكوف ردا على هذا السؤال إن الهدف من العقار هو التحكم في الطريقة التي تموت بها الخلايا السليمة: "حتى يومنا هذا، ورغم كل الأبحاث التي أجريت في هذا الصدد، ليس من الواضح سبب استجابة الخلايا السرطانية بشكل أكثر حساسية للإشعاعات الذرية من الخلايا السليمة. وللإجابة على هذا السؤال المثير، قمنا في مطلع عقد التسعينيات بفحص الأسباب التي تؤدي إلى موت الخلايا السرطانية والخلايا السليمة نتيجة التعرض للإشعاع". ويضيف: "أظهرت الأبحاث أن الخلايا السليمة لا تدمر وإنما تنتحر، واتضح أن هناك جهازا في كل خلية يشرع في عملية تدمير ذاتي لها في حالة الضغط الشديد أو بعد تشوه شحنة الحمض النووي الخاصة بالخلية. الهدف من هذا العقار هو الحيلولة دون الوضع الذي تنفشي فيه الخلايا المصابة في الجسم. فور حدوث أي ضرر - ولو بسيط - في الخلية أو في سلسلة الحمض النووي الخاصة بها، فإن الخلايا التي تمتص الإشعاع الذري تدمر نفسها بنفسها. وهذا هو السبب في موت من يتعرضون للإشعاع. يجب أن نعرف أن الموت لا يحدث بسبب الإشعاع نفسه، وإنما نظرا لأن الخلايا المصابة تقوم بعملية انتحار".

*** وما الفرق بين الخلايا السرطانية والخلايا السليمة..؟**
لماذا لا تنتحر الخلايا السرطانية..؟

- البروفيسور جودكوف: "هذا لأن الخلايا السرطانية تنجح في إخضاع جهاز الانتحار بها، ولذا تستمر في الانتشار. هذه الاكتشافات جعلتني أفكر في فكرة أننا إذا نجحنا في إخضاع جهاز الانتحار في خلية سليمة لفترة زمنية قصيرة على

الأقل - أي خلال الفترة التي يتعرض الجسم فيها للإشعاع، سواء كان ناجما عن انفجار مفاعل نووي أو قنبلة نووية - فإننا قد نتمكن من إنقاذ حياة الإنسان أو أن نحميه على الأقل من معظم الأضرار الناتجة عن هذا الإشعاع. فكرت أيضا في أننا إذا استطعنا تطوير عقار ينشط عمل جهاز الانتحار في الخلايا السرطانية، فإننا قد نتمكن بشكل فعال من مكافحة الكثير من أنواع هذا المرض القاتل".

وبالفعل، أثبت البحث الذي أجرى في شركة "كليفلاند بيو لايف" (CBL) أنه إذا أخضعنا عمل جهاز الانتحار في الخلية لبضع ساعات أو لأيام معدودة، فإن ذلك كفيل بمنع الانهيار الكامل لأجهزة الجسم وبتعافي معظم الخلايا المصابة. وفي المقابل، تعد الخلايا السرطانية خلايا مشوهة، ولذا فإن جهاز الانتحار التلقائي فيها معطل من تلقاء نفسه، ولذا فهي تستمر في الانتشار دون تمييز، والهدف من العقار الجديد هو تنشيط جهاز الانتحار في الخلايا السرطانية لكي تدمر نفسها بنفسها.

**** العقار سينقذ حياة أغلبية المصابين:**

هاجرت الدكتورة يلنا فاينشتاين إلى إسرائيل عام ١٩٨٥، وعملت لسنوات طويلة باحثة لأمراض السرطان في معهد فايتسمان، وكانت تعرف البروفيسور جودكوف منذ أن عملا سويا في معهد أبحاث السرطان في موسكو، كما كانت من مؤسسي الشركة وتولت منصب نائب المدير لفترة.

تعمل فاينشتاين الآن في شركة إسرائيلية لأبحاث السرطان، وهي مستمرة في شراكتها مع جودكوف. وعن العقار الجديد، تقول فاينشتاين: "لقد أثبت أنه فعال وآمن، ومن السهل حقن جسم الإنسان به. العقار يخضع جهاز الانتحار في الخلية ويساعدها أيضا على إصلاح الأضرار التي تعرضت لها نتيجة الإشعاع، وهي الأضرار التي بسببها ينشط جهاز الانتحار تلقائيا".

ويحرص جودكوف وفاينشتاين على الإشارة إلى أن العقار الجديد لا يوفر حماية أو مناعة للإصابات الناتجة عن التعرض للإشعاع بنسبة ١٠٠٪. يقول البروفيسور جودكوف: "لا أود أن أخلق انطباعا بأنه سيكون بمقدور الناس التجول في المناطق الملوثة بإشعاعات أو بغبار ذري مع حقنة في جيوبهم وسيكونون آمنين".

ومع ذلك، ما من شك في أن الدواء الجديد كفيل بإنقاذ أرواح معظم المصابين، حيث سيوفر لهم الحصول على مساعدة فورية وفعالة، والأهم من ذلك أن مجرد وجود عقار كهذا في أيدي دولة ما وتوزيعه على مواطنيها سيكون له تأثير نفسي كبير جدا.

وبالنسبة للحالات التي لن يفيد العقار فيها، تقول الدكتورة فاينشتاين إن "العقار الجديد لن يجدي مع الأشخاص

المصابين بأمراض جسدية خطيرة لا علاقة لها بالإشعاع، وكذلك الموجود في مركز الإشعاع وامتص كميات كبيرة جدا منه.. وفي هذه الحالة قد يموت المريض دون أن نستطيع مساعدته.

* وكيف سيكون التأثير بعيد الأمد للعقار على المصابين؛ أى على هؤلاء الذين أصيبوا بالسرطان نتيجة الإشعاع..؟
- تقول الدكتورة فاينشتاين: "يضرّب السرطان الخلايا التي لا يعمل فيها جهاز الانتحار. يقوم جهاز المناعة في الجسم بالتصدي لتطور السرطان - على الأقل في مراحله الأولى. وإذا نجح جهاز المناعة في تحمل الأضرار الناتجة عن الإشعاع، فسيكون بمقدوره معالجة الخلايا السرطانية بفاعلية أكبر، وبالتالي فإن العقار سيقصص بشكل ملموس الأضرار على الأمد البعيد، وإن كانت تنقصنا بيانات في هذا الصدد".
** "نحن على شفا ثورة":

يقول الدكتور إدوارد مارتن، نائب وزير الدفاع الأمريكي سابقا: "العقار الجديد يوفر لنا في الولايات المتحدة ولكم في إسرائيل حلا لتحدي الإرهاب الذي يواجهنا. إنها طفرة حقيقية. نحن على شفا ثورة".

تولى الدكتور مارتن سلسلة من المناصب رفيعة المستوى في جهازى الدفاع والصحة بالولايات المتحدة، وكان تركيزه على تأمين الجبهة الداخلية وحصل على العديد من الأوسمة والجوائز. تولى مارتن لمرتين منصب نائب وزير الدفاع لشئون الصحة، وكان مسئولاً في إطار منصبه هذا عن الخدمات الصحية للجيش الأمريكي - أكثر من ٥٠٠ مستشفى وعيادة. وفي السنوات الأخيرة، يتابع الدكتور مارتن عن كثب نشاطات البروفيسور جودكوف وفريقه.

يقول الدكتور مارتن: "أحيانا يكون الخوف من الإصابة والمهستيريا الناتجة عن ذلك أقوى بكثير من الإصابة نفسها، وهذا الأمر ينطبق بشكل خاص على مسألة الخوف من هجمات نووية أو إشعاعية. كانت هذه المعضلة الرئيسية التي حاولنا التصدي لها في وزارة الدفاع دون أن نجد لها حلا مناسباً. الناس عرفت أننا ببساطة لا نستطيع مساعدتهم وأنه ليست لدينا أى وسيلة لإنقاذ حياتهم. هذا الخوف يعد عنصراً صعباً في حد ذاته.. ولكن البروفيسور جودكوف ورفاقه نجحوا في تغيير ذلك. في السنوات الثلاثين الأخيرة أجرى بحث عالمي لمحاولة فهم جهاز الانتحار في الخلية. البروفيسور جودكوف نجح في فصل البروتين المؤثر عن هذا الجهاز، ثم أنتج عقاراً سيؤثر على سلوك الخلية في حالة التعرض لإشعاع

حتى لو كان بمستويات عالية. لقد حقق طفرة، وهو يستحق الكثير من الثناء.. العقار الجديد يغير الوضع تماماً. بات لدينا اليوم دواءً كفيلاً بإنقاذ أرواح الآلاف. كل من سيكون قريباً من مصدر الإشعاع أو يخشى من الإصابة به، سيعرف أنه من الممكن إنقاذ حياته ومنع الأمراض الناتجة عن التعرض لإشعاع كهذا".

** المستثمر الإسرائيلي طيار سابق في سلاح الجو: أحد المستثمرين الرئيسيين في شركة (CBL)، وفي تطوير العقار الجديد هو يعقوف ريزمان، الذي يستثمر في مجالات مختلفة في الولايات المتحدة وأسواق المال العالمية ويمثل الشركة في إسرائيل. خدم ريزمان في السابق في سلاح الجو كطيار مقاتل وأدار مشروعات كبيرة في مجالات تطوير الوسائل القتالية في جهاز الأمن الإسرائيلي.

قبيل تأسيس الشركة، قابل ريزمان البروفيسور جودكوف واثنتين من شركائه في تأسيسها. يعد ريزمان من المستثمرين الأوائل في الشركة، ويعمل منذ مطلع عام ٢٠٠٥ مستشاراً لها. يقول ريزمان: "إن التهديد النووي والإشعاعي يعتبر اليوم تهديداً مصيرياً لدولة إسرائيل. مؤسسو (CBL) الذين أعلنوا عن نيتهم تطوير عقار يحمي جسم الإنسان من مخاطر التعرض لأشعة ذرية جعلونا نهتم للغاية بمشروعهم وقررنا الاستثمار في الشركة.. منذ عام ٢٠٠٥، حققت الشركة جميع الأهداف التي التزمت بها أمام المستثمرين، حيث طورت العقار وأنهت بنجاح التجارب الخاصة بإثبات فاعليته على الحيوان، كما أنهت المرحلة الأولى من تجربته على الإنسان لإثبات أنه آمن. كل ذلك بمشاركة جهات التطوير الاستراتيجية - وكالات وزارتي الدفاع والصحة الأمريكيتين التي تقدم كل الدعم اللازم للشركة سواء من ناحية تمويل التجارب أو المتابعة اللصيقة لإجرائها.. نأمل بعد انتهاء المرحلة الثانية من تجريب العقار الجديد على الإنسان للتأكد من أمانه، وهي المرحلة المتوقعة الانتهاء منها في النصف الأول من ٢٠١٠، أن تُصدّق هيئة الأدوية الأمريكية عليه وتسمح باستغلاله تجارياً. هذا العقار سيحدث ثورة في مجال الوقاية من مخاطر التهديد الإشعاعي - على المستويين العسكري والإرهابي.. كما أن تطوير الدواء للاستخدامات الطبية بهدف حماية الأنسجة السليمة لدى مرضى السرطان الذين يضطرون لاجتياز علاج إشعاعي وكيميائي، كفيلاً بأن يحقق نتيجة ملموسة، وإن كان الطريق في هذا المجال لا يزال طويلاً".

الجيش الإسرائيلي يهين جنوده

(١)

بقلم: حنان جرينبرج
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/٧/٢٢

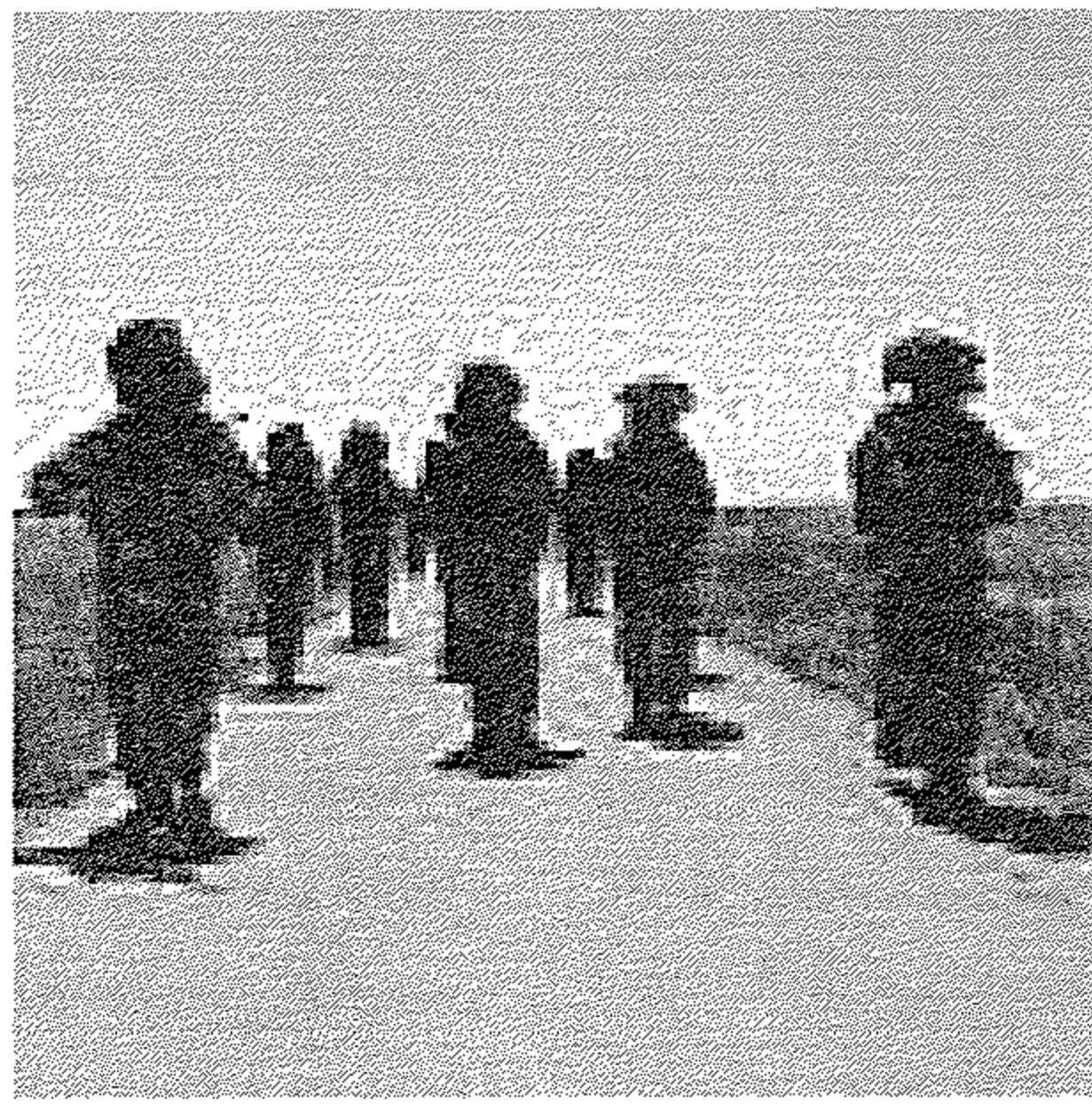
هل خريجو الوحدة ٨٢٠٠ الاستخبارية يتعرضون للضرب أيضاً..؟

”سيكافوت“ - وهو لفظ يجمع بين كلمتي الشارة والصفح. وكتب في الدعوة: ”الحفل المشهور بسماعته السيئة سيُجرى في ساحة كوركار الموجودة خارج مقر قيادة الوحدة“. ولا يجب كشف أى شئ للجنود الجدد، لأنه ”يفترض بها أن تكون مفاجأة، وإلا فلن يكون في الأمر متعة“.

وجاء في الدعوة التي أرسلت إلى جنود الاحتياط في نهاية الأسبوع الماضي: ”مثلاً في كل مرة، سنجتمع هذه المرة لكي نرى المشاريع التي أنكبوا عليها لفترة طويلة، وسنقطع لهم أسلاك الشبكة ونصفعهم“. ثم جاء في الدعوة أن الحفل سيبدأ في العاشرة مساءً، وأنه يتعين على المدعوين الحفاظ على السرية: ”بالطبع سيكون هذا الأمر خفياً على الجنود الجدد. ولذا، إن كان أحدكم يعرف أحد هؤلاء الجنود - فليصنع معروفه له ولنا ولا يفسد المفاجأة“. وأضاف جندي الاحتياط أنه ”في بعض الأحيان يتلقى الجندي الجديد عشر ضربات من عشرة أشخاص أو أكثر من رجال الطاقم، وهو الأمر الذي لا يبدو مريحاً، ولكن نظراً لأن ذلك يتم في حفل مؤثر، فإن الجنود الجدد يميلون إلى اعتبار ذلك كجزء لا يتجزأ من مراسم الحصول على الشارة“.

* ضابط كبير: ”أفعال كهذه لن تكون جزءاً من واقع الوحدة“:

أضاف الضابط الكبير قائلاً: ”وجدنا أنه كانت هناك عدة وقائع كهذه. أفعال كهذه غير مقبولة ولا تتماشى مع الطابع الاحترافي للوحدة وروح الجيش الإسرائيلي، وتتنافى مع الجوانب المعيارية ومع عقيدتنا. هذه الأفعال مبنوذة ولا ننوى الانتقال إلى جدول الأعمال قبل أن نضع حداً لها“.



بدأ سلاح الاستخبارات تحقيقاً موسعاً بعد الشهادات التي كشف النقاب عنها موقع (ynet) الإلكتروني، والتي يتضح منها أن قادة وحدة جمع المعلومات الرئيسية في السلاح اعتادوا ضرب وصفع الجنود الجدد في نهاية دورة الإعداد.

ومن المقرر أن يعقد قادة السلاح مؤتمراً صحفياً صباح اليوم في قاعدة التدريب التابعة للسلاح في منطقة جليلوت لعرض النتائج الأولية للتحقيق. وفي حديث لموقع (ynet) الإلكتروني، قال ضابط كبير: ”وجدنا أن هناك وقائع تتنافى مع عقيدتنا. توجد هنا مشكلة أخلاقية تشير إلى انعدام الحس وعدم الشعور بالمسؤولية“. يُذكر أن رئيس سلاح الاستخبارات، العميد آريئيل كارو، قد أمر أمس بإجراء تحقيق في الموضوع في أعقاب الشهادات التي أدلى بها جنود في الوحدة.

وكانت دعوات قد أرسلت قبلي بضعة أسابيع لجنود الاحتياط الذين خدموا في الوحدة، وكتب فيها: ”الحفل سيبدأ في تمام السادسة مساءً، ومن سيظل حتى النهاية سيحصل على مكافأة خاصة - هي الحق في ضرب الأطفال بأشكال وطرق متعددة - بمناسبة حصولهم على الشارات الفضية المنشودة“.

* ”بصفة عامة، هذه مجرد دعاية، ولكن أحياناً تكون هناك ضربات مؤلمة“:

يتضح من شهادات أخرى أن حفل الحصول على الشارات يمثل فرصة جيدة للقادة ”لضرب“ الجنود الذين أنهوا التوهم دورة الإعداد في السلاح. ويعترف جندي احتياط حضر حفلاً من هذا النوع قائلاً: ”بصفة عامة، هذه مجرد دعاية، ولكن أحياناً تكون هناك ضربات مؤلمة“.

وقد اخترعوا في الوحدة اسماً لهذا الحفل وأطلقوا عليه

تم بالأمس استجواب عدد من الجنود الذين أنهوا دورة الإعداد في الوحدة العريقة، وكذلك عددا من القادة، واتضح من الاستجواب أن ما حدث كان في إطار "الصدقة" - حسب وصفهم. ولكن الضابط الكبير يقول: "هذه الأفعال التي يعتبرونها عملا طائشا، لا تبدو كذلك بالنسبة لنا. صحيح أنه لم يكن هناك عنف مفرط، ولكن ثمة استغلال للوضع من جانب بعض القادة وإهانة لا يمكن قبولها". وأضاف أن معالجة هذه الظاهرة سوف تستمر على المستويين القيادي والتربوي بهدف توضيح خطورة الأمر ومنع تكراره مستقبلا، وأشار إلى أنه لم ترد أية شكاوى في الماضي بخصوص

هذا الحفل، ولكن في أعقاب ما كشف عنه موقع (ynet) الإلكتروني، سيتم معالجة الموضوع جذريا: "سوف نوسع التحقيق وندرس كل المواد وسنعمل على ألا تكون أفعال كهذه جزءا من واقع الوحدة". وجاء في تعقيب الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي: "يشهد سلاح الاستخبارات تحقيقا موسعا في أعقاب مشاركة الضالعين في هذه الواقعة التي تخالف قيم وأعراف الجيش الإسرائيلي والمعايير المتبعة في الوحدة. ورغم أن التحقيق لم ينته بعد، إلا أننا سنتخذ إجراءات على مستوى القيادة لتفادي تكرار أعمال كهذه مستقبلا".

(٢)

الحبس لضباط في سلاح الطيران بسبب "حفل استقبال وحشي"

بقلم: حنان جرينبرج
وإفراات فايس
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/٨/٦

* لفت نظر للمقدم:

فور انقشاع الغمام عن حوادث التنكيل، جمع قائد وحدات المراقبة المقدم موشيه، طاقم الوحدة للتحقيق. وخلال التحقيق اتضح أن حفل الاستقبال شمل أيضا تعليمات للمستجدين بأن المشاركة فيه رهن رغبتهم، وهم مخولون في كل مرحلة بإنهاء هذه المسيرة. كما اتضح من التحقيقات أنه حفل استقبال تقليدي ومتبع منذ سنوات في وحدة المراقبة.

وقد أوصى قائد سلاح الطيران، اللواء عيدو نحوشاتان، قائد وحدات التحكم بمحاكمة الضباط في الخدمة النظامية والاحتياط الذين شاركوا في هذه الأحداث انضباطيا وتوقيع أقصى العقوبات عليهم وبشكل حاسم. كما أوصى نحوشاتان قائد جهاز وحدة المراقبة بتوجيه لفت نظر لقائد الوحدة التي شهدت الواقعة، وهو ضابط برتبة مقدم.

وعلق المسؤولون في الجيش الإسرائيلي بأن مفوض شكاوى الجنود يجري في المقابل تحقيقا حول شكوى تلقاها في هذا الشأن. كما ورد أن قائد الوحدة قرر أنه ينبغي الاهتمام بالقضية بشكل تنظيمي وجمع كافة الوحدات لمحادثات توضيحية حول خطورة الممارسات التي تتعارض مع روح الجيش الإسرائيلي وسلاح الطيران، وتمس بفضاءة باحترام الجنود، وذلك من أجل استئصالها من جذورها.

حوادث التنكيل بجنود مستجدين لا تقتصر على جنود الوحدة الاستخبارية ٨٢٠٠ فقط، فقد حُكم على ضابطين من وحدة المراقبة الجنوبية التابعة لسلاح الطيران بالحبس مع النفاذ ٣١ يوما، وحُكم على اثنين آخرين بالحبس ٢٤ يوما بعد أن شاركوا في «حفل استقبال وحشي» لمستجدي الوحدة، خلافا للإجراءات المتبعة، وبممارسة العنف الشديد مع المستجدين.

كما حُكم على ضابط في الاحتياط في هذه الوحدة بالحبس مع النفاذ سبعة أيام. وقد حُكم على ضابط آخر كان شاهدا على الحادث، ولكنه لم يشارك فيه بالحبس مع وقف التنفيذ ٢١ يوما، وسيحاكم ضابط آخر في القضية في الفترة القادمة.

يبلغ عدد من سيتم محاكمتهم سبعة جنود في وحدة المراقبة برتبة ملازم أول شاركوا في استقبال ثلاثة مستجدين.. وحينما رفض مستجد رابع المشاركة، قيد المستجدون بالأصفاد، وتعرضوا للضرب بالمناشف المبللة وأجبروا على تناول الثوم المدقوق.

كشفت الواقعة بعد أن أجرى قائد وحدة المراقبة محادثة مع ضباط الوحدة حول قضية التنكيل التي وقعت في اللواء ١٨٨ في سلاح المدرعات. وبعد المحادثة كشف أحد الضباط الشباب الحادثة في الوحدة، بينما قال الاثنان الآخران في وقت لاحق إنهم لم يتضررا نظرا لأنه شيء معتاد حدوثه.

بقلم: موشيه رونين
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/٧/٣٠

”زئيف ليرون“ يحطم جدار الصمت

الألمان أضرموا النار في المعبد اليهودي في المدينة بكل المصلين الموجودين بداخله، كما أحرقوا الشارع الذي كان جدي يسكن فيه. وبعد فترة وجيزة، قاموا باستدعاء كل اليهود لمشاهدة إعدام ثلاثة أو أربعة يهود أتهموا بالالتجار في السوق السوداء، واضطرت إلى مشاهدة عملية إعدامهم.

في عام ١٩٤١، أُقيم جيتو لليهود في مدينة باندن، وانضم ليرون إلى التنظيم السري الذي نشط في هذا الجيتو، ويقول: ”كان قائد يسرائيل ديامنت..

وبتعليمات منه قمنا بسرقة مسدسين من أحد المشرفين الألمان. ومنذ ذلك الحين تحولت في الجيتو حاملا مسدس“. في يوليو ١٩٤٣، تم غلق جيتو باندن

ونُقل اليهود الذين كانوا يعيشون فيه إلى معسكر أوشفيتس. يقول ليرون: ”في الأول من أغسطس، وصلت إلى معسكر بيركناو (معسكر اعتقال يقع داخل معسكر أوشفيتس)، بينما كان المسدس على جسدي. كان الدكتور منجيل واقفا هناك ويقوم بعملية الانتقاء، حيث أمر العجائز والأطفال بالوقوف إلى اليمين وقاموا بعدها بوضعهم في شاحنات نقلتهم إلى غرف الغاز، وأمر الشباب والأقوياء بالوقوف إلى اليسار - وكنت أنا من هؤلاء. سرنا ٣٠٠ أو ٤٠٠ متر إلى أن وصلنا إلى غرفة الحبس، وهناك قالوا لنا أن نتنظر. حفرت حفرة ودفنت المسدس فيها“.

يقول ليرون إن هذا القرار أنقذ حياته: ”كان من حسن حظنا أنهم أخذونا للاغتسال والتطهير. جردونا من ملابسنا وحلقوا لنا كل شعر الجسم وطبعوا على أذرعنا أرقاما وأعطونا البيجامات الخاصة بالسجناء. لو كان المسدس معي حينها، لوجدوه عندما خلعنا ملابسنا. ولكن بعد انتهائنا من عملية التطهير وعودتنا، اتضح أن الألمان عثروا على المسدس. كان الجميع يعرف أن المسدس خاص بي، ولكن أحدا لم ينطق بكلمة واحدة. فكرت للحظة أن أرفع يدي وأعترف، ولكن لدى أعصاب فولاذية. انتظرت ولم أفعل شيئا، وحسن حظنا أن الضابط الألماني تراجع عن تهديده ولم يقتل أيا منا“.

وصل والد ليرون إلى معسكر أوشفيتس بعد يومين من



لا يكف ”زئيف ليرون“ عن الحركة، ولم يجلس طوال المقابلة ساكنا للحظة واحدة. رجل قصير القامة ونشط يبدو أصغر كثيرا من سنه الحقيقية (٨٥ عاما). ظل ليرون محافظا على صمته طيلة حياته، التي كانت مزيجا من الاعتقال في معسكر أوشفيتس والأنشطة السرية والجريئة في خدمة الموساد. ولكن الآن وعندما قرر أخيرا أن يتحدث، بات من الصعب وقف سيل كلامه. أفكاره مترابطة، وهو يتنقل في حديثه من الانتقاء الذي مر به في معسكر الاعتقال النازي ”أوشفيتس“ إلى حملة التعقب التي قام بها وراء الطبيب النازي جوزيف منجيل في أمريكا الجنوبية. ورغم مرور ٦١ عاما

على هجرته إلى إسرائيل، إلا أن لهجته الشرق أوروبية لا تزال ملحوظة بقوة في كلامه.

القصص التي يرويها مشوقة ولكن الأجنبة تضيء عليها نكهة خاصة: اجتيازه لعملية الانتقاء في معسكر أوشفيتس بينما كان يحمل مسدسا على جسده؛ وكان من طليعة طياري سلاح الجو في حرب التحرير (١٩٤٨)؛ وقام بتجنيد عملاء أجنبان لحساب الموساد - من ضمنهم الطيار العراقي منير روبا الذي فر إلى إسرائيل بطائرته الميج ٢١.

✽ رباح الحرب:

وُلد العقيد متقاعد ”زئيف ليرون“ عام ١٩٢٤ لأسرة يهودية ميسورة الحال كانت تعيش في مدينة باندن غربى بولندا. وفي صيف ١٩٣٩، وبينما كان عمره ١٥ عاما، نجح في إقناع والده بالسماح له بالهجرة إلى إسرائيل مع مجموعة من الشباب اليهودي. وعن ذلك يقول ليرون: ”كانت جميع أوراق هجرتنا قانونية. كان من المفترض أن نقلنا القطار من بولندا إلى ميناء كونستنس في رومانيا لنبحر منه ببخرة، ولكن الرومانيين رفضوا السماح لنا بالإبحار. بقينا لبضعة أيام على الحدود، وحينها أعلنت التعبئة العامة في بولندا قبيل الحرب العالمية الثانية، فعدنا جميعا إلى الوطن“.

في الأسبوع الثاني من الحرب، في ليلة يوم السبت، احتل النازيون مدينة باندن. يقول ليرون: ”شعرت برائحة الخطر.

وصول ابنه. يقول ليرون: "كان أبي حينها في الخامسة والأربعين من العمر وكان قادرا على العمل. تم احتجازه في مبنى آخر. كان مرض الدوسنتاريا متفشيا في معسكر بيركناو، وبعد شهر ونصف الشهر - أي في منتصف سبتمبر - قام الدكتور منجيل بعملية انتقاء وتصنيف للسجناء. أمروا الجميع بخلع ملابسهم وكان واضحا على جزء منهم - من بينهم أبي - علامات المرض، فتمت إبادة جميع المرضى. كان ذلك في المساء، حيث قاموا بإدخال المحكوم عليهم بالإعدام إلى حجرة الاعتقال وهم عراة في البرد القارس، وأمروهم بالانتظار هناك حتى الصباح. تمكنت في الليل من الوصول إلى حجرتهم ورأيت أبي في ساعاته الأخيرة، وفي فجر ذلك اليوم، أخذوهم إلى غرف الغاز".

بعد سنوات من ذلك، قابل ليرون أثناء مهمة كان يقوم بها في نيويورك امرأة لا يعرفها حكّت له عن المصير الذي لاقته أمه. ويقول: "في نفس اليوم الذي أرسلنا فيه إلى أوشفيتس، كانت أمي على متن قطار آخر مع أخى الصغير، إفرام الذي كان حينها في التاسعة من العمر. كانت أمي حينها في الثانية والأربعين من العمر، وكانت تقوى على العمل. أمرها منجيل بأن تتنحى إلى اليسار وأخى إلى اليمين. رفضت أمي ترك إفرام "فتراجع" الدكتور منجيل عن قراره ووافق على أن ترافق طفلها إلى غرف الغاز".

لم يفقد ليرون روح المبادرة حتى في معسكر الموت في بيركناو، حيث نفذ بعد بضعة أشهر من وصوله إلى هناك أول محاولة هروب. يقول: "كانت لدينا خطة طموح. كنا ثلاثة سجناء - أنا وأخى أفراهام ويوسلا روزنزفت. اجتزنا السور ولكنهم قبضوا علينا ونقلونا إلى (أوشفيتس ١). رأيت هناك لأول مرة اللافتة الشهيرة "أربايت ماخت فراي" التي تعني "العمل يصنع الحرية".

حكّم على السجناء الثلاثة بالإعدام. يقول ليرون: "كان هذا في يوم الخميس وقالوا لنا إنهم سيقرون يوم الاثنين ما إن كان حكم الإعدام سينفذ رميا بالرصاص أم شنقا. أخذنا أحد الجنود الألمان إلى المبنى ١١ الخاص بالتعذيب والتحقيقات في أوشفيتس. وهناك قابل الكابو (لقب أطلق أثناء المحرقة النازية على السجناء الذي كان يتولى الإشراف على باقى السجناء في معسكرات الاعتقال النازية) يعقوف كولتشيك، وهو رجل ضخم طويل القامة ومفتول العضلات يزيد وزنه عن ١٣٠ كيلوجراما. عندما رآنا قال لنا بلغة البيديش: "جئتم قبل بضعة أشهر فقط والآن تريدون الفرار...؟ أنتم أبطال".

"قضينا هناك ليلتان، وفجأة فُتح الباب ودخل كولتشيك واحتضننا وقال لنا: لن تموتوا، رتب الأمور بحيث تعودوا إلى بيركناو. لم أصدقه، ولكنهم في اليوم التالي أخذونا سيرا

على الأقدام إلى معسكر بيركناو الذي يبعد نحو أربعة كيلومترات. ومن هناك نقلونا إلى معسكر عمل أصغر، جينتر جروبا، حيث كانت الظروف المعيشية أفضل كثيرا. كان هناك منجم فحم وكنا نحو ٣٠٠ سجين فقط، من بينهم أديب المحرقة يحييل دينور المعروف أديبا باسم ك. تستنيك. كان قائد المعسكر يعاملنا معاملة آدمية ولم يضربنا أبدا".

في يناير ١٩٤٥، أبلغ قائد المعسكر السجناء بأنه صدرت تعليمات بأن يتحركوا سيرا على الأقدام باتجاه ألمانيا. نجح ليرون وصديقه يوسف فاينبرج في الهرب واختبأ داخل كومة كبيرة من البطاطس الفاسدة. ولكن بعد يوم واحد، قبض عليهما وتم اقتيادهما إلى قطار متجه إلى ألمانيا. ومرة أخرى، نجح ليرون وأخيه وفاينبرج في القفز من القطار أثناء سيره دون أن يلحظ الحراس الألمان. يقول ليرون: "كنا في قلب ألمانيا ونرتدى بيجامات السجناء، ورغم ذلك شعرت بالحرية والسعادة". دخلنا إلى غابة وكنا جوعى وعطشى. وصلنا إلى كوخ حارس الغابة، الذي خبأنا في الغابة إلى أن وصل الروس".

قام جنود الجيش الأحمر بإعطاء اليهود الثلاثة عربة بحصان، وعادوا في فبراير ١٩٤٥ إلى مدينة باندلين. بعد وصولهم، عرفوا أنه بعد قفزهم من القطار بعدة دقائق، أوقف جنود الجستابو القطار وأطلقوا النار على كل السجناء اليهود.

* أول هبوط في إيلات:

عاد ليرون للعمل في حركة الشباب الصهيوني ومنظمة تأهيل الشباب الناجين من المحرقة النازية، وانتقل في إطار عمله إلى مدينة ميلانو الإيطالية، وأصبح هناك ناشطا في مؤسسة الموجة الثانية من الهجرة. وفي عام ١٩٤٧، أمر دافيد بن جوربون ببدء دورة طيران في إيطاليا من أجل تأسيس سلاح طيران للدولة المستقبلية. وافقت شبكة أورت ومنظمة الجوينت على تمويل الدورة، ولكن بناءً على طلب شبكة أورت تم تحديد عدد الطيارين من أرض إسرائيل بالنصف فقط، والنصف الثاني من لاجئي المحرقة. كان زئيف ليرون أحد هؤلاء اللاجئين، وأنهى دورة الطيران بتقدير ممتاز.

يقول ليرون: "في نوفمبر ١٩٤٨، هاجرت إلى إسرائيل وشاركت في حرب الاستقلال (١٩٤٨)، وكنت أول طيار يهبط بطائرته في مطار أم الرشراش يوم احتلالها، والتي أصبح اسمها فيما بعد إيلات".

في مطلع عام ١٩٥٠، دشّن سلاح الجو الإسرائيلي أول دورة طيران، وكان ذلك في معسكر سيركين القريب من بتاح تكفاه. شارك ليرون في هذه الدورة وتدرّب على قيادة المقاتلات، وفي نهاية الدورة تم إلحاقه بالسرب ١٠١ في قاعدة رامات دافيد الجوية، وقاد طائرات من طراز سبتيفاير وموستينج. وفي دورة الطيران الثانية، أصبح معلما. ترقى ليرون سريعا في سلاح

الطيران، ويقول: "عند تعيين عيزرا فايتسمان قائداً لسلاح الجو، قام بتعييني رئيساً لشعبة الاستخبارات في السلاح. سألوه عن سبب تعييني أنا تحديداً لهذا المنصب، بينما كان هناك مرشحون أكثر أهمية مني، فقال لهم: أتابعه منذ فترة، وهو من النوعية الجيدة بالنسبة لي، هل تعرفون أنه قفز من القطار في أوروبا وأنقذ حياته بنفسه...؟".

في أوائل عقد الخمسينيات بدأت علاقة ليرون، الذي كان يترأس شعبة الاستخبارات في سلاح الطيران حينها، بالموساد، وقد كلف بعدة مهام في الخارج من قبل الجهاز. عندما قام الرئيس المصري، جمال عبد الناصر، بغزو اليمن وأسقط النظام الملكي هناك، قررت إسرائيل مساعدة اليمنيين. وعن ذلك يقول ليرون: "أرسلني ميثر عاميت، رئيس الموساد في الستينيات، إلى اليمن. سافرت بطائرة من طراز داكوتا، ثم واصلت طريقى بسيارة جيب كما امتطيت جملاً لمدة أربع ساعات إلى أن وصلت إلى مكان اللقاء. اتفقت مع القوات الملكية على أن نساعدكم بواسطة إسقاط السلاح لهم جواً. اتفقت معهم على المكان الدقيق لإسقاط السلاح والإشارات التي سيحددونها لنا من الأرض".

"عندما عدت إلى إسرائيل، كان عاميت ينتظرني في المطار. تلقى تقريراً مني، ثم توجه إلى هاتف عمومي وأخرج عملة معدنية من جيبه، واتصل بقائد سلاح الجو، عيزرا فايتسمان. خرجت العملية إلى حيز التنفيذ، حيث أقلعت طائرات من سلاح الجو لبضعة مرات وأسقطت سلاحاً وعتاداً للقوات الملكية في اليمن".

شارك ليرون في عملية سرية أخرى، وهي إدارة عملية فرار الطيار العراقي منير روفاً بطائرة الميج ٢١ إلى إسرائيل في عام ١٩٦٦. يقول ليرون: "طلب مني رئيس الأركان، إسحاق رابين، ورئيس الموساد ميثر عاميت، أن أسافر إلى أوروبا لأسبوعين أو ثلاثة أسابيع لمقابلة روفاً. استمرت الرحلة لستة أشهر ونصف الشهر، وكانت حافلة باتصالات متواصلة مع الطيار العراقي وأسرتة. خشى المسئولون في إسرائيل من أن يكون روفاً عميلاً مزدوجاً، فأراد عاميت أن يعرف رأي شخصياً. حددنا أنني سأجلس مع الطيار العراقي في أحد المقاهي بروما، بينما يجلس عاميت ورحافيا فردى - رئيس شعبة العمليات في الموساد - في الطاولة المجاورة ويستمعان للحديث بأنفسهما. وهذا ما حدث".

في نهاية المطاف، فر الطيار العراقي إلى إسرائيل وأمداه، وأمد الدول الغربية بمعلومات قيمة عن أحداث المقاتلات السوفيتية في تلك الأيام - الميج ٢١. ظل روفاً محافظاً على صداقته مع ليرون وزاره عدة مرات في منزله برامات جَن. * دون ترك أى بصمات:

انتدب الموساد ليرون لسنوات طويلة إلى أن أنهى خدمته

نهائياً في سلاح الجو عام ١٩٨٤، ثم انتقل رسمياً إلى الموساد، حيث عمل ضابطاً لجمع المعلومات، وجنّد عملاء في كل أنحاء العالم، ثم عمل بعد ذلك رئيساً لبعثة الموساد في عدد من عواصم العالم، وشارك في عمليات سرية يُدرّس بعضها حتى وقتنا هذا في مدرسة الاستخبارات.

يقول ليرون: "كانت هذه فترة عصيبة. ذات مرة قمت بتجنيد عميل أجنبي في باريس، وأثناء عملية تجنيده أبلغوني أنه يتعين على المشاركة في عملية بمكان آخر في أوروبا. وفي نفس الوقت، اتصلت بي ابنتي من فيينا وقالت لي إن أمها في غرفة الولادة. وهكذا وضعت زوجتي ابناً لي وأنا في مكان بعيد تماماً عنها".

يصعب وقف حماسة ليرون وهو يتحدث عن تلك الأيام، ويقول: "في عام ١٩٦٩، كانت لدى وسائل اتصال متقدمة جداً. كان لدى ساعة يد بداخلها جهاز اتصال متقدم، كما كانت لدى كاميرا صغيرة مخبأة بداخل حقيبة، وتم تدريبى على التصوير بها دون أن يشعر الشخص الذي أصوره بذلك".

اشترك ليرون مع تسفى (تسفيكا) ملحين - أحد ضباط الموساد الأسطوريين، والذي شارك في عملية اعتقال أدولف إيجمان في الأرجنتين في ١١ مايو ١٩٦١ - في عمليات كثيرة. يقول ليرون: "كان تسفيكا عبقرياً. ذات مرة عندما كنت رئيساً لبعثة الموساد في إحدى العواصم الأوروبية، أدخلت تسفيكا إلى سفارة دولة عربية. كان علينا إلهاء الحارس، وفي تلك الأثناء دخل تسفيكا وفتح كل الخزن التي كان يتعين عليه فتحها، وصور كل الأوراق التي كنا نحتاجها، ثم خرج دون أن يترك وراءه أى بصمات أو آثار".

يقول ليرون إنه شارك أيضاً في عملية سرية تم ترتيبها بشكل شخصى لاعتقال طبيب الموت النازى الدكتور جوزيف منجيل. يقول ليرون: "قال لي تسفيكا ملحين إن الدكتور منجيل يعيش في منطقة حدودية بين باراجواى والبرازيل، وأن هناك إمكانية للإيقاع به ونقله حياً إلى إسرائيل. لم يكن الموساد على استعداد للمشاركة في عملية كهذه، ولكن كان هناك من أبدى استعداداً لتمويل العملية. سافرت مع تسفيكا وابن أختى إلى هناك. كان علينا أن نستأجر طائرة من مدينة ميامى الأمريكية، وأن نبني حجرة اعتقال بداخلها ثم نتوجه إلى منطقة الهدف، ولكن تبين حينها أن أحدهم خاننا، وأنه إذا واصلنا رحلتنا فسوف نلقى حتفنا لا محالة، فقرر ملحين وقف العملية على الفور".

* من المحظور أن ننسى:

يعيش ليرون الآن مع زوجته جينا في منزل كبير به حديقة في رامات جَن. ويقول: "من حسن حظى أنني تزوجت قبل ٥١ عاماً من امرأة ليست ناجية من المحرقة النازية، وإنما امرأة من مواليد كيبوتس جفعات برنار. ولذا، فأنا أعيش كل

حياتي كإسرائيلي وليس كأحد الناجين من المحرقة النازية". ليرون لديه ابنتان وابن واحد، وهو جد لسبعة أحفاد. ورغم سنه المتقدمة التي تناهز الخامسة والثمانين، إلا أنه يساعد حتى يومنا هذا الشركات الإسرائيلية في إبرام صفقات مع دول في أمريكا الجنوبية. قبل نحو عامين، سافر ليرون مع وفد من ضباط وضباط

صف الجيش الإسرائيلي إلى بولندا كي يحكي لهم عن الجحيم الذي مر به في معسكر أوشفيتس. ويقول: "من الجيد أن شعب إسرائيل لا ينسى. التاسع من آب (ذكرى خراب الهيكل) هو دليل على أننا نتذكر ما حدث لنا قبل آلاف السنين، وأنا أو من أيضا بأن الكارثة النازية، التي تعد حدثا لن يتكرر ثانية، لن تنسى أبداً".

تفاصيل العلاقات العسكرية بين إسرائيل وجمهورية الكونغو ■ بقلم: جيدي فايتس هارترس ٢٠٠٩ / ٧ / ٣٠

الدول الأوروبية. ولعل الأسلوب الذي أدار به بن حانان العلاقات الأمنية الإسرائيلية مع الكونغو يعد أفضل دليل على النجاح الذي حققه أثناء توليه رئاسة قسم الصادرات العسكرية في وزارة الدفاع.

تميزت العلاقات بين إسرائيل والكونغو بالشراكة الوثيقة لسنوات طويلة، بل إن رئيسها

السابق موبوتو سيسيسيكو - الذي قاد بلاده بوحشية وفساد طيلة ٣٢ عاما - حصل على دورة مظليين في إسرائيل. ويتضح من تقرير سري كان قد أعده في عام ٢٠٠١ الدكتور موشيه عامي عوز، مدير إدارة العلاقات الخارجية بوزارة الدفاع، وتناول العلاقات الأمنية بين إسرائيل والكونغو إبان حكم سيسيسيكو، يتضح أن إسرائيل قامت بتدريب فرق الجيش الكونغولي، كما أجرت دورات لضباط كبار في الجيش الكونغولي، وقامت بإرسال وفد عسكري ضم نحو ١٥ ضابطا إسرائيليا لتوطيد العلاقات الأمنية بين البلدين.

وصل حجم الصادرات العسكرية للكونغو في الثمانينيات إلى نحو ٣٠ مليون دولار، ولكن بعد دخول الكونغو في أتون الحرب الأهلية في مطلع التسعينيات، تم إجلاء البعثة العسكرية الإسرائيلية من الدولة. وجاء في التقرير السري أنه "بعد وفاة الرئيس موبوتو سيسيسيكو وقيام جيوش الدول المجاورة بغزو زائير وتمكن زعيم المتمردين لوران كابيلا من الإمساك بزمام الأمور في البلاد، أصبحت الدولة تعيش حربا أهلية شرسة شهدت عمليات إبادة جماعية".

في عام ٢٠٠٠، توجه يوسي كميسا - الضابط السابق بالجيش الإسرائيلي، والذي استعان به رجل الأعمال الإسرائيلي دان جرتلر لتدريب الجيش الكونغولي ولتأمين أعماله في



مر ٤٢ عاما منذ أن التقطت كاميرا مجلة "لايف" الأمريكية ضابط العمليات الشجاع من اللواء السابع، يوسي بن حانان، وهو يسبح في مياه قناة السويس شاهرا في يده بندقية كلاشينكوف - وهو ما اعتبره الإسرائيليون في حينه رمزا للانتصار في حرب الأيام الستة (١٩٦٧). بعد ذلك بنحو ست سنوات، شارك بن

حانان في حرب عيد الغفران (أكتوبر ١٩٧٣) وكان ضمن القوات المقاتلة في هضبة الجولان السورية مع صديقه اللواء احتياط يوناش بن جال، قائد اللواء السابع حينها. وبعد ذلك، تقلد بن حانان العديد من المناصب العسكرية، وقبيل انتهاء خدمته العسكرية، قام بجولات امتدت من أوروبا إلى الصين - مع صديقه المقرب اللواء احتياط مئير داجان (رئيس الموساد الحالي). وقد لعب هؤلاء الثلاثة - بطل حرب الأيام الستة، وقائد الجبهة الشمالية، ورئيس الموساد الحالي - دورا رئيسيا في صفقات السلاح التي قامت بها إسرائيل مع دولة الكونغو (زائير سابقا) في بداية العقد الحالي، رغم أن الكونغو كانت تشهد حربا أهلية وكانت سياسة إسرائيل الرسمية هي عدم بيع السلاح لأي من أطراف النزاع هناك.

في عام ١٩٩٧، تولى بن حانان رئاسة قسم الصادرات العسكرية بوزارة الدفاع، وكان مسئولاً بحكم منصبه عن الترويج لصادرات إسرائيل العسكرية ومنح التصاريح اللازمة لذلك. استمرت ولاية بن حانان حتى عام ٢٠٠٨، واعتُبرت فترة ناجحة جدا، حيث نجحت إسرائيل في تلك الفترة في مضاعفة صادراتها العسكرية بنحو ثلاثة أضعاف، وهو الأمر الذي جعل الجميع في وزارة الدفاع يقدرونه، كما كان ذلك حافزا على تعيينه رئيسا لبعثة مشتريات السلاح من

الكونغو، حيث يعد جلتز من أكبر العاملين في مجال التنقيب عن الماس هناك - توجه كميسا إلى قسم الصادرات العسكرية بوزارة الدفاع وطلب منهم إذنا لإدارة مفاوضات مع نظام الرئيس لوران كابيلا. وقال كميسا في الدعوى القضائية التي رفعها عام ٢٠٠٤ ضد قسم الصادرات العسكرية إنه في إحدى لقاءاته مع بن حانان، اقترح عليه الأخير أن يُشرك صديقه المقرب ميثير داجان - قبل توليه رئاسة الموساد - في هذا المشروع، وهو ما نفاه بن حانان تماما.

رفض قسم الصادرات العسكرية طلب كميسا، وذلك بحجة أن طلبه "يتعارض مع سياسة إسرائيل في تقديم المساعدات الأمنية". وأوضح بن حانان في خطاب أرسله إلى كميسا عام ٢٠٠١ أن سبب رفض طلبه هو أن سياسة إسرائيل في الفترة التي حكم فيها لوران كابيلا الكونغو كانت تقضي بعدم بيع أي عتاد عسكري أو خبرات أمنية لهذه الدولة. كما جاء في الدفاع الذي ساقه قسم الصادرات العسكرية ردا على دعوة كميسا أن "دولة إسرائيل تعاملت مع نظام الرئيس لوران كابيلا بحذر شديد، وذلك بسبب نظرة المجتمع الدولي إلى هذا النظام على خلفيه قمعه لحقوق الإنسان".

وبالفعل، امتنعت دولة إسرائيل عن الخوض في مستنقع الدماء الكونغولي وعارضت استمرار العلاقات مع النظام الكونغولي. وجاء في خطاب بعث به ممثل وزارة الخارجية الإسرائيلية، أفراهام تولدو، في نوفمبر عام ٢٠٠٠ إلى وزارة الدفاع الإسرائيلية: "دولة الكونغو يسيطر عليها نظام ديكتاتوري برئاسة كابيلا، الذي تولى الحكم في أعقاب انقلاب عسكري وأدخل البلاد في حرب أهلية دامية... وإلى أن تعود الكونغو إلى الديمقراطية، لن نوافق على بيع سلاح لها". ولكن عندما طلب كميسا السماح له بدعوة بسكال ميومبا، نائب رئيس الأركان الكونغولي، لزيارة إسرائيل، وافقت وزارة الخارجية على الزيارة، ولكنها بعثت ببرقية إلى السفارة الإسرائيلية في العاصمة كينشاسا تتضمن التعليمات الآتية: "في ضوء الاتهامات القاسية التي ترددها وسائل الإعلام العالمية مؤخرا، لاسيما وسائل الإعلام الأمريكية، بشأن تورط كبار الضباط في الجيش الكونغولي في عمليات قتل المدنيين، يجب الامتناع تماما عن نشر أي تفاصيل تتعلق بتلك الزيارة". وقد طلب من السفارة الإسرائيلية في الكونغو، نيكول جدد، أن توضح لنائب رئيس الأركان ميومبا أنه "في ضوء الحرب الأهلية الدائرة في البلاد، عليه ألا يتوقع أن تؤدي زيارته لتل أبيب إلى التوقيع على صفقات سلاح".

ولكن رغم هذا الموقف الواضح، ورغم ما قاله بن حانان نفسه في خطابه إلى كميسا، يتضح من وثائق سرية وصلت إلى صحيفة "هاآرتس" أن بن حانان كان له دور رئيسي في دفع صفقة سلاح بين هيئة الصناعات العسكرية الإسرائيلية

والحكومة الكونغولية. وكان لداجان وبن جال دور رئيسي في هذه الصفقة. ولم يكتف بن حانان بأنه لم ينأ بنفسه عن مناقشة طلبات رفاقه في السلاح، بل عمل بدأب وهمة على دفع الصفقة إلى الأمام، علما بأنه كان يُطلع المسؤولين في وزارة الدفاع على التطورات أولا بأول. وكان رجل الأعمال الإسرائيلي، دان جرتلر، هو الوسيط في تلك الصفقة، بينما منح آريئيل شارون رعايته لها.

**** التركيبة الشجاعة:**

بدأت القصة في صيف عام ٢٠٠٠، حيث طلب جرتلر حينها من بن جال أن يفحص إمكانية تقديم مساعدات إسرائيلية للجيش الكونغولي. وفي سبتمبر من العام ذاته، أرسل بن جال خطاب سري إلى بن حانان قال فيه إنه "في إطار النشاطات الواسعة لجرتلر في الكونغو، وفي ضوء علاقاته الوثيقة بالرئيس الكونغولي لوران كابيلا، فإنني أود إبلاغك بأن الرئيس كابيلا قد أبدى اهتمامه بالحصول على سلاح إسرائيلي وبشكل عاجل لتسليح جيشه ووحدات أخرى". وطلب بن جال في نهاية الخطاب أن يوافق بن حانان على عقد لقاء عاجل مع كبار مسؤولي الحكومة الكونغولية. وفي تلك الأثناء، كان بن جال قد جند داجان للمهمة.

عشية زيارتهما للكونغو، توجه جرتلر وبن جال لزيارة بن حانان في مكتبه، وهي الزيارة التي أسفرت عن نتائج إيجابية: في نهاية اللقاء، سلم بن حانان رسالة إلى جرتلر وبن جال لتسليمها إلى الطاغية لوران كابيلا، وكتب فيها: "أبلغني اللواءان احتياط بن جال وجرتلر أنك دعوتهما لزيارة بلادك. السيد بن جال خبير أمني محنك ومحل تقدير كبير. وزارة الدفاع الإسرائيلية توافق بسرور على زيارة بن جال ونأمل أن يستطيع خلال هذه الزيارة المهمة أن يقف على الاحتياجات الأمنية الكفيلة بتعزيز أواصر التعاون والصداقة بين بلدينا".

أخذ بن حانان توقيع كبار مسؤولي وزارة الدفاع على هذه الرسالة، ومن بينهم مدير عام الوزارة عاموس يارون، كما سارع بإرسال خطاب إلى المسؤول عن الأمن في وزارة الدفاع، يحيئيل حوريف، لإطلاعه على موضوع لقائه مع جرتلر وبن جال. وأكد بن حانان في الرسالة على أن "جرتلر سيتولى تعريف اللواءان احتياط بن جال وداجان برئيس الكونغو وكبار قادة جيشه... طلب جرتلر أن أوضح لكم أنه لا يهتم ولا ينوي الاهتمام بالمسائل الأمنية في الكونغو، وأن كل اهتمامه ينحصر في الماس. وأن استعداداته لحضور اللقاء الذي سيجمع بين مسؤولين إسرائيليين ورئيس الكونغو ينبع من رغبته في تعزيز الصادرات العسكرية لإسرائيل".

بعد بضعة أسابيع، في نهاية شهر أكتوبر، بعث بن حانان برسالة أخرى إلى بن جال، كان عنوانها "عرض لشراء منتجات لحساب حكومة الكونغو"، وتضمنت تفاصيل أولية

عن أسلحة متعددة يمكن بيعها للحكومة الكونغولية تشمل صواريخ ودبابات ومدافع هاون وبنادق وغيرها. وبعد ذلك بأسبوعين، قام بن حانان بإرسال رسالة أخرى إلى بن جال تحدث فيها صراحة عن أمله في أن تكلل عملية بيع السلاح للكونغو بالنجاح: "نأمل أن تنجح مبادرتك". والغريب أن هذا هو نفس الرجل الذي أبلغ كميّسا أن حكومة إسرائيل لا توافق على بيع عتاد عسكري أو خبرة أمنية للكونغو.

في ديسمبر ٢٠٠٠، وبعد أن زار بن جال الكونغو والتقى - بوساطة جرتلر - كبار المسؤولين هناك، سارع بن حانان بإرسال رسالة إلى كاييلا استهلها بهذه الكلمات: "أتشرف بأن أكتب لجلالتك وأطلب مساعدتك". ثم شرح بن حانان في الرسالة للرئيس كاييلا مضمون الاتفاقات التي توصل إليها بن جال في لقاءاته في كينشاسا مع قادة الجيش الكونغولي، وكتب في نهاية الرسالة: "استمرارا للمباحثات، تم إعداد خطة عسكرية شاملة بمساعدة مؤسسة الصناعات العسكرية لدينا. نحن نولي أهمية بالغة للتعاون بين بلدينا ونأمل أن تثمر زيارة بن جال في يناير ٢٠٠١ عن نتائج إيجابية".

خطط بن جال لزيارة الكونغو في يناير ولقائه بلوران كاييلا، لكن قيام حارسه الشخصي راشيدي كرسكي بقتله في السادس عشر من يناير حال دون إتمام الزيارة. نُقل كاييلا بطائرة إلى زيمبابوي، ولكن بعد يومين أعلنت وفاته رسميا. ترك كاييلا بعد وفاته تركة مريرة: حربا استمرت سنتين ونصف السنة، وحصدت أرواح ما يزيد على مليون قتيل. تبع ذلك قيام نجله - جوزيف كاييلا، الذي كان يشغل حينها منصب رئيس الأركان - بالسيطرة على مقاليد الأمور في البلاد وتولى السلطة خلفا لوالده بينما كان عمره لا يتجاوز في حينه ثلاثين عاما.

بعد ثلاثة أيام فقط من مقتل الديكتاتور لوران كاييلا، سارع بن حانان بإرسال برقية عزاء إلى خليفته جوزيف كاييلا أعرب له فيها عن أسفه وحزنه البالغ ل وفاة والده، وأضاف أنه يأمل ألا يؤدي هذا الحادث المأساوي إلى التشييط من عزيمته على تحمل "التركة الشجاعة" التي خلفها والده. كما أبلغه بأن إسرائيل وفي مثل هذه الظروف لن تتردد في الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها لدعمه ودعم شعبه، مضيفا أن إسرائيل ستلبي كافة الاحتياجات التي يريدها الجيش الكونغولي. وطلب منه أن يلتقى بين جال وميثير داجان خلال زيارتهما القرية للكونغو للوقوف على احتياجات الجيش الكونغولي، وأعرب له في نهاية الرسالة عن أمله في أن يكون على قدر المسؤوليات الملقاة على عاتقه بعد رحيل والده.

وبعد نحو شهر، أرسل بن حانان رسالة أخرى إلى كاييلا الابن، ذكره فيها بالزيارة المرتقبة للواءين بن جال وداجان

إلى الكونغو، وقال فيها: نأمل أن يستطيعا خلال هذه الزيارة المهمة تقديم مشورات لكم عن الأنشطة الإضافية الكفيلة بتعزيز التعاون بين البلدين". لم تكن السفارة الإسرائيلية في الكونغو غافلة عن هذا النشاط العسكري، وفي أبريل أرسلت برقية إلى وزارة الخارجية قالت فيها: "تفيد شائعات بأن الجنرال داجان يوجد في كينشاسا، وأنه التقى مع ثلاث شخصيات كونغولية مقربة من الرئيس.... ويبدو أن شركة (IDI) ودان جرتلر ضالعان في الصفقة".

في أبريل ٢٠٠١، وصل إلى إسرائيل وفد عسكري كونغولي التقى بداجان وبن جال - اللذين طلبا أن تحاط هذه الزيارة بالسرية. رُتبت الزيارة بوساطة جرتلر، الذي نقل للمسؤولين في إسرائيل رغبة الرئيس الكونغولي في السماح لوفد من بلاده يضم ثلاثة من كبار المسؤولين في الجيش بزيارة إسرائيل. أبدت وزارة الدفاع اهتماما بزيارة الوفد الكونغولي وخصصت مرافقا لهم ورتبت لهم زيارات في مؤسسة الصناعات العسكرية ولقاءات مع عدد من كبار مسؤولي وزارة الدفاع الإسرائيلية، على رأسهم رئيس قسم العمليات دان هرثيل، ومدير عام الوزارة عاموس يارون وبالطبع بن حانان. وفي ختام الزيارة، قام داجان وبن جال بإرسال برقية سرية لقيادة وزارة الدفاع تتضمن كل ما تم الاتفاق عليه مع الجانب الكونغولي بشأن ما سيحصلون عليه من عتاد عسكري. ومن الجدير بالذكر أن بن جال لم يكن لديه حتى تلك المرحلة تصريحاً بإدارة مفاوضات.

في تلك المرحلة، كان من اللازم الحصول على دفعة من رئيس الهرم السلطوي في إسرائيل. كان بن جال وداجان على علاقة وثيقة برئيس الوزراء شارون، كما أن داجان تولى رئاسة الحملة الانتخابية لشارون في عام ٢٠٠١. وفي الحادي عشر من يوليو، بعث بن جال برسالة إلى بن حانان ضمّنها بالخطاب الذي أرسله كاييلا إلى شارون ومسودة لخطاب رد. أرسل بن حانان الرسالة إلى مدير عام وزارة الدفاع، عاموس يارون. وفي ذلك اليوم، بعث شارون برسالة إلى كاييلا أبلغه فيها أنه يوافق على طلبه بالحصول على مساعدات من إسرائيل لتحسين الأمن الداخلي في الكونغو، وأنه يولي أهمية بالغة لتوطيد التعاون بين البلدين.

كانت مؤسسة الصناعات العسكرية الإسرائيلية قد طلبت من وزارة الدفاع في أبريل ٢٠٠١ إذنا بالتفاوض مع الكونغوليين لتدريب وتسليح وحدات الحرس الرئاسي الكونغولي، غير أن وزارة الخارجية أصرت على موقفها الرافض لبيع سلاح للكونغو، وبالتالي رُفض طلب مؤسسة الصناعات العسكرية، لكن مسؤولي المؤسسة أصرّوا على موقفهم، وعندها تدخل بن حانان الذي عرض على نائب مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية لشئون التخطيط

والعلاقات الخارجية الأمنية، كوتى مور، كل الوثائق المتعلقة بالصفقة الكونغولية وطلب منه "الحصول على الموافقة السياسية اللازمة للانطلاق في الصفقة". وبدوره، توجه مور إلى مسئولى وزارة الخارجية، وأوضح لهم أن جوزيف كايلا يختلف عن والده الديكتاتور لوران، وأن الصفقة تنطوي على أهمية قصوى لإسرائيل نظرا لما ستجنيه من أرباح تصل لعشرات الملايين من الدولارات، وكذلك لما تتضمنه من أهمية تتعلق بزيادة "التأثير السياسي" الإسرائيلي على الكونغو.

في سبتمبر من عام ٢٠٠١، وصلت الموافقة المنشودة من وزارة الخارجية الإسرائيلية، وبعد ذلك حصل بن جال على موافقة من عاموس يارون للتفاوض مع السلطات الكونغولية على صفقات سلاح. أثمرت المباحثات، وبعد بضعة أشهر قامت وفود من الحرس الرئاسى الكونغولى بالوصول إلى إسرائيل لتلقى دورات تدريبية خاصة داخل المنشآت التابعة لمؤسسة الصناعات العسكرية الإسرائيلية، كما تم في نفس الوقت إرسال شحنات أسلحة إلى الكونغو بملايين الدولارات.

**** أفريقيا كلها لا تعرف الاستقرار:**

رفض مسئولو وزارة الدفاع الرد على هذا التقرير بادعاء أن الموضوع "محل دعوى قضائية". ومن جانبه، قال بن حنان في الشهادة الخطية التى قدمها للمحكمة إنه فور تلقيه طلب بن جال، قام بإطلاع قيادة الوزارة عليه وأبلغ بن جال أنه رغم الخطر المفروض على الكونغو، إلا أن الوزارة توافق على دراسة احتياجات الكونغو، "ولكنى أوضحت له أننا لا نوافق على إدارة مفاوضات أو التصدير فعلا". وأضاف بن حنان في شهادته أن الاتصالات التى أجراها بن جال مع الكونغوليين كانت بمثابة "جس نبض"، وأنه أكد لبن جال أنه ملتزم بالحصول على موافقة على التفاوض والتصدير قبل الشروع في تنفيذ الصفقة، وهى الموافقات التى حصلوا عليها بالفعل.

وعن كميسا، قال بن حنان: "خرجت بانطباع من لقائى مع كميسا أنه ليس لديه أدنى فكرة عن مجال الصادرات العسكرية"، وأضاف أن كميسا تصرف خلافا للقواعد المتبعة وبأسلوب الهواة، وأنه كان يريد إعادة تأهيل الجيش الكونغولى رغم خبرته الضئيلة، وسخر منه بقوله: "لا أفهم لماذا لم يطلب أيضا إقامة منظومة فضاء وأقمار صناعية مناسبة، كما يتوقع من جيش يُبنى في الألفية الثالثة".

لم يخف بن حنان في شهادته علاقاته بداجان، وبين جال، وقال: "داجان من أصدقائى المقربين، أما علاقتى بالسيد بن جال فهى علاقة صداقة، وليس سرا أننا أصدقاء منذ سنوات طويلة". وأضاف قائلا: "الآن، أفهم أن الشخصية المحورية في كل ما يتعلق بالنشاطات الأمنية مع الكونغو هو السيد دان

جرتلر".

ويقول يوناش بن جال في حديثنا معه: "لست من رجال الأمم المتحدة أو شئون حقوق الإنسان. كل ما قمت به كان تحت سمع وبصر كافة المسئولين الإسرائيليين، وحصلت على كل الموافقات اللازمة. لا توجد أى خطوة تمت في هذا الجانب إلا بموافقة كبار المسئولين".

* يقول الكثيرون إنه لم يكن لإسرائيل أن تتعاون مع نظام كايلا.

- بن جال: "صدقنى لا أعرف لماذا. أفريقيا كلها لا تعرف معنى الاستقرار والحروب القبلية تشتعل في كافة أرجائها بسبب النزاعات الحدودية. الكونغو الشرقية - منطقة البحيرات - بها ثروات جعلت جميع دول العالم تضع أعينها عليها، وهو الأمر الذى أبقاها دائما أسيرة الحروب".

* كيف تعرفت على جرتلر..؟

- "عن طريق جده (موشيه شنيتر). إنه إنسان موهوب ومتفتح جدا ونزيه، رجل أعمال من الدرجة الأولى".

* كيف أوصلك إلى الكونغو..؟

- "جرتلر قال لى إن كايلا يبحث عن حراس شخصيين، فسألنى إن كنت أستطيع زيارة الكونغو للوقوف على احتياجاتهم، وانتهى دوره عند هذا الحد. وحينها حصلت على كل التصريحات اللازمة من وزارة الدفاع. سافرت للكونغو ودرست احتياجاتهم وأقنعت المسئولين بالتعاون معهم، وبعد بضعة أشهر جاء إلى إسرائيل وفد كونغولى يضم ما بين ٣٠-٤٠ ضابطا لتلقى دورة في أكاديمية مكافحة الإرهاب التابعة لمؤسسة الصناعات العسكرية، كما اشتروا بعض الأسلحة الخفيفة. كانت قيمة الصفقة تتراوح بين ٤٠٠-٥٠٠ ألف دولار".

* ما هو انطباعك عن الرئيس جوزيف كايلا..؟

- "شخص مثقف جدا لديه قدرة جيدة على الإنصات وقليل الكلام. يسمع ثم يتخذ قرارات. بعد الحادث المأساوى واغتيال والده، أدرك جيدا أن دولة إسرائيل قادرة على تدريب رجاله لحمايته وبيعه أسلحة خفيفة".

* وكيف كان دور مثير داجان في تلك الصفقة..؟

- "داجان لم يكن في الصورة. لا أعرف لماذا يصرون على إقحامه فيها. أنا كان لى دور، فبحكم منصبى كان يتعين على أن أقنعهم بالشراء من مؤسسة الصناعات العسكرية وبأن يتدربوا في إسرائيل. داجان لم يزر الكونغو معى إلا مرة واحدة".

وجاء في بيان أصدره ديوان رئيس الوزراء نيابة عن رئيس الموساد: "الموساد لم يعتد الحديث عن معلومات تتعلق بنشاطات العاملين فيه". ومن جانبه، قال المستشار الإستراتيجى لجرتلر، ليثور حوريف: "في عام ٢٠٠١، توجه

جرتلر إلى الجهات المسئولة في وزارة الدفاع وأطلعهم بشكل رسمي وموثق على طلب الحكومة الكونغولية الحصول على مساعدات أمنية من إسرائيل. أبلغ جرتلر المسؤولين الإسرائيليين بأنه غير معني بلعب دور في علاقات من هذا

النوع، لأنه لا يعمل في المجالات الأمنية. وأضاف بأنه لا يريد أن يكون له دور مباشر أو غير مباشر في صفقات أمنية بين الجهات الإسرائيلية الرسمية والحكومة الكونغولية.

بقلم: أمير أورين
هاآرتس ١٤/٨/٢٠٠٩

حالات الكذب في الجيش الإسرائيلي تكررت كثيرا في الماضي

على قادتهم. صدر مؤخرا كتاب جديد بعنوان "مكان جيد في الجانب" بقلم نيورا برنيح ماتلون، سكرتيرة موشيه ديان والمقربة منه، ويتناول الكتاب الأكاذيب التي ترددت حول ديان كرئيس للأركان في قضية "فضيحة لافون". وكما هو معروف، ضبظت مصر في منتصف عقد الخمسينيات خلايا أشرفت على تشغيلها شعبة الاستخبارات رقم ١٣١. كانت هذه القضية مثارا للخلاف بين أولئك الذين زعموا أنهم كذبوا على ديان وعلى وزير الدفاع بنحاس لافون، وأولئك الذين يزعمون أن ديان أدار بنفسه كل فصول القضية وتحمل مسئولية مباشرة عن فشلها. ومن المتفق عليه أن ثلاثة ضباط كبار على الأقل من شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، فضلا عن عدد آخر من الضباط الصغار، كانوا ضالعين في عملية إخفاء معلومات تتعلق بهذه القضية.

تعتقد برنيح ماتلون أن ديان أتهم زورا برفضه المساعدة في الإفراج عن السجناء الضالعين في هذه القضية من السجون المصرية، وهي تخصص صفحات كاملة من كتابها لعرض الأدلة التي تؤكد أن ديان لم يكن يعلم بهذه القضية التي حدثت في صيف ١٩٥٤. ومن المقرر أن يقدم مسرح "هايباه" قريبا مسرحية "تمويه ملتو" لبوعاز أفلبويم. تقدم المسرحية رواية مناقضة، حيث جمع أفلبويم شهادات تدين ديان من إسرائيل جاليل ويوسف ألوج ومن سكرتير لافون "إفرايم عفرون". كما أجرى مجموعة أحاديث مع رئيس "أمان" إيان فضيحة لافون، "بنيامين جيبيلى"، الذى قال أفلبويم عنه: "اعترف أمامى في مقهى بازل بأنه لن يغفر لديان أبدا" على أنه أمر بتفعيل الخلايا في مصر. وأضاف جيبيلى: "ديان ظل يضللنى ثم غرس سكيناً في ظهري". ولكن جيبيلى فضل طرح ادعاءاته هذه بعد وفاة ديان، حتى لا يكون هناك رد أو نفى لها.

* ولاء شخصي:

من المسلمات أن القادة يطلبون من مرؤوسيههم تقارير كاملة ودقيقة كي يكون بحوزتهم كل المعلومات التى بدونها يكون من الصعب فرض إمرتهم. ولكننا نجد أن هؤلاء القادة لا يطلبون إلا القليل. وحتى بن جوربون، فارس الحقيقة والذى اختار

ديان أخفى معلومات عن بن جوربون في عملية قادش (١٩٥٦) بشأن تقدم الجيش الإسرائيلي في سيناء بشكل أسرع من المخطط له؛ وفي حرب ١٩٧٣ كذب رئيس الأركان إلبعيزر على ديان في قضية إسقاط الطائرة الليبية التى دخلت الأجواء الإسرائيلية.

ضابط كبير في الجيش الإسرائيلي كذب. أمر لا يُصدق، ويل للآذان التى سمعت ذلك. ضابط في الجيش الإسرائيلي، وليس أى ضابط بل ضابط كبير، يكذب. لم يكذب على العدو أو على الأمم المتحدة أو على الأمريكيين، فهذه أمور طبيعية كما هو مفهوم، فالشريعة تبيح خداع الأغيار والكذب عليهم. ولكن المشكلة أن الضباط كذب على السلطات العسكرية وبشكل ساذج جدا، فكان من الطبيعي أن يفضح كذبه.. والمشكلة التى تكمن في هذه المسألة هى ضرورة أن نحدد موقفا أخلاقيا من الكذب.

ليس الكذب هو الخطيئة الكبرى للعميدين موشيه تامير وعماد فارس (كلاهما كذب خلال التحقيق معه بشأن استغلال أقاربهم لمركبات عسكرية)، وإنما الحرج الذى تسبب فيه لرئيس الأركان جابى أشكنازى. هذا أمر صعب على أشكنازى الذى لم يصادف أبدا - سواء في لواء جولانى أو في قيادة المنطقة الشمالية أو في رئاسة الأركان - أى كذب عسكري ولو صغير. والآن، سيتعين عليه أن يوضح ما إن كان له رأى في هذا الموضوع أم لا. ليس أشكنازى فقط الذى سيضطر لفعل ذلك، وإنما أيضا وزير الدفاع إيهود باراك، الذى شغل في السابق أيضا منصب رئيس الأركان. فمن المؤكد أن باراك أيضا صدم من هذا الكذب لدرجة أن الكلام وقف على لسانه ولم يُعلق.

الرواية التى ألفها الجيش الإسرائيلي هى أن الضباط الذين يترقون هم ضباط الوحدات القتالية الشجعان وذوى التاريخ العسكرى الحافل. ولذا، فثمة علاقة بين القتالية والكذب. وفي النهاية، يضطر رئيس الأركان إلى أن يضع على كفتى الميزان النجاحات العملية وتحقيق المهام، مقابل روح الإبداع والمبادرة. غير أن هذا الأسلوب ينطوى على ظلم للقادة المستقيمين الذين ترقوا عن جدارة واستحقاق، كما يمنح رئيس الأركان مكانة القاضى الأعلى، رغم أنه كان هناك أكثر من رئيس أركان كذبوا

لنفسه لقب "الحقيقي"، لم يكن صادقا بشكل كامل. فأحيانا كان واجبه نحو الدولة أو الحزب يتغلب على تمسكه بالحقيقة. ودائما ما كانت اعتبارات السلطة تقف وراء طلبه الأخلاقي من ضباط الجيش بأن يقولوا الحقيقة، لأنه إذا لم يستطع رئيس الوزراء ووزير الدفاع الاعتماد على الجيش الذي يقول الحقيقة كاملة، فإن القادة قد يورطون الدولة في مغامرات غير محسوبة. والأدهى من ذلك أن إسرائيل، مثل جيراننا في الشرق الأوسط، قد تصبح عرضة لانقلابات عسكرية.

وللتغلب على هذا الخطر، كانت هناك حاجة لكسب ولاء القيادات الكبرى في الجيش - سياسيا وشخصيا - إلى جانب الرقابة على رئيس الأركان بواسطة تعيين نائب له، وإلزام النائب ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" برفع تقارير مباشرة إلى وزير الدفاع. وعندما فصل منصب وزير الدفاع عن رئاسة الوزراء، أصبح رئيس الوزراء يراقب وزير الدفاع ورئيس الأركان.

عندما قام بن جوريون بتعيين ديان رئيسا للأركان، فرض عليه رئيس شعبة أركان، من المخلصين لحزب ماباي، هو اللواء يوسف أفيدار، ونائب رئيس أركان مستقيم ونزيه هو اللواء حاييم ليسكوف. بدا بن جوريون في مراسم الاحتفال بتغيير رئاسة الأركان "عجوزا" رغم أن سنه كانت لا تتجاوز آنذاك الـ ٦٧ عاما، بينما كان ديان حينها في الثامنة والثلاثين من العمر.

بعد نحو ثلاث سنوات من تعيينه، بدأت عملية قاش (١٩٥٦). ظهرت علامات الضعف والشيخوخة على بن جوريون أكثر فأكثر. ويتبين أن ديان ضلل بن جوريون وأخفى عنه لأكثر من يوم كامل معلومات حيوية عن تقدم الجيش الإسرائيلي في سيناء بشكل أسرع من المتفق عليه مع البريطانيين والفرنسيين. خشي رئيس الأركان من أن إبلاغ بن جوريون بالحقيقة قد يؤدي إلى وقف تقدم الجيش الإسرائيلي وانسحاب القوات.

ولعله ليس خافيا عن أحد أن الحياة الشخصية لديان كانت بعيدة كل البعد عن أن تكون نموذجا أخلاقيا. وتقول برنيح ماتلون إن ديان دفع، بنصيحة من محاميه الخاص يهوشع روتنشترايخ، عشرة آلاف ليرة إلى إحدى عشيقاته، إيشيف تشيزس، عندما هددته بأنها ستقاضيه لنكته بوعده الزواج منها.

* الجيش الإسرائيلي ليس على الخط:

في الحادي والعشرين من فبراير ١٩٧٣، اخترقت طائرة ليبية من طراز بوينج ٧٢٧ الأجواء الإسرائيلية. أدرك طيار الطائرة خطئه، ولكنه رفض المثول للتعليقات التي وردته عبر جهاز اللاسلكي، واستمر في الطيران إلى الغرب. حاول سلاح الطيران إجبار الطائرة على الهبوط في سيناء، ولكن الأمر انتهى بكارثة راح ضحيتها ١٠٥ من المدنيين الأبرياء.

وفقا للرواية الرسمية للجيش الإسرائيلي، فإن قائد سلاح الجو، اللواء موردخاي هودتوصل لاستنتاج بأنه "من الضروري

إجبار الطائرة الليبية على الهبوط، حتى لو باستخدام النيران". توجه هود إلى رئيس الأركان، الفريق دافيد (دادو) إلعيزر "الذي وُضع في صورة الأمر في الدقائق الثلاث الأخيرة من الحادث"، وطلب إذنه باستخدام النيران.. إلعيزر، الذي أوضح له قائد سلاح الجو ما يحدث، وأضاف بأن المسألة على وشك الانتهاء، وافق على الرأي الذي عرضه عليه هود، بل وجعله يعلن على الملأ بأن مسؤولية هذه الخطوة تقع على عاتقه - أي عاتق رئيس الأركان. تطوع رئيس الأركان لتحمل هذا الخطأ الجسيم النابع من الغطرسة ونشوة القوة التي ميزت الفترة التي سبقت حرب عيد الغفران (١٩٧٣)، وقال إنه فعل ذلك "لأن هذا يتماشى مع الحقيقة، ولأنني ملتزم بذلك تجاه سلاح الجو، ولأنه يتعين على كل قائد أن يتصرف هكذا".

والآن تكشف برنيح ماتلون - التي تحدثت مع راحيل ديان، أرملة وزير الدفاع في حرب (١٩٧٣) - أن إلعيزر كذب على ديان. ينبغي قراءة هذا الأمر في سياق الخلاف بين ديان وإلعيزر بعد حرب عيد الغفران وتقرير لجنة أبحاث بشأن مدى مسئولتهما عن وضع الجيش الإسرائيلي أثناء الحرب. شدد ديان على أنه لم يكن يريد إلعيزر رئيسا للأركان، وأنه كان يفضل يشيعيا هو جافيتش، ولكن جولدا مائير، وجاليلي، ويغال آلون وحاييم بارليف وباقي الرفاق من البالمح أجبروه على تعيين إلعيزر الذي سارع بوضع الوزير في مكانه خارج سلسلة القيادة. ويتبين من التحقيق الذي أجراه الجيش الإسرائيلي أن "وزير الدفاع لم يكن مشاركا في اتخاذ القرارات" بشأن إسقاط الطائرة الليبية. وفي المؤتمر الصحفي، سئل إلعيزر ما إن كان يتعين عليه التشاور مع المستوى السياسي، فرد قائلا: "في تلك الدقائق المتبقية، كان يجب اتخاذ قرار سريع. لا وقت لكى نتوجه إلى القيادات الأعلى. نحن بصدد إجراء دفاعي مكفول لي بحكم منصبى وصلاحيتى في الجيش". ورد ديان من جانبه بأن مسئولى الجيش لم يتصلوا به أو بجولدا مائير أثناء عملية الطائرة.

ولكن راحيل ديان قالت لبرنيح ماتلون إن "إلعيزر اتصل بديان وقال له إنهم يريدون إسقاط الطائرة. سأله ديان: هل أسقطتم الطائرة بالفعل أم أنك تريد إذنا بإسقاطها..؟ أجابه إلعيزر قائلا: أسقطناها بالفعل". إن كان الأمر كذلك، فإن ديان لم يكذب. وبحسب برنيح ماتلون، فإن رئيس الأركان "تجرا وحاول إدانة وزير الدفاع"، وتساءلت كيف كان بن جوريون سيرد في مثل هذا الموقف..؟ يمكن الافتراض أنه كان سيعزل إلعيزر، ولكن يحتمل أنه كان سيسامحه "كما سامح في الماضي أريك شارون على أكاذيبه".

وأخيرا نقول لفارس وتامير وأمثالهم الذين يخشون الآن أن ينفذهم كذبيهم، نقول لهم اهدءوا وقروا بالا، فأنتم لم تبتدعوا شيئا جديدا، ويمكن بالطبع الكذب والترقى لرتبة لواء، بل وفريق أيضا.

ترجمات عبرية

١

الاستيطان معضلة التسوية

بقلم: مايا شاني
المصدر: www.news1.co.il
٢٠٠٩/٧/٢١

روسيا والاتحاد الأوروبي أيضاً يعارضان البناء في القدس

اللجنة الرباعية (التي تضم الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) من قبل. كما ذكر البيان أن الاتحاد يشعر بالقلق إزاء إجلاء أسر عربية من منازلها في القدس الشرقية.

وتطرق المتحدث باسم وزير الخارجية الروسي إلى قرار إسرائيل ببناء ٢٠ منزلاً في حي الشيخ جراح، وقال إنه يجب وقف البناء فوراً "بما يتفق وخريطة الطريق".

وتعليقاً على استدعاء فرنسا للسفير الإسرائيلي، صرح داني أيلون نائب وزير الخارجية بأن: "إسرائيل تعمل وستعمل بما يتفق ومصالحها القومية الهامة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقدس. وحقنا في القدس، بما في ذلك الحق في تطويرها، هو أمر لا يقبل النقاش".



انضم اليوم الاتحاد الأوروبي وروسيا وفرنسا إلى المطالبين بوقف البناء في القدس الشرقية، حيث دعت موسكو اليوم إلى "وقف فوري" للاستعدادات للبناء في ساحة فندق شبرد في حي الشيخ جراح. كما قالت السويد التي ترأس حالياً الاتحاد الأوروبي، إن ما تقوم به إسرائيل يخالف القانون الدولي. واستدعت فرنسا دانييل شاك، سفير إسرائيل

في باريس، للتشاور مع وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير للاحتجاج على قرار إسرائيل بتوسعة البناء. ونشرت السويد بياناً صادراً عن الاتحاد الأوروبي دعت فيه إسرائيل إلى "الامتناع عن أي عمل استفزازي في القدس الشرقية، بما في ذلك أعمال الهدم والإخلاء، مثلما طلبت

بن جفير: "الدماء ستسفك في بعض البؤر الاستيطانية"

التي ستشهد احتجاجا هادئا، وهناك بؤر استيطانية أخرى أعتقد أنها ستشهد سفكا للدماء.. فعندما نتعدى بالضرب على الناس المرة تلو الأخرى فإن الأمر سوف ينفجر في نهاية الأمر، فهناك تنظيمات على الأرض وحسبما أرى فإن الوضع يتدهور، وهذه القرارات من جانب وزير الدفاع وبنيامين نتياهو سوف تتسبب في أحداث على غرار تلك التي وقعت في عمونا.

ورفض ضابط في قيادة المنطقة المركزية ما نشر في صحيفة هاآرتس، وادعى أنه ليست هناك نية لإخلاء بؤر استيطانية غير قانونية، وأنهم لم يتدربوا على القيام بهذا العمل. ومع ذلك، قال ضابط في قيادة المنطقة المركزية أمس: «إن ما نشر أدى إلى زيادة حدة الغضب بين المستعمرين، الأمر الذي خلق جو من التوتر الشديد».

وطبقا للقرار الذي صدر الأسبوع الماضي، فقد قررت قيادة المنطقة المركزية نصب سرايا حرس الحدود في نقاط الاحتكاك في منطقة شمال الضفة التي تضم مستعمرتي بنيامين وعتسيون من أجل منع وقوع عمليات إخلال بالنظام يمكن أن تتطور إلى أعمال عنف، وقال أحد الضباط: «هذه فترة حساسة والجيش يتعامل مع الموقف على هذا الأساس».

وكان قائد لواء عتسيون العقيد عيران مكوف قد قبل صباح اليوم بصيحات الاحتجاج والتنديد عندما دخل مستعمرة بت عاين، وبالأمر صاحب المستعمرات في وجه رئيس الإدارة المدنية العميد يوفال موردخاي قائلين: «اغرب عن وجهنا، سنقطع يديك ورجليك».

وصل أمس ثمانية مستعمرين ملثمين إلى قرية بورين الفلسطينية التي تقع بالقرب من مستعمرة يتسهار (جنوب غرب نابلس) وقطعوا وأحرقوا نحو ثلاثين شجرة زيتون عتيقة، وجاءت هذه العملية ردا على ما نشر بشأن نية الأجهزة الأمنية إخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية خلال ٢٤ ساعة. وبالأمر تم إخلاء حانوتين للبقالة في بؤرة متسبيه داني الاستيطانية، وخيمتين في بؤرة نوفي يردين، وكرفان في بؤرة عيدي عد، وأعرب المسؤولون في قيادة المنطقة المركزية عن قلقهم من الحماس الشديد الذي يسيطر على الشباب الذين يشاركون في المظاهرات ضد قوات الأمن بعد ٢٤ ساعة من عمليات الإخلاء في أنحاء الضفة الغربية، ويقول ضابط كبير في قيادة المنطقة المركزية: «نرى الكراهية بأعيننا خلال الجولات التي نقوم بها، فليس هناك من يمكن أن نتحدث معه».

قال ميئير برتلر، ناشط في حركة أوصياء أرض إسرائيل، وأحد سكان التلال في منطقة شيلو، أمس: «ليس من المنطقي أن ينجحوا في إخلاء ثلاثة وعشرين بؤرة في وقت واحد، أولا لأنهم غير قادرين على فعل ذلك، وثانيا لأن ذلك سيؤدي إلى إسقاط الحكومة، وإن كان هناك عدد من البؤر الاستيطانية تستعد للإخلاء بالفعل».

وأضاف ناشط اليمين إيتار بن جفير: «إن الوحشية المبالغ فيها لقوات حرس الحدود تؤدي إلى وحشية مضادة مبالغ فيها من الطرف الآخر، وهذا التصرف يتسبب في أن بعض الناس لا يثقون في مؤسسات الدولة. وهناك بعض البؤر الاستيطانية

يجب إلزام الفلسطينيين بتجميد البناء في المناطق المحتلة

على نتيها هو الإصرار على أن يجمد الفلسطينيون أي أعمال بناء جديدة في حالة سريان مثل هذا التجميد على إسرائيل أيضا. كانت الولايات المتحدة قد أعلنت بداية هذا الأسبوع أن الخطوات أحادية الجانب التي يتخذها الإسرائيليون والفلسطينيون تعرقل عملية السلام، ولكنها طالبت إسرائيل فقط بوقف البناء في القدس الشرقية والمستعمرات. فيما يكشف الاستطلاع أن الجمهور في إسرائيل يريد معاملة

هل ينبغي أم لا ينبغي على رئيس الوزراء بنيامين نتياهو أن يصر على أن يجمد الفلسطينيين أيضا أي أعمال بناء جديدة في مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، للحيلولة دون إقرار حقائق جديدة على الأرض في حالة سريان قرار تجميد البناء هذا على إسرائيل أيضا..؟ يتبين من استطلاع الرأي الذي أجراه معهد "مآجر موحوت" في ٢١ يوليو أن أغلبية مطلقة من المشاركين في الاستطلاع (٧٨٪) تعتقد أنه ينبغي

الجانب الآخر (الفلسطيني) بالمثل.

وبحسب تصنيف بيانات الاستطلاع وفقاً لأنماط التصويت في الانتخابات، أجابت غالبية مطلقة من ناخبي حزب الليكود (٨٢٪)، وغالبية مطلقة (٨٠٪) من ناخبي الأحزاب الحريدية، وكذلك غالبية مطلقة من ناخبي أحزاب اليمين (٨٤٪)، وغالبية ناخبي حزب كاديا (٥٥٪) وغالبية ناخبي حزب العمل (٦٢٪) - أجابت بأنه ينبغي على رئيس الوزراء الإصرار على وقف مماثل للبناء في الجانب الآخر أيضاً.

يتبين من تحرى مسألة الوقف المتبادل للبناء وفقاً للوضع الراهن والانتماء الديني، أن ٦٨٪ من مواليد إسرائيل يعتقدون أنه ينبغي على نتنياهو أن يصر على أن يجمد الفلسطينيون أيضاً أي بناء جديد في مناطق الضفة الغربية، وذلك في مقابل ٨٦٪ من المهاجرين الجدد. كما يعتقد ٢٣٪ من مواليد إسرائيل أن نتنياهو غير ملزم بذلك، في مقابل ٥٪ فقط من المهاجرين الجدد.

وفي الوقت الذي يعتقد فيه ٦٩٪ من العلمانيين أنه ينبغي على نتنياهو الإصرار على وقف البناء الفلسطيني في יהודה والسامرة (الضفة الغربية)، يعتقد ٨٢٪ من الدينيين ذلك. كما يعتقد ٢٢٪ من العلمانيين أنه لا ينبغي على نتنياهو الإصرار على ذلك، في مقابل ١١٪ من الدينيين.

* السلطة الفلسطينية تريد إبادة إسرائيل:

عندما سُئل المشاركون في الاستطلاع هل يعتقدون أن الهدف النهائي لرئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن وزعماء آخرون، يعملون من أجل إقامة دولة فلسطينية، هو إقامة دولة تعيش إلى جانب دولة إسرائيل أم إقامة دولة تحل في نهاية الأمر محل دولة إسرائيل، أجابت أغلبية كبيرة من المشاركين في الاستطلاع (٧٠٪) بأن هدف الفلسطينيين النهائي هو إقامة دولة تحل محل دولة إسرائيل.

تعتقد أغلبية مطلقة من ناخبي حزب الليكود (٨٠٪)، وأغلبية كبيرة من ناخبي الأحزاب الحريدية (٧١٪)، وأغلبية كبيرة من ناخبي الأحزاب اليمينية (٧١٪)، ونحو نصف ناخبي حزب العمل (٤٨٪) أن الهدف النهائي للفلسطينيين هو أن تحل دولتهم محل دولة إسرائيل. كما يعتقد ذلك ٦٠٪ من مواليد إسرائيل، و ٦٨٪ من المهاجرين الجدد، و ٦٠٪ من العلمانيين، و ٧٣٪ من الدينيين.

* يفضلون البناء في الجليل عن المناطق المحتلة:

البناء في مناطق النقب والجليل بالنسبة للفلسطينيين أكثر أهمية من البناء في مناطق יהודה والسامرة.. هذا ما يعتقد به حوالي نصف المشاركين في الاستطلاع (٤٨٪)، في حين أفاد ٨٪ من المشاركين في الاستطلاع أن البناء في יהודה والسامرة أكثر أهمية، وأفاد ٣٧٪ من المستطلعة آراؤهم أن البناء في المنطقتين على نفس القدر من الأهمية.

تعتقد غالبية ناخبي حزب الليكود (٤٩٪)، وغالبية ناخبي أحزاب اليمين (٥٨٪) أن بناء مستعمرات يهودية جديدة اليوم في مناطق יהודה والسامرة ومناطق النقب والجليل على نفس القدر من الأهمية. في حين تعتقد غالبية كبيرة من ناخبي حزب كاديا (٦٩٪) وغالبية مطلقة من ناخبي حزب العمل (٨٤٪) أن بناء مستعمرات يهودية جديدة في مناطق النقب والجليل اليوم أكثر أهمية.

يتبين من تحليل بيانات الاستطلاع بحسب الوضع الراهن والانتماء الديني، أن ٥٣٪ من مواليد إسرائيل يعتقدون أن بناء مستعمرات يهودية جديدة في مناطق الجليل والنقب هو الأكثر أهمية، في مقابل ٢٣٪ من المهاجرين الجدد. وفي الوقت الذي يعتقد فيه ٥٠٪ من المهاجرين الجدد أن إقامة مستعمرات يهودية جديدة في مناطق الجليل والنقب ومناطق יהודה والسامرة على نفس القدر من الأهمية، يعتقد ٣٤٪ من مواليد إسرائيل ذلك. ويعتقد ٥٥٪ من العلمانيين أن بناء مستعمرات يهودية جديدة في مناطق الجليل والنقب هو الأكثر أهمية، في مقابل ٢٤٪ من الدينيين يعتقدون ذلك. وبينما يعتقد ٥٤٪ من الدينيين أن بناء مستعمرات يهودية في مناطق الجليل والنقب ومناطق יהודה والسامرة على نفس القدر من الأهمية، يعتقد ٣٠٪ من العلمانيين ذلك.

أما فيما يتعلق «بالمشكلة الديموجرافية»، والتي تبشر بأغلبية للسكان غير اليهود في دولة إسرائيل في المستقبل، الأمر الذي من شأنه - بحسب الخبراء - أن يصل لأبعاد خطيرة في غضون عشرات السنين - رغم ذلك، إلا أن هناك من يعتقدون أن هذا لن يحدث إطلاقاً، حيث أجابت أغلبية مطلقة من المشاركين في الاستطلاع (٨١٪) بأن «المشكلة الديموجرافية» يجب أن تكون محورا مهماً اليوم لدى صناع القرار في إسرائيل المنشغلين بالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

ووفقاً للتصنيف، فقد اعتقدت غالبية مطلقة من ناخبي حزب الليكود (٨٤٪)، وغالبية مطلقة من ناخبي الأحزاب اليمينية (٨٦٪)، وغالبية ناخبي الأحزاب الحريدية (٦٨٪)، وغالبية ناخبي حزب كاديا (٦٣٪)، وكذلك غالبية ناخبي حزب العمل (٦٢٪)، وكذلك ٦٩٪ من مواليد إسرائيل، و ٨٩٪ من المهاجرين الجدد ذلك أيضاً. ٧٧٪ من العلمانيين يعتقدون أن المشكلة الديموجرافية يجب أن تكون محورا مهماً اليوم لدى صناع القرار الإسرائيليين الذين ينشغلون بالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وذلك في مقابل ٦٦٪ من الدينيين ممن يتبنون هذا الرأي.

تعتقد غالبية مطلقة من المشاركين في الاستطلاع (٨٢٪) أن حكماً ذاتياً فلسطينياً، بحيث يتحكم الفلسطينيون في حياتهم اليومية، بينما تخضع الحدود والمجال الجوي للسيطرة الإسرائيلية، يخدم بشكل أفضل المصلحة الإسرائيلية.

وفي الوقت الذي تعتقد فيه غالبية عظمى من ناخبي حزب الليكود (٧٦٪)، وغالبية كبيرة من ناخبي الأحزاب الحريدية (٧٤٪)، وغالبية ناخبي الأحزاب اليمينية (٦٩٪)، وغالبية ناخبي حزب كاديا (٧٢٪)، وغالبية ناخبي حزب العمل (٧١٪) ذلك، يعتقد ٦٩٪ من مواليدي إسرائيل ذلك، في مقابل ٦٦٪ من المهاجرين الجدد. كما يعتقد ٦٩٪ من العلمانيين أن حكماً ذاتياً فلسطينياً، بحيث يتحكم الفلسطينيون في حياتهم اليومية، بينما تخضع الحدود والمجال الجوي الخاص بهم للسيطرة الإسرائيلية، يخدم بشكل أفضل المصلحة الإسرائيلية في مقابل ٧٦٪ من الدينيين يعتقدون ذلك.

وفيما يتعلق بالنظرة إلى إسرائيليين يشجعون دول أجنبية على ممارسة ضغط على إسرائيل، حتى تتبنى سياسة تروق لهم، أجاب معظم المشاركين في الاستطلاع (٦٧٪) بأنهم ينظرون نظرة سلبية إلى الإسرائيليين الذين يشجعون دول أجنبية على ممارسة ضغط على إسرائيل، حتى يتبنوا سياسة تروق لهم. كان هذا هو أيضاً رأي غالبية كبيرة من ناخبي حزب الليكود (٦٩٪)، وغالبية كبيرة من ناخبي حزب العمل (٧٦٪)، وغالبية كبيرة من ناخبي الأحزاب الحريدية (٧٠٪)، وغالبية مطلقة من ناخبي أحزاب اليمين (٨٠٪). هذا فيما ينظر

٥٨٪ من مواليدي إسرائيل بنظرة سلبية إلى الإسرائيليين الذين يشجعون دول أجنبية على ممارسة ضغط على إسرائيل، حتى تتبنى سياسة تروق لهم، في مقابل ٨٠٪ من المهاجرين الجدد. وفي الوقت الذي ينظر فيه ٦١٪ من العلمانيين بنظرة سلبية إلى الإسرائيليين الذين يشجعون دول أجنبية على ممارسة ضغط على إسرائيل، بلغت نسبة هؤلاء بين العلمانيين ٦٧٪.

تعتقد غالبية المشاركين في الاستطلاع (٧٠٪) أن إسرائيل لا تستطيع أن تعول على ضمانات أمنية دولية، مقابل الانسحاب من مناطق يهودا والسامرة، في حين يعتقد ٥٨٪ من المشاركين في الاستطلاع أنه لا يوجد اختلاف عملي بين الالتزام الأمريكي القائم اليوم تجاه أمن دولة إسرائيل، وبين أي التزام شكلي آخر قد تمنحه أمريكا في إطار اتفاق مستقبلي.

أجرى استطلاع معهد مآجر موحوت هاتفياً في الفترة من ١٩ إلى ٢١ يوليو على عينة عشوائية شملت ٥٢٦ شخصاً يمثلون السكان اليهود البالغين. وبلغت نسبة الخطأ القصوى في العينة ٤-٥٪. من بين المشاركين في الاستطلاع ٥٠٪ رجال و ٥٠٪ نساء: ١٩٪ منهم من المهاجرين الجدد، و ١٢٪ من القطاع الحريدي و ٦٩٪ من القطاع اليهودي.. وقد بلغ متوسط عمر المشاركين في الاستطلاع ٤٣ سنة.

المصدر: www.walla.co.il

٢٠٠٩/٧/٢٤

بقلم: هيئة تحرير الموقع

لن يتم فرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل

مواصلة البناء في المناطق (الفلسطينية). كما صرح «فد» قائلاً: «بالطبع لا أحد يطالب إسرائيل بالعمل ضد مصالحها وضد أمنها القومي».

وفي أعقاب التصريحات التي أدلى بها «فد»، والتي حظت باهتمام إعلامي بالغ من قبل وسائل الإعلام الإسرائيلية، أوضح كراولي أبرز المتحدثين باسم وزارة الخارجية أن التقارير التي أذاعتها وسائل الإعلام الإسرائيلية ليست دقيقة، وأنه تم إساءة تفسير تصريحات فد. كما قال كراولي: «الولايات المتحدة لا تدرس مسألة فرض عقوبات على إسرائيل. والحقيقة أن زيارة المبعوث الأمريكي لشئون الشرق الأوسط جورج ميتشل لإسرائيل لا تهدف إلا لإجراء مباحثات مع الجهات المعنية».

أوضحت وزارة الخارجية الأمريكية مساء اليوم أن الولايات المتحدة لا تفكر في فرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل، لإرغامها على وقف البناء في المستعمرات. وقد أدلى «فيليب كراولي» أبرز المتحدثين باسم وزارة الخارجية الأمريكية بهذا الإيضاح في أعقاب تصريحات أدلى بها في وقت سابق من هذا الأسبوع «روبرت فد»، وهو أيضاً أحد المتحدثين باسم الوزارة.

وقد سبق أن صرح «فد» بأنه «ما زال الوقت مبكراً جداً على الحديث بشأن ممارسة ضغط اقتصادي على إسرائيل لإرغامها على وقف الاستيطان». وقد أدلى بهذه التصريحات في معرض سؤاله عما إذا كانت الإدارة الأمريكية تدرس مسألة فرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل بسبب تعنتها وإصرارها على

أخيراً عدو

بقلم: تسفى برئيل
هاآرتس ٢٦/٧/٢٠٠٩

عدواً وأن الرئيس بوش هو ممثل الصهيونية اليمينية. وهم الذين قالوا إن الولايات المتحدة تطالبهم "بكل شيء" ولا تطالب الإسرائيليين "بشيء". ومن ثم، كان معنى أن تكون فلسطينياً قومياً هو أنك معاد لأمريكا في المقام الأول.

ونظراً لأن الأدوار تبدلت وأصبح الفلسطينيون يعتبرون أوباما مخلصاً، يسارع اليمين الإسرائيلي إلى تبني المعادلة الفلسطينية. فهو ليس مطالباً (يقصد اليمين) بإقناع الجمهور بتأييد المستعمرات أو بالوحدة الأبدية للقدس، كما أنه ليس مطالباً بوجه عام بتسويق أى أفكار أيديولوجية معينة، يكفيهِ فقط أن يُظهر أوباما على أنه عدو، بهدف الوصول إلى الوحدة المعادية المقدسة. وهذا عمل سهل نسبياً، لاسيما في مواجهة إدارة أمريكية ليست على استعداد لإدارة حوارات غامضة بهدف تحقيق أهداف سياسية. غير أن تداعيات دفع الجمهور إلى معاداة أمريكا أخطر بكثير من تفكيك أى مستعمرة أو حتى من المساس بعملية السلام، لأن هذا من شأنه أن يضع إسرائيل في مصاف الدول القليلة التي ترغب في مقاومة الولايات المتحدة.

يكمن الحل في العودة إلى الحقائق، حيث لم يخترع أوباما سياسة أمريكية جديدة. فمعارضة قانونية المستعمرات تعبر عن موقف أمريكي قديم، وهذا ما ينسحب أيضاً على مكانة القدس الشرقية أو هضبة الجولان. ولا تزال الولايات المتحدة تتمسك بخطة خارطة الطريق التي صاغتها منذ نحو سبع سنوات، إلا أن إسرائيل لم تنتبه إلى أن الفلسطينيين كادوا ينفذون البند الأول بالكامل. فالنشاط العسكري ضد إسرائيل توقف من غزة، كما أن هناك قوة فلسطينية تحارب الإرهاب. في المقابل، نجد أن إسرائيل لم تنفذ الالتزامات المكلفة بها ضمن خطة خارطة الطريق، حيث تواصل المساومة عليها كما لو أنها لم توافق عليها من قبل. كما أن مطالبة الدولة العربية بتطبيع العلاقات مع إسرائيل ليس لها أى أساس بناء على مضمون مبادرة السلام العربية، فالالتزام بالتطبيع مشروط بالانسحاب من كل الأراضي المحتلة.

هناك شيء واحد تغير فعلاً في السياسة الأمريكية، وهو سلوكها السياسى ولهجة الحوار، ولكن من الصعب الهجوم على من لم يعد على استعداد لهضم المزيد من الأكاذيب التي تروجها إسرائيل للإدارة الأمريكية.

في ضوء جس النبض العلنى بين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والرئيس الأمريكى باراك أوباما يبدو أنه لن يمر وقت طويل على ظهور منشورات في الشوارع مكتوب عليها: "أوباما عربي"؛ "لا وسيط ولا نزيه".

أصبح الحوار الإسرائيلي العصري يُظهر أمريكا رويداً رويداً كالعدو، كما تحول الخلاف معها إلى خلاف شخصي: رئيس وزرائنا في مواجهة رئيس دولتهم. وبالأمر فقط طلب رئيسهم من إسرائيل تبني حل الدولتين، ثم دعا إلى تجميد البناء في المستعمرات، دون الموافقة حتى على استكمال البناء فقط، والآن يرغب أيضاً في تقسيم القدس.. الحديث يدور على أوباما وليس نتنياهو.

لقد أدت حالة التوتر هذه إلى إسراع وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون للإعلان عن أن الولايات المتحدة تمارس ضغوطاً مماثلة على العرب، كما أن واشنطن تبدو كالمصابة بالرعب من اليمين الإسرائيلي الذي يحاول وصفها بالموالية للعرب وأنها تُعرض المشروع الصهيونى في الأراضي الفلسطينية للخطر. ولكن السؤال: كيف يمكن مواصلة الإيمان الأمريكى بضمان أمن إسرائيل، بينما تفيد وسائل الإعلام يومياً بوجود خلاف بين البيت الأبيض والقدس..؟!.

ولتأكيد موقفه يعرض اليمين مجموعة من إخفاقات القيادة السياسية الأمريكية: التطلع إلى الحوار مع إيران، وإنهاء المقاطعة مع سوريا، والاستعداد للسماح لحماس بالمشاركة في المسيرة السياسية - صحيح أنها مشاركة مقيدة ولكنها في النهاية مشاركة - وكذلك ضغوطها فيما يتعلق بقضية المستعمرات والقدس.

في هذه المعادلة غير المتوازنة، التي تطلب فيها أمريكا من إسرائيل تقديم "كل شيء" والعرب "لا شيء"، يحاول اليمين الإسرائيلي ترويج مفهوم للمواطن الإسرائيلي مفاده أن "تأييد أوباما للعرب" يعنى "مناهضة الصهيونية"، وأن "معارضة بناء المستعمرات" معناها "الموالة لأوباما". وهذه دائرة شيطانية مغلقة تحل فيها الأوهام محل الحقائق، والشعارات محل السياسة.

هذه المعادلة يجب أن تكون معروفة للإسرائيليين. فحتى يناير ٢٠٠٩ كانت ملكية حصرية للعرب بوجه عام وللفلسطينيين بوجه خاص. فهم الذين كانوا يعتبرون أمريكا

مصدر أمني: "مصممون على إخلاء البؤر الاستيطانية"

أمر آخر. وعلى أية حال، فإنه أيضاً عندما يصبح هناك حوار سنضطر لدراسة الأمر مع كل مستعمرة على حدة لنرى كيف يمكن حل الإشكاليات القانونية المتعلقة بها. إن مسألة البؤر الاستيطانية برمتها أشبه بالحفلة التنكرية الكبيرة. ومسألة البؤر الاستيطانية ليست قانونية وإنما سياسية. فمعظم هذه البؤر الاستيطانية أقامت الحكومات الإسرائيلية تحت إشراف وزارة الإسكان

ولكننا سنكون على استعداد للقيام بحلول وسط في الأماكن التي تكون فيها المشكلة قانونية مثلما حدث مع مستعمرة ميجرون.

وفي المقابل اقترحوا في مجلس مستعمري يهودا والسامرة على وزير الدفاع إيهود باراك ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو تعيين مسئول يقوم بإعادة دراسة مسألة البؤر الاستيطانية. وعلى حد قول المستعمرين، فإن تقرير تاليا ساسون الذي تناول مسألة البؤر الاستيطانية غير القانونية غير موضوعي. وعلى حد قولهم، فإن حقيقة أن ساسون حاولت الالتفاف للدخول ضمن قائمة ميريتس في الانتخابات الأخيرة تدل على أنها كانت متأثرة في تقريرها بتوجهها السياسي.

ويقولون في وزارة الدفاع: "سواء مع وجود الحوار أو بدونه فإن البؤر الاستيطانية غير القانونية سيتم إزالتها، وسنبذل قصارى جهدنا للقيام بذلك عن طريق الحوار، ولكن إذا لم يتحقق هذا بالحوار فإن البؤر الاستيطانية الثلاث والعشرين الذين نحن بصدد الحديث عنها لن تظل باقية على حالها".



صرح رئيس مجلس مستعمري يهودا والسامرة داني ديان لموقع walla الإخباري اليوم قائلاً: "لن نبدأ في الحوار مع وزارة الدفاع حتى يتم إلغاء قرار تجريد عمليات البناء في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)". جاء هذا القرار على خلفية مخاوف المستعمرين من إخلاء ٢٣ بؤرة استيطانية غير قانونية. ونما إلى علم موقع walla الإخباري أنه تمت

خلال الأسابيع الماضية عدة محاولات من جانب مسئولين في الأجهزة الأمنية لفتح مفاوضات مع قادة المستعمرين قبيل إخلاء جزء من البؤر الاستيطانية طواعية.

ويبدو أن الهدف من هذه الاتصالات هو التوصل إلى صيغة اتفاق على غرار اتفاق مستعمرة ميجرون يقضي بإخلاء طوعاً للبؤر الاستيطانية في مقابل نقل سكان البؤر الاستيطانية إلى مستعمرة أخرى في يهودا والسامرة. في مقابل ذلك، فإن قادة المستعمرين ليسوا على استعداد للبدء في الحديث حول الموضوع طالما لم توافق الحكومة على البناء داخل المستعمرات المعترف بها. وسينظم المستعمرون مساء اليوم مظاهرة ومسيرة بالمشاعل أمام القنصلية الأمريكية بالقدس تحت عنوان "نعم لاستقلال إسرائيل - لا للإملاءات الأمريكية".

وفي تصريحات لموقع walla الإخباري قال ديان: "إن الحديث عن البؤر الاستيطانية مع التلويح بالتجميد الكامل للبناء سيكون أشبه بإجراء مفاوضات تحت تهديد السلاح. وطالما أن التلويح بتجميد البناء قائم فإنه لا مجال للحوار حول

بقلم: حاييم ليفنسون
ويوفال أزولاي
هاآرتس ٢٧ / ٧ / ٢٠٠٩

أعداد المستعمرين في الضفة الغربية تتجاوز الـ ٣٠٠ ألف

نسبياً فقد كانت الزيادة فيها ضئيلة للغاية. فمستعمرة كرنى شومرون - على سبيل المثال - تراجع عدد السكان بها بنسبة ٢٢, ٠٪ (أى ١٥ شخصاً). وزادت مستعمرة آريئيل بنسبة ٠٧, ٠٪ فقط. أما معاليه أدوميم، وهى المدينة ذات العدد الكبير من الأزواج الشباب فقد زاد عدد سكانها بنسبة ١٪، وفى مستعمرة إفرات وهى المكان الذى يرغب فيه الكثيرون من أصحاب الحرف الحرة والقادمون من الولايات المتحدة الأمريكية سجلت زيادة قدرها ٠٣, ١٪. أما مستعمرة عفرا، وهى إحدى المستعمرات التى يزداد الطلب عليها فى يهودا والسامرة فقد زاد عدد سكانها بنسبة ١, ١٪ فقط.

أما المستعمرات التى زادت بشكل خاص هى مستعمرات: إيتامار (زيادة بنسبة ١٠, ٥٪)، ألون موريه (٤, ٤٪)، كفار تبواح (٣, ٧٩٪)، يتسهار (٤, ٨٦٪)، تيلم، التى وفد عليها خلال السنوات الأخيرة قلة من التوراتيين (٢٩, ٦٪)، مافو حورون (٥, ٣٥٪) ونيف هاجدود (زيادة بنسبة ١٣, ٨٪).

وحسب البيانات التى أوردها تقرير المكتب المركزى للإحصاء والتى نشرت فى صحيفة "هاآرتس" قبل نحو شهرين فإن نحو ثلث الزيادة السكانية بين المستعمرين فى عام ٢٠٠٧ نبع من الهجرة القادمة من الخارج، ومن جراء انضمام مهاجرين جدد وليس نتيجة للزيادة الطبيعية للسكان، الأمر الذى يردده مجلس مستعمري يهودا والسامرة كحجة للاستمرار فى البناء بالمستعمرات. ولا يتضمن التقرير الحالى أية بيانات عن أسباب الزيادة السكانية.

وتطرق صباح اليوم عضو الكنيست يعقوف كاتس زعيم حزب الاتحاد القومى إلى تقرير الإدارة المدنية قائلاً: "إننى أدعو كل أسرة يهودية فى إسرائيل، خاصة فى يهودا والسامرة وفى القدس الشرقية وهضبة الجولان أن تنجب هذا العام طفلاً آخر، ليكون ذلك هو الرد الصهيونى على ظلم الرئيس الأمريكى المستبد باراك أوباما، وضعف رئيس الوزراء نتنياهو، ووزير الدفاع باراك".

أظهر التقرير السكانى الصادر عن الإدارة المدنية أن أعداد المستعمرين فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية) تجاوزت للمرة الأولى حاجز الـ ٣٠٠ ألف مستعمر. وبناء على التقرير النصف سنوى الدورى فى نسخته المعدلة والصادر فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ يسكن فى يهودا والسامرة ٣٠٤ آلاف و ٥٦٩ شخصاً أى بزيادة قدرها ٢٩, ٢٪ عن العدد الذى سجل فى أواخر عام ٢٠٠٨ والذى بلغ ٢٩٧ ألفاً و ٧٤٥ شخص.

يقف معدل الزيادة فى أعداد السكان اليهود فى إسرائيل عند نسبة ١, ٦٪ سنوياً، أى نحو ثلث الزيادة التى تشهدها المستعمرات إذا ما استمر معدل الزيادة الحالى هناك. ويعد النصف الأول من العام الحالى فترة فقيرة من حيث الزيادة السكانية نظراً لأن هناك أسراً تم استيعابها فى المستعمرات، خاصة فى فترة الصيف.

وحسب التقرير فإن أعداد السكان من المستعمرين الذين يسكنون فى نقاط غير مسجلة فى البلديات ازداد بنسبة ٤, ٤٪ ليصل إلى ٤٢٥ شخصاً. وجدير بالذكر أن هذا الأمر لا يشمل العدد الحقيقى للذين يسكنون البؤر الاستيطانية نظراً لأن جزءاً من البؤر الاستيطانية تعد أحياء ضمن مستعمرات قائمة بالفعل.

وبالطبع تركزت الزيادة فى المدن الحريدية، ففى موديعين عيليت زاد عدد السكان بنسبة ٤٧, ٤٪، أى نحو ١٨٧٩ شخصاً. أما مستعمرة بيتار عيليت فقد زاد عدد السكان فيها بنسبة ٠٦, ٣٪، أى نحو ١٠٧٤ شخصاً. وإذا ما استبعدنا من التقرير بيتار عيليت وموديعين عيليت نجد أن نسبة الزيادة بلغت ١, ٧٥٪ فى النصف الأخير من هذا العام؛ أى الضعف نظرياً، عن متوسط الزيادة بين أعداد اليهود فى إسرائيل.

وإذا ما قمنا بتحليل التقرير حسب كل مستعمرة يمكن أن نرى نتائج تجميد البناء فى يهودا والسامرة. فالمستعمرات التى زادت بشكل خاص تتميز بسكانها الحريديم أو المتدينين التوراتيين من ذوى الأسر الصغيرة ونسبة المواليد المرتفعة. أما المستعمرات التى تعد جاذبة، والتى يزداد عليها الطلب

المستعمرون في ذكرى فك الارتباط: "نريد العودة إلى جوش قطيف"

وقال كفتسال مبسرى من كفار داروم إنه بعد أربع سنوات مازال الألم كما هو: «لقد خلق فينا الإخلاء ثقباً داخلياً، ولكننا مستمرون على الدرب وسوف يستمر شعورنا بالمهانة لما حدث».

وقال آفي فرحان ممن تم إخلاؤهم من ياميت ثم إيلي سيناي: «أنا لاجئ في دولتي وأحاول إعادة تأهيل نفسي، في البداية كنت أقيم في جفعات أولجا لمدة عام ونصف العام، ولكن في اللحظة التي أصيب فيها شارون بغيوبة غاب المسئولون أيضاً عن الوعي وقالوا لي: 'أذهب إلى نافيه يام مع ٣١ أسرة أخرى... إنني أتساءل إلى متى سنظل نتنقل من شقة بالإيجار إلى أخرى».

* يندمون على تأييد فك الارتباط:

ومن بين ممثلي الكنيست الوحيديين الذين حضروا المؤتمر عضو الكنيست أورى آريئيل من حزب الاتحاد القومي الذي ذكر أن مئات الأسر مازالت تقيم في منازل عشوائية بلا مستقبل. وأضاف قائلاً: «إنني أتوجه إلى الحكومة وأقول لها إنه بعد أن وعدتني يجب أن تفي بالوعد».

وبمناسبة مرور أربع سنوات على فك الارتباط أجرى معهد بنك المعلومات بحثاً عن الذين تم إخلاؤهم من جوش قطيف للوقوف على موقف الجمهور بشأن خطة فك الارتباط، وقد أجرى البحث في اليومين الأخيرين بين عينة تمثل الجمهور الإسرائيلي، وقال ٦٨٪ إنهم يشعرون بالأسف لأنهم أيّدوا خطة فك الارتباط مع غزة، مقابل ٢٢٪ قالوا إنهم لا يشعرون بالأسف.

وفيما يتصل بالدرجة التي يمنحها المواطنون للحكومة مقابل رعايتها لمن تم إخلاؤهم من جوش قطيف قال ٦٦٪ إنهم يمنحون الحكومة درجة «رديء»، بينما قال ١١٪ إنهم يعطون الحكومة درجة متوسطة.

ورداً على السؤال: هل دولة إسرائيل يجب أن تعيد توطين جوش قطيف بالسكان؟ قال ٥٤٪ إنه لا يجب إعادة توطين جوش قطيف، بينما قال ١٩٪ فقط إنه يجب إعادة توطين السكان فيه.

عقد مؤتمر عند معبر كيسوفيم بمناسبة مرور أربع سنوات على فك الارتباط، وقال أحد سكان عتسمونا السابقين: «كان لزاماً علينا أن نغادر والآن ننتظر العودة».

* الذين تم إخلاؤهم لازالوا يعترضون على البيروقراطية:

بعد مرور أربع سنوات على فك الارتباط مع قطاع غزة، هناك من يرغب في العودة إلى جوش قطيف.. وفي هذا الإطار عُقد مساء اليوم مؤتمراً بالقرب من معبر كيسوفيم بمناسبة مرور أربع سنوات على إخلاء جوش قطيف، وعقد المؤتمر تحت شعار «يجب إعادة شعب إسرائيل إلى جوش قطيف، وإعادة جوش قطيف إلى إسرائيل». وحضر المؤتمر ما يقرب من ٢٠٠٠ شخص حكى كل منهم قصته الشخصية.

ويتضح من بيانات لجنة النازحين من جوش قطيف أن معظم النازحين لم يبدأوا في بناء منزل ثابت، وأن العمل لم يبدأ في ٤٨٪ من الأماكن التي كان من المقرر أن يقيموا فيها.. هذا وتصل نسبة البطالة بين النازحين إلى نحو ٢١٪، خاصة في منطقتي نيتسان وأشكلون. وقال مدير عام مجلس المستعمرات (يشع) بنحاس فلرشتاين في المؤتمر إن آلام الإخلاء مازالت مستمرة، وأضاف قائلاً: «أشعر في صدي بالضياع وأقصد ذلك الضياع الذي فرضته علينا حركة حماس - يا لها من أمور سيئة». وعلى حد قوله، فإن مكان انعقاد المؤتمر رمزي، وأضاف: «لم يستطع كبار السن التغلب على الشعور بالضياع، لقد ضحت بهم الدولة، فليس هناك اليوم أي أحد يقيم في منزل ثابت أو يكسب لقمة عيش، وهذا فشل ذريع من ناحيتنا، كذلك فإن البيروقراطية والتسويق يخلقان وضع لا يحتمل».

وقال أوفير برنر، من سكان عتسمونا سابقاً، إن الحكومة تصرفت بغباء وبشكل إجرامي بعد «الطرد» على حد تعبيره، وعلى الرغم من الوضع السيء فإن الناس يبدون أقوياء بصورة مذهلة. وعندما وُجّه إليه سؤالاً بشأن ما سيقول لأطفاله الصغار عندما يسألونه عن الإخلاء قال: «سأقول لهم كنا نعيش في جوش قطيف، هذه جزء من أرض إسرائيل، كان لزاماً علينا أن نغادر والآن ننتظر العودة».

ليس كل شيء قانونياً

بقلم: موشيه آرنس
هاآرتس ٢٨/٧/٢٠٠٩

في خطابه في القاهرة، صرح الرئيس الأمريكى باراك أوباما بأن "الولايات المتحدة لا تعترف بشرعية استمرار الاستيطان الإسرائيلي". ولكن من وجهة نظر القانون الدولى، ليس هناك أى شيء غير قانونى فى المستعمرات اليهودية فى الضفة الغربية.

رغم الادعاءات بأن المستعمرات مخالفة لمعاهدة جنيف الرابعة الخاصة بقوانين الحرب الصادرة فى عام ١٩٤٩، إلا أن قراءة تلك المعاهدة والإطلاع على تاريخ أرض إسرائيل منذ وعد بلفور والإطلاع على مجريات انتداب عصبة الأمم وظروف احتلال الضفة الغربية من قبل الجيش الأردنى بين عامى ١٩٤٨ و ١٩٦٧، توضح أن هذه المعاهدة لا تسرى على الوجود الإسرائيلى فى هذه المناطق. يوجين روستوف، عميد كلية الحقوق فى جامعة ييل سابقاً ومساعد وزير الخارجية فى إدارة ليندون جونسون وأحد معدى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، هو الذى قال إن الحق اليهودى فى الاستيطان غربى نهر الأردن "غير قابل للتشكيك".

سياسة الاستيطان إذن هى مسألة إسرائيلية داخلية ولا حاجة لأن تكون خاضعة للمفاوضات مع الولايات المتحدة. وإذا كان آريئيل شارون قد قطع أية تعهدات للرئيس بوش لتمهيد الأرض فى الشارع الإسرائيلى لعملية الانسحاب من جوش قطيف، فقد كانت تعهدات خاطئة ولا تلزم حكومة إسرائيلية أخرى انتُخبت على أساس برنامج معارضة فك الارتباط. كما أنه من الصعب اعتبار وعود بوش بتأييد "الكتل الاستيطانية" التزاماً ثابتاً بسياسة الولايات المتحدة.

يتوجب حسم الأمور حول قانونية المستعمرات أو عدم قانونيتها وفقاً للقانون الإسرائيلى. ومن وجهة النظر هذه، لا شك بأن جزءاً من المستعمرات التى أقيمت فى السنوات الأخيرة لم تُقم بصورة قانونية. شارون هو الذى كلف تاليا ساسون من وزارة العدل بإعداد تقرير حول مكانة المستعمرات والبؤر الاستيطانية من الناحية القانونية. وكما كان متوقعاً، أظهر تقرير ساسون أن حكومة إسرائيل هى التى مولت إقامة البؤر الاستيطانية غير القانونية التى تمثل

إقامتها مخالفة واضحة للسياسة المعلنة. طوال سنوات، لم تحرك حكومات إسرائيل ساكناً تقريباً من أجل فرض القانون فى هذا المجال. شارون - الذى بادراً أيضاً إلى إقامة جزء كبير من المستعمرات غير القانونية - شكر ساسون على عملها ولم يفعل شيئاً. فى آخر المطاف، أمر باقتلاع مستعمرات جوش قطيف، وهى المستعمرات التى لم يكن هناك شك فى قانونيتها - متجاوزاً بذلك الحقوق المدنية الإسرائيلية لأولئك المواطنين الذين عاشوا هناك لسنوات طويلة.

صحيح أن عدداً كبيراً نسبياً من المستعمرات والبؤر الاستيطانية التى أقيم جزء منها منذ سنوات، يفتقد للأساس القانونى فى وجوده هناك، إلا أن الإخلاء القسرى لمستعمرات كثيرة كهذه فى هذه الساعة سيكون مشكلة صعبة وربما حتى غير قابلة للحل. هذه مشكلة شائعة فى كل مكان أهملت فيه سلطات القانون تطبيق القانون لسنوات طويلة: وهذا صحيح بنفس المقياس على المباني غير القانونية الكثيرة التى بُنيت طوال سنوات على أيدى الفلسطينيين فى الضفة الغربية، وكذلك النشاط العمرانى غير القانونى فى إسرائيل وخصوصاً فى النقب.

فى ظل هذه الظروف، ستمنع السياسة المنطقية لأى حكومة إقامة مستعمرات ونقاط استيطانية جديدة قبل كل شيء، حيث إن إقامتها سيكون تجاوزاً للقانون، وفى نفس الوقت ستعد قائمة من المستعمرات غير القانونية وفقاً للتاريخ الذى أقيمت فيه من أجل التصدى لمتهكى القانون الجدد قبل كل شيء.

الشبان الذين أقاموا المستعمرات والبؤر الاستيطانية بصورة غير قانونية (المقصود شباب الهضاب) ويهددون بمقاومة إخلائهم ربما يخذعون أنفسهم عندما يعتقدون أنهم يقدمون خدمة كبيرة للمشروع الصهيونى، إذ إنهم فى واقع الأمر يُلحقون ضرراً كبيراً بهذا المشروع من خلال إثارة انطباع لدى الرأى العام بأن كل المستعمرات فى الضفة الغربية قد أقيمت بصورة غير قانونية.

المستعمرات تحديداً

المتاحة له لإجبار إسرائيل على الجلوس على طاولة الحوار، نجد أن الوسيلة الوحيدة غير الضارة هي تلك الضغوط لوقف البناء في المستعمرات.

تجدر الإشارة إلى أنه من بين كل القضايا التي تعلن إسرائيل أنها مهمة، يعتبر توسيع الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية الأمر الوحيد الذي لا مبرر موضوعي له من حيث الحفاظ على وجود إسرائيل، باستثناء مضمون الأجندة الواهمة للمستعمرين وأنصارهم، ومن ثم فإن وقف البناء من شأنه أن يؤدي إلى دفع عملية السلام للأمام.

ولما لا تضغط الإدارة الأمريكية بقيادة أوباما على نتنياهو في هذا الصدد..؟ لمجرد أن اليمين يرفض المساس ببقائه المقدسة رغم أنها تضر بمصالحنا جميعاً..؟ إن المستعمرات هي الزيادات التي سنضطر على أية حال للتنازل عنها للتوصل لحل. وهكذا، فإن أوباما يخدم مصالحنا بسبب محاولته في الوقت الحالي تقليل حجم الأضرار التي نلحقها بأنفسنا.

ونظراً لعدم أهمية المستعمرات، كما يزعم الكثيرون، فمن الأفضل أن يتم مقايضتها بتحريك عملية السلام. وفي هذا الصدد لا تقدم الولايات المتحدة - عن حق - لإسرائيل أي تنازلات، ويبدو أن إدارة أوباما تدرك جيداً أن الاختبار الحقيقي وربما الوحيد لجدية نتنياهو حيال خطة دولتين لشعبين هو الاستعداد لوضع نهاية لتوسيع المستعمرات في المقام الأول. وإذا كان نتنياهو، رغم كل تصريحاته، غير قادر على تلبية هذا المطلب البسيط، الذي لا يتضمن كما ذكرنا آنفاً أي ضرر فعلي لإسرائيل، فهذا يدل على عدم جدوى مواصلة الحوار معه عن إقامة دولة فلسطينية، ومن الأفضل لنا ألا يتوصل أوباما لمثل هذا الاستنتاج.

من بين كل الأحداث الغربية التي تحدث خلال هذا الصيف المخادع، يتمثل أغرب شيء في تضافر جهود عناصر مختلفة وغربية لكي توضح للرئيس الأمريكي باراك أوباما أن الضغوط الأمريكية فيما يتعلق بتجميد البناء في المستعمرات ليست الخطوة الصحيحة والأفضل لمواجهة التهريب الإسرائيلي من التنفيذ الفعلي لخطة دولتين لشعبين.. وفضلاً عن ضرورة إدراك أن الاعتراف بأن إقامة دولة فلسطينية يضمن في المقام الأول نجاح إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية، يبدو أنه يجب على كل إنسان لبيب أن يدرك حقيقتين ملحيتين: الأولى أن الرئيس الأمريكي أوباما مُصّر على إقامة دولة فلسطينية، حتى مقابل ممارسة ضغوط جادة على إسرائيل؛ والثانية مفادها أن هذه هي الحقيقة الأنسب والقابلة للتحقق الفوري من بين كل وعوده التي أطلقها عشية انتخابه. فقد اتضح جلياً أنه من الصعب علاج الأزمة الاقتصادية العالمية، ومن شبه المستحيل التوصل إلى نتائج في الملف الإيراني، وهو ما ينطبق أيضاً على كوريا الشمالية، وأفغانستان وباكستان والعراق، ويمكن الاتكال على أن أوباما سيعمل استناداً إلى مصالحه السياسية دون الخوف من التهديدات الإسرائيلية.

والحقيقة أن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو لا يدرك أن الفرضيات الأساسية للواقع السياسي الحالي ستؤدي إلى هزيمته، إلا إذا ضم تسيبي ليفني لحكومته. ففي الصدام غير المسئول مع الولايات المتحدة الذي يقودنا إليه رئيس الحكومة والوزراء يجب أن تكون النتيجة واضحة مسبقاً: سفينة تيتانيك هي التي ستغرق وليس الصخرة الجليدية.

ومع ذلك، يمكن إيجاد التعازي بقدر ما في هذا الوضع الراهن؛ حيث إن أوباما يصنع لنا معروفاً. فمن بين الوسائل

هـ آرتس ۲۰۰۹/۷/۳۱

[illegible][illegible]

وتحدد خريطة تعود إلى عام ١٩٧٩ مكتوب عليها "أمر بشأن إدارة مجالس إقليمية"، أن مساحة مجلس جوش عتسيون الإقليمي تبلغ نحو ٢٨٠ ألف دونم. وتلقى هذه البيانات بظلال من الشك على الادعاء الإسرائيلي بشأن "العودة إلى جوش عتسيون التاريخية" التي كانت مأهولة بإسرائيليين على مر الأجيال، كما أن النسبة الهزيلة من الأراضي المملوكة لليهود تقوض ادعاء الحكومات الإسرائيلية وحركة الاستيطان بأن وضع مستعمرات جوش عتسيون يختلف تماما عن وضع المستعمرات التي أقيمت على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وبالتالي يجب إبقاؤها تحت سيادة إسرائيل.

وفي تعقيبه على ذلك، يقول درور إتكس، من منظمة "يش دين" (هناك قانون)، والتي حصلت على هذه البيانات من الإدارة المدنية بموجب قانون حرية المعلومات - يقول إن استخدام مصطلح "جوش عتسيون" ليس إلا غطاءً لمنح الشرعية للاستيلاء الإسرائيلي على مئات الآلاف من الدونمات التي تعود ملكيتها لفلسطينيين.

ومن جانبه، قال رئيس مجلس جوش عتسيون الإقليمي، شأوول جولدشتاين، إنه لا يرى أى أهمية فى مناقشة مسألة ملكية الأراضي فى جوش عتسيون وذلك لأنه يحق لشعب إسرائيل الاستيطان فى كل أرجاء يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، وأضاف أن النطاق الإدارى لمجلسه لا يتضمن غير أراضى المستعمرات، وأن مساحته لا تزيد على ٣٠ ألف دونم.

نتياهو يتهرب من المواجهة

بقلم: عكيفا إدار
هاآرتس ٢٠٠٩/٨/٣

يثير الهروب من المواجهة حول موقفه الجديد (أو القديم حسب أقواله) من حل الصراع - يثير الشك في أن رئيس الحكومة يراهن على رفض العرب دفع مقابل الدخول في المفاوضات. بدلا من دفع المقابل السياسى المرتبط بتغيير موقف الحكومة، يرمى بالكرة في ملعب الجانب العربى ويطالبه بتغيير موقفه: عندما يتوقف الإرهاب نطرح زعم الدولة اليهودية، وعندما يطالب الأمريكيون اليهود بوقف البناء في المستعمرات، يطلب من العرب البدء في التطبيع مع إسرائيل.

كما يتهرب نتياهو دائما من الحديث عن خطة "خارطة الطريق"، وهو يعرف بالتأكيد أن قرار مجلس الأمن رقم ١٥١٥ الصادر في نوفمبر ٢٠٠٣، الذى تبنى بالإجماع خطة "خارطة الطريق"، لا يتضمن تحفظات حكومة شارون الأربعة عشر. وفي المرحلة الأولى من الخطة المذكورة، من المفترض أن يبدأ الفلسطينيون في تفكيك البنية التحتية للإرهاب، بينما تلتزم إسرائيل بتفكيك البؤر الاستيطانية وتجميد البناء في المستعمرات بصورة تامة.. وإذا كان رجال الأمن الأمريكيين، وكذلك ضباط كبار في الجيش الإسرائيلى والشاباك، يشيدون بنشاط حكومة سلام فياض ضد المخربين، فلا يستطيع أحد أن يشيد بنشاط حكومة نتياهو في مواجهة المستعمرين.

سواء كان يعتزم الانفصال عن الأراضي الفلسطينية أو يخطط لتنويم العملية السياسية - فقد أعلن آريئيل شارون، زعيم الليكود الذى سبق نتياهو، التزامه بحل الدولتين، كما ورد في خطة خارطة الطريق. وسواء كان خيرا أو شرا، فقد توصل شارون لتأييد قومى واسع النطاق للانسحاب أحادى الجانب من غزة، ودفع المقابل الذى تمثل في تفكيك حزب الليكود.

لا يتم التوصل لاتفاق قومى عن طريق حوار صحفى أو خطاب في جامعة، ولا عن طريق اختلاق طلب باعتراف فلسطينى بدولة إسرائيل كدولة يهودية، أو عن طريق المطالبة بالسماح لمواطنين إسرائيليين بعبور المجال الجوى السعودى. فالاتفاق القومى يتم التوصل إليه عبر الحكومة والكنيست.

أعلنت السعودية أول أمس رفضها السماح لسائحين إسرائيليين وهم في طريقهم إلى الهند بعبور مجاها الجوى. وغدا إن لم تظهر عقبة في اللحظة الأخيرة، سيعلم المؤتمر العام السادس لحركة فتح أنه لا يوافق بالمرّة على الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودى.. هكذا يكافئ العرب زعيم معسكر اليمين (يقصد بنيامين نتياهو) الذى وضع حياته السياسية على كفه، وتوصل إلى "اتفاق قومى واسع النطاق لإقامة دولة فلسطينية".. صحيح أنها منزوعة السلاح، وعاصمتها ليست القدس وبلا امتداد إقليمى، ولكن لو قارنا هذا التطور النوعى بما مضى سنجد أنفسنا نتساءل: متى أصلا كانت إسرائيل تؤيد ولو حتى على نطاق ضيق جدا حل دولتين لشعبين..؟

ولكن هل توصل نتياهو فعلا "لاتفاق قومى" للانسحاب من مساحات كبيرة في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)؟ حتى مجلسه الوزارى المصغر لا يوافق على الاعتراف بدولة فلسطينية، ناهيك عن الاتفاق الحزبى أو الائتلافى. وهل أقنع نائبه موشيه يعلون أو حتى الوزير بنى بيجين بأن الفلسطينيين شركاء في عملية السلام..؟ هل من المعقول أن يظل مثل هذين الرجلين الشريفين بجوار رئيس الحكومة الذى يلتزم بسياسة تتعارض تماما مع معتقداتها الأساسية الراسخة في برنامج حزب الليكود..؟ فوجودهما، وكذلك الحال بالنسبة لشخصيات كبيرة أخرى في حزب الليكود - ناهيك عن وزراء حزبى "إسرائيل بيتنا" و"البيت اليهودى" - بجوار طاولة الحكومة يشهد على أن تصريحات نتياهو لا تقض مضاجعها.

وقد كتب في الفصل السياسى في البرنامج الانتخابى لحزب الليكود لعام ٢٠٠٨ (الصفحة ٧، بعد الاقتصاد والتعليم والإصلاح في دائرة الأراضي ومكافحة الجريمة): "لا نعتقد أن الفلسطينيين جاهزون لحل وسط تاريخى ينهى هذا الصراع... فقد رفضوا تنازلات كبيرة عرضناها نحن الإسرائيليين عليهم، كما أن موقفهم لم يتغير أو يعتدل اليوم أيضا".. وإذا كان هذا ما ورد في البرنامج الانتخابى لليكود فمتى يعتزم رئيس الليكود عقد اجتماع لمؤسسات الحزب من أجل الحصول على موافقتهم على تحديث هذه البنود المهمة..؟!

بقلم: مايا شاتي
المصدر: www.news1.co.il
٢٠٠٩/٨/٦

الولايات المتحدة تطلب تجريد الاستيطان لمدة عام

لدرجة وصلت إلى توتر في العلاقات بين البلدين. ومن المرتقب أن تستضيف لندن لقاءً نهاية الشهر الجاري بين باراك والمبعوث الأمريكي جورج ميتشل، وتتزايد التوقعات بأن يتوصل الطرفان إلى اتفاق خلال هذا اللقاء. ومن جانبهما، لم يرفض نتنياهو وباراك المطلب الأمريكي، ولكنهما وضعاً تحفظات على بعض تفاصيله، وأوضحا أنها لا يستطيعان تجريد البناء في المستعمرات لأكثر من ستة أشهر، فيما قال رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، إن مباحثات السلام لم تستأنف قبل الوقف الكامل للبناء في المستعمرات. يُذكر أن عدد المستعمرين الذين يعيشون في القدس الشرقية والضفة الغربية يناهز النصف مليون نسمة، وأن المجتمع الدولي يعتبر الاستيطان في هذه المناطق غير قانوني بزعم أنه يمثل انتهاكاً للقانون الدولي الذي يضع قيوداً على قيام أي قوة احتلال بنقل جزء من سكانها إلى الأراضي الواقعة تحت الاحتلال.

طلبت الولايات المتحدة من إسرائيل اليوم تجريد البناء في المستعمرات لمدة عام، وذلك لتمكينها من إدارة مسيرة السلام مع العالم العربي والتوصل إلى تطبيع للعلاقات الدبلوماسية والتجارية. وكان المبعوث الأمريكي، جورج ميتشل، قد طرح هذا المطلب خلال لقائه الأسبوع الماضي مع رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع إيهود باراك، وقال إن إقدام إسرائيل على خطوة كهذه من شأنه أن يمهد الطريق أمام الدول العربية للتوصل لتسوية وأن يبنى الثقة بين الجانبين. ومن جانبه، قال وزير الدفاع باراك إن هناك جهوداً تبذل بالفعل في هذا الصدد، وأضاف في حديث إذاعي: "كل ذلك يأتي في سياق خطة أشمل لاتفاق إقليمي آخذ في التبلور كمبادرة محتملة للرئيس أوباما، في حين يكون التركيز الرئيسي على الفلسطينيين مع إبقاء الباب مفتوحاً أمام سوريا ولبنان بعد فترة معينة". يشار إلى أن الضغوط الأمريكية على إسرائيل تتعاضد،

بقلم: روني سوفير
المصدر: www.ynet.co.il
٢٠٠٩/٨/٩

نتنياهو: "لن نخلي المزيد من المستعمرات ولن نكرر أخطاء الماضي"

إخلاؤها. أوضح نتنياهو: "إنه لزاماً علينا أن نقوم بعمل شاق في الفترة القريبة القادمة، من أجل العناية بإخواننا الذين دُمرت حياتهم. ونحن ملتزمون كحكومة بعمل هذا. وهذا يتطلب تدبير الأموال وإعادة الأمور إلى نصابها في جميع المجالات، ويجب أن يحدث ذلك اليوم وليس غداً. ولقد طلبت من الوزير المسئول عمن تم إخلاؤهم، الوزير دانييل هركوفيتش، أن يضع أفكار ومقترحات سريعة من أجل وضع نهاية لهذه المأساة".

وأضاف نتنياهو واصفاً كيف ستبدو الاتفاقية السياسية في المستقبل قائلاً: "نحن ملتزمون بتوفير كل سبل العيش لإخواننا، إلا أن هناك شيئاً واحداً فقط واضحاً، وهو أننا لن



صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو صباح اليوم، بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاقية مستقبلية مع الفلسطينيين، قائلاً: "إن إخلاء المستعمرات في قطاع غزة لم يحقق السلام أو الأمن، بل لقد أصبحت غزة قاعدة لحساس تحت سيطرة إيران". وأكد نتنياهو في جلسة وزراء الليكود، وأيضاً في مستهل جلسة الحكومة: "إننا لن نكرر تلك الأخطاء، ولن نخلي المزيد من المستعمرات".

وقد قال رئيس الوزراء في مستهل الجلسة الأسبوعية إن الوزراء سوف يبحثون مسألة تمديد فترة العناية بالذين تم إخلاؤهم من جوش قطيف ومن شمال الضفة. وسوف يقوم نتنياهو غداً بزيارة مواطني هذه المستعمرات التي تم

نكرر تلك الأخطاء. فنحن نرغب في التوصل إلى اتفاقية ذات شقين، الأول هو الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، والشق الثاني هو الترتيبات الأمنية. وفي حالة غزة، هذين الشقين غير موجودين. وإذا كان هناك توجه حقيقي للسلام والاعتراف بإسرائيل ونزع حقيقي للسلاح، فسوف نكون جزءاً من تلك المسيرة، وستكون تلك المطالب جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية مستقبلية".

من جانبه، قال وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك قبل

جلسة الحكومة: "إن التصريحات والقرارات التي خرج بها مؤتمر فتح خطيرة ولن نقبلها". ومع هذا أوضح باراك: "ينبغي على دول الشرق الأوسط أن تفهم أنه لا سبيل لحل الصراعات إلا عن طريق التسوية. فأنا أوصي أبو مازن بأن يدخل في مفاوضات جادة معنا، وأقترح بأن يقود الأمريكيون برئاسة الرئيس أوباما تلك المسيرة في الشرق الأوسط الذي يشتمل على الفلسطينيين وسوريا ودول أخرى".

تجميد بهدف العرقلة

بقلم: تسفى برئيل
هاآرتس ٩/٨/٢٠٠٩

فلسطينية على ذلك مقابل تبادل الأراضي، فلماذا يتوجب إيقاف البناء في تلك الكتل الاستيطانية...؟

المنطق يقول إنه ينبغي مواصلة البناء وبوتيرة سريعة في الكتل الاستيطانية تحديداً، حتى يمكن استيعاب المرحلين من المستعمرات الأخرى. ولكن عندما لا تكون هناك خطة أو موافقة حول الحدود، يتحول مطلب تجميد البناء إلى نوع من الهدف المستقل، معزول عن أى سياق سياسى، ويبدو أن القصد من ورائه فقط هو إبراز القدرات الأمريكية على «فرض شيء ما» على إسرائيل.

أعتقد أن واشنطن لن تنجح في الوقت الحاضر في إجبار إسرائيل على إزالة البؤر الاستيطانية غير القانونية رغم الالتزام الذى قطعه نتنياهو على نفسه أمام الأمريكيين، ورغم الضجة الكبرى التى افتعلها وزير الدفاع الشهر الماضى.

إن محاولة فهم التحرك الأمريكى على أنه خطوة تكتيكية من شأنها أن تقود إلى خطوات أخرى، قطعة وراء قطعة، فقد نجد أنفسنا في طريق بلا مخرج.. ذلك لأنه لو افترضنا أن إسرائيل ستجمد البناء وأن المفاوضات ستستأنف من جديد. وإذا افترضنا أيضاً، رغم عدم وجود أساس حقيقى لذلك، أن بعض الدول العربية ستوافق على منح إسرائيل لفترة على طريق التطبيع فإن النتيجة المنشودة هى أن تودى مثل هذه الخطوة لبناء الثقة إلى حث الحكومة الإسرائيلية على إقناع جمهورها بتأييد استمرار العملية والموافقة على عمليات انسحاب أخرى. ولكن ليس الجمهور هو الذى يحتاج إلى التحفيز، وإنما الحكومة اليمينية التى يلعب ما تبقى من حزب العمل دور الغطاء لها. والأدهى من ذلك هو أن هذه الحكومة ستوافق على تجميد تدريجى ومؤقت للبناء في المستعمرات، وفي الوقت نفسه تبذل كل ما بوسعها للبرهنة

سيقال على الفور: الرجاء عدم تجميد البناء في المستعمرات، وعدم إيقافه جزئياً أو على دفعات، لا لنصف عام ولا ليوم واحد.. فطالما لم تأت الإدارة الأمريكية لتطرح خطة شاملة توضح ما الذى تسعى إليه، وكيف ستبدو نهاية اللعبة، وما هى ملامح الدولة الفلسطينية وخطوطها - سيكون مطلب إيقاف البناء بلا معنى. تكرار باتس لنظرية «خطوات بناء الثقة» التى لم توصل إلى أى مكان. تجميد البناء يشبه تماماً مطلب إزالة الحواجز أو التوقف عن هدم البيوت.. وفي النهاية هى كلها مطالب لا تعنى إلا شيئاً واحداً فقط ألا وهو: تحويل استمرارية الاحتلال إلى وضع أكثر لطفاً.

لن يكون لمطلب إيقاف البناء تأثير على العملية السياسية طالما أنهم لا يحدثون الجمهور الإسرائيلى والفلسطينى عن مصير نصف مليون إسرائيلى يقطنون الآن في الضفة الغربية والقدس الشرقية. كم عدد الذين سيضطرون للرحيل منهم...؟ كم سيتكلف ذلك ومن الذى سيدفع الثمن...؟ إن الـ ٧٠٠٠ يهودى الذين تم إخلاؤهم من غزة كلفوا الدولة أكثر من عشرة مليارات شيكل. حتى وإن تم ترحيل ١٠٠ ألف يهودى فقط من الضفة فإن تكلفة الإخلاء ستصل، وفقاً لهذه الحسابات، إلى ١٥٠ مليار شيكل أو نحو ٥٠٪ من ميزانية الدولة لسنة كاملة.

لقد سجل الضغط الأمريكى إنجازاً مهماً، عندما لوى ذراع بنيامين نتنياهو حتى قال أنا أرغب في «دولتين لشعبيين». ولكن ماذا بعد...؟ هل الدولتان التى نادى بهما نتنياهو هما نفس الدولتين الذى ينادى بهما محمود عباس، وهما نفس الدولتين التى تنادى بهما واشنطن...؟ وأين ستمر الحدود...؟ ذلك لأنه إذا تم الاتفاق على أنه في نهاية هذه المسيرة ستبقى الكتل الاستيطانية بيد إسرائيل، وإن كانت هناك موافقة

على عدم وجود شريك لها في الطرف الآخر. ومع انتهاء المدة الزمنية المحددة لتجميد البناء سيكون بمقدور الحكومة أن تحتفل بفشل المفاوضات والبرهنة للأمريكيين أن الضغط قد مورس في المكان الخاطئ. حينئذ ستكون احتمالات إعادة تحريك العملية معدومة. إن حكومة نزيهة لم تكن لتحتاج إلى حزام من الوعود العربية حتى تحرك العملية. مثل هذه الحكومة كانت ستستغل فترة الهدوء الطويلة في الضفة وغزة، والنجاعة التي تبديها

قوات الأمن الفلسطينية في الضفة في مكافحة الإرهاب، واستعداد محمود عباس لإجراء مفاوضات جادة، حتى تظهر على الجمهور وتخطبه قائلة إن خطوات بناء الثقة قد استكملت، وأنه قد آن الأوان للانسحاب والاتفاق، ولكن هذا ليس حال الحكومة التي تدير إسرائيل اليوم، وواشنطن تعرف ذلك مثلما يعرفه كل مواطن في إسرائيل، من هنا تبرز الحاجة لخطة شاملة تدار بصورة دقيقة وحازمة.

لا مناص من استمرار البناء في المستعمرات

بقلم: نير حاسون
هاآرتس ٢٠٠٩/٨/١٠

صراع وساحة لسفك الدماء. إنه بدون القدرة على التوصل إلى حل فإن توسع القدس ناحية معاليه أدوميم سيقضي على إمكانية إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وسيحول دون التوصل إلى أية تسوية مستقبلية.



ومن جانبه، صرح عضو الكنيست أحمد الطيبي قائلاً:

”إن تصريحات ريفلين حول مسألة المستعمرات تصريحات خطيرة ومتطرفة وتشكل عقبة أمام فكرة إقامة الدولتين“. وأضاف الطيبي: ”لقد قام رئيس الكنيست بزيارة أرض محتلة ومن هناك حرّض على إشعال الوضع سياسياً“.

في هذه الأثناء أعلن اليوم ”آفي رواه“ رئيس المجلس الإقليمي (ماتيه بنيامين) واللواء جادي شيمني قائد المنطقة المركزية عن التوصل إلى حل وسط يتم بمقتضاه العدول عن هدم الكرافانات الثلاثة التي وضعت في بؤرة بني آدم الاستيطانية غير القانونية (شمال شرق رام الله) ونقلها في غضون ٤٨ ساعة إلى مكان آخر.

وقد وصلت صباح اليوم قوات كبيرة من الجيش والشرطة إلى الموقع بعد أن سبق ذلك قيام هذه القوات بهدم تسعة أكواخ خشبية ومبان عشوائية في مستعمرة ماعوز إستر. وعند وصولهم للموقع بدأت القوات في إخلاء الأمتعة الشخصية للأسر الثلاث التي كانت تسكن في الكرافانات الثلاثة. وتدخل رئيس المجلس الإقليمي (ماتيه بنيامين) وقال إنه لكي نمنع حدوث مواجهات ودمار يجب الاتفاق على إخلاء الكرافانات من المكان على يد المجلس الإقليمي ويتم وضعها في مكان آخر في غضون ٤٨ ساعة.

قام إيلي يشاي رئيس حزب شاس ووزير الداخلية اليوم بجولة في منطقة E1 بين معاليه أدوميم والقدس. ودعا يشاي خلال جولته إلى استمرار البناء في المنطقة. وقال يشاي: ”لقد قالت الإدارة الأمريكية السابقة كلمات واضحة في خطاب بوش بالنسبة للبناء في

التجمعات الاستيطانية وفي منطقة E1 تحديداً، وإنني أتمنى أن ننجح في إقناع الأمريكيين بالسماح باستمرار البناء“. ويواصل يشاي حديثه قائلاً: ”مما لا شك فيه أن الإدارة الأمريكية الجديدة مختلفة عن الإدارة السابقة، وهذا يفرض علينا جهداً هائلاً لإقناع الأمريكيين“. وعلى حد قول يشاي فإنه ”في حال عدم نجاحنا في ذلك يجب علينا أن نعمل اعتماداً على الالتزامات السابقة. يجب على إسرائيل أن تعمل ما تؤمن به وستفهم الأمريكيون أنه لم يكن هناك مناص من الحاجة الملحة الحيوية والأمنية لاستمرار البناء“.

وقد صرح رئيس الكنيست روبي ريفلين الذي رافق الوزير يشاي خلال جولته بأنه ”إذا لم نقم بالبناء هنا سيقوم الفلسطينيون بالبناء، وإذا ما قاموا بالبناء هنا فإنهم سيعزلون القدس عن معاليه أدوميم“. وعلى حد قول ريفلين فإنه ”بدون المنطقة E1 ستكون معاليه أدوميم مثلما كان عليه هار هاتسوفيم (جبل المكبر) من عام ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧“.

وفي رد فعلهم على هذه التصريحات، صرح أعضاء حركة ”السلام الآن“ بقولهم: ”إن تصريحات يشاي وريفلين تضر بوضع القدس، فهما يرغبان في جعل عاصمة إسرائيل مدينة

بقلم: حاييم ليفنسون
هاآرتس ٢٠٠٩/٨/١٣

التماس للمحكمة العليا لوقف البناء في مستعمرة كوخاف يعقوف

عدم إصدار المحكمة أمرا بوقف كل أعمال البناء في المنطقة فوراً: "تعلمنا من تجربة الماضي أنه عند تقديم التماس من هذا النوع، يسارع بناء المباني غير القانونية بإقرار الوضع من خلال تسكين هذه المنازل للحيلولة دون تنفيذ الأمر المؤقت الصادر عن المحكمة".

ومن جانبه، قال كوبي فرانسيس، سكرتير بلدية كوخاف يعقوف: "يتم البناء على أراضي مشكوك في ملكية أصحابها لها، ويتم بناؤها وفقاً لخطة منظمة. ولكن مسألة التخطيط ليست بالأمر الذي يشغل منظمة 'يش دين'، فما يشغلها فقط هو التأمر على الاستيطان في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)".

وجاء في بيان صادر عن لجنة مستعمري بنيامين أن "النشاطات التي تقوم بها منظمة 'يش دين' تسلب دولة إسرائيل من شعب إسرائيل، وتسلب أرض إسرائيل من دولة إسرائيل. نحن نعرف هذه الأساليب جيداً، فهم يقنعون العرب بأن يعلنوا عن ملكيتهم للأراضي وذلك لطرد اليهود من أرض إسرائيل".

تقدم رئيس مجلس "كفار عيكف" ومنظمة "يش دين" لحقوق الإنسان بالتماس اليوم إلى محكمة العدل العليا مطالبين بأن تصدر أمراً بوقف أعمال البناء في ١٢ منزلاً مجاوراً للمستعمرة كوخاف يعقوف. ويقول مقدمو الالتماس إن الأراضي التي يتم البناء عليها تعد أراضي فلسطينية خاصة تقع خارج النطاق الإداري للمستعمرة.

يقول د. درور أتيكس، مدير مشروع الأراضي في منظمة "يش دين": "رغم تأكيد الإدارة المدنية على أن أعمال البناء هذه غير قانونية وتتم على أراضي خاصة، إلا أن السلطات لم تحرك ساكناً. الجيش والشرطة يتعاملان ببرود وعدم اكتراث مع المخالفات التي تتم تحت سمعهم وبصرهم". وكانت المنظمة قد توجهت في مطلع الشهر الجاري إلى المستشار القانوني للحكومة "ميني مزوز" وأبلغته بهذه المخالفات.

الجهات المدعى عليها في الالتماس هي وزير الدفاع، وقائد المنطقة المركزية ورئيس الإدارة المدنية. ويتطرق الالتماس أيضاً إلى السيناريو المتوقع حدوثه في الأيام المقبلة في حالة

بقلم: جدعون ليفي
هاآرتس ٢٠٠٩/٨/١٤

موت الأمل الأخير

هي السقف، ولكن حينها وقعت الإدارة الأمريكية في فخ نصبتها لها إسرائيل.. وقعت ولا تبدى علامة على الخلاص. لقد أصبح تجميد الاستيطان - وهو أمر كان يجب أن يكون مفهوماً ضمناً لرئيس وزراء يتحدث علناً عن دولتين وأمر سبق أن التزمت به إسرائيل في "خريطة الطريق" - أصبح فجأة هو الأساس. جورج ميتشل يضيع وقته ومكانته الرفيعة في أشياء تافهة: نصف سنة أم سنة..؟ وماذا سيكون بشأن الـ ٢٥٠٠ وحدة سكنية التي بدأ العمل في بنائها..؟ وماذا عن الزيادة الطبيعية..؟ وماذا عن رياض الأطفال..؟ هل يتفقون على تجميد البناء لتسعة أشهر لا تشمل الزيادة الطبيعية..؟ سيكون هذا إنجازاً كبيراً...!! نجحت إسرائيل في إخضاع واشنطن وعدنا مرة أخرى إلى نقطة البداية: نشغل أنفسنا بالتفاهات التي لا يمكن التوصل منها أبداً إلى القفزة الكبيرة.

لقد توقعنا من أوباما أكثر من ذلك. منحنا بيجين وعد بالقليل، لكنه صنع سلاماً في مدة كهذه. عندما يصبح الموضوع

بأسف وحزن شديدين، ينبغي أن نعلن موت الأمل الأخير. قد تكون الشائعات عن موته سابقة لأوانها كثيراً، كما قال الأديب الأمريكي الشهير مارك توين، لكن المخاوف آخذة في التحقق: فـ "أمريكا باراك أوباما" لا توفر البضاعة المطلوبة. كأس جعة مع شرطي عنصري وتربيته على كتف هوجو شافيز ليس ما أملناه، والمفاوضات المتفرقة حول تجميد المستعمرات ليست ما أملناه أيضاً. نحن الآن بعد أكثر من نصف عام من تولي الرئيس الذي كان يمثل الأمل الكبير للعالم كله. صحيح أن الأمل إن لم يلفظ أنفاسه بعد، لكنه في سرير المرض.

خطاب أوباما في القاهرة أشعل حماسة نصف العالم، ووضع المستعمرات في مقدمة جدول الأعمال منح الأمل بأنه أخيراً هناك رئيس في البيت الأبيض يدرك أن الاحتلال الإسرائيلي هو أصل كل الشرور، وأن المستعمرات هي أصل كل شر للاحتلال.

كان يمكن من القاهرة الصعود إلى السماء، وكانت السماء

الحقيقي هو تقويض المستعمرات، فإن الريح العاصفة التي صهبت أوباما تذهب ويبدأ السير الكثيب في المكان. ماذا سيضيف ميتشل للسلام..؟ سيجتمع مع بنيامين نتنياهو مرة أخرى في لندن آخر الشهر. قد توجد "صيغة سحرية" للتجميد هناك، لكن الزخم قد توقف. ولكنه لم يتوقف في إسرائيل، حيث سرعان ما شعروا هناك بأنه ليس هناك ما يخشوه من أوباما: إيهود باراك سارع بالإعلان عن أنه لا يوجد شريك فلسطيني - حتى بعد أن اختار مؤتمر فتح المنتخب الأشد اعتدالا في تاريخه. وبعد ذلك وبتحرش بارز، أدخل كتاب تورا في قلب الضاحية الإسلامية في البلدة القديمة بالقدس، وذلك أمام عدسات التصوير كي ترى أمريكا أيضا من هو الرجل هنا.

نائب رئيس الحكومة، إيلي يشاي، ورئيس الكنيسة روبي ريفلين - وهما اثنان آخران اكتشفا الضعف الأمريكي - سارعا إلى معاليه أدوميم ليعلنا من هناك أن إسرائيل لن تجمد أي بناء، وليذهب أوباما إلى الجحيم. والمستعمرون يسكنون بيوتا أخرى في القدس الشرقية، وتنتياهو صامت، والإسرائيليون يشعرون بأن "الخطر" قد مر: مرة أخرى، بات مسموحا لإسرائيل أن تفعل أي شيء، ومرة أخرى بات بمقدور رب البيت أن يحن جنونه.

لم يبق شيء من خطابي القاهرة وبار إيلان. فأوباما صامت ويشاي يتحدث. وهامهم "أصدقاء إسرائيل" في واشنطن وأنصار الاحتلال يرفعون رؤوسهم مرة أخرى.

مصدر يعرف محيط أوباما جيدا، شبهه هذا الأسبوع بشخص يطلق في الهواء عدة بالونات كل يوم أملا في أن يرتفع أحدها إلى الأعلى. كما شبهه المصدر بشمعون بيريس، وهو تشبيه كان يفترض أن يهين أوباما. البالونات التي أطلقها رئيس الولايات المتحدة في اتجاه منطقتنا لم ترتفع حتى الآن. يجوز بطبيعة الحال أن ننتظر البالون القادم - خطة أوباما - لكن الوقت آخذ في النفاد، وإسرائيل لا تجلس مكتوفة اليدين.

في اللحظة التي اتضح فيها لإسرائيل عدم تصميم أمريكا، عادت إلى عاداتها وإلى حججها: "لا شريك"، "أبو مازن ضعيف"، "حماس قوية"، ومطالب الاعتراف بالدولة اليهودية وحقوق الطيران فوق السعودية - كل ذلك كي لا تفعل شيئا.

إذا لم تضغط واشنطن على إسرائيل، فإنها لن تجلب السلام. صحيح أنه لا ينبغي أن نتوقع أن الرئيس الأمريكي يريد صنع السلام أكثر من الفلسطينيين والإسرائيليين أنفسهم، لكنه الرجل الناضج المسئول عن العالم والأمل الكبير للعالم. نحن هنا يا سيدى الرئيس غارقون في وحل فظيع في وقت حرج.

قطر وسلطنة عُمان تشرطان تجميد البناء

بقلم: باراك رافيد
هاآرتس ٢٠٠٩ / ٨ / ١٤

في المستعمرات لاستئناف العلاقات مع إسرائيل

التوصل إلى اتفاقات مع الأمريكيين قبل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٢ سبتمبر المقبل في نيويورك، والإعلان عن هذه الاتفاقات في اللقاء الذي سيجريه مع الرئيس الأمريكي بارك أوباما على هامش اجتماع الجمعية العامة.

وكان المبعوث الأمريكي جورج ميتشل يحاول في الشهور الأخيرة دفع صفقة شاملة تتضمن تقديم لفتات متبادلة من جانب إسرائيل والدول العربية والسلطة الفلسطينية. ويبدى الأمريكيون رغبتهم في الحصول على وعود من إسرائيل بشأن تجميد البناء في المستعمرات، ومن الدول العربية على خطوات بشأن التطبيع مع إسرائيل.

وتهدف المساعي الأمريكية إلى تهيئة أفضل مناخ في المنطقة، والمبادرة بخطوات بانية للثقة تسمح باستئناف المفاوضات

أطلعت الولايات المتحدة إسرائيل الأسبوع الماضي على آخر المستجدات بشأن استعداد سلطنة عُمان وقطر استئناف العلاقات مع إسرائيل، شريطة أن توافق إسرائيل على تجميد البناء في المستعمرات في الضفة الغربية. وما زالت إسرائيل لم تعط ردا إيجابيا على الولايات المتحدة بشأن التجميد المؤقت للبناء. هذا وسيطرح الموضوع للمناقشة في اللقاء الذي سينعقد بين رئيس الوزراء نتياهو والمبعوث الأمريكي جورج ميتشل، في لندن يوم ٢٦ أغسطس المقبل.

وقد ذكر مصدر سياسي في القدس أنه من غير الواضح ما إذا كان سيتم الاتفاق على قضايا بعينها في اللقاء المنتظر مع ميتشل أم لا، ومن المحتمل أن يتم عقد لقاء آخر قبل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة.. هذا ويبدى نتياهو رغبته في

بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وبدء الحوار مع الدول العربية المعتدلة، على أساس مبادرة السلام العربية. كما يرغب الأمريكيون في إعلان هذه الوعود في وقت واحد، مما يساعد على بدء عملية السلام.

جدير بالذكر أن إسرائيل كانت تزاوّل نشاطها الدبلوماسي في عُمان حتى عام ٢٠٠٠، إلا أنه بعد انتفاضة الأقصى تم قطع العلاقات بين الدولتين وكان في قطر مكتب دبلوماسي إسرائيلي إلا أنه أغلق هو الآخر، وطرد الدبلوماسيون الإسرائيليون بعد عملية "الرصاص المنصهر" في قطاع غزة في ديسمبر ٢٠٠٨.

ويتمثل المطلب الأمريكي من إسرائيل في التجميد المؤقت للبناء في المستعمرات لمدة عام على الأقل. وتجرى المفاوضات

حول هذا الشأن بين الأطراف منذ بضعة أشهر، ولكن حتى الآن هناك خلافات حول بعض الأمور مثل: فترة التجميد، ومصير ٢٥٠٠ وحدة سكنية في مرحلة البناء، وكذلك كيف ستكمل إسرائيل البناء بعد فترة التجميد.

من ناحية أخرى، تجري الولايات المتحدة اتصالات دءوبة مع عشر دول عربية، مع التأكيد على سوريا، من أجل الحصول على موافقتهم على خطوات التطبيع مع إسرائيل. وقد أعرب السعوديون عن معارضتهم لخطوات التطبيع، ولكنهم لم يعترضوا على الخطوات التي ستقوم بها دول أخرى.

ويأمل الأمريكيون أن ينجحوا في الحصول على لفتات طيبة من جانب المغرب والإمارات والبحرين إلى جانب سلطنة عُمان وقطر.

محاولات إسرائيلية للتقارب مع واشنطن بشأن المستعمرات

بقلم: باراك رافيد
هاآرتس ٢٠٠٩/٨/١٦

مع السلطة الفلسطينية. كما شهد الأسبوع الماضي محادثات بين إسرائيل والولايات المتحدة حول مسألة البناء في المستعمرات عندما التقى الدبلوماسي الأمريكي دافيد هيل ممثل ميتشل في القدس مع مسؤولين في وزارة الخارجية لبحث الأمر واحتمالات استئناف المسيرة السياسية.

وبالتوازي مع ذلك، جرت محادثات هاتفية وتبادل للآراء عبر البريد الإلكتروني بين مولخو، وعوزي آراد، ورون درومر، وبين أفراد طاقم ميتشل وكبار المسؤولين في البيت الأبيض دان شابيرو، ودينيس روس. ويأملون في مكتب نتنياهو أن تسفر محادثات لندن عن تفاهم يسمح بإزالة مسألة المستعمرات من على مائدة المباحثات بين إسرائيل والولايات المتحدة، وبذلك ينتهي التوتر بين الجانبين في هذا الخصوص. مع ذلك، تقدر الدوائر السياسية في القدس أنه ربما تكون هناك ضرورة لإجراء لقاء آخر بين نتنياهو وميتشل. وعلى أية حال فإن نتنياهو مهتم بأن يتم تنفيذ الاتفاق النهائي خلال اللقاء الذي سيجمعه برئيس الولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما في نهاية فعاليات انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي ستجرى نهاية شهر سبتمبر القادم.

من المقرر أن يتوجه غداً المحامي "يتسحاق مولخو"، مبعوث رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو للمحادثات مع الإدارة الأمريكية، لإجراء لقاءات في واشنطن مع مسؤولين في البيت الأبيض وطاقم جورج ميتشل المبعوث الأمريكي الخاص للشرق الأوسط.

وسيقوم مولخو بالإعداد للقاء الذي سيجمع بين نتنياهو وميتشل يوم السادس والعشرين من أغسطس في لندن. وسيركز مولخو خلال محادثاته في واشنطن على محاولة تقليص هوة الخلاف في مواقف الجانبين حول مسألة مستقبل البناء في المستعمرات.

كما سيناقش مولخو مع ميتشل وأفراد طاقمه مسألة التجميد المؤقت للبناء في المستعمرات، فإسرائيل على استعداد لتجميد البناء لمدة ستة أشهر، ولكن الأمريكيين يطلبون تجميد البناء في المستعمرات لمدة عام على الأقل. فضلاً عن ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة بأن يكون الاتفاق مع إسرائيل فيما يتعلق بمسألة المستعمرات عربوناً يقدمه الأمريكيون للدول العربية المعتدلة حتى يمكن الحصول منهم على أمر مماثل في تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وعندما يتم تقديم اللفتات المتبادلة بين الطرفين فإن الأمريكيين مهتمون بنشرها، الأمر الذي سيؤدي إلى استئناف مسيرة المفاوضات

المؤتمر العام السادس لحركة فتح

وزير الإعلام الإسرائيلي يصف مؤتمر فتح بأنه "إعلان حرب" ■ بقلم: رونى سوفير
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٩/٨/٤

وما يُقال هناك ليس على لسان حماس أو حزب الله أو بشار الأسد، بل على لسان فتح التي يدفعا المجتمع الدولي دفعا للتفاوض معها. وإذا كان هناك من يجب عليه أن يتحدث عن المستعمرات التي تهدد السلام، فإن المستعمرة الأكثر تطرفا وعنفا هي الدولة الفلسطينية التي ستقام وتدار بواسطة المعتدلين الموجودين اليوم في مؤتمر فتح.

كما دعا الوزير أدلشتاين إلى مواصلة إسرائيل البناء في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وبالطبع في القدس. وعلى حد قوله، فإن السلطة الفلسطينية في نابلس

وجنين تعمل ضد حماس لمصلحتها الخاصة وليس من أجل عيون السلام مع إسرائيل، حيث قال: "كل شيء يحدث نتيجة لصراعات القوى الداخلية. إنهم يريدون القضاء على حماس. إن المنافسة ليست على من يسيطر على الأرض ويدير السلام، بل على من يقود الصراع ضد إسرائيل. إن من يطمح إلى السلام الحقيقي لا يتحدث اليوم في بيت لحم عن نضال مسلح".

تأتى تصريحات الوزير أدلشتاين في سياق متصل مع الانتقادات اللاذعة التي وجهها هذا المساء عضو الكنيست آفي ديختر من حزب كاديا لمؤتمر حركة فتح خلال حديثه لموقع ynet، وقد حذر الاثنان من اندلاع انتفاضة ثالثة.



"إعلان حرب" هكذا وصف الوزير يولي أدلشتاين (حزب الليكود)، وزير الإعلام في حكومة نتياهو، تلك الأصوات المندفعة من مؤتمر فتح الحاشد في بيت لحم. وقال الوزير أدلشتاين خلال تصريحاته لصحيفة يديعوت أحرونوت: "لا يجب علينا أن نتصرف كما لو أننا لم نسمع شيئا. يجب أن نفيق من تلك الأوهام التي تتحدث عن معتدلين يرغبون في السلام. إنهم يتحدثون صراحة عن استمرارهم في النضال المسلح".

كما تطرق الوزير أدلشتاين في حديثه إلى تصريحات جبريل الرجوب وآخرين بأنهم لن يتنازلوا عن خيار النضال المسلح. كما قال أبو مازن إنه إلى جانب خيار السلام فإن المقاومة لا تزال ضمن الخيارات المطروحة. ويواصل وزير الإعلام أدلشتاين هجومه قائلا: "أليس هؤلاء هم القادة المعتدلون الذي يطلب منا العالم أن نجلس معهم للتفاوض...؟".

ويواصل أدلشتاين حديثه قائلا: "إن مهمتنا الرئيسية هي العمل على الساحة الدولية من أجل أن نوضح للجميع أن الأحلام شيء والواقع شيء آخر. إنهم يفعلون الشيء السهل للغاية ويكيلون الاتهامات لإسرائيل بأنها ليست على استعداد لتجميد البناء في القدس. إنهم لا يرون ما يحدث في بيت لحم،

فلسطين نظيفة من المستعمرين

على أيدي «معتدلين...!!» ينادون بالكفاح المسلح وبحق العودة. ومهمتنا الأساسية هي العمل على الساحة الدولية وإيضاح أن الأحلام شيء، والواقع شيء آخر.

وقال الوزير ميخائيل إيتان: «إن تصريحات الطيبي هي العائق أمام تحقيق السلام. ولن يكون هناك اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين إذا قام على الكراهية والفصل وعدم الاستعداد للتعايش سوياً. وتصريحات من هذا النوع ستؤدي إلى تطرف خطير لن يساعد في رآب الانشقاقات بين الشعوب وبالتأكيد لن يساعد في إحلال السلام بمنطقتنا».

كما طالب عضو الكنيست ميخائيل بن آري (الاتحاد القومي) لرئيس الكنيست راؤوفين ريفيلن، وللمستشار القانوني للكنيست بدراسة إمكانية سحب رواتب أعضاء الكنيست العرب المشاركين في المؤتمر. وإلى جانب ذلك، توجه المتدني القانوني من أجل أرض إسرائيل إلى المستشار القانوني للحكومة ميني مزوز بطلب لإصدار تعليمات للشرطة بالتحقيق مع الطيبي بتهمة التحريض والعنصرية. * نقد ذاتي في المؤتمر:

وصل عشرات المشاركين في المؤتمر من الأردن وسوريا ولبنان والسعودية ودول عربية أخرى، حيث لم يزوروا الضفة الغربية منذ عشرات السنين وسمح بدخولهم بعد موافقة خاصة من إسرائيل. وفي اليوم الأول للمؤتمر، ظهرت خلافات في الرأي حول قرار إجراء تصويت على قضايا مطروحة على جدول الأعمال رغم غياب أعضاء الحركة من غزة والذين لم يسمح بتوجههم إلى بيت لحم.

وقد أكدوا في المؤتمر أن نتائج المباحثات والانتخابات سيكون لها أبعاد تاريخية سواء إزاء مكانة الحركة وسط الفلسطينيين أو بشأن مسيرة السلام بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وأكد أبو مازن خلال الكلمة التي ألقاها في مستهل المؤتمر هذا الأمر قائلاً: «إن الحركة حققت إنجازات كبيرة خلال الأعوام الماضية سواء في الشأن الداخلي الفلسطيني أو في مسيرة السلام مع الإسرائيليين.. إن حركة فتح مهتمة بالسلام مع إسرائيل ولا يجب أن يكون الكفاح عن طريق الإرهاب، لكنه أكد أن فتح لن تتخلى مطلقاً عن المقاومة وما زالت الحركة تعتبرها استراتيجية شرعية».

وقد أبدت فتح حالة من الغضب إزاء حماس، التي على حد قولهم حاولت إجهاض عقد المؤتمر برفضها توجه أعضاء فتح

بعد ٢٠ عاماً على انعقاد آخر اجتماع لحركة فتح، افتتح أمس في بيت لحم المؤتمر السادس للحركة، بمشاركة ما يزيد على ٢٠٠٠ عضو من سائر أنحاء العالم العربي. وكانت إحدى القضايا المطروحة هي الانتخابات التي ستجرى لاختيار قيادة جديدة لمؤسسات الحركة وتقديم برنامج الحركة الجديد، إلا أن وجود عضو الكنيست أحمد الطيبي («أراعام - تاعل»، القائمة العربية الموحدة، والحركة العربية للتغيير) قد جذب الأضواء في أول يوم للمؤتمر.

عضو الكنيست أحمد الطيبي، وعضو الكنيست طلب الصانع، وعضو الكنيست محمد بركة رئيس حزب «حداش» (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة)، تمت دعوتهم كأعضاء شرف من قبل منظمي المؤتمر واستقبلهم الأعضاء بحفاوة شديدة، حيث وقفوا صفوفًا للتحديث معهم ومصافحتهم. وقد ألقى عضو الكنيست أحمد الطيبي كلمة في مستهل المؤتمر ونال تصفيق جارف عندما قال إن عرب إسرائيل هم جزء من الشعب الفلسطيني، وإنه يؤيد السلام القائم على مبدأ دولتين. وبعد ذلك قال عبارات صعبة ضد المستعمرين: «أراضي الدولة الفلسطينية يجب أن تكون نظيفة من المستعمرين. وإنني أطالب المستعمرين بالخروج من تلك الأراضي. وما يجب أن تفعله إسرائيل ليس تجميد المستعمرات وإنما تفكيكها». وقال عن عرب إسرائيل: «نحن جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، ونحن السكان الأصليين هنا، ولن نرحل على الإطلاق. نحن أصحاب الأرض هنا ولنا ضيوفاً، ومن جاء في النهاية سيرحل في البداية».

وفي وقت لاحق، قال أحمد الطيبي لصحيفة «إسرائيل هايوم» إنه لا يخشى من يطالبون بمحاكمته في أعقاب هذه التصريحات وإنه مسئول عن تصريحاته القائلة بأن «المستعمرين هم عائق السلام، والدولة الفلسطينية يجب أن تكون نظيفة من المستعمرين. وردود أفعال كل من يهاجموني في أعقاب التصريحات التي أدليت بها في مؤتمر فتح تثبت مدى عدم ديموقراطية أولئك الأشخاص».

كانت تصريحات أحمد الطيبي قد أثارت ردود أفعال غاضبة في الدوائر السياسية. فقد علق وزير الاتصالات يولي أدلشتاين (الليكود) بأن تصريحات الطيبي بمثابة إعلان حرب على إسرائيل وليس أقل من ذلك. والاستيطان العنيف والأكثر تطرفاً من الجميع هو الدولة الفلسطينية التي ستقوم

من غزة إلى الضفة. وكان حديث اليوم وسط أعضاء فتح في المؤتمر عن الخبر الذي نشرته صحيفة «الواشنطن بوست» بأن السلطة الفلسطينية قررت معاقبة حماس، فردا على منع مشاركة أعضاء فتح من غزة في المؤتمر، تم تجميد الأموال التي

تحوّل من السلطة الفلسطينية إلى غزة. ووفقاً للأنباء، التي أكدها أمس مسئولون كبار في مؤتمر فتح، فإن قرار تجميد الأموال إلى غزة قد صدر في جلسة طارئة عقدها أبو مازن قبل عدة أيام.

مؤامرة بين طيات مؤتمر فتح

بقلم: يسرائيل هريئيل
هاآرتس ٦/٨/٢٠٠٩

محمود عباس أبو مازن - الذي تم استقباله في البيت الأبيض وقصر الإليزيه وقصر باكنجهام بالاحترام والتبجيل المخصص لرؤساء الدول - أن أبناء شعبه يحتفظون لأنفسهم بالحق في النضال المسلح. لكن حكومتنا التي اتسمت بالحكمة منذ تشكيلها سارعت بالإعلان بأنه إذا كانت هذه هي الطريقة التي يتحدث بها زعيم المعتدلين الفلسطينيين، فهذا يعني أن الغرض من هذا المؤتمر هو تصعيد العنف وليس دفع السلام.. ولعل ما قاله أبو مازن



مرة أخرى يثور اليمين الإسرائيلي، وكانت الثورة هذه المرة أيضاً من جانب الجمهور الأكثر براجماتية (فقد قال عضو الكنيست آفي ديختر إن تصريحات رؤساء فتح تعيد الحركة عشرين عاماً إلى الوراء). وساد الشعور بخيبة الأمل، فبعد كل الثناء الذي أغدقه رؤساء إسرائيل على مر الأجيال على رؤساء حركة فتح الداعين للسلام، نجدهم ينتقمون منا بتصريحاتهم بشأن مواصلة النضال المسلح. وإذا كانت هذه هي نيتهم، فكيف تسمح الحكومة

لآلاف منهم بالدخول إلى بيت لحم..؟!

* هل سيستطيع «الليكود» أن يتصدى لذلك مرة أخرى..؟

لقد اتضح لنا هذا الأسبوع أن لدينا رئيس وزراء عظيم، فقد أتاح بنيامين نتنياهو عن عمد تدفق الجماهير على مؤتمر فتح، بهدف رئيسي هو جمع أدلة توضح حقيقة هؤلاء الذين يدعون أنهم معتدلون، خاصة للرأي العام الإسرائيلي. لذلك أمر بالسلاح لهم بعقد المؤتمر بهدف كشف نواياهم. وقد نجح نتنياهو في تحقيق هذا الهدف حتى قبل بدء المؤتمر، وخير دليل على ذلك القلق العميق الذي أبداه الجمهور المعتدل في إسرائيل هذا الأسبوع. وبالفعل كان يمكن للفلسطينيين أن يحبطوا ما يسعى إليه نتنياهو، ولكن الآن يمكننا أن نقول إنهم وقعوا في الفخ وسمحوا لنتنياهو بتحقيق ما يسعى إليه.

وقد ساهم بشكل خاص في تحقيق هذا الإنجاز قدامى أبناء معسكر السلام الإسرائيلي؛ فقبل انعقاد المؤتمر بأسبوع أعلن

قد حقق بالفعل هدف نتيهاو حتى قبل بدء المؤتمر. وهذا ما فعله أيضاً جبريل الرجوب، عندما ألقى بالجزء الرئيسي من خطابه في المؤتمر، وقال فيه: «إننا لم نتخل عن المقاومة العسكرية»، وبذلك كشف عن وجهه الحقيقي. والآن تستطيع إسرائيل أن تبرهن على حقيقة هذا الرجل الذي يشارك في مؤتمرات السلام في إسرائيل والعالم، ألا وهي أنه إرهابي وسيظل إرهابياً.

لم يسقط الإعلام الإسرائيلي في هذا الفخ. وقد أدرك، وهو مؤيد قديم وموال لحركة فتح، أن الفلسطينيين لعبوا هذه المرة بالقرب من حكومة يمينية. وكعادته أظهر الإعلام مسئولية، وحاول كما سبق أن فعل في الماضي عدة مرات، الحد من إذاعة التصريحات اللاذعة التي يدلي بها كوادر حركة فتح، إلا أن ردود الأفعال القوية من قبل الجماهير أثبتت أن وسائل الإعلام لم تنجح هذه المرة، وخلافاً للماضي، في ترجيح الكفة لصالح الفلسطينيين، وبذلك حقق مؤتمر فتح المصالح الإسرائيلية، وكان بمثابة نجاح لحكومة نتيهاو.

يوجد شريك

البحر والنهر، أو الإعلان من جانب واحد عن دولة مستقلة في حدود ٦٧. أكثر من ذلك، إذا لم يؤد التفاوض في المستقبل المنظور إلى إنهاء الاحتلال، فإن "فتح" تحتفظ لنفسها بحق القتال من أجل حرية الشعب الفلسطيني بوسائل مشروعة، منها الكفاح ضد المستعمرين، وضد القوات التي تخمئهم، وكذا العصيان المدني غير المسلح. هذا الكلام يجسد المخاطر السياسية التي ستواجه إسرائيل إذا وصل حل الدولتين مرة أخرى إلى الجمود.

من الممكن أن يدلل الاهتمام الكبير من جانب الجمهور الفلسطيني بالمؤتمر والحضور البالغ لأعضاء الهيئة العليا، على أنه رغم الأزمات العديدة التي اجتاحت الحركة، فإنها ما تزال الحركة السياسية الشعبية الرائدة في الضفة. ومن ثم، من اللائق أن يفحص الجمهور ومتخذي القرارات في إسرائيل قرارات مؤتمر بيت لحم بعناية.

لا تتفق الحكومة الإسرائيلية، بطبيعة الحال، مع برنامج "فتح"، مثلما أن للقيادة الفلسطينية تحفظات على برنامج "الليكود"، لكن المواقف السياسية لـ "فتح" تفند الادعاء الذي يكرره اليمين وما زال بأنه "لا يوجد شريك فلسطيني للسلام". سيكون مصير الحركة الوطنية البرجائية في المعسكر الفلسطيني منوطاً بشكل كبير بسياسة الحكومة الإسرائيلية فيما يخص شروط استئناف العملية السياسية، ومن بينها مسألة تجميد المستعمرات، والفجوة بين مواقف الأطراف في المفاوضات حول التسوية الدائمة، ومدى إصرار المجتمع الدولي على جسر هذه الفجوة.

لفت المؤتمر السادس لحركة "فتح" في بيت لحم الأنظار إليه بسبب الصراع بين معسكرات وشخصيات في قمة الحركة. تركزت الصراعات حول السيطرة على المواقع الرئيسية بالحركة وحول مسائل تنظيمية، وتجاوزت بشكل شبه تام عن مواقف "فتح" حيال النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. حظي البرنامج الجديد للحركة وخطاب الرئيس، "محمود عباس"، بتأييد جارف من جانب الـ ٢٢٠٠ مندوب الذين تجمعوا من الشتات الفلسطيني. هم أرسلوا من بيت لحم إلى القدس رسالة قاطعة: حل الدولتين لشعبين ما يزال هو الخيار الاستراتيجي للحركة القومية الفلسطينية.

لقد نأت "فتح" بشكل رسمي عن "حماس" وانحازت إلى الوفاق العربي والدولي فيما يتعلق بالتسوية السياسية: إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافياً على أساس حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، تكون عاصمتها القدس الشرقية، وحل عادل ومتفق عليه مع إسرائيل لمشكلة اللاجئين على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤. وقد رفض المؤتمر مطلب الاعتراف بإسرائيل كـ "دولة الشعب اليهودي"، ورفض اقتراح إقامة دولة فلسطينية في حدود مؤقتة. ومن المؤسف أن الدعوة إلى توطيد العلاقات مع معسكر السلام الإسرائيلي قد شوهها التلميح الوقح إلى أن إسرائيل اغتالت "ياسر عرفات".

تم التأكيد في برنامج الحركة، وفي خطاب أبو مازن، على أنه إذا لم يحدث تقدم فعلي نحو حل الدولتين، فإنه سيتم التحول إلى النضال من أجل إقامة دولة ثنائية القومية بين

حماس تصف انتخاب أبو مازن بأنه استمرار لحالة التردى

بقلم: على واكد

يديعوت أحرونوت ٨/٨/٢٠٠٩

رئيس السلطة الفلسطينية لرئاسة حركة فتح. وقال أبو مازن في خطاب ألقاه فور انتخابه: «أنا هنا لأحرر الأرض الفلسطينية وإقامة دولتنا وعاصمتها القدس». جدير بالذكر أن أبو مازن كان المرشح الوحيد للمنصب...!! وأضاف المتحدث باسم حماس: «إن انتخاب أبو مازن هو أمر داخلي يخص حركة فتح، ولكننا نعتقد أن وضع الحركة لن يتغير بعد هذا الانتخاب».

زعمت حركة حماس اليوم أن إعادة انتخاب أبو مازن لزعامة فتح لن تؤدي إلى تغيير حقيقي، حيث قال سامي أبو زهري المتحدث باسم حركة حماس: «إنه انتخاب أبو مازن هو استمرار لحالة التردى السياسي والتنظيمي لحركة فتح واستمرار لسياسة التبعية لجهات أجنبية وخارجية التي تنتهجها حركة فتح». وكان أعضاء المؤتمر المنعقد في بيت لحم قد انتخبوا بالإجماع

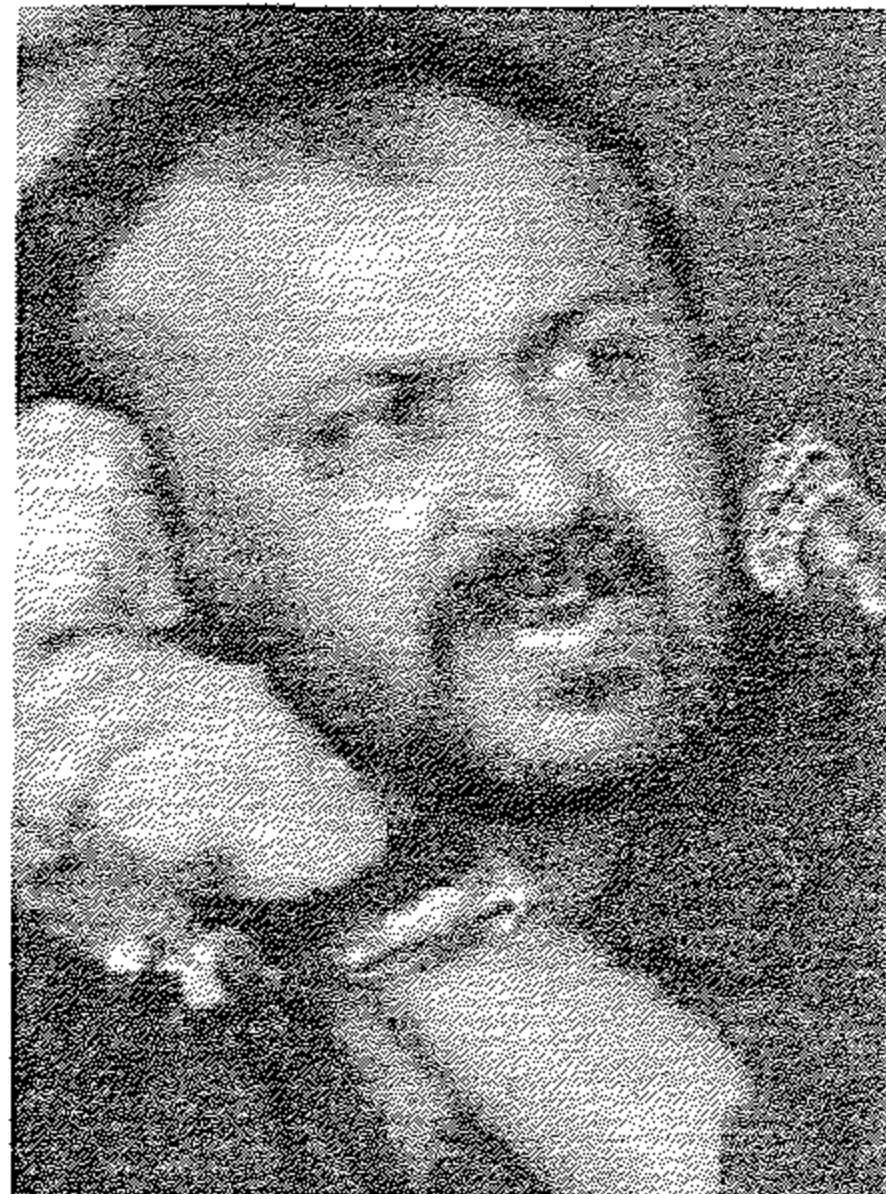
حماس القبض على بعض من نشطاء فتح، ومنهم بعض كوادر الحركة في غزة، ل تمنعهم من المشاركة في المؤتمر والتصويت في الانتخابات.. إلا أنه تم إطلاق سراحهم في النهاية بعد التحقيق معهم.

وفي المقابل، صرحت أصوات في فتح بأن انتخاب أبو مازن بالإجماع يُعد رسالة واضحة سواء لتتياهو أو لحماس.. يُذكر أن حالة من التوتر الشديد برزت على السطح بين الحركتين في نهاية الأسبوع عندما أُلقت شرطة

بقلم: باراك رافيد وآفي يسخروف
هاآرتس ٢٠٠٩/٨/١١

وزير شئون الأقليات يدعو للتفكير بجدية في إطلاق سراح مروان البرغوثي

محمد غنيم (أبو ماهر) الذي يُعد أحد المقربين من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أبو مازن، والذي يعزز فوزه احتمال أن يصبح الوريث المحتمل لأبو مازن.



أما أحمد قريع (أبو علاء)، فقد مُني بهزيمة نكراء ووجد نفسه خارج اللجنة المركزية بعد أن كان يشغل فيها مضي

منصب رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر، وكان يُعد أحد أقوى الشخصيات في فتح، كما يعتبر أحمد قريع أيضا الخاسر الأكبر في المؤتمر، بعد أن كان يتوقع الكثيرون أن يصبح الوريث المحتمل لأبو مازن.

✽ القائمة الكاملة للمنتخبين لحركة فتح:

محمد غنيم (أبو ماهر) - محمود العالول - مروان البرغوثي - سليم الزعنون - ناصر القدوة - جبريل الرجوب - توفيق الطيراوي - صائب عريقات - عثمان أبو غربية - محمد دحلان - محمد المدني - جمال محيسن.



صرح اليوم الثلاثاء وزير شئون الأقليات أفيشاي برفرمان بأنه ينبغي التفكير بجدية في إطلاق سراح مروان البرغوثي في ضوء نتائج اللجنة المركزية لحركة "فتح".. وكانت نتائج الانتخابات التي جرت في مؤتمر حركة فتح السادس قد أسفرت عن انتخاب مروان البرغوثي، القابع في السجون الإسرائيلية، في اللجنة المركزية لحركة فتح.

وقال برفرمان: "لابد من التفكير في إطلاق سراحه بهدف خلق زعامة سياسية معتدلة وقوية بين الفلسطينيين، فالبرغوثي يستطيع فيما يبدو توفير ما هو مطلوب، ودعم التيار المعتدل الذي يؤيد الحل السياسي والتسوية مع دولة إسرائيل". وأضاف برفرمان أنه يعتقد أن إسرائيل تستطيع استغلال التأييد الذي ناله البرغوثي في الشارع الفلسطيني من أجل دفع المفاوضات.

وكان المركز الأول في اللجنة المركزية لحركة فتح قد شغله

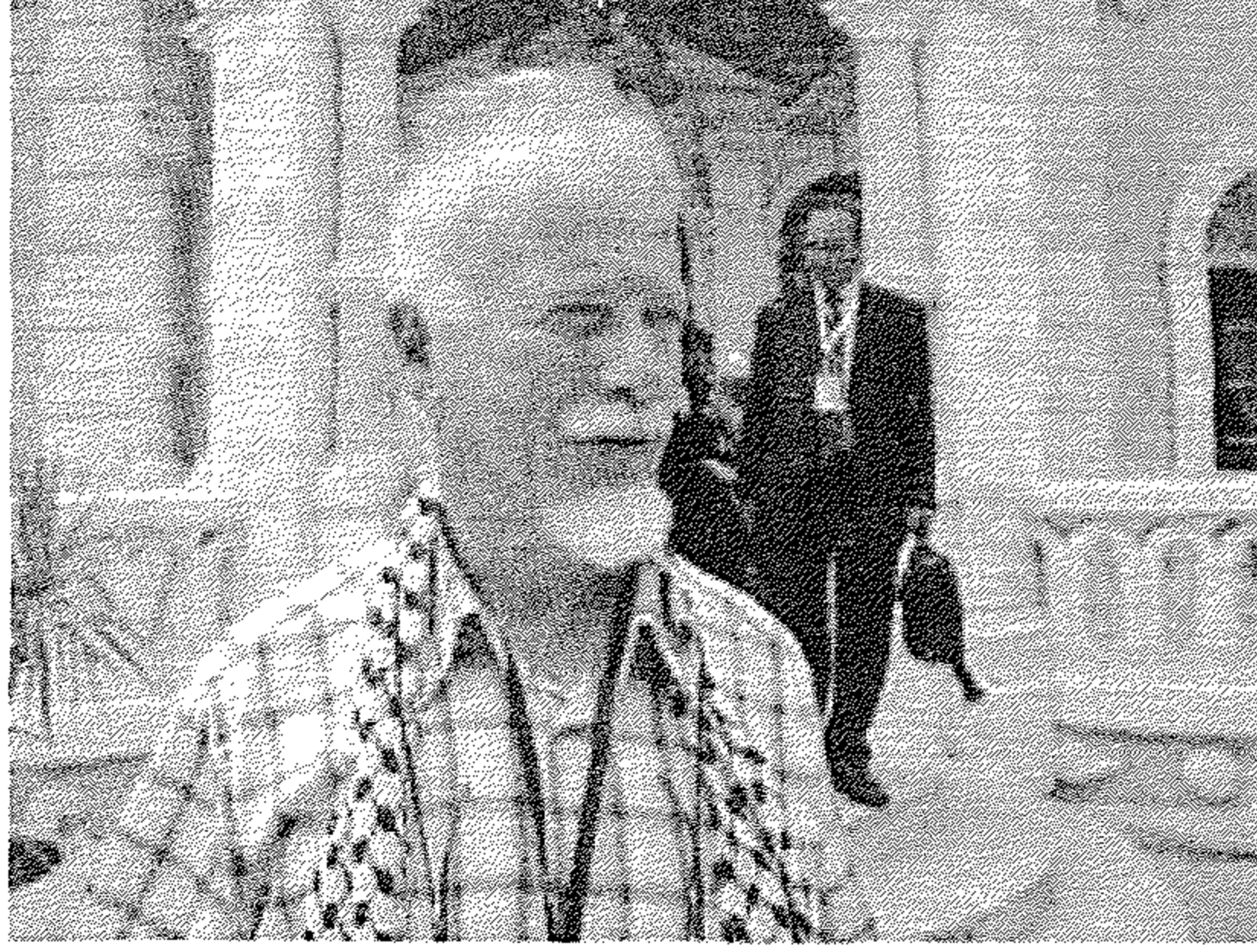
بروفيسور إسرائيلي في قيادة فتح

من إحدى زياراته الأكاديمية في الخارج، ولم يتردد في التصريح بأن ضميره لا يسمح له بالخدمة في "جيش احتلال وحشي من الطغاة الصهيونيين، جيش يقمع بوحشية حقوق عرب إسرائيل".

بعد عودته إلى إسرائيل، تزوج ديفيس من شابة فلسطينية، وأعلن إسلامه وعاش في سخنين، حيث أدار من هناك المظاهرات والأنشطة الاحتجاجية الحاشدة

اعتراضاً على "التمييز الممارس ضد عرب إسرائيل على كل المستويات". وبمرور الوقت، لم يتردد ديفيس عن التماهي خطوة أخرى، حيث قرر الانضمام إلى صفوف حركة "فتح". كان ذلك في الأيام التي عملت فيها المنظمة علناً ضد المواطنين الإسرائيليين. وتقديراً "لعمله المبارك" ضد إسرائيل، حصل ديفيس على ترقية من قادته، وعُين مديراً لمكتب "فتح" في لندن، وهناك لمع نجمه بسرعة باعتباره "مبشر" المنظمة.

ولكن القشة التي قصمت ظهر البعير كانت بإعلانه في تلك الأيام ترشيح نفسه لانتخابات المجلس الثوري لحركة فتح، لتكون مهمته الجديدة هي قيادة المحاربين ضد "نظام الأبرتهيد الإسرائيلي".!! وبذل كل جهد مستطاع لفرض عقوبات مناسبة على هذا النظام. ويبدو أن هناك الكثير من العمل في انتظار البروفيسور ديفيس - اليهودي الذي تأسلم، والذي يعمل منذ سنوات ضد بلاده دون وخزة ضمير.



رغم أنهم وُلدوا في إسرائيل ونشأوا وتعلموا فيها، إلا أنهم لا يترددون للحظة في أن يديروا لها ظهورهم. إنهم مجموعة صغيرة، ولكنها خطيرة، من اليساريين الراديكاليين التي كان أعضاؤها ينتمون في السابق إلى منظمات خارجة على القانون، والذين يخوضون اليوم حرباً علنية هدفها تقويض أسس الدولة التي كانت يوماً مصدر فخر لهم.

تضم هذه المجموعة أناس مثل توما بن شيك، وشمعون تسبار، وعكيفا أور، وغيرهم من الأكاديميين الذين يعيشون في لندن ويروجون منها - منذ سنوات طويلة ودون عائق - لمذهبهم المسموم المعادي لإسرائيل. وآخر أعضاء هذه المجموعة غير الموقرة هو البروفيسور أورى ديفيس (٦٦ عاماً) المولود في القدس، والذي نشأ في كفار شمرياهو، ودرس في الجامعة العبرية، وأتم فيها دراسته الأكاديمية.

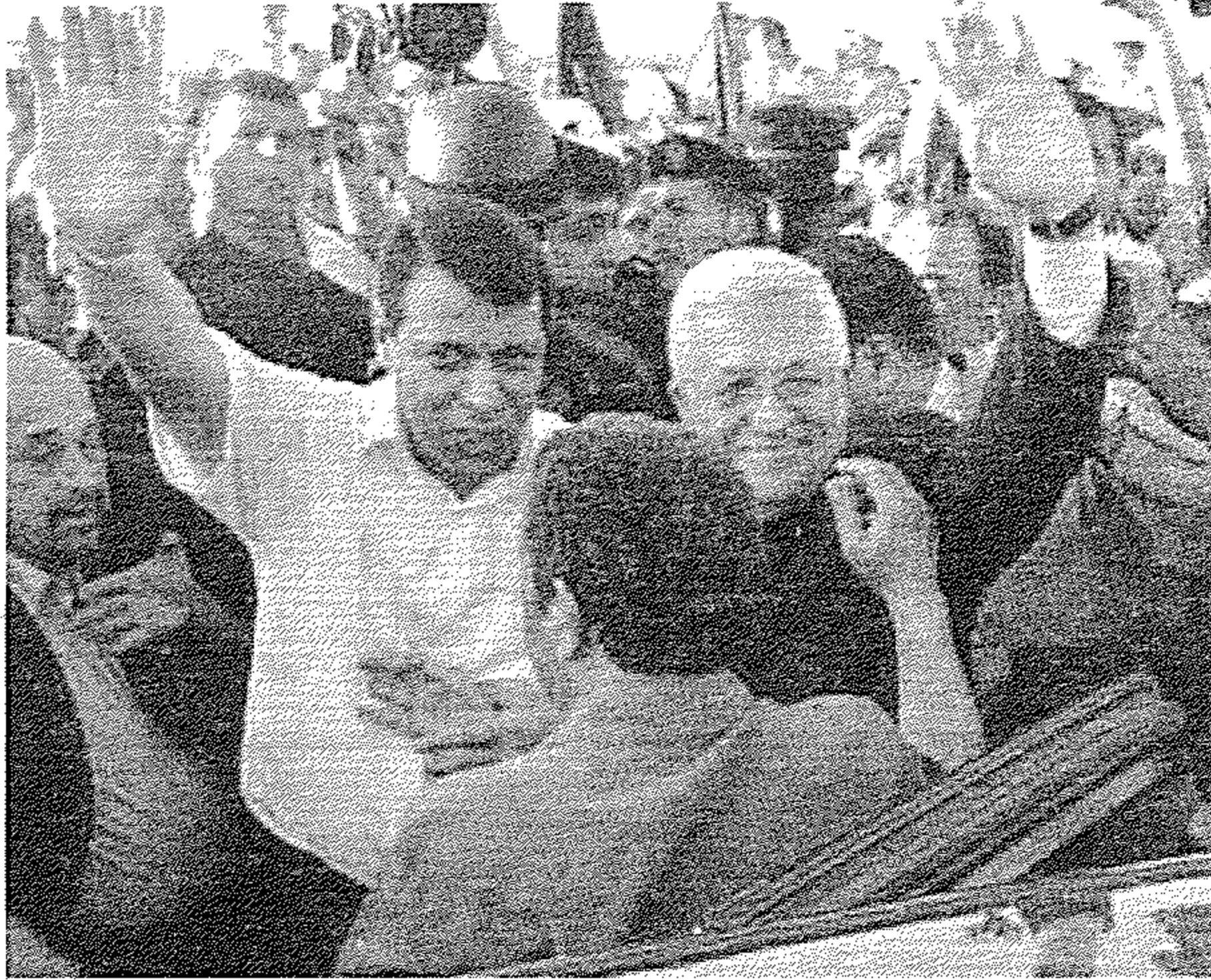
ولكن كل هذا لم يعق البروفيسور ديفيس عن تحويل منزل والده الفخم في المستعمرة العريقة بمنطقة هشارون - والتي كانت ذات مرة مستعمرة للعمال وتحولت مع الوقت إلى قلعة من قلاع الرأسمالية الإسرائيلية - إلى صالون راديكالي.

وكان ديفيس قد أثار ضجة كبيرة في مطلع عقد السبعينيات عندما رفض أداء الخدمة العسكرية ليصبح بذلك أول رافض للخدمة في صفوف الجيش الإسرائيلي. كان ذلك بعد أن عاد

بقلم: دانييل سريوطي
إسرائيل هايوم ٢٠٠٩/٨/١٢

ثورة في فتح: الشباب على رأس القائمة

في الضفة، كما تم انتخاب محمد دحلان، الذي هدد في المؤتمر بالانسحاب من الحركة، وأيضا ناصر القدوة ابن شقيقة ياسر عرفات. ويقول مسئولون في الحركة إن دحلان تم انتخابه بفضل التصويت الجارف الذي حصل عليه من جانب أنصار فتح في غزة. ولولا التسوية التي تم التوصل إليها في المؤتمر ومن خلالها قام أنصار فتح في غزة بالتصويت عن طريق الهاتف، ما كان تم انتخاب



مُنَى أمس الحرس القديم لحركة فتح بالهزيمة؛ حيث يتضح من نتائج الانتخابات النهائية لأهم جهاز في مؤسسات فتح، وهو اللجنة المركزية المسؤولة عن تحديد سياسة الحركة، أن الزعماء الذين تولوا رئاسة الحركة لعشرات السنين تم إقصاؤهم على أيدي جيل الشباب.

وقد تم انتخاب ١٤ عضوا جديدا للجنة المركزية التي تتألف من

٢٣ عضوا، وسيرأسها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس «أبو مازن». وقد ذكر معلقون في وسائل الإعلام العربية بعد إعلان النتائج أنه رغم التصريحات العدائية من جانب أعضاء في مؤتمر فتح في بيت لحم، تم في النهاية انتخاب زعامة أكثر اعتدالا عن سابقتها، وفي الوقت نفسه على سبيل المثال، تم انتخاب نبيل شعث الذي يُعد أحد مهندسي اتفاقية أوسلو.

أما محمد غنيم (أبو ماهر)، الذي كان فيما سبق إحدى الشخصيات الأكثر قربا من ياسر عرفات والمرشح الطبيعي لخلافته، فقد نال أغلبية الأصوات. وكان غنيم قد عاد الأسبوع الماضي إلى الضفة بعد ٤٠ عاما قضاه في منفاه الاختياري، كما أن هناك اليوم من يجهزه لخلافة رئيس السلطة الحالي.

وقد انضم أعضاء جدد آخرون إلى اللجنة وهم: مروان البرغوثي، أمين عام التنظيم في الضفة سابقا الذي يقضي عقوبة الحبس في إسرائيل، وجبريل الرجوب رئيس جهاز الأمن الوقائي سابقا، وتوفيق الطيراوي قائد القوات الأمنية

دحلان.

ومن المقرر اليوم أن تنتهي فعاليات مؤتمر فتح، وبختامه يبدى الكثيرون من مندوبي الحركة أملهم في نهج جديد، حيث ستمنح النتائج روحا متجددة للحركة بعد أن فقدت الحركة قوتها في الشارع الفلسطيني.

وقد مُنَى أبو علاء بالفشل الذريع، حيث لم ينجح في دخول اللجنة. جدير بالذكر أن أبو علاء كان إحدى الشخصيات المؤثرة والقوية في الحركة، وشغل لفترة طويلة منصب رئيس طاقم المفاوضات مع إسرائيل. وقد أكد مسئول في مكتب رئيس السلطة الفلسطينية أن إبعاد أبو علاء عن الزعامة كان متوقعا في ضوء ابتعاده عن أبو مازن وسعيه لخلافته في منصب رئيس السلطة الفلسطينية عن طريق عقد صفقات مع أنصار حماس في البرلمان.

وأضاف مسئول فتح في الضفة الغربية أن «الفساد وفشل المفاوضات مع إسرائيل منذ اتفاقية أوسلو وفقدان الحكم في غزة لصالح حماس من العوامل الأكثر تأثيرا التي أدت إلى تنحية الحرس القديم عن اللجنة المركزية».

ترجمات عبرية

٣

إسرائيل - إيران

بقلم: يوسى ميلمان
هاآرتس ٢٣/٧/٢٠٠٩

إسرائيليون من أجل إيران

حيث يوجد حظر قانوني على التجارة مع إيران. وتبذل الإدارة الأمريكية وحكام الولايات والاتحادات المهنية، كل جهد مستطاع لكي يتخذ الاتحاد الأوروبي، واليابان، وأستراليا ودول أخرى خطوات مماثلة. هذا وتطالب الإدارة الأمريكية البنوك والمؤسسات المالية عدم منح القروض لإيران، ومنع شركات هندسية مثل سيمنس من إقامة بنى تحتية فيها، لاسيما لصناعات الطاقة.

التهديد الأكبر لتلك الشركات يتمثل في المقاطعة المضادة، حيث تهدد محافل في الولايات المتحدة بوقف استثمار أموال صناديق التقاعد في كل موقع يعقد صفقات مع إيران. وهذا الضغط قد أتى بشماره، حيث قامت بنوك في سويسرا مثل «يو. بي. إس» بتقليص علاقاتها مع إيران.

ليست إسرائيل المستفيد الوحيد من وراء تلك السياسة. ولكنها عمليا تقف كرأس حربة لها. فمئذ سنوات ورؤساء الوزراء، ووزراء الخارجية، ورئيس الموساد وآخرون يزايدون على كل العالم ويدعونه إلى العمل ضد البرنامج النووي الإيراني، ويسدون النصيحة للجميع: اقطعوا العلاقات الدبلوماسية، افرضوا العقوبات، افرضوا حظرا على تصدير النفط، قلصوا العلاقات التجارية، افرضوا حصارا بحريا، وإذا لم يُجد كل هذا - هاجموا عسكريا.

ولقد احتج دبلوماسيون إسرائيليون أمام حكومة سويسرا على توقيعها صفقة غاز كبرى مع إيران، كما رفع السفير الإسرائيلي في فيينا د. أشبل احتجاجا إلى حكومة النمسا، على سياسة المجمع النمساوي UMV، الذي تسيطر عليه الحكومة، الذي يسعى لإبرام صفقة ضخمة أخرى لتطوير حقل غاز في إيران.

تفكر بلدية لوس أنجلوس في إلغاء عقد بمئات ملايين الدولارات لتحسين البنية التحتية للمواصلات العامة في المدينة بالاشتراك مع شركة سيمنس الألمانية. السبب: العلاقات التجارية المتفرعة لشركة سيمنس مع نظام الملاحة الإيراني. إنها صفقة واحدة أثارت موجة من الغضب على نحو خاص. فسيمنس وشركة نوكيا الفنلندية باعتا على نحو مشترك لإيران معدات تنصت متطورة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعدات تستخدمها وزارتا المخابرات والدفاع الإيرانية لملاحقة ومتابعة مكالمات هاتفية لمعارضى النظام، وأولئك يعتقلون ويتعرضون لتحقيقات وتعذيب شديد.

ومن جانبه، أوضح ريتشارد كاتس، موظف كبير في هيئة مواصلات لوس أنجلوس بأنه «في الوقت الذى تبذل فيه المساعي لوقف الاستثمارات الأجنبية في إيران، سيكون بمثابة الكيل بمكيالين في المعاملة من جهتنا: عقد الصفقات مع سيمنس، أو أى طرف آخر يتاجر مع إيران».

والمعروف أن شركة سيمنس هي أكبر مصدرة في ألمانيا للمعدات والمعلومات والخدمات لإيران. يبلغ حجم صفقاتها هناك قرابة مليار يورو سنويا. وألمانيا هي الشريك التجارى الأكبر لإيران في الاتحاد الأوروبي (في هذه الصفقات تشارك مئات الشركات الألمانية)، بنحو ٤ بلايين يورو سنويا. وفي الاتحاد الأوروبي هناك الآلاف من الشركات الصناعية والبنوك والمؤسسات المالية التى تعقد صفقات جيدة جدا مع إيران. وبالتالي لا شك أنهم يحبطون المساعي الدولية لممارسة ضغط اقتصادى على إيران لكي تكف عن تطوير سلاح نووى.

هذه السياسة ذات الوجهين تثير غضب الولايات المتحدة،

إلا أنه من الواضح أن إسرائيل تطالب بشيء ولكنها لا تنفذه. فالشركات التي تقيم علاقات تجارية وثيقة مع إيران تتمتع أيضاً بمبيعات كبرى في السوق الإسرائيلية. فمثلاً شركة سيمنس، التي باعت في الماضي توربينات غاز لشركة الكهرباء ببلالين الشيكلات، حظيت مؤخراً بعطاء من هيئة الموانئ الجوية بـ ١٥٠ مليون شيكل لإقامة منشأة فحص أمنى ونقل متحرك للأمتعة الثقيلة، والبنوك الدولية المرتبطة بإيران تواصل عقد صفقات كبيرة مع بنوك إسرائيل، كذلك نوكتا التي تبيع في إسرائيل معدات هاتفية بمئات ملايين الشيكلات، بما في ذلك للهيئات الرسمية.

وحتى الشعب الإيراني تحت نظام القمع في طهران يظهر شجاعة ومسؤولية أكبر مما في إسرائيل. ففي الأسبوع الماضي تردد أن مستهلكين في إيران فرضوا مقاطعة غير رسمية على نوكتا، وأن مبيعات الهواتف النقالة للشركة هبطت بنحو النصف. كما أن شيرين عبادي، ناشطة حقوق الإنسان والحائزة على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٣، قالت قبل أسبوع لصحيفة «واشنطن تايمز» إنها تدعو إلى مقاطعة شركات مثل سيمنس ونوكتا لأنها تمس بحقوق الإنسان في إيران. وأضافت: «إذا اضطرت مثل هذه الشركات لتحمل العواقب، ستكون أقل حماسة لعقد صفقات مع حكومة تمس بحقوق الإنسان الإيراني الأساسية».

الازدواجية والمزايدة من جانب إسرائيل صفتان بارزتان

على نحو خاص حالياً، خاصة في ضوء إعلان حكومة بنيامين نتنياهو بأن إيران نووية تشكل تهديداً وجودياً على إسرائيل ويجب صدها بكل ثمن. يبدو أن هذا هو الواقع شريطة أن يدفع الآخرون الثمن...!! فضلاً عن ذلك، سنت إسرائيل في أبريل ٢٠٠٨ قانون يحظر الاستثمار في اتحادات تقيم علاقات تجارية مع إيران، ولكن حتى الآن لم تتخذ إسرائيل أي خطوة لتطبيق هذا القانون. والآن فقط، في أعقاب توجه صحيفة «هاآرتس» لمكتب رئيس الوزراء، جاء التعقيب التالي: «نحن نتوقع من الاتحادات والشركات أن تكون مطلعة على نص القانون وتنفذه».

إلا أن هذا البيان أيضاً لا يوجد به أي تلميح لنية ديوان رئيس الوزراء عمل شيء لفرض القانون على الإطلاق، وإن كان مصدر مسئول في الديوان وعد بأن يبدأ مجلس الأمن القومي وسلطة غسيل الأموال بإبداء الرأي في الموضوع. وتعقيباً على ما جاء في التقرير، أعلنت هيئة الموانئ الجوية أن «أربع شركات استجابت للعطاء الدولي للفحص الأمني، منها اثنتان تقدمتا بعروض، إلا أن شركة سيمنس هي الشركة الوحيدة التي تفي بالمطالب الفنية المعقدة المطلوبة». وقد أبرزت شركة «سيمنس إسرائيل» تعقيب «سيمنس الدولية» بأنها لا تعمل إلا في المجال المدني في نشاطها التجاري في إيران، أما ممثلو نوكتا في إسرائيل فلم يتمكن من الحصول على تعقيبهم.

إسرائيل ستحصل على طائرة إف ٣٥ الأمريكية

بقلم: شلومو تسيوزنا
إسرائيل هايوم ٢٨/٧/٢٠٠٩

الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر القادم. وعلى حد قول جيتس، إذا لم تقم إيران بتقديم إجابات واضحة فإنها ستعرض لعقوبات جديدة. وقد أعرب المسؤولون الإسرائيليون عن رضائهم من التصريحات الأمريكية، وأشاروا إلى أن الإدارة الأمريكية في البداية ركزت على الحوار الثنائي الذي يحمل روح التصالح مع النظام الإيراني، إلا أن رسائل الإدارة الأمريكية في الوقت الحالي أصبحت أكثر حدة.

وصرح وزير الدفاع إيهود باراك أمس الأول قائلاً: «تتفق الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في وجود تهديد إيراني. وإنني أتوقع أنه إذا لم تنجح المفاوضات مع إيران فإنها ستعرض لعقوبات أقسى بكثير من ذي قبل، وكذلك ستكون هناك إجراءات عقابية من جانب الأمم المتحدة».

ستقوم الولايات المتحدة الأمريكية قريباً بإمداد إسرائيل بمنظومة اعتراض متعددة الطبقات، وكذلك إمدادها بطائرة إف ٣٥، وهي أحدث طائرات القتال في المستقبل. هذا ما تمّ الاتفاق عليه خلال اللقاء الذي جمع بين وزير الدفاع إيهود باراك ونظيره الأمريكي روبرت جيتس أمس الأول بالقدس.

تم التوصل إلى هذا الاتفاق بعد التقارب الكبير والمهم بين مواقف القدس وواشنطن فيما له صلة بالتعاطي مع التهديد النووي الإيراني. كان جيتس قد صرح أمس الأول قائلاً: «إن وجود إيران نووية سيؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة. لذلك لن نسمح لإيران بكسب الوقت». وعلى حد قول جيتس فإن الرئيس الأمريكي باراك أوباما يتمنى أن يتلقى من طهران إجابات في غضون نحو شهرين حتى وقت انعقاد

دولة إسرائيل وتفوقها العسكري. وقد أعربت عن تقديرى للمساعدات المستمرة والدعم المتواصل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية من حيث تجهيز إسرائيل بالأسلحة الأكثر تطوراً. إننا على المسار الصحيح من التعاون المثمر والحقيقي والمنفتح بين أصدقاء حقيقيين.

وأضاف باراك قائلاً: "إننا نتمسك بمبدأ دائم يقول: 'كل الخيارات مطروحة، كما نوصي الآخرين بأن تكون كل الخيارات مطروحة أمامهم'."

وفيما يتعلق بتسلح إسرائيل بالأسلحة الأمريكية قال باراك إننا "نتمتع بعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على القيم المتبادلة والتعاون والتزامات أمريكية مستمرة بأمن

بقلم: باراك رافيد
هاآرتس ٢٠٠٩/٧/٣١

الولايات المتحدة تكشف لإسرائيل خطتها للعقوبات ضد إيران

فإن الأمريكيين يسعون لممارسة الضغوط على دول مختلفة، خاصة في آسيا، حتى لا تشغل هذه الدول حالة "الفراغ الاقتصادي" الذي قد ينتج في إيران في أعقاب فرض هذه العقوبات.

وقال الأمريكيون إنهم في المرحلة القادمة سيدرسون فرض عقوبات شديدة مثل حظر رسو السفن الإيرانية في الموانئ الغربية، الأمر الذي سيصعب

الأمر للغاية على التجارة الإيرانية، وسيلي ذلك فرض حظر على هبوط الطائرات الإيرانية في المطارات الغربية.

جرت محادثات مجموعة العمل الأمريكية الإسرائيلية فيما يتعلق بالمسألة الإيرانية يومي الأربعاء والخميس. ترأس الوفد الإسرائيلي المشارك في هذه المحادثات الدكتور عوزي آراد مستشار الأمن القومي، كما شارك فيه ميثير داجان رئيس الموساد، وعاموس يادلين رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، وشاؤول حوريف مدير عام لجنة الطاقة النووية، وممثل عن وزارة الدفاع، فضلاً عن ألون بار رئيس القسم الاستراتيجي بوزارة الخارجية.

إلى جانب هذه المحادثات التقى جونز وبقية المسؤولين الأمريكيين أعضاء الوفد مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع إيهود باراك، وكذلك مع رئيس الأركان جابي إشكنازي. وعند وصول جونز إلى إسرائيل مساء يوم الثلاثاء أقام عوزي آراد على شرفه حفل استقبال في فندق "قلعة داوود" بالقدس بمشاركة وزراء "متندى السادسة" (*) وقادة الأجهزة الأمنية وأجهزة الاستخبارات.



أجرت الولايات المتحدة وإسرائيل خلال اليومين الماضيين مباحثات تنسيقية حول مسألة البرنامج النووي الإيراني. قام الوفد الأمريكي برئاسة الجنرال جيمس جونز مستشار الأمن القومي بعرض الأفكار التي وضعتها الإدارة الأمريكية أمام الإسرائيليين فيما يتعلق بفرض عقوبات جديدة على طهران في حالة عدم استجابة الإيرانيين للعرض

الذي قدمه أوباما بإجراء حوار في موعد أقصاه انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية شهر سبتمبر.

من المتوقع أن تستهدف العقوبات الجديدة قطاع الطاقة الإيراني، وتتجه النية إلى وضع قيود على صادرات منتجات النفط المكررة الواردة إلى إيران. فعلى الرغم من مخزون النفط الخام الهائل الذي يمتلكه الإيرانيون إلا أنهم يفتقرون بشكل كبير إلى إمكانيات تكرير المنتجات النفطية، مما يضطرهم إلى استيراد المنتجات النفطية المكررة مثل البنزين. وقد أطلع الأمريكيون الإسرائيليين على آخر المستجدات بشأن مشروع القانون الذي قدمه السيناتور جو ليبرمان فيما يتعلق بمسألة المنتجات النفطية المكررة، وأنه قد قارب على الاكتمال، حيث وقع عليه ٦٧ عضواً في مجلس الشيوخ.

إن الأمريكيين مهتمون أيضاً بفرض عقوبات اقتصادية أخرى على الإيرانيين مثل حظر "تأمين الصفقات التجارية" مع إيران، الأمر الذي سيزيد من صعوبة التجارة الخارجية الإيرانية مع دول أخرى، بل ويدرسون فرض عقوبات على أية شركة تتعامل تجارياً مع إيران. فضلاً عن ذلك،

فضلاً عن ذلك، فقد أخبر جونز الإسرائيليين أن الرئيس أوباما سيتوجه قريباً إلى الصين في محاولة لحشد الصينيين لهذا الغرض، على الرغم من أن بكين التي لديها مصالح اقتصادية مشتركة كثيرة في إيران تبدو تحفظاً هي الأخرى من فرض عقوبات إضافية ضد إيران.

ومن الرسائل التي يحملها الأمريكيون ما مفاده أنه بقدر المعارضة التي ستبديها الصين وروسيا للعقوبات التي قد يفرضها مجلس الأمن ضد إيران، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل مع الاتحاد الأوروبي من أجل فرض "عقوبات مستقلة" ضد إيران خارج إطار الأمم المتحدة.

وقد تحدث مسئولون إسرائيليون عن أجواء المحادثات مع الوفد الأمريكي وأنها كانت حميمة وكانت ناجحة للغاية، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على تقارب كبير في وجهات النظر بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بمسألة البرنامج النووي الإيراني. وصرح مسئول إسرائيلي رفيع المستوى لصحيفة هآرتس قائلاً: "لقد لوحظ اهتمام أمريكي بالغ بالمسألة الإيرانية خاصة في ضوء قمع المظاهرات التي أعقبت انتخابات الرئاسة الإيرانية، وكذلك في ضوء إهدار إيران للوقت في ردها على العرض الأمريكي للحوار".

(*) مجموعة وزارية تضم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع إيهود باراك، ووزير الخارجية أفيجدور ليبرمان، وعضو الكنيست دان مريدور، وعضو الكنيست بني بيجين، وعضو الكنيست موشيه يعلون.

وعلى نحو مماثل لتصريحات وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس، بداية هذا الأسبوع خلال زيارته للقدس أكد جيمس جونز أيضاً على أن الموعد الحاسم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر، وأشار الأمريكيون إلى أنهم ينتظرون رداً إيرانياً فيما يتعلق بالعرض الأمريكي للحوار حتى ذلك الموعد، وأكد الأمريكيون أنه في حالة عدم وصول رد إيراني إيجابي على العرض الأمريكي فإن واشنطن ستعمل على بلورة ائتلاف دولي لفرض عقوبات قاسية ضد إيران.

وعلى حد قول مسئول كبير في القدس، فإن الرسالة التي يحملها الأمريكيون لإسرائيل في هذه المحادثات تتمثل في ضرورة عدم ظهور إسرائيل على مسرح الأحداث فيما يتعلق بالمسألة الإيرانية. وأشار المصدر إلى أن الأمريكيين طلبوا من أقرانهم الإسرائيليين عدم الحديث بنبرة حادة حول المسألة الإيرانية، وألا يلهبوا الأجواء حتى يتم تقدير الموقف الدولي ودراسته فيما يتعلق بإيران في نهاية سبتمبر، وأكد الأمريكيون بقولهم: "حتى ذلك الموعد يجب أن نعطي فرصة للدبلوماسية وحدها".

وعرض جونز والوفد الأمريكي الأفكار التي تدرسها الإدارة الأمريكية في هذه الآونة بالتعاون مع فرنسا وبريطانيا وألمانيا لفرض عقوبات إضافية ضد إيران في مجلس الأمن في حالة فشل الحوار مع إيران. ويجري الأمريكيون حواراً في هذا الموضوع مع روسيا التي تظهر تحفظاً في هذه المرحلة من فرض عقوبات إضافية ضد إيران.

بقلم: بنحاس وولف
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٩/٨/٤

زيارة نتنياهو لمفاعل ديمونة: هل هي رسالة لإيران..؟

عليها العاملون في المفاعل. وقال نتنياهو: "إنني أعرب عن تقديري للعاملين في المركز لإسهاماتهم في دعم أمن دولة إسرائيل".

كانت صحيفة التايمز اللندنية قد أفادت في تقرير لها أمس الأول أن "إيران أكملت تطوير التكنولوجيا التي ستمكنها من صنع قنبلة نووية". وحسب التقرير فإن أجهزة

الاستخبارات أفادت أن إيران قادرة على صنع القنبلة في غضون نحو عام، وأنهم ينتظرون الآن فقط موافقة الزعيم الروحي آية الله خامنئي للبدء في صنع القنبلة.



هل نتنياهو يبعث برسالة إلى إيران..؟ نزل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو اليوم ضيفاً على مدير لجنة الطاقة الذرية، ومدير مدينة البحوث النووية (نيجف). ورافق رئيس الوزراء خلال هذه الزيارة الوزير دان مريدور والسكرتير العسكري ميئير كليفي. وأفاد مكتب رئيس الوزراء إن "هذه هي أول زيارة روتينية لنتنياهو في

منصبه كرئيس للوزراء، وبصفته رئيس لجنة الطاقة الذرية التابعة لديوان رئيس الوزراء". وخلال الزيارة تلقى رئيس الوزراء تقريراً عن المشروعات العلمية المختلفة التي يعكف

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد طلبت قبل نحو ثلاثة أشهر من إسرائيل الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى إسرائيل، أشارت روز جوتمولار، مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية، خلال النقاش الذي شهدته الأمم المتحدة، إلى الهند وباكستان وكوريا الشمالية كدول تتمنى الولايات المتحدة الأمريكية منها أن توقع على المعاهدة. وقالت جوتمولار خلال لقاء مع ممثلي الدول

الـ١٨٩ التي وقعت على المعاهدة: "يظل انضمام كل دول العالم إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بـإٍ في ذلك الهند وإسرائيل وباكستان وكوريا الشمالية هدفاً أساسياً للولايات المتحدة الأمريكية". يأتي هذا اللقاء بهدف وضع أجندة وخطة المؤتمر الذي سينعقد العام القادم لإعادة صياغة بنود المعاهدة.

إسرائيل أرادت ضرب إيران أثناء الاضطرابات

بقلم: روعي نحيماس
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/٨/٧

ذكرت اليوم صحيفة الجريدة الكويتية نقلاً عن «مصدر دبلوماسي أمريكي مقيم في القدس»، أن إسرائيل طلبت في الشهر الماضي من الولايات المتحدة إعطاءها الضوء الأخضر لضرب المنشآت النووية الإيرانية. ومن غير الواضح مدى دقة الخبر، ولكن المسؤولين في مكتب رئيس الوزراء ينفون ما أورده الصحيفة.

وعلى حد قول نفس المصدر الدبلوماسي، فإنه بعد أن بدأت اضطرابات المعارضة في إيران احتجاجاً على نتائج الانتخابات الرئاسية، طلبت إسرائيل من الإدارة الأمريكية السماح لها بضرب المنشآت النووية، وكذلك المنشآت الحيوية في إيران. وأضاف نفس المصدر أن إدارة أوباما تجاهلت

الطلب الإسرائيلي الذي بعث به رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووقع عليه رئيس الدولة شمعون بيريس.

وعلى حد قوله، فإن إسرائيل كانت جادة في نيتها لضرب إيران وإنزال ضربة موجعة بها، ولكن تجاهل الإدارة الأمريكية لطلبها تسبب في شعور بالإحباط أحبط معه العملية.

كما تطرق المصدر إلى قرار البيت الأبيض بالتراجع عن الاعتراف بإعادة انتخاب الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد. وقال: «لقد كنا نتعرض لضغط إسرائيلي وعربي للتراجع عن اعترافنا».

وتعليقاً على ذلك، قال المسؤولون في مكتب رئيس الوزراء إن «كل هذا محض كذب وافتراء، ولم يحدث على الإطلاق».

ترجمات عبرية

٤

الشأن الفلسطيني

إسرائيل اعتقلت فلسطينياً بعد عودته من جنيف

بقلم: على واكد
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/٧/٢٢

وتم احتجازه في معسكر عوفر للسجناء الأمنيين الخطرين. وفي حديث أدلى به لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، قال شقيقه موسى إن محمد اتصل اليوم لأول مرة بأفراد عائلته وأخبرهم أنه لم يتم التحقيق معه منذ اعتقاله. ويقول أفراد عائلته إن المزاعم بأن هذا اعتقال أمني يعتبر "تصرف مهين"، لأن سرور توجه منذ أسبوع إلى جنيف ولم يكن هناك سبب أمني يمنع ذلك. وأضافوا أن اعتقاله فور عودته لإسرائيل يدل على محاولة المساس به بسبب إفادته أمام اللجنة محل الخلاف.

ومن جانبها، ذكرت مصادر أمنية إسرائيلية أن سرور اعتُقل للتحقيق معه بسبب الاشتباه في تورطه في أعمال تخريبية، وأنه لا علاقة لذلك بعودته من جنيف بعد الإدلاء بإفادته هناك.

ذكرت مصادر فلسطينية اليوم أن مواطناً فلسطينياً من قرية نعلين الفلسطينية اعتُقل عند معبر اللنبي أثناء عودته من جنيف، حيث أدلى هناك بإفادته أمام لجنة جولdstون التي عيّنتها الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل خلال عملية الرصاص المنصهر في قطاع غزة.

كان محمد سرور، الذي أصيب خلال مظاهرة احتجاجية في قرية نعلين لقي خلالها مواطنان فلسطينيان من القرية مصرعهما، قد توجه إلى جنيف بصحبة المواطن الإسرائيلي يهوناتان بوليك من منظمة "فوضيون ضد الجدار" الإسرائيلية للإدلاء بإفادتهما. وعند عودته قبل يومين، اعتقله الجيش الإسرائيلي والشاباك (جهاز الأمن العام) عند معبر اللنبي،

بقلم: آفي يسخروف
هاآرتس
٢٠٠٩/٧/٢٦

حكومة حماس تلزم النساء في قطاع غزة بارتداء الحجاب

التي تعد بمثابة ميثاق للسلوك الإسلامي، تهدف في ظاهرها إلى الحفاظ على تقاليد الدين الإسلامي.. وتنضم هذه القائمة إلى عدد كبير من الإفادات التي أفاد بها بعض السكان في القطاع بقيام دوريات العفة والحشمة بإجبار النساء على ارتداء غطاء الرأس في أنحاء القطاع، لاسيما على شواطئ البحر، وتفتيش السيارات من أجل منع وجود رجال ونساء غير متزوجين بمفردهم. ومؤخراً صدرت في غزة بعض

بعد الانقلاب الذي حدث في غزة، في يونيو ٢٠٠٧، قال زعماء حماس أن الحركة لا تنوى تحويل أحكام الشريعة الإسلامية إلى أحكام إلزامية. ولكن بعد مرور عامين، يبدو أن حكومة حماس تصدق تدريجياً على تفعيل المزيد والمزيد من الأحكام وإدخالها حيز التنفيذ، بمقتضى أحكام الشريعة. فيما أفادت صحيفة القدس العربي، الصادرة في لندن، بأن حكومة حماس قد صدقت مؤخراً على قائمة من الأحكام،

الفتاوى الشرعية التي تدعو النساء إلى ارتداء ملابس واسعة فضفاضة لا تبين جسد المرأة.

في الأيام الأخيرة أصدرت الهيئة القضائية في غزة، التي تديرها حماس، قراراً يلزم كل المحاميات بارتداء الحجاب على رؤوسهن وارتداء فساتين أثناء مثولهن أمام المحكمة للدفاع. وقد حظى القرار بإدانة من جانب جمعية المحامين المستقلة. فيما نفى الناطق باسم حكومة حماس، طاهر النونو، بشدة وجود مثل هذا القرار وقال إن الحكومة لا تعترم فرض أحكام دينية على أي إنسان.

في سياق متصل التقى ممثلون عن بعض الوزارات في حكومة حماس، مثل وزارة الداخلية، ووزارة شؤون الأديان، والشرطة والنيابة العسكرية وغيرها، في ورشة عمل خاصة وقاموا ببلورة «قائمة الأخلاق العامة»، التي يبدو أنه سيتم تطبيقها بشكل تدريجي. وسيتم نشر هذه القائمة في وسائل الإعلام خلال الفترة القريبة القادمة. أدار الورشة محمد الغول، وزير العدل عن حكومة حماس، وبحث الورشة الخطوات المسبقة اللازم اتخاذها قبل تطبيق الأحكام. قال الغول في بداية الورشة إن المجتمع الفلسطيني «مجتمع

محافظ»، وأنه يتعين على الشعوب العربية والإسلامية الحفاظ على «الدين والأخلاق».

وفي حديث أدلى به لصحيفة القدس العربي اللندنية، أوضح الشيخ يوسف فرحات، أحد كبار المسؤولين بوزارة الأديان التابعة لـ حماس، أن القائمة تشمل بنوداً تهدف إلى الحفاظ على الأخلاق العامة للمجتمع، منها، على سبيل المثال، «منع الاختلاط» و«منع السلوكيات غير اللائقة» (إطلاق صافرات أو هتافات)، و«منع استخدام العرائس (الموديل) في نوافذ العرض بالمحلات حتى لا تثير الشهوات في الشوارع»، و«منع إقامة الأفراح في الأماكن المزدحمة للحيلولة دون اختلاط الرجال بالنساء»، وأضاف الشيخ أن تطبيق الأحكام سيبدأ في صورة «إرشاد وتوعية».

فيما قال مسئول كبير في حكومة حماس إن الأحكام الواردة في القائمة موجودة منذ فترة طويلة في منظومة القوانين الفلسطينية، ولكن الآن تم جمعها في قائمة واحدة. كما أكد المشاركون في ورشة العمل أنهم ملتزمون بشرح الأحكام بطرق مهذبة وبشكل تدريجي، وكذلك إقامة قسم خاص يكون دوره الإشراف على رجال الأمن من أجل التأكد من استيعابهم لأحكام القائمة.

هنية: «لن نفشل اتفاق إقامة الدولة الفلسطينية»

بقلم: علي واكد
يديعوت أحرونوت
٢٧/٧/٢٠٠٩

وعلى حد قوله: «من حق ستة ملايين فلسطيني طردوا من ديارهم أن يعودوا إليها.. لن نقبل أنصاف الحلول على أساس توطين اللاجئين في الدول التي يقيمون فيها، أو أي حل وسط آخر يعتمد على ما يسمى بالحل العادل لقضية اللاجئين، وموقفنا الثابت هو الحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني».

وفي المقابل، قال رئيس المحكمة الحركية لحركة فتح رفيق التشة، هذا الأسبوع أن حركته لا تنوى الاعتراف بإسرائيل، وأضاف: «سنحافظ على خيار المعارضة بكل صورها، ولن نعترف بإسرائيل.. إننا لا نطالب أحد بالاعتراف بإسرائيل فقط، لأننا نحن أنفسنا لن نعترف بإسرائيل، ولكن حكومة السلطة الفلسطينية مطالبة بفعل ذلك، وإلا فلن نستطيع خدمة الشعب الفلسطيني».

في خطبته بأحد مساجد خان يونس قال رئيس وزراء حماس في قطاع غزة: «لن نقف عقبة في طريق إقامة دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧، ولكننا لن نتنازل عما تبقى من الأرض الفلسطينية».

قال اليوم رئيس حكومة حماس في غزة إسماعيل هنية، إن حركته لن تفشل أي اتفاق سياسي من شأنه أن يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧. وقال هنية إن شرط ذلك هو أن تكون الدولة ذات سيادة، وأن تكون عاصمتها القدس، وأن تقام على الأرض التي احتلت في ١٩٦٧.. وأضاف هنية: «سوف نقبل مؤقتاً مبدأ المراحل في مسألة إطلاق سراح الأسرى، ولن نقف عقبة أمام إقامة الدولة الفلسطينية في حدود ١٩٦٧، ولكن ليس معنى ذلك أننا نتنازل عما تبقى من الأرض الفلسطينية، وعن حق الأجيال القادمة في العودة إلى أراضيها».

نتياهو: "سنعزز أجهزة الأمن الفلسطينية"

الاقتصادي. وزارة التعاون الإقليمي تعمل على توثيق التعاون بيننا وبين العالم العربي. منذ تشكيل الحكومة، أخذنا سلسلة من القرارات في هذا الشأن. فتح معبر اللبني - الذي يعد بوابة العبور للعالم الخارجي بالنسبة للفلسطينيين - كان المطلب الرئيسي للفلسطينيين طيلة سنوات، ونحن مصرون على إزالة كل العوائق من جانبنا.



بعد لقائه المبعوث الأمريكي جورج ميتشل، توجه رئيس الوزراء بنيامين نتياهو إلى جسر اللبني للتباحث بمجموعة التسهيلات التي تقدمها حكومته للسلطة الفلسطينية أو التي تنوى تنفيذها قريباً. وقال رئيس الوزراء خلال الزيارة: "جئنا إلى هنا بهدف التأكد من أن سياستنا تُطبق على أرض الواقع. اتخذنا قراراً في اجتماع لجنة الوزراء قبل

أسبوعين بتمديد ساعات مرور البضائع في جسر اللبني. وأطلب الآن تطبيق تجربة جديدة لمدة ٦٠ يوماً بتمديد ساعات عبور المشاة كجزء من سياستنا الشاملة للتخفيف عن السكان الفلسطينيين، وعن الاقتصاد الفلسطيني". وكشفت مصادر سياسية لموقع (walla) الإخباري إنه بالإضافة إلى التسهيلات التي أعلنها رئيس الوزراء، تعزم إسرائيل السماح بدخول عرب إسرائيل إلى مدن الضفة، ودخول العمال الفلسطينيين من الضفة إلى إسرائيل، وكذلك تعزيز قوات الأمن الفلسطينية ومنحها حرية العمل بشكل أوسع في مدن الضفة.

وأضاف نتياهو: "العملية الاقتصادية كفيلة بأن تخدم العملية السياسية بشكل كبير. وبموازاة ذلك، فقد أزلنا حواجز ترابية ونحاول إزالة حواجز بيروقراطية من أجل النشاط التجاري. السلام الاقتصادي يساعد في تحقيق السلام السياسي. نحن لا نجلس منتظرين، وإنما نطور علاقات ونمهد الطريق للسلام".

✽ ربط قطار الوادي بجنين:

شارك في الجولة وزير التعاون الإقليمي سيلفان شالوم، الذي قال إن "الحكومة فعلت شيئاً مختلفاً عن الحكومات السابقة، وذلك بأنها قررت لفت الانتباه إلى السلام

ومن جانبه، قال وزير المواصلات، إسرائيل كاتس، إن سلطة المطارات ستقرر في الأيام القليلة القادمة مد ساعات العمل، وكشف النقاب عن خطة لربط جنين بقطار الوادي في المستقبل من أجل توسيع آفاق التعاون التجاري بين إسرائيل والأردن. وأضاف قائلاً: "فتح معابر كهذه سيسهم في تخفيف التوتر وتحسين أحوال السكان المعيشية وتنشيط الحركة التجارية.. وفي نهاية المطاف، هذه هي الأشياء التي يطمح إليها المواطنون".

وكان نتياهو قد التقى صباح اليوم بالمبعوث الأمريكي الخاص لمنطقة الشرق الأوسط، جورج ميتشل، وقال ميتشل في ختام اللقاء إن لقائه مع نتياهو كان جيداً، وأن تقدماً قد طرأ: "أمل أننا نتقدم باتجاه تحقيق تفاهات تكون أساساً للمسيرة السياسية مع لبنان وسوريا والفلسطينيين أيضاً". وبحث نتياهو وميتشل في لقاء منفرد لساعة ونصف الساعة سبل دفع المفاوضات مع الفلسطينيين والمطلب الأمريكي بوقف البناء في المستعمرات، واتفقا على عقد لقاء آخر في شهر أغسطس الجاري. وقال مصدر سياسي رفيع المستوى إن الاجتماع انصب على العملية السياسية وقضية المستعمرات، وأضاف: "ثمة رغبة إيجابية جداً من كلا الطرفين لدفع المسيرة السياسية قدماً".

بقلم: د. موردخاي كيدار (*)
يسرائيل هايوم ١٦ / ٨ / ٢٠٠٩

حماس: بلا محكمة العدل العليا ولا منظمة بتسليم

يؤسس منظمة ويعلن عن عدم شرعية المنظمة التي انسحب منها في أفضل الأحوال، وعن أنها كافرة في أسوأ الأحوال. وينضم الميل إلى الانقسام بين المنظمات الإسلامية أيضاً إلى الميل لامتلاك أسلحة واستخدامها، وهو ما يميز عدد من المجتمعات العربية والإسلامية. ويعتقد الكثير من المسلمين أن مصير المرء محدد سلفاً، بما في ذلك يوم وفاته.. هذا الإيثار بالقدر يعتبره أهل الثقافة الغربية استخفافاً بحياة البشر، ويولد العنف والعمليات الانتحارية.

وكعادتها ردت حكومة حماس بما يتماشى مع المعايير السائدة في العالم الإسلامي: «بلا محكمة العدل العليا ولا منظمة بتسليم الحقوقية. ومن يفكر في استمرار المسيرة السياسية في الضفة الغربية يجب عليه أن يأخذ في الحسبان ما يحدث في غزة باعتبارها سيناريو محتمل الحدوث في أنحاء الضفة، وإن لم يكن غداً، فربما بعد غد».

(*) كاتب المقال هو محاضر في قسم اللغة العربية في جامعة بار إيلان.

كان عبد اللطيف موسى زعيم جماعة "جند أنصار الله" يتفاخر بالأسماء العنجهية والألقاب النارية. وترغب هذه الجماعة في إعادة الأمة الإسلامية إلى عصر ازدهار الإسلام، إلى القرن السابع، عن طريق الحرب المقدسة. وكان أنصار عبد اللطيف يطلقون عليه "أبو النور المقدسي"، وهدف هذه الجماعة المعلن هو إقامة إمارة إسلامية. وكان معتاداً على ارتداء ملابس حمراء، وهذا أيضاً شعار إسلامي مرتبط بالجهاد، ولم تكن التسمية مقدسي بمحض الصدفة، وإنما كان يحاول أن يبنى إمارته عن طريق الارتباط بالمدينة المقدسة (القدس).

هذه ليست الجماعة الإسلامية الأولى في غزة التي تقف على يمين حركة حماس، وكل جماعة أخرى تحمل مسمى ينطوي على معان إسلامية متطرفة: «جيش الإسلام»، و«جيش الأمة»، و«جلجالت»، وبالطبع «الجهاد الإسلامي» المعروف. وهذا التنافس من أجل نيل الشرعية معروف منذ فجر الإسلام، حيث إنه عندما يكون شخص ما غير راض عن مسألة شخصية، وعائلية، وجماعية، وأيديولوجية أو نفعية،

ترجمات عبرية

٥

شئون عسكرية

مشروع قانون بتقييد التجارب الطبية على البشر

بقلم: أريك بندر
المصدر: www.nrg.co.il
٢٠٠٩/٧/٢٥

ذلك في أطر رسمية لا سرية». يقضى مشروع القانون بأن أى تجارب تتم في هيئات سيادية يتم إجراؤها في ظل الشروط التالية: إذا كان في التجربة مصلحة للمشاركين فيها، وأن تكون الفوائد الناتجة عن التجربة تفوق الأخطار المترتبة عليها، وأن تبرر المعلومات الطبية والعلمية إجراء التجربة الطبية المطلوبة، وحضور فريق طبي أثناء تقديم معلومات عن التجربة، والحصول على موافقة المشاركين فيها، وكذلك إعطاء ٧٢ ساعة على الأقل من وقت إعطاء المعلومات وحتى الحصول على الموافقة الإرادية.

كذلك يؤكد مشروع القانون على تقديم استمارة موافقة لمن تتم عليه التجربة تتضمن هدف التجربة والأعراض الجانبية المحتملة وآثارها الجانبية.. وفي حالة إجراء تجربة طبية سرية يتم إخفاء هدفها عن المشاركين فيها، يمكن للمشاركين في التجربة أن يستشيروا طبيباً خبيراً من خارج الجيش قبل التوقيع على استمارة الموافقة، كذلك لا يسمح بممارسة ضغط أو الوعد بتقديم امتيازات بهدف التأثير على الشخص في هيئة سيادية للمشاركة في التجربة.

وقد حظى مشروع القانون بتأييد كبير من أحزاب الائتلاف وشاركت عضوة الكنيست أدتو في صياغة مشروع القانون عضوة الكنيست ميري ريخف، المتحدثة العسكرية السابقة، وعضو الكنيست دانييل بن سيمون، وعضو الكنيست موشيه متلون.

من المنتظر أن تتقدم غدا عضوة الكنيست راحيل أدتو (حزب كاديبا) بمشروع قانون يقيّد التجارب الطبية على البشر الذين في الخدمة العسكرية والشرطة وهيئة السجون أو أى هيئة تعد (تحت السيادة)، وأوضحت أدتو قائلة: «ليس من الممكن إلغاء التجارب الطبية في جيش الدفاع، ولكن من الواجب وضع شروط تحمى خيرة أبنائنا». وأضافت أن أغلب التجارب التي تتم في الهيئات الرسمية هي تجارب هامة ويجب استمرارها لصالح الجميع، ولكن، حسبما قالت، يجب تقنين القواعد التي تهتم بالنظام اللازم داخل هذه الهيئات.

وقد جاءت المبادرة بوضع مشروع القانون في أعقاب تجارب الإنتراكس على جنود جيش الدفاع والتي أطلق عليها (تجربة عومر ٢) وقد أكدت اللجنة التي حققت في ظروف الواقعة أن «تجربة عومر ٢ صاحبها أخطاء خطيرة أثناء التنفيذ».

وقالت عضوة الكنيست أدتو: «في حالة التجارب الطبية في إسرائيل، والتي تتم على جنود شبان لديهم إنتهاء لمنظومة عسكرية ذات تسلسل قيادي، ويقعون تحت ضغط مجموعة من أقرانهم، مع مزيج من نظريات خاطئة عن الاستعداد للتضحية بالنفس - في هذه الحالة مطلوب إجراء تغييرات متزنة بشأن الوسائل اللازمة للحصول على موافقات إرادية من الأشخاص (الجنود) الذين يخضعون للتجربة، وأن يكون

زيادة الرغبة في الالتحاق بالوحدات القتالية

المتقدمين للالتحاق بالخدمة العسكرية، والذي تتركز كل عملياته في المناطق (الفلسطينية) فقد سجل طلباً عليه بمعدل ١,٧ مجند لكل مكان خال مقابل ١,٦ خلال الدفعة المماثلة العام الماضي.

وحسب بيانات مكتب التجنيد، فإن ما يزيد على ٩٨٪ من المجندين المتقدمين للخدمة في الوحدات البرية هم من الجنود الذين كانوا



طرأت زيادة هذا العام في رغبة المتقدمين لأداء الخدمة العسكرية في الوحدات القتالية بالجيش الإسرائيلي. هذا ما كشفت عنه بيانات الدفعة الحالية للتجنيد التي بدأت هذا الأسبوع. فالكثير من المتقدمين لأداء الخدمة العسكرية مهتمون بالالتحاق بمعظم الأسلحة القتالية. ويعززون في الجيش الإسرائيلي هذه الزيادة إلى الرغبة في الخدمة في الوحدة

القتالية، خاصة بعد الأداء المتميز الذي ظهرت به الوحدات القتالية أثناء الحرب على غزة.

وتواصل ألوية سلاح المشاة أيضاً هذا العام ارتفاع أسهمها بين غالبية المجندين من ذوى السمات القتالية؛ حيث أعرب ٤٥٪ من المجندين عن رغبتهم في الالتحاق بألوية سلاح المشاة. وبشكل إجمالي فقد أبدى ٧١,٥٪ من المتقدمين لأداء الخدمة العسكرية رغبتهم في الالتحاق بالوحدات البرية بزيادة قدرها ٤٪ في مقابل دفعة أغسطس ٢٠٠٨.

ومن بين ألوية سلاح المشاة يواصل لواء جولاني مكانته على رأس الألوية ذات الشعبية بين صفوف المتقدمين للالتحاق بالخدمة العسكرية، حيث أعرب في المتوسط ٤٨٪ من المتقدمين لأداء الخدمة العسكرية عن رغبتهم في الالتحاق بمكان في لواء جولاني. واللواء الذي جاء هذا العام في المرتبة الثانية من حيث أعداد الملتحقين به بعد جولاني هو لواء جفعاتي بنحو ٤ مجندين لكل مكان خال، يليه لواء الناحال بـ ٥,٢ مجند لكل مكان خال. أما لواء كافير الذي يعد الأصغر بين وحدات سلاح المشاة من حيث جذب

يرغبون في الالتحاق بالوحدات القتالية. أيضاً طرأت زيادة الرغبة خلال الدفعة الحالية من جانب المتقدمين لأداء الخدمة العسكرية في الالتحاق بالألوية الهندسية وألوية المدفعية، ولكن طبعاً زيادة لا تقارن بالزيادة التي طرأت على سلاح المشاة. ولذا، لا يزال من الصعب ملأ صفوف سلاح الهندسة، حيث بلغت النسبة ٧,٠ مجند على كل مكان خال، وكذلك في المدفعية يوجد فقط ٩,٠ مجند رغبوا في الالتحاق بالسلاح على كل مكان خال.

إن إجراء التصنيف الخاص بالمتقدمين لأداء الخدمة العسكرية للالتحاق بالوحدات البرية بالجيش الإسرائيلي يستمر لسبعة شهور ويبدأ في منتصف السنة الدراسية. ويطمحون في الجيش الإسرائيلي أن يتمكن غالبية الجنود الجدد من الالتحاق بالوحدات المفضلة بالنسبة لهم بما يتناسب مع قدراتهم.

فضلاً عن ذلك، فإن الطلب على باقي الوحدات البرية مثل الوحدات المضادة للطائرات وحرس الحدود والقيادة الداخلية تراجع هذا العام في مقابل الأعوام السابقة.

بقلم: ليلاخ شوفال
وجدعون ألون
يسرائيل هايوم ٢٩/٧/٢٠٠٩

إهانة جنود الجيش الإسرائيلي بأحد بارات تل أبيب

فعندما أرى هذا القميص، أشعر بالألم، وحتى لا تثير الألم في نفسي أغرب عن هنا". فرد ميخا غاضباً: "أنا أضحي بنفسي وأنتم تطردونني...؟" فدفع أحد العاملين ميخا وعنفه قائلاً: "أنت في بيتي. هل تعرف قانون شاي درومي (*).؟".

كان أعضاء كنيست قد أعربوا أمس عن غضبهم الشديد بسبب ما حدث. وقال العميد (احتياط) عضو الكنيست (عن حزب الاتحاد القومي) آرييه إلداد، إن "هذه ظاهرة من العداء الذاتي والمرضى بلغت أبعاداً مخيفة. يجب أن نضع عند مدخل المقهى دورية حراسة تدعو الأشخاص إلى عدم دخول المقهى والبار. وأنا أتمنى ألا يكون قرار أصحاب المقهى والبار يعكس المزاج العام لقطاع عريض من الناس في تل أبيب".

هذا وقد طالب عضو الكنيست (عن حزب العمل) أوفير بينيس، المستشار القانوني للحكومة ميني مزوز بإجراء تحقيق جنائي مع أصحاب المقهى، قائلاً: "هناك حدود لأي عمل صياني. فإما أن يغير هذا البار سياسته وإما أن يغلق". هذا، فيما رفض المسؤولون في مقهى وبار "روجاتيكا" التعليق على هذه الأقوال.

(*) صدّقت الكنيست مؤخراً على قانون أطلق عليه "قانون شاي درومي"، والذي يعفي القاتل من المسؤولية في حال أطلق النار على من يقتحم بيته أو مزرعته.. هذا التصديق جاء بناءً على حكم البراءة الذي أصدرته المحكمة المركزية في بئر السبع، على المستعمر شاي درومي، من تهمة قتل شاب عربي من النقب، حينما أطلق النار على شابين عربيين في ١٣ يناير ٢٠٠٧، كانا بالقرب من مزرعته، وعندما شاهدها لاذا بالفرار، إلا أن إطلاق النار أدى إلى مقتل خالد الأطرش، وإصابة أيوب الهواشلة بجروح خطيرة.. وجاء في حيثيات الحكم أن درومي سبق واشتكى من اقتحام مزرعته في السابق، وأنه أطلق النار عندما أحس أن حياته في خطر.

جاء على الموقع الإلكتروني الخاص بمقهى وبار "روجاتيكا" الكائن بشارع يتسحاق ساديه بتل أبيب عبارة "ممنوع دخول الشواذ جنسياً، والعنصريين، والمثليين". ويبدو أنه كان يجب إضافة عبارة "ممنوع دخول الجنود بالزى العسكري".

جنود من إذاعة الجيش الإسرائيلي، مزودين بأجهزة تسجيل وكاميرا فيديو خفية، حاولوا دخول المقهى عدة مرات وهم يرتدون الزى العسكري الخاص بالجيش الإسرائيلي، إلا أنهم قوبلوا برفض صارم. سألهم العاملون عند مدخل المقهى "هل جئتم إلى روجاتيكا...؟"، وعندما أجابوا بنعم، قالوا لهم "ممنوع الدخول بالزى العسكري".

طلب العاملون من الجنود إما أن يخلعوا زيهم العسكري أو يغادروا المكان على الفور، في حين سد بعض رواد المقهى الجالسين عند المدخل الطريق أمامهم.. وقد أوضح العاملون في المقهى للجنود، وبينهم مراسل إذاعة الجيش الإسرائيلي "عكيفا نوفيك"، أن "هذا ليس شيئاً شخصياً، إننا نرى في هذا الزى صورة للقمع والقتل الجماعي. إنها مسألة أيديولوجية، فالعنف الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي هو سبب العنف في الدولة. ونحن لا نشعر بأي ضرورة لتوجيه الشكر للجنود".

لبي نوفيك الطلب وخلع زيه العسكري وظلّ بقميص عليه شعار وحدة جولاني. وكان رد الفعل قاسياً، فقد قالوا له: "لا يعنيها إذا كنت تعتقد أن هذا موجه ضدك شخصياً، فنحن لا نهتم بذلك، عليك مغادرة المكان، أغرب عن هنا. هل تفهم العبرية...؟".

وبعد مرور بضعة أيام وصل إلى المكان، مرتدياً الزى العسكري، ميخا، جندي سابق في وحدة ماجلان. طلب منه العاملون في المقهى مغادرة المكان، بدعوى أن المكان مقام فيه حفل عيد ميلاد مغلق، فرد ميخا قائلاً إن موقع المقهى والبار على شبكة الإنترنت ذكر أن هذا المساء مفتوح للجميع، وأنه لاحظ تردد أناس كثيرين على المكان طوال الوقت.. فقال له أحد العاملين إن "هذا القميص يرمز إلى القذارة والاشمئزاز،

خطأ فادح أدى إلى انقلاب دبابة في الجولان

بقلم: حنان جرينبرج
يديعوت أحرونوت ٥/٨/٢٠٠٩

ضابط الهندسة الذي كان دوره توجيه قائدها، وهنا يتم فحص احتمال أن ظروف الرؤية الصعبة قد تسببت في فقدان العلاقة بين الاثنين.

ويستمر جمع التفاصيل عن الحادث، ومن المحتمل أن يتم مساء اليوم استجواب جنود طاقم الدبابة، في محاولة لفهم ما الذي أدى إلى انقلابها. لقد تم التحقيق في البداية في

الكتيبة وبعد ذلك سيواصل التحقيق في اللواء. جدير بالذكر أن التحقيق في الحادث يتم على يد طاقم من الخبراء برئاسة العقيد إيتسيك كوهين، الذي كلفه قائد القوات البرية اللواء آفي مزراحي بذلك.

من المقرر أن يتحرى طاقم الخبراء عن الحادث من جميع جوانبه، وأن يقوموا بدراسة الإخفاقات التي وقعت أثناء الحادث، كما أنهم من المقرر أن يقوموا بوضع عدة توصيات من أجل الحيلولة دون تكرار مثل تلك الحوادث.

يعتبر أوريثيل ليرنت هو القتيل الأول في حادث تدريبات تابعة للجيش الإسرائيلي منذ أكثر من عام ونصف العام، منذ نوفمبر ٢٠٠٧، عندما قتل خلال عدة أيام جنديين في حادثتين منفصلتين، هما الرقيب أول إيساف فاكسمان الذي قُتل نتيجة انقلاب حاملة جنود مدرعات في هضبة الجولان، والآخر هو الجندي ماعين روزنبرج الذي حُشرت رأسه بين برج وماسورة الدبابة في "قاعدة شيزفون" في النقب. وكان قد تم اكتشاف إخفاقات في الحادث الذي قُتل فيه فاكسمان، وتم تقديم أربعة ضباط للمحاكمة بتهمة التسبب في الموت عن طريق الإهمال، وما زالت القضية مستمرة حتى الآن.



"خطأ فادح" .. كان هذا هو شعار التحقيق الذي تناول حادثة التدريب التي قُتل فيها فجر يوم الأربعاء قائد دبابة في الجيش الإسرائيلي الرقيب "أوريثيل ليرنت". لم ينته التحقيق بعد، ولكن تتزايد التقديرات حالياً لاستبعاد إمكانية أن تكون الدبابة قد انقلبت بسبب عطل فني في الدبابة نفسها أو في الجسر الذي يتم اجتيازه

لعبور القناة التي سقطت فيها. ولذا يتم التحري عن إمكانية أن يكون الخطأ الذي أدى إلى انقلاب الدبابة قد ارتكبه طاقم الدبابة نفسه، أو على العكس الضابط الذي كان يوجهها من الخارج.

اتضح من التحقيق أنه أثناء التدريبات عبرت ١٧ دبابة على نفس الجسر الصغير الذي مرت عليه الدبابة قبل انقلابها. ومن الواضح في تلك المرحلة، أن الدبابة قد انقلبت بعد أن اجتازت ثلث الجسر على الأقل، الذي يبلغ طوله حوالي ١٢ متراً، فسقطت داخل القناة، التي يبلغ عمقها ثلاثة أمتار. ونتيجة لذلك ألقى قائد الدبابة خارجاً، حيث كان يجلس في برج الدبابة وكانت رأسه خارجها، الأمر الذي أودى بحياته.

وقعت تلك الحادثة في الخامسة صباحاً أثناء التدريب على كورس لقادة السرايا وقادة الكتائب في سلاح المدرعات في هضبة الجولان.

وكان الجنود المستجدون يتدربون على عبور القناة المعدة لتكون عائقاً أمام تقدم الدبابات من خلال مد جسر بواسطة قوة من سلاح الهندسة فوق القناة. كان يقف خارج الدبابة

ترجمات عبرية

٦

علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية

الشرطة الرومانية تدهم العيادة

بقلم: دانييل سريوطي
إسرائيل هايوم ٢١/٧/٢٠٠٩

أن العيادة تمثل ستاراً لأعمال تخالف القانون الروماني. وقال إنه وفقاً للقانون الروماني فإن وهب البويضات يتم فقط عن طريق التبرع وليس بمقابل مادي طالما أن هذا يتم في عيادة معترف بها قانوناً.

وهناك اشتباه في أن البويضات تم شراؤها من نساء فقيرات في مقابل مبلغ مالي ضئيل يصل إلى نحو ٢٠٠

يورو، وتم بيعها لنساء ثريات بعضهن من إسرائيل في مقابل عدة آلاف يورو، وتصل عقوبة هذه الجريمة في رومانيا إلى السجن سبع سنوات.

وقال المستولون في هيئة مكافحة الجريمة المنظمة إن "العاملين في العيادة ركزوا على البحث عن أزواج خارج رومانيا ممن يبحثون عن وسائل الإنجاب، ويحثوا في المقابل عن نساء رومانيات تتراوح أعمارهن بين ١٨ و ٣٠ عاماً للتبرع ببويضاتهن في مقابل مبلغ يتراوح بين ٢٧٠ و ٣٣٥ دولاراً". وفي لقاء مع التلفزيون الروماني ذكرت نساء تبرعن ببويضاتهن أن "الجميع هنا يعلم أن هذا غير قانوني ولكننا في حاجة للمال".



بدأت أمس عيادة SABYC في بوخارست عاصمة رومانيا كساحة جريمة عنيفة عندما داهمها أفراد وحدة مكافحة الجريمة المنظمة وألقوا القبض على نحو ٣٠ إسرائيلياً كانوا في العيادة للاشتباه في ضلوعهم في تجارة وبيع بويضات النساء. وجددت المحكمة الرومانية بعد ظهر أمس حبس أصحاب العيادة، وهما مواطنان

إسرائيليان، هما الدكتور هاري ميرون وابنه يائير، لمدة ٢٩ يوماً. كما أمرت المحكمة بمنع طبيين إسرائيليين آخرين من مغادرة البلاد هما البروفيسور ناتان لفيت، والدكتورة جينا زيسكيند للاشتباه في ضلوعهما في تجارة وبيع بويضات النساء. وستتألف السلطات الرومانية تحقيقاتها مع البروفيسور لفيت والدكتورة زيسكيند، ولكن حالياً تم الإفراج عنهما وتم السماح لهما بالإقامة في فندق.

أكد أمس أورين دافيد، سفير إسرائيل في رومانيا، أن الإسرائيليين الذين ألقى القبض عليهم خضعوا للتحقيق وتم الإفراج عنهم وسارعوا بالعودة إلى إسرائيل دون اللجوء إلى السفارة. وأوضح السفير قائلاً: "إن السلطات اشتبهت في

ولم يشعر أفراد أسرة البروفيسور ناتان لفيت، والدكتورة جنيا زيسكيند بالانزعاج، فهما على حد قول المقربين منهما لم يتم إلقاء القبض عليهما ولكن تم التحقيق معهما لعدة ساعات أمروا بعدها بالانتظار في أحد الفنادق. وقال أحد أفراد أسرة الدكتورة زيسكيند، مديرة معمل الإخصاب خارج الرحم في مستشفى بني تسيون في حيفا، إنهم وكلوا محامين رومانيين.. وأضاف أن "المحامين قالوا لنا إنهم ممكن أن يكونوا قد سقطوا ضحية المنافسة بين العيادات الخاصة في رومانيا، وأن إحدى العيادات منحت رشوة لشخص ما لإلحاق الضرر بعيادة الإسرائيليين". وأردف قائلا: "دكتورة جنيا شخص مستقيم وتؤدي عملها بشكل مهني ومخلص".

أما البروفيسور ناتان لفيت فهو صاحب عيادة خاصة في حي فرديا في الكرمل لعلاجات الخصوبة، ويعتبر أحد الأطباء المتميزين في مجاله. ورفضت إستر لفيت زوجته التطرق إلى هذا الشأن بالتفصيل وقالت إن "ناتان متخصص في الإخصاب خارج الرحم منذ سنوات عديدة ويعمل في مستشفيات خاصة، وفي مستشفى بني نيتسان". وقد فوجيء المسؤولون في مستشفى بني تسيون من توقيف الطبيب للتحقيق. وقال جادي نيس المتحدث باسم المستشفى، إن الأطباء كانوا في العيادة في رومانيا في إطار عملهم الخاص. وأضاف أن "المستشفى لا علاقة له على الإطلاق بالقضية. والأمر لا يعدو الحديث عن عيادة خاصة في رومانيا تستعين بخدمات أطباء يعملون في مستشفيات إسرائيلية".

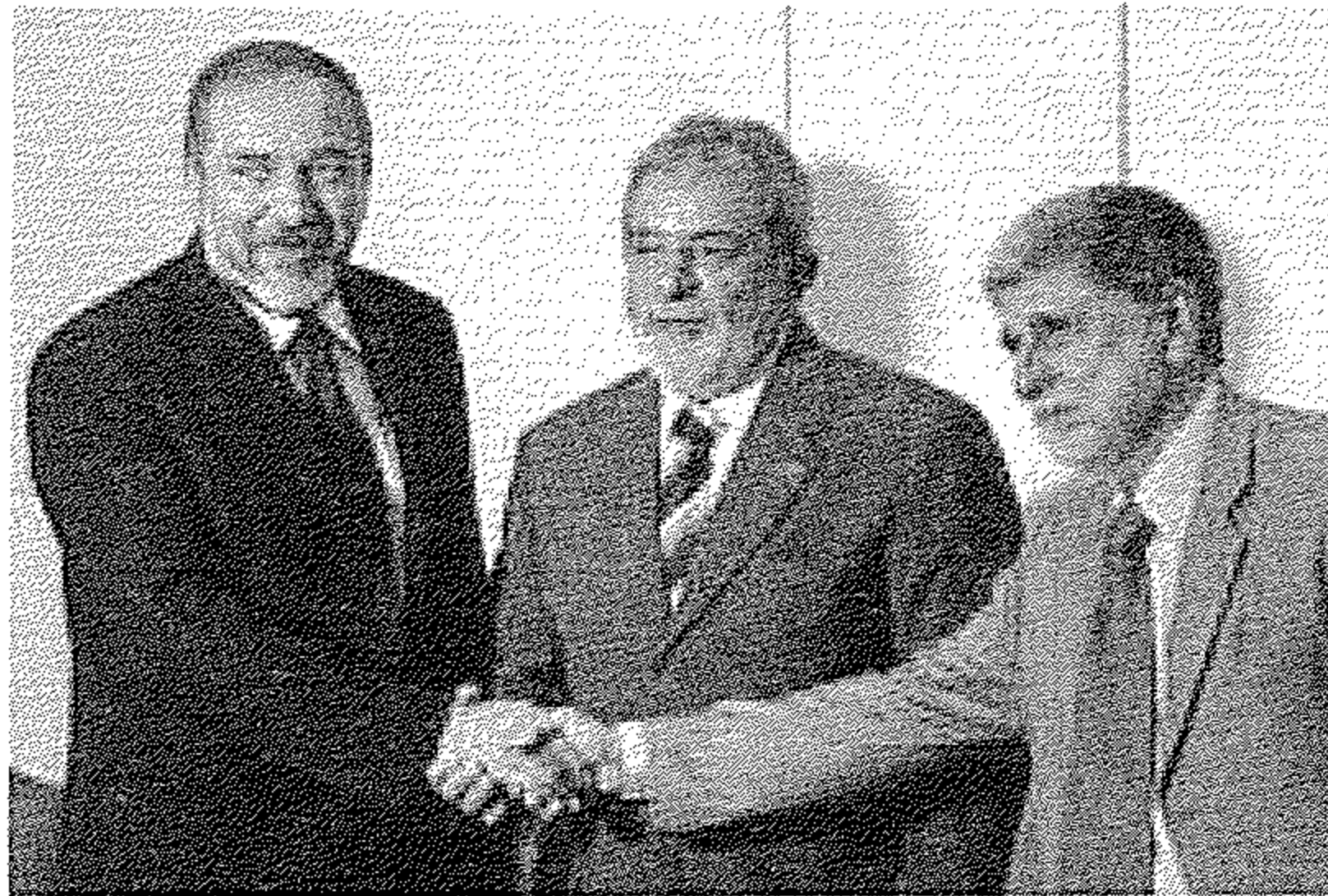
المصدر: www.walla.co.il

٢٠٠٩/٧/٢٣

بقلم: هيئة تحرير الموقع

ليبرمان للبرازيليين: "اعملوا على وقف البرنامج النووي الإيراني"

زيارة ليبرمان التي تستغرق عشرة أيام إلى أمريكا الجنوبية.. وسيصافر ليبرمان من البرازيل إلى الأرجنتين ثم بيرو ثم أخيرا إلى كولومبيا. وتأتي زيارة ليبرمان إلى أمريكا الجنوبية بعد وقت طويل لم يقيم فيه أي وزير خارجية إسرائيلي بزيارة رسمية إلى هناك بهدف معلن، وهو كبح التأثير المتزايد لإيران في المنطقة وخارجها. وتعد الزيارة جزءا من حملة إصلاح وجه إسرائيل التي يسعى ليبرمان لتحقيقها، والتي تتمحور حول الانتقال من الانشغال المكثف بالفلسطينيين إلى الدبلوماسية العامة القائمة على تحسين وضع وصورة إسرائيل في العالم.



وكان رئيس وكالة الطاقة الذرية الروسي قد أعرب، في وقت سابق، عن تقديره بأن المفاعل النووي الإيراني في بوشهر سيعمل هذا العام. وأضاف مسئولون في موسكو، يساعدون الإيرانيين في بناء المفاعل، بأنه يهدف فقط لأغراض سلمية. ولكن في إسرائيل والولايات المتحدة يخشون من استغلال المفاعل في تصنيع السلاح النووي.

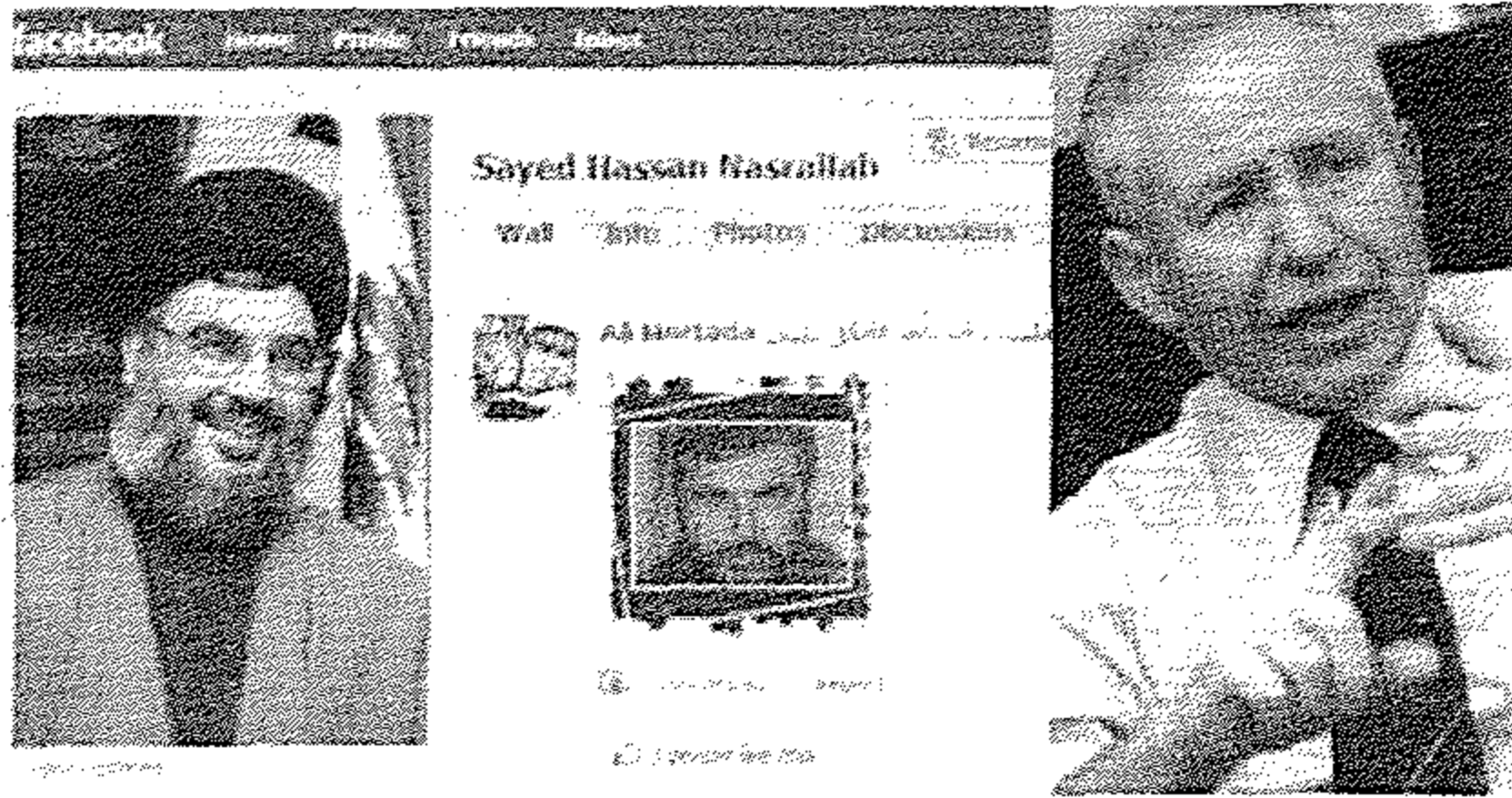
قال أمس وزير الخارجية أفيجدور ليبرمان في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع رئيس البرازيل لويس إيناسيو لولا دا سيلفا ووزير خارجية البرازيل سيلسو اموريم: "ينبغي أن تستغل البرازيل علاقتها التي تشهد تحسنا مع إيران لوقف البرنامج النووي الإيراني". وأضاف ليبرمان: "أعتقد أن البرازيل، أكثر من أي دولة أخرى، يمكن أن تحاول إقناع الإيرانيين بوقف البرنامج النووي، حيث تمثل إيران تهديدا خطيرا، ليس فقط على دول الشرق الأوسط".

كما ألمح وزير الخارجية البرازيلي من جانبه إلى أن بلاده لن تغير موقفها فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية مع إيران. وأن البرازيل ستدافع عن حق إيران في تطوير برنامجها النووي لأغراض سلمية. وأضاف ليبرمان: "تتمتع البرازيل بعلاقات جيدة مع سوريا والفلسطينيين ويمكنها استغلال نفوذها لإقناع جيراننا بالجلوس على مائدة المفاوضات". وكان المؤتمر الصحفي قد انعقد في نهاية اليوم الثاني من

بقلم: يادين كاتس
المصدر: www.nrg.co.il
٢٠٠٩/٧/٢٥

ديجتر يدعو إلى القضاء على نصر الله من خلال الفيس بوك

وأضاف عضو الكنيست
ديجتر: «بمقدورنا إبلاغ إدارة
الفيس بوك عن هذه الصفحة
من أجل حذفها من الموقع».
وذكر بالتفاصيل كيف يمكن
للمتصفح العمل على حذف
هذه الصفحة لأمين عام حزب
الله.



دعا اليوم عضو الكنيست
ووزير الأمن الداخلي السابق
آفي ديختر، أنصار إسرائيل على
شبكة الإنترنت للعمل على
حذف الصفحة الشخصية
لأمين عام حزب الله، الشيخ
حسن نصر الله، على موقع
شبكة التعارف الاجتماعية
facebook.

جدير بالذكر أن عدد
أنصار حسن نصر الله على موقع الفيس بوك يبلغون حالياً
ما يقرب من ٩٠٠٠ شخص يعملون بشكل متواصل على
تحديث الصفحة التي تدعو من بين ما تدعو إلى القضاء على
دولة إسرائيل. ويسمح موقع facebook بإنشاء مجموعات
(Groups) مختلفة، ولكن إذا وردت شكاوى من عدد
كبير من المتصفحين تعمل إدارة الفيس بوك على حذف هذه
المجموعات.

وقد كتب عضو الكنيست في ملحوظة لأصدقائه على
صفحته الشخصية في facebook: "لقد علمت أن
هناك صفحة لأنصار حسن نصر الله (fans page)، لذلك
من الواجب ألا ينال رموز الإرهاب تأييد باقي مواطني
العالم الحر. هذه الأشياء الصغيرة هي ما يبدأ بها النضال
الإعلامي".

* ما يقرب من ٩٠٠٠ من الأنصار:

بقلم: أفينو عام بار يوسف (*)
هاآرتس ٢٦/٧/٢٠٠٩

لسنا ملزمين بالمستعمرات

تعمل مراكز القوى هذه على أربعة محاور: في محيط نائبه
جو بايدن، ومجلس الأمن القومي، ووزارة الخارجية بكل
ممثلها ومستشاريها، والبتاجون. وأحياناً ما يتسبب ذلك في
تنافس داخلي، ورسائل غير موحدة، ويجعل من الصعب على
العناصر الخارجية التأثير، مما يترك القرارات الهامة في أيدي
البيت الأبيض. مراكز القوى التي ستقوم بالعمل المطلوب
منها ستواصل نفوذها، أما الآخرون فمألهم الاختفاء.
يحظى العنصر اليهودي في الفرقة الواشنطن بوزن لا بأس
به، لاسيما ونحن على مشارف انتخابات الكونغرس في
نوفمبر المقبل، وهي أول اختبار سياسي لأوباما. جدير بالذكر
أن تشكيلة المدعويين للبيت الأبيض، التي شملت هذه المرة
أيضاً جماعات من اليسار الليبرالي مثل جى ستريت (الشارع
جى) والسلام الآن، لن تغير شيئاً من جوهر وصورة المشهد
السياسي الجديد. فجزء من هؤلاء كانوا في قائمة المدعويين

الهدف من دعوة رؤساء المنظمات اليهودية للبيت الأبيض
هو في المقام الأول تحقيق التوازن في الصورة المرتسمة بأن ثمن
جهود الإدارة الأمريكية الجديدة لكي تظهر كوسيط عادل في
الشرق الأوسط سيتم سداً بالعملة الإسرائيلية.

منذ قديم الأزل تعمل واشنطن كفرقة موسيقية معقدة
جداً: إدارة وكونجرس وجهاز إعلام ومراكز أبحاث
وبعثات دبلوماسية وجماعات ضغط. بين كل تلك العناصر
هناك عازفون يهود: منظمات يهودية ذات نفوذ، وجماعات
يسارية ليبرالية، وكذلك بعض القساوسة الذين يطلقون
نغمات معادية للسامية تصم لها الآذان.

بشكل أو بآخر اختار باراك أوباما توريط الآلة الواشنطنية
أكثر مما هي الآن، فمع انتخابه أنشأ في التركيبة الإدارية
مراكز قوى عديدة من أجل إحداث تغييرات سريعة في
مجالات معينة. وفي الشؤون الخارجية الخاصة بإسرائيل،

أيضاً خلال ولاية بوش، والآخرين غيروا جلدتهم السياسي وحضروا في لقاءات مماثلة في عهد بيل كلينتون. والمعروف أن مصدر تأثير اليهود في أمريكا الشمالية ليس في قيمتهم الانتخابية، وإنما يرجع بالأساس إلى وضعهم في المجتمع وقدرتهم التنظيمية الرائعة من أجل مرشحهم. وترتكز هذه القدرة في أيدي المنظمات الكبرى - مثل إيباك - وهي منظمات موجودة بوجه عام في قلب الخريطة السياسية.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن ولاء يهود أمريكا هو لأمريكا في المقام الأول، حتى إن التزامهم حيال وجود إسرائيل كدولة يهودية راسخة يتماهى مع المصالح الأمريكية. فعلى رأس جدول أولوياتهم لا توجد المستعمرات ولا رؤية أرض إسرائيل الكاملة.

هذا أيضاً يفسر التأيد الجارف لليهود في الانتخابات الأخيرة لأوباما. فقد أدركوا أنه لن يتأثر بالعلاقات ذات الحساسية الخاصة مع إسرائيل مثل بوش الابن وكلينتون أو ريجان، ولكنهم تيقنوا أنه سينبئ بعصر جديد لأمريكا. ووفقاً

لهم، فإن «أمريكا أقوى وعالم أفضل» هما أمران في صالح شعب إسرائيل أيضاً.

وصلت تلك الأفكار البسيطة أيضاً للمساعدين المقربين لأوباما، الذين حللوا قدراتهم المناوراتية أمام الجالية اليهودية وحكومة إسرائيل، ولذا يجب القيام بتحليل مماثل في القدس.. فمن أجل تأليف النغمات المريحة للغاية لإسرائيل، يجب تنقية المصالح المشتركة للدولتين والتركيز عليها: سواء كانت إيران، أو التنسيق الاستراتيجي، أو دعم محور المعتدلين في الشرق الأوسط.

تلك هي حدود السعي لحشد النفوذ اليهودي في أمريكا. ومن سيحاول تأليف النغمات في واشنطن يجب عليه الحذر.. فحذار من وضع اليهود في أزمة، وجعلهم في حيرة بين التزامهم نحو وجود دولة يهودية وولائهم للوطن الأمريكي.

(*) كاتب المقال مدير عام معهد تخطيط سياسات الشعب اليهودي.

رفع درجة الاستعداد في الجيش الإسرائيلي في الشمال

بقلم: عاموس هرئيل
هاآرتس ٢٧/٧/٢٠٠٩

فبراير ٢٠٠٨. وحتى الآن، ورغم محاولات عديدة، لم يثار حزب الله فعليا من إسرائيل.

وقد وقع بعد الانفجار في مخزن الصواريخ حادث استفزازي على الحدود، حيث تسللت مجموعة من المتظاهرين الشيعة إلى أراض إسرائيلية في منطقة مزارع شبعا، كما أدلى أمين عام حزب الله حسن نصر الله بتصريح عدائين، هدد في أولهما بإعادة طرح قضية «الأسرى اللبنانيين» الذين تحتجزهم إسرائيل. وفي التصريح الثاني الذي أدلى به نهاية الأسبوع الأخير زعم أن إسرائيل تستعد لشن هجوم آخر على لبنان في غضون عام.

هذه التوترات الحدودية وهذه التصريحات ربما تشير إلى أن حزب الله يسعى للتأثر لإصلاح شيء ما من ميزان الردع الذي ترهل مع إسرائيل.. ويبدو أن البيانات المتتالية التي أدلى بها مسئولون إسرائيليون منذ نحو أسبوعين، في الذكرى الثالثة لاندلاع حرب لبنان الثانية، عن الهدوء الذي يخيم على الحدود منذ توقف الحرب - يبدو أن هذه البيانات أثارت رغبة حزب الله في الثأر. ومع ذلك يدور التقدير في الجهاز الأمني في هذه المرحلة حول تجدد جهود حزب الله لضرب أهداف إسرائيلية في الخارج وليس بالضرورة على الحدود الشمالية.

رفع الجيش الإسرائيلي درجة الاستعداد خوفاً من وقوع تطورات سلبية على الحدود اللبنانية في الفترة القادمة. هذا وقد ازدادت حدة التوتر بين إسرائيل وحزب الله، لاسيما منذ الانفجار الذي وقع في مخزن صواريخ الكاتيوشا التابع للمنظمة في جنوب لبنان منذ نحو أسبوعين. وقد تم مؤخراً تداول الوضع الساخن في لبنان في سلسلة لقاءات عُقدت في مركز قيادة الأجهزة الأمنية والجيش الإسرائيلي.

وقد استثمرت إسرائيل الانفجار في مخزن صواريخ الكاتيوشا كخطوة دولية ناجحة لصالحها. فقد كشف الانفجار حقيقة أن حزب الله يمتلك صواريخ جنوب نهر الليطاني، بما يخالف التعهدات اللبنانية بموجب القرار رقم ١٧٠١ الصادر عن مجلس الأمن الدولي، الذي أنهى حرب لبنان الثانية. وبعد الانفجار بادرت الولايات المتحدة لعقد اجتماع خاص لمجلس الأمن، وتسود مخاوف لدى حزب الله من أن يؤثر هذا الاجتماع على المباحثات القادمة بشأن تمديد فترة انتداب قوات حفظ السلام الدولية (اليونيفيل).

ويعتبر حزب الله انفجار مخزن الصواريخ ضربة أخرى في سلسلة ضربات نسبت للمنظمة معظمها إلى إسرائيل وعلى رأسها اغتيال أهم كوادر حزب الله عماد مغنية في دمشق في

ويعتقد كبار الضباط في الجيش الإسرائيلي أن حزب الله أعاد تشييد شبكة الصواريخ والخنادق في جنوب لبنان، ولكن هذه المرة لم يشيدها في المحميات الطبيعية وإنما في المحميات الحضرية، وهي مواقع موجودة داخل القرى الشيعية في الجنوب. وقد كشف انفجار مخزن الصواريخ هذا الأسلوب، وأثار مخاوف حزب الله من أن الاستخبارات الإسرائيلية تعلم الآن أيضاً مواقع قواعد العسكرية.

الارتباك الذي خيم على حزب الله جاء في توقيت حساس بشكل خاص للمنظمة، حيث تشهد راعيته إيران اضطرابات داخلية، وعلى الصعيد الداخلي اللبناني تشهد المفاوضات

بشأن تشكيل حكومة جديدة في لبنان - بعد الانتخابات التشريعية التي خيبت نتائجها التوقعات المسبقة لنصر الله - تثير اضطرابات هي الأخرى. وللوهلة الأولى تبدو هذه الأحداث عنصر كبح لحزب الله، إلا أن حقيقة أن نصر الله واقع تحت ضغط كبير من شأنها حثه على القيام باستفزازات وتصرفات غير متوقعة.

كما تشغل الأذهان أيضاً قضية التحذيرات التي توجهها إسرائيل منذ نحو عامين من أنها لن تسمح بدخول سلاح «يخل بالتوازن» إلى لبنان، وهنا يتركز الحديث عن احتمال أن تنقل سوريا سلاح من هذا النوع إلى حزب الله.

لمن تعود ملكية قرية الغجر..؟

بقلم: عكيفا إدار
هاآرتس ٢٩/٧/٢٠٠٩

فما الذي يدفعه لتوريط نفسه الآن في مظاهرات والتهاشات لمحكمة العدل العليا ضد تسليم القرية للبنان.

السكان الغجر الذين يطالبون بإعادتهم للسيادة السورية سيجدون أهمية بالتأكيد في الدراسة الجديدة حول قريتهم التي سينشرها باحث إسرائيلي في مجلة "ذا ميدل إيست جورنال". هذه الدراسة التي أعدها الدكتور آشرف كاوفمان تشكك في مصداقية الخط الأزرق. كاوفمان، الذي يُدرّس في جامعة نوتردام في الولايات المتحدة ويؤلف كتاباً حول المثلث الحدودي "السوري - الإسرائيلي - اللبناني"، يدعم افتراضه بأن الخط الأزرق خاطئ من الناحية الجغرافية والتاريخية بخرائط ووثائق مختلفة.

أولاً، يدعى كاوفمان أنه بالنسبة لقرية الغجر ومحيطها وكذلك لمزارع شبعاء لم يكن هناك اتفاق أبداً يحدد مسار الحدود بصورة دقيقة. بالنسبة لمنطقة شبعاء، ورغم أن أغلبية الخرائط قد وضعتها ضمن السيادة السورية إلا أن سكان المكان يعتبرونها منطقة خاضعة للسيادة اللبنانية. أما بالنسبة لقرية الغجر، فالخرائط الموضوعة قبل عام ١٩٦٧ لم تكن متلائمة: البعض يعتبرها منطقة سورية، والبعض الآخر يعتبرها منطقة لبنانية، والقليل منهم يؤيد صيغة القريتين لدولتين. ويستنتج كاوفمان من ذلك بأن كل محاولة لوضع خط حدودي يقسم منطقة الغجر بين سوريا ولبنان هي محاولة عشوائية.

ثانياً، حتى عام ١٩٦٧ - عندما كانت الغجر تحت السيادة السورية - تضمنت جزئي القرية الموجودين ضمن الخط الأزرق الذي وُضع في عام ٢٠٠٠، وكذلك الجزء الجنوبي الذي ضمه إسرائيل، والجزء الشمالي الذي تطالب بتسليمه

"النهج الإقليمي" الذي يروق لوزير الدفاع أن يتحدث عنه أحياناً "المسار اللبناني" من جديد ليعثه حياً يرزق بعد أن غاب بعد فترة قصيرة من مؤتمر مدريد - الذي سنحتفل قريباً بمرور سنوات طوال على وفاته. بالنسبة للبنان، إسرائيل مطالبة بالانسحاب إلى "الخط الأزرق" - الحدود التي اعترف بها المجتمع الدولي كخط انسحاب من لبنان عام ٢٠٠٠ قبل الجلسة الأولى لأطعم المفاوضات. وقد طالب المبعوث الأمريكي، جورج ميتشل، رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، في زيارته الأولى للقدس، بأن تقوم إسرائيل باحترام الوعد الذي قطعه سلفه إيهود أولمرت على نفسه بالانسحاب من الجزء الشمالي من قرية الغجر كما ينص القرار رقم ١٧٠١ الذي أنهى حرب لبنان الثانية.

في واشنطن يعتقدون بأن الانسحاب حتى الخط الأزرق، بما في الجزء الشمالي من قرية الغجر ومزارع شبعاء، سيسحب البساط من تحت أقدام حسن نصر الله، الذي بدوره لا يفوت فرصة للتذكير بأن الأمريكيين لن ينجحوا في وضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي القائم في جنوب لبنان.

وكانت جهات تقديرية إسرائيلية قد أجمعت بأن الجلاء عن قرية الغجر سيعزز وضع الحكومة اللبنانية الجديدة.. وفي شهر مايو الماضي، وقبل فترة قصيرة من زيارة نتياهو لأوباما، استعد رئيس الوزراء الإسرائيلي لتقديم قرية الغجر كهدية للرئيس الأمريكي. حتى وزير الخارجية، أفيجدور ليبرمان، قال لوزير الخارجية الإيطالي فرانكو فراتيني خلال زيارته لروما إن حكومة إسرائيل تدرك أهمية استكمال هذه الخطوة قبل فتح صناديق الانتخابات في بيروت.. ولكن في آخر المطاف، قرر نتياهو الاكتفاء بتجميد البناء في الضفة،

لبنان. هذا الأمر يظهر بوضوح من التقارير التي أعدها السفارة الأمريكية في بيروت في الستينيات في محاولة لحل معضلة السيادة في المثلث الحدودي في سياق الصراع المائي الدائر بين إسرائيل وجيرانها.

ثالثاً، تقسيم الغجر الى ضاحيتين لنفس القرية فُسر في عام ٢٠٠٠ بادعاءات تقسيم القرية إلى قريتين: الغجر في الشمال والوزاني في الجنوب. كاوفمان يقول إنه لم تكن هناك أبداً قرية اسمها الوزاني، وإنما عشيرة مشهورة باسم عرب اللوزية كانت تتخذ من غربي الحصاني مستقراً لها.

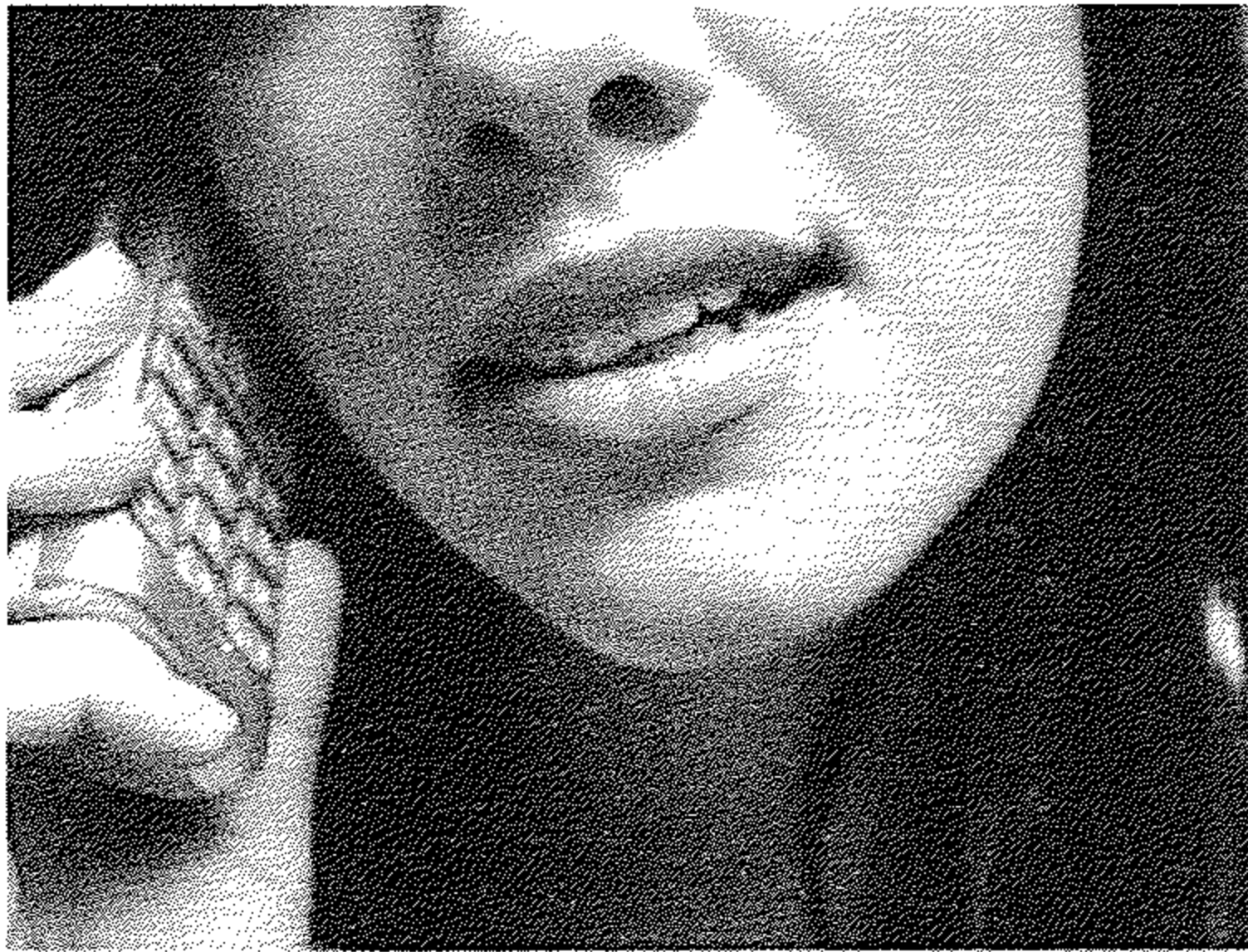
ويدعى الباحث أن هذه الحقائق لم تؤخذ بالحسبان من قبل خبراء الأمم المتحدة عندما وضعوا خط الحدود الأزرق ومرروه من قلب قرية الغجر. على حد قوله، قرار تقسيم

القرية نبغ من ضغط شديد بضرورة إنهاء ترسيم حدود الانسحاب الإسرائيلي بسرعة. ويتساءل كاوفمان: هل يمكن إعادة العجلة للوراء..؟ معنى ذلك إبقاء القرية كلها كوديعة بيد إسرائيل إلى أن يتم الاتفاق مع سوريا. وفي ظل العداء السائد بين لبنان وإسرائيل، ستجد الحكومة اللبنانية صعوبة في التنازل عن أرض تسمى عندها منطقة محررة وإعادة إسرائيل. الباحث يجمل بحثه بالتعبير عن الأمل في أن تتمكن إسرائيل وسوريا من التوصل إلى اتفاق سلام يتضمن انسحاباً من هضبة الجولان، وعندئذ سيكون بإمكان سكان الغجر أن يصعدوا على متن الحافلات مرة أخرى إلى القنيطرة السورية والتوجه للشراء من كريات شمونة.

بقلم: نير يهف
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٩/٨/٤

إسرائيل تسلل مجدداً إلى شبكة الاتصالات السورية

وقال مهندس كبير في شركة الاتصالات السورية أن هذا يعد تسلاً إسرائيلياً إلى شبكة الاتصالات السورية. وأضاف أن "هذا أمر يتكرر حدوثه وفي كل مرة يحدث في محافظة مختلفة. وهذه ما هي إلا محاولة واضحة من جانب العدو الصهيوني لحشد العملاء والجواسيس داخل سوريا". واستطرد قائلاً: "إنه من السهل التسلل إلى شبكة اتصالات الهاتف المحمول



ذكرت وكالة شام برس السورية للأنباء اليوم أنه في الأيام الأخيرة، تلقى سكان محافظة طرطوس في سوريا، التي تقع غرب الدولة بالقرب من الحدود اللبنانية، اتصالات هاتفية عرضت عليهم الحصول على ملايين الدولارات في مقابل معلومات تساعد على اقتفاء أثر جنود إسرائيليين متغييبين. وقال السكان الذين تلقوا هذه الاتصالات الهاتفية أن المتحدث

كان سيدة تتحدث العربية بلهجة لبنانية.

وأفاد التقرير أن السيدة قالت ما يلي: "إذا كانت لديكم معلومات أكيدة بشأن جنود إسرائيليين متغييبين، فأمامكم فرصة ذهبية لكسب ملايين الدولارات". كما ذكرت لهم موقعاً إلكترونياً يمكن اللجوء إليه للإدلاء بالمعلومات عن الجنود المتغييبين. وقال السكان السوريون الذين تلقوا الاتصالات الهاتفية إنهم أنهوا المكالمات قبل أن تنتهي تلك الرسالة المسجلة.

والعادي".
جدير بالذكر أن سكان لبنان كانوا قد اشتكوا منذ نحو عام من تلقيهم اتصالات هاتفية مسجلة من إسرائيل، نصحتهم بعدم مساعدة حزب الله في السيطرة على جنوب لبنان. وذكرت وسائل الإعلام اللبنانية أن سكان بيروت ومناطق أخرى قالوا إن المكالمات الهاتفية حذرتهم من أن إسرائيل ستنتقم في حال تنفيذ حزب الله لأي هجوم، وأضافوا أن إسرائيل كانت هي مصدر تلك المكالمات التي انتهت بجملة "دولة إسرائيل".

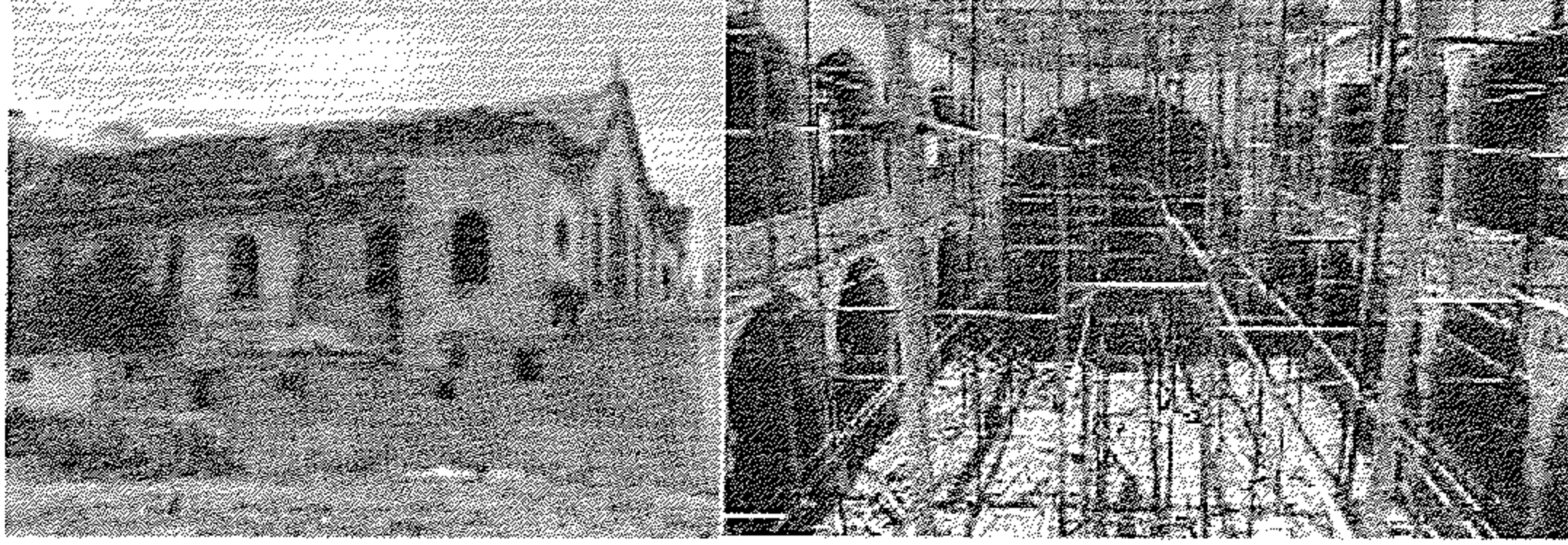
بدء ترميم أقدم معبد في لبنان

أيام سيتكلف ما بين مليون إلى مليون ونصف المليون دولار.

وكان البناء من المقرر أن يبدأ عام ٢٠٠٦، ولكنه تأجل بسبب حرب لبنان

الثانية، وتأجل بعد ذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث توقف متبرعون يهود من بلاد مختلفة عن تقديم التبرعات. وأضاف ممثل الطائفة اليهودية: "لم تصل حتى الآن تبرعات من يهود الخارج، إلا أن الأموال تأتي من ميزانية الطائفة اليهودية نفسها".

جدير بالذكر أن المعبد شُيّد عام ١٩٢٦ في الحى اليهودى الرئيسى فى وادى أبو جميل على خط تماس مع الجانب المسلم من العاصمة. وحتى الآن كانت منطقة المعبد مغطاة بالزجاجات وحطام زجاجى وأحجار الحائط الذى انهار نتيجة للحرب الأهلية التى فر بسببها معظم يهود المدينة، وكان يعيش فى المدينة قبل الحرب نحو ٢٢ ألف يهودى.



بدأ عمال البناء فى لبنان فى ترميم أقدم وأهم معبد هناك. وكان معبد ماجين أفراهام قد تعرض لخسائر جسيمة أثناء الحرب الأهلية التى اندلعت فى الفترة

ما بين عامى ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠، وبينما تم ترميم باقى المدينة وشيدت فيها ناطحات السحاب والمراكز التجارية، ظل المعبد على حالته من الدمار.

وقد صرحت شركة "سوليدير"، التى كانت مسئولة عن ترميم وسط العاصمة، بأن الطائفة اليهودية (التي يبلغ عدد أفرادها ما يقرب من ٢٠٠ شخص) هى المسئولة عن ترميم مبانيها، إلى أن وصل يوم الأربعاء الماضى إلى موقع المعبد عدد من العمال وبدأوا فى تفريغ عربات النقل وتخزين مواد البناء. قال ممثل الطائفة اليهودية لوكالة أنباء أسوشيتدبرس: "إن المشروع قد يستغرق عاما، وذلك حسب الأموال التى سننجح فى جمعها" وأضاف أن الترميم الذى بدأ منذ عشرة

عندما يحذو ليبرمان حذو جولدا فى أفريقيا

- وذات المكانة المهمة فى العالم، والتى تمتلك قدرات نووية هامة، وتبذل فى السنوات الأخيرة جهودا من أجل تعزيز علاقاتها مع إيران. ومن المتوقع أن يقوم ليبرمان فى الشهر القادم بجولة موسعة وغير مسبقة، ولكن فى هذه المرة لخمس دول مركزية فى أفريقيا: إثيوبيا، وأنجولا، ونيجيريا، وأوغندا، وكينيا.

منذ جولات جولدا قبل خمسين عاما، لم يقم أحد من وزراء خارجية إسرائيل بمثل هذه الجولة الواسعة فى أفريقيا كما يخطط ليبرمان الآن. فى الستينيات كانت القارة السمراء أحد الأهداف الهامة فى السياسة الخارجية الإسرائيلية، وحظيت دولة إسرائيل الشابة حينها بتعاطف هائل فى أفريقيا باعتبارها دولة كافحت الاستعمار البريطانى وتغلبت عليه.

من غير المؤكد أن أفيجدور ليبرمان سيسعد بعبارة أنه يحذو حذو جولدا مائير، ولكن من الحقيقة القول إن ليبرمان يهتم جدا بالقارة السمراء مثل جولدا مائير عندما كانت وزيرة للخارجية فى الخمسينيات والستينيات ويحاول إعادة إسرائيل إلى مكانتها القديمة هناك. أمس الأول، قال وزير الخارجية لصحيفة "هاآرتس"، بعد فترة قصيرة من عودته من جولة طويلة فى أمريكا الجنوبية زار خلالها البرازيل، والأرجنتين، وبيرو، وكولومبيا: "للأسف الشديد، إسرائيل تغيب منذ سنوات طويلة عن قارتين 'أمريكا الجنوبية وأفريقيا' ولا تبدى فيها وجودا كافيا".

كانت هذه الزيارة الأولى منذ ٢٣ عاما التى يقوم بها وزير خارجية إسرائيلى للبرازيل - إحدى الدول الصناعية الكبرى

استغلت إسرائيل ذلك جيدا، وقدمت بصورة واضحة وباعتزاز الدعم الزراعي والتقني للدول الأفريقية، وأرسلت المستشارين والمدرسين واستقبلت الطلاب الأفارقة. وفي الخفاء، وعلى مستوى أصغر، باعتهم السلاح وأمدتهم بالمستشارين العسكريين. استفادت إسرائيل من صناديق استثمارية سرية تابعة للـ (CIA) وُجّهت من خلال جمعيات مهنية أمريكية للهستدروت ومنه لتمويل أنشطة مختلفة في أفريقيا. هذا المال أتاح أيضا توطيد الوجود الهام لممثلي الموساد في أرجاء القارة السمراء. ضباط الاستخبارات الشبان من أمثال دافيد قمحى، وراؤوفين مرحاف، وناحوم أدموني، خطوا في الموساد خطواتهم الأولى عبر القارة السمراء. تحتل دول القرن الأفريقي - إثيوبيا وكينيا والسودان - مكانة استثنائية من الناحية الجيوستراتيجية لإسرائيل، حيث إنها تشرف على مسارات الإبحار نحو إيلات وقريبة من مصر واليمن والسعودية.. ومن ثم كان الاعتبار الأمني مبررا لعناصر الموساد والمستشارين العسكريين في الجيش الإسرائيلي للتدخل في الشؤون الداخلية للأنظمة الأفريقية. وقد ترددت أسماء هؤلاء في تقارير مختلفة باعتبارهم متورطين في انقلابين في أوغندا وزنجبار - أو على الأقل علموا بأمرهما قبل حدوثهما.

يقول ليرمان: "هدف زيارتي هو إبراز الوجود الإسرائيلي في أفريقيا. أريد أن أقول للقادة الذين سألتقي بهم إن أفريقيا هامة بالنسبة لإسرائيل. من المحظور إهمالها خصوصا بعد مساعي دول مثل إيران للتأثير هناك وترسيخ مكانتها". وعلى حد قوله، فإن الزيارة ستوفر دعما سياسيا للأنشطة السياسية والاقتصادية القائمة أصلا.

ولكن الحقيقة المريعة هي أن كل الأنشطة الإسرائيلية في القارة الأفريقية ترتبط بتصدير السلاح باستثناء بعض المشاريع ذات الطابع المدني في الزراعة، والإعلام، والبنى التحتية والماس. ويبقى لقب "الإسرائيلي القبيح" منطبعا على صورة تاجر السلاح (الذي يكون غالبا من خريجي أجهزة الأمن والاستخبارات) الذي يحاول إقناع المزيد من القادة الأفارقة بشراء ما في جعبته.

مبيعات السلاح والاستشارة العسكرية - بتكليف من الصناعات العسكرية والأمنية الإسرائيلية وبدعم قوى من وزارة الدفاع - تشوه اسم إسرائيل هناك، سواء بسبب المشاركة في حروب أهلية (في أنجولا، وليبيريا، وسيراليون،

وساحل العاج) أو بسبب دعم الأنظمة الديكتاتورية كما هو الحال في غينيا بيساو، وجمهورية الكونغو.

المثال البارز على ذلك هو تلك الصفقة التي وُقعت مؤخرا بين "ماسينيت إسرائيل" (أحواض السفن في إسرائيل) ووزارة الدفاع النيجيرية لإمدادها بسفيتتي دورية من طراز "شيلداج". وفقا للأرقام الرسمية لسلاح البحرية النيجيري، تبلغ قيمة الصفقة ٢٥ مليون دولار. وقد تم إمدادهم بإحدى السفيتتين فعلا، أما الثانية ففي المستقبل القريب، كما قامت طواقم من نيجيريا باجتياز عملية تأهيل في إسرائيل وتلقت أيضا استشارة إضافية في نيجيريا من مدرّبين إسرائيليين.

توسط في الصفقة عاميت ساديه، صاحب شركة "دونياتك"، والشريك في مجمع تجاري كبير في مدينة لاوس النيجيرية. كرس ساديه نفسه في السنوات الأخيرة كأحد الوسطاء البارزين في صفقات السلاح مع نيجيريا، وكان قد شارك في الماضي في صفقة سلاح مثيرة للخلاف لشركة "إيروناتوكس" لإمداد الأسطول النيجيري بقوارب وعتاد استخباري. جدير بالذكر أن ساديه يمثل أيضا الصناعات الجوية في نيجيريا التي نافس مصنعها "رمتا" للفوز بتلك الصفقة.

رفض مدير عام "أحواض السفن في إسرائيل"، آفي سيحيف، التطرق للصفقة التي تشارك فيها الشركة، كما رفضت الصناعات الجوية التطرق للأمر: أما رد عاميت ساديه، فلم يتسن الحصول عليه.

كل هذه الصفقات ترجع بإسرائيل في قلب صراع مرير يحدث في دول أفريقية يصل في كثير من الأحيان إلى الحرب الأهلية. القوارب والتجهيزات الاستخبارية ستستخدم من قبل القوات النيجيرية في صراعها ضد المتمردين عند دلتا نهر النيجر. قبل عام، أجرت صحيفة "هاآرتس" اتصالا مع الناطق باسم المتمردين الذي يسمى نفسه "جومو". جومو حذر إسرائيل في تلك المقابلة من إمداد الحكومة النيجيرية بالسلاح الذي يُستخدم ضد حركته.

وكالعادة ينوي وزير الخارجية ليرمان ضم عشرات رجال الأعمال إلى وفده أثناء هذه الزيارة - معظمهم من تجار السلاح والمستشارين العسكريين وممثلي الصناعات العسكرية. ربما كان من الأفضل لإسرائيل أن ترسل المستشارين الزراعيين والخبراء في مجال الطب والتعليم لأفريقيا بدلا من التحول إلى طرف رئيسي في تجارة السلاح هناك.

البيت الأبيض يمنح جائزة لمعادية إسرائيل

المؤتمر الذي صاغ مسودة بيان ربطت بين الصهيونية والعنصرية الأمر الذي دفع مندوبو إسرائيل والولايات المتحدة إلى مغادرة القاعة. كما انتقدت لجنة "إيباك" روبنسون على طريقة إدارتها للمؤتمر. وقال توم لانتوس، الناجي من المحرقة النازية، إنها "رفضت استبعاد الفكرة الزائفة بأن ما تعرض له اليهود في المحرقة النازية يماثل المعاناة التي يعيشها الفلسطينيون، وأنها بدلا من شجب فكرة تقويض المؤتمر، أعطت شرعية لهذه العملية".

وقالت روبنسون في معرض ردها على هذا الإدعاء بأن لانتوس، الذي كانت تربطها به صداقة قبل المؤتمر، لم يفهمها على النحو الصحيح. وعن القرارات التي اتخذت على المستوى غير الرسمي من قبل الحكومات المشاركة في المؤتمر، وفي الأساس حكومة جنوب أفريقيا، قالت روبنسون: "لم أكن حاضرة عندما ناقشوا مسألة معاداة السامية". وعلاوة على ذلك، عرضت روبنسون خلال المؤتمر كتيبا يتضمن رسومات كاريكاتيرية معادية للسامية، وأدانت هذه الرسومات بقولها: "زوجي رسام كاريكاتير وأنا أحب الكاريكاتير السياسي، ولكنني عندما أرى عنصرية في كتاب للرسوم الكاريكاتيرية صادرة عن اتحاد المحامين العرب، فيتعين علي حينها أن أقول إنني يهودية وأن كل الضحايا يعانون. أعرف أنكم لن تفهموا ذلك بسهولة، ولكنكم أصدقائي ولذا أقول لكم إنني يهودية ولن أقبل بمحاولة إفساد المؤتمر".

وقد أصدر البيت الأبيض بيانا هذا الأسبوع تعقيا على اختيار روبنسون لهذا اللقب، أكد فيه أن البيت الأبيض متمسك بهذا القرار.



نشأ خلاف بين إسرائيل والولايات المتحدة على خلفية اختيار ماري روبنسون، رئيسة أيرلندا السابقة، ورئيس المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ضمن ١٦ مرشحا سيمنحهم البيت الأبيض ميدالية الحرية، التي تعتبر من أرفع الأوسمة الأمريكية، لعام ٢٠٠٩.

وقع الاختيار على روبنسون في الثلاثين من يوليو الماضي،

وستحصل على الوسام في حفل سيُجرى في الثاني عشر من أغسطس الجاري بوصفها "أول سيدة تتولى رئاسة أيرلندا والرئيس الأسبق لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة". ويذكر أن روبنسون تتولى رئاسة منظمة "Realizing Rights: The Ethical Globalization Initiative" منذ عام ٢٠٠٢.

وكانت روبنسون قد وُصفت بأنها معادية للسامية، نظرا لأنها اتخذت قرارا أثناء تولي بلادها رئاسة الاتحاد الأوروبي بتحويل ملايين الدولارات للسلطة الفلسطينية، وهي الأموال التي استُخدمت في تمويل أنشطة إرهابية. كما وُجهت إليها انتقادات واسعة على طريقة عملها وممارساتها أثناء توليها رئاسة مجلس حقوق الإنسان الدولي. وتتهم الجماعات الموالية لإسرائيل روبنسون بتوجيه انتقادات متكررة لإسرائيل ويصفونها بأنها عنصرية ومعادية للسامية. ولكن روبنسون دافعت عن نفسها هذا الأسبوع وقالت إن هذه الاتهامات "غير مبررة".

تتمحور الاتهامات في الأساس حول فترة توليها لمفوضية حقوق الإنسان بين الأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٢، ولا سيما طريقة إدارتها للمؤتمر دربان المناهضة للعنصرية في عام ٢٠٠١، وهو

تدخل لندن في شئون إسرائيل غير مقبول

لندن". وأضاف نائب وزير الخارجية: "إن التدخل في شئون إسرائيل الداخلية أمر غير مقبول. وأثق في أن البريطانيين لن يرغبوا في أن نتدخل في شئونهم. إن إسرائيل ترى ذلك بعين الخطورة وأعتقد أنه سينتهي قريباً".

في غضون ذلك، أعرب إيفان لويس، وزير الدولة البريطانية لشئون الشرق الأوسط، هذا الأسبوع، عن أمله في استئناف المفاوضات بين إسرائيل وسوريا في القريب العاجل على أساس إعادة هضبة الجولان وتطبيع العلاقات بين الدولتين. وبعد أن التقى في دمشق مع وزير الخارجية وليد المعلم، قال لويس إن هناك الآن فرصة نادرة لإنهاء المواجهة وإيجاد الحل الذي ينبغي أن يشمل، على حد قوله، إقامة دولة فلسطينية على حدود منطقية. وقد دعا لويس سوريا للتأثير على الفلسطينيين لتحريك المفاوضات بينهم وبين إسرائيل.

اشتكى نائب وزير الخارجية داني أyalون في حديث للبرنامج الإذاعي "هانيفحاريم" اليوم مما وصفه بالمطلب غير المتناسب للبريطانيين بوقف البناء اليهودي في القدس، في حين تقوم بريطانيا في الوقت نفسه بتمويل البناء الفلسطيني في شرق القدس، وهو أمر غير مقبول.

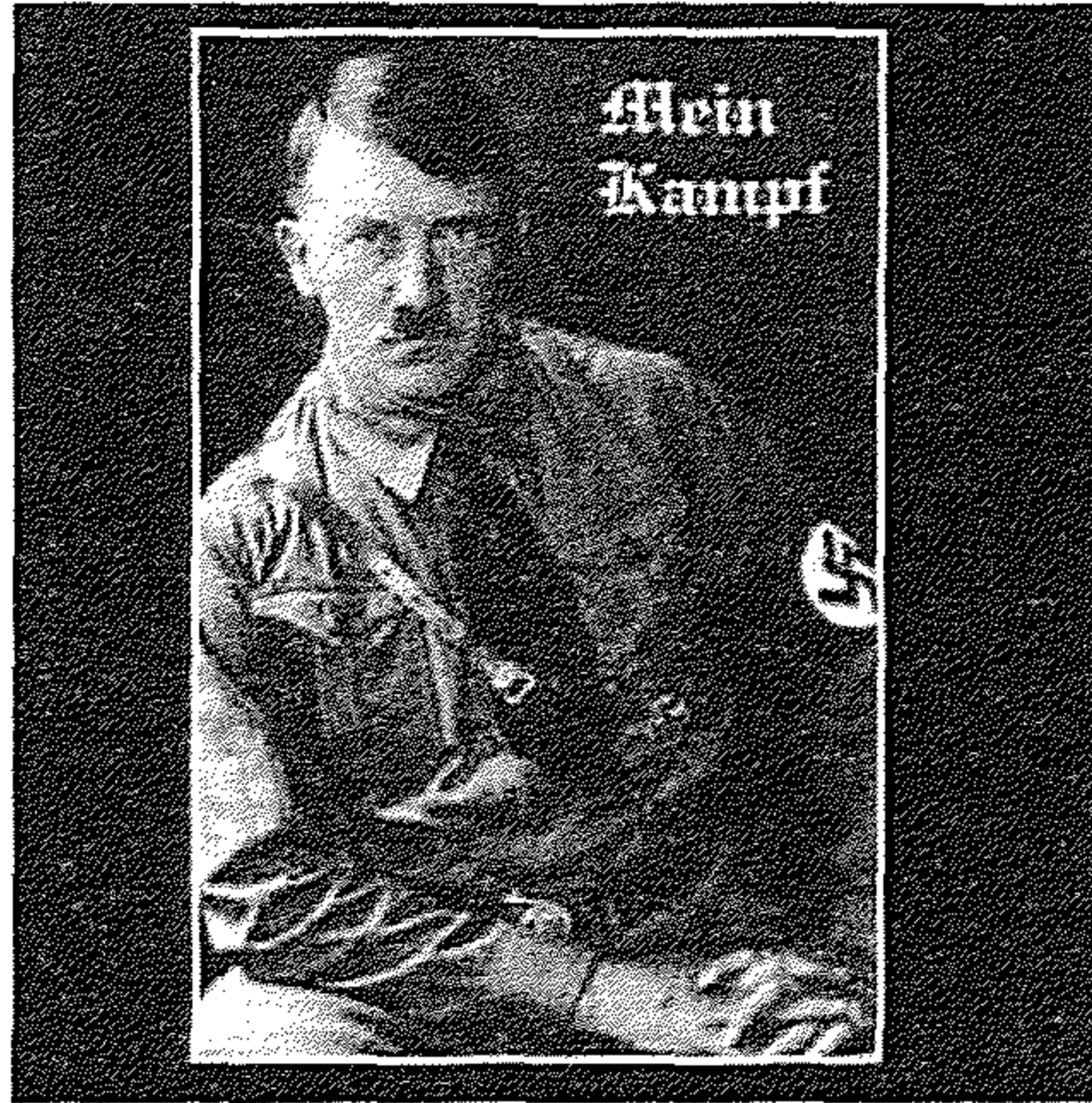
كما علق أyalون على تصريحات مسئول وزارة الخارجية البريطانية بأن بلاده تستثمر من أجل كبح السيطرة الإسرائيلية على شرق القدس، على حد تعبيره. جدير بالذكر أن تصريحات أyalون تأتي بالتنسيق مع وزير الخارجية أفيجدور ليبرمان. وأعرب أyalون عن تحفظه قائلاً: "نحن غير متأكدين من دقة هذه المعلومات، ولذلك نعمل على التأكد من صحتها، وعلى أية حال، لقد تم استدعاء السفير البريطاني في إسرائيل إلى وزارة الخارجية لتوضيح الأمر، وتوجيه رسائل إلى

بقلم: عوفير أدرا
هاآرتس ٢٠٠٩/٨/١٢

يهود ألمانيا يريدون رؤية كتاب هتلر على أرفف المكتبات

نسخة ناقدة يطلع عليها الشباب إذا ما بحثوا عن الكتاب على الإنترنت.

البروفيسور دافيد بانكير، رئيس معهد الأبحاث الدولي في مؤسسة "ياد فاشيم" لتخليد ذكرى ضحايا المحرقة النازية، يؤيد هو الآخر طبع نسخة تفسيرية من الكتاب، وقال لصحيفة هاآرتس أمس: "كل من يريد قراءة هذه الكتب - كفاحي وغيره من الأدب النازي - سيجدها بالطبع على شبكة الإنترنت. لذا، من الأفضل أن توفر نسخة تتضمن حواشي علمية تشرح ما في الكتاب، وتدحض



أقدم المجلس المركزي للمنظمات اليهودية في ألمانيا على خطوة غير مسبوقة هذا الأسبوع حين ساند اقتراحاً لأكاديميين ألمان يدعو إلى إعادة نشر كتاب الزعيم النازي أدولف هتلر "كفاحي" الممنوع قانوناً في ألمانيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ودعا الأمين العام للمجلس، ستيفان كرم، إلى إصدار طبعة جديدة علمية من الكتاب بهدف تثقيف الأجيال الشابة وتوعيتهم ضد شرور الأيديولوجية النازية،

وقال إن "إصدار طبعة من كتاب كفاحي مرفق بها تعليقات أكاديمية شئ منطقي، فوجود الكتاب في إطار نقد تاريخي أمر هام لتصويب فكر النازيين الجدد".

وأضاف كرم في مقابلة مع صحيفة "إندبندنت" البريطانية أن توافر كتاب كفاحي على الإنترنت يزيد من أهمية توفير

الأكاذيب والقصص الخرافية التي يسوقها المؤلف". يحتل كتاب "كفاحي" بؤرة الاهتمام مرة كل بضع سنوات، وذلك بسبب المحاولات القضائية لمنع نشره. منذ صعود هتلر إلى الحكم وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، باع الكتاب عشرة ملايين نسخة في ألمانيا، كما تُرجم إلى لغات أخرى

كثيرة، وبعد الحرب، طُبع من الكتاب ملايين النسخ. كتب هتلر الجزء الأول من الكتاب عام ١٩٢٣ من السجن، حيث كان يُحاكم على محاولته تنفيذ انقلاب ضد نظام فايمار، وصدر هذا الجزء عام ١٩٢٥. أما الجزء الثاني من الكتاب فقد كتبه بعد خروجه من السجن ونشر عام ١٩٢٦. وقد شرح هتلر في صفحات كتابه البالغ عددها ٧٢٠ صفحة نظرياته السياسية والاجتماعية والعنصرية، وتحدث بإسهاب عن "الصراع بين الأجناس"، وعن "المشكلة اليهودية" في ألمانيا والعالم.

حتى صدور الكتاب وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت حقوق نشره تعود إلى هتلر - الذي ربح من مبيعاته نحو مليون دولار سنوياً منذ نشر الكتاب وحتى وفاته. ومع ذلك، فإن ترجمة الكتاب إلى لغات أخرى لم تدر على هتلر أى عائدات مالية، حيث حولت دولة الحلفاء العائدات المالية من ترجمة الكتاب إلى صناديق مساعدة ضحايا الحرب والجمعيات الخيرية، وحرص الناشرون على أن يشيروا في مقدمة الترجمة إلى أن أرباح المبيعات لا تصل إلى الطاغية النازي.

بعد الحرب، نقلت دول الحلفاء حقوق نشر الكتاب بكل اللغات - باستثناء اللغة الإنجليزية التي ظلت ملكيتها في أيدي الولايات المتحدة - إلى ولاية بافاريا الألمانية. ومنذ ذلك الحين تحظر ولاية بافاريا طبعه في ألمانيا، كما حاولت منع طبعه قضائياً في دول أخرى، ولكنها فشلت.

في عام ١٩٩٢، وبعد طبع الكتاب في السويد، حاولت حكومة ولاية بافاريا منع نشره، ولكن المحكمة العليا في السويد قضت بأنه ليس للكتاب حقوق نشر، وذلك لأن دار النشر التي طبعته في عقد الثلاثينيات لم تعد موجودة، وأيضاً لأن ولاية بافاريا الحالية لا تعد امتداداً للولاية التي كانت قائمة قبل الحرب العالمية الثانية.

قبل بضع سنوات، فقدت بافاريا كل حقوقها تقريباً في نشر الكتاب، ولم يعد بمقدورها منع نشره، حيث زعم مؤرخ ألماني أن هتلر لديه وريث قانوني يستطيع المطالبة بأرباح بيع الكتاب وترجمته. هذا الوريث هو بيتر راوبال - حفيد لأخت هتلر غير الشقيقة التي تُسمى أنجيلا. ولكن راوبال قال في عام ٢٠٠٤ إنه لا يريد الحصول على أى جزء من أجزاء حقوق النشر، ولا يريد أى أموال لها علاقة بهتلر، وطلب من وسائل الإعلام أن تدعه يعيش في هدوء. وبذلك استمرت حقوق نشر الكتاب في أيدي ولاية بافاريا، ولكن من المقرر أن تنتهي حقوق النشر في الحادي والثلاثين من ديسمبر ٢٠١٥، ووقتها لن يكون بمقدور ولاية بافاريا منع طبعه، وسيكون على المحاكم الألمانية أن تقرر حينها ما إن كانت ستلجأ إلى قانون حظر نشر الدعاية النازية لمنع نشر الكتاب في ألمانيا أم لا.

وحتى ذلك الحين، يبدو أن ولاية بافاريا ستواصل سياستها بحظر نشر الكتاب، حيث قال ناطق بلسان حكومة الولاية هذا الأسبوع: "لن نرفع الحظر المفروض على طبع الكتاب، لأن ذلك سيصب في مصلحة اليمين المتطرف. تعتقد منظمات يهودية دولية بأنه من المهم للغاية الاستمرار في حظر نشر الكتاب، ونحن لا ننوى العدول عن ذلك".

وعلاوة على ألمانيا، تفرض دول أخرى مثل النمسا وهولندا حظراً على نشر الكتاب - علماً بأن دولاً مثل الولايات المتحدة وفرنسا والسويد تسمح بنشره. أما في العالم العربي، فقد حقق الكتاب مبيعات كبيرة جداً أثناء الانتفاضة الثانية. وتصدرت النسخة التي صدرت في تركيا مبيعات الكتب هناك لعام ٢٠٠٥، كما بيع الكتاب بأعداد كبيرة في مصر، والسلطة الفلسطينية، ولبنان.

وفي الهند، التي لا تحظر طبع الكتاب أيضاً، وردت تقارير في الأشهر الأخيرة عن ارتفاع كبير في مبيعات الكتاب، وصلت إلى نحو ١٥ ألف نسخة سنوياً. ومنذ بداية العام الحالي، بيع في نيودلهي وحدها نحو ١٠ آلاف نسخة. ويفيد أصحاب المكتبات أن معظم من يشترون الكتاب هم طلبة أقسام إدارة الأعمال في الجامعات الهندية.

* كتاب مروع:

هناك جهة واحدة على الأقل أبدت في تلك الأثناء اهتماماً بإصدار نسخة نقدية من الكتاب، حيث قال هورست مولر، مدير معهد التاريخ المعاصر في ميونيخ - عاصمة ولاية بافاريا: "وجود طبعة علمية ناقدة سيسهم في تبديد الخرافات الرائجة حول هذا الكتاب". كما يقول ديتر فوهيل، المؤرخ في المعهد، إن إعادة طبع هذا الكتاب أمر ضروري، وذلك لأن هتلر لم يكلف نفسه عناء فحص الحقائق، ولم يكن مباشراً في مواقفه - وهو الأمر الذي يتضح من متن الكتاب ويحتاج إلى تحليل ونقد.

كما يؤيد المؤرخ البريطاني الشهير والمتخصص في تاريخ هتلر، إيان كيرشو، إعادة طبع الكتاب، وقال في مقابلة مع مجلة "شتيرن" الألمانية: "لا ينبغي أن تخاف دولة عريقة وديموقراطية مثل ألمانيا من أفكار هتلر وخطورتها على المجتمع"، كما أشار إلى أن وجود الإنترنت بات يعني أن المنع مجرد تضيق للوقت.

يذكر أن مركز شمعون فيزنثال لمكافحة العداء للسامية قد أثار عاصفة قبل عشر سنوات لقيام عدد من مواقع الإنترنت الكبرى - مثل موقع أمازون، وبارنس آند نوبيل (Barns and Noble) - ببيع الكتاب عبر الإنترنت. وفي أعقاب ذلك، قرر الموقعون التوقف عن بيع الكتاب، ولكن موقع أمازون عاد لبيعه مرة أخرى مؤخراً. وفي إسرائيل، نشرت أجزاء من الكتاب قبل ١٥ عاماً،

احتمال أن يجد فيه الناس الآن أفكاراً جديدة... لمعرفة عدوك والتغلب عليه، يجب قراءة ما يقول“.

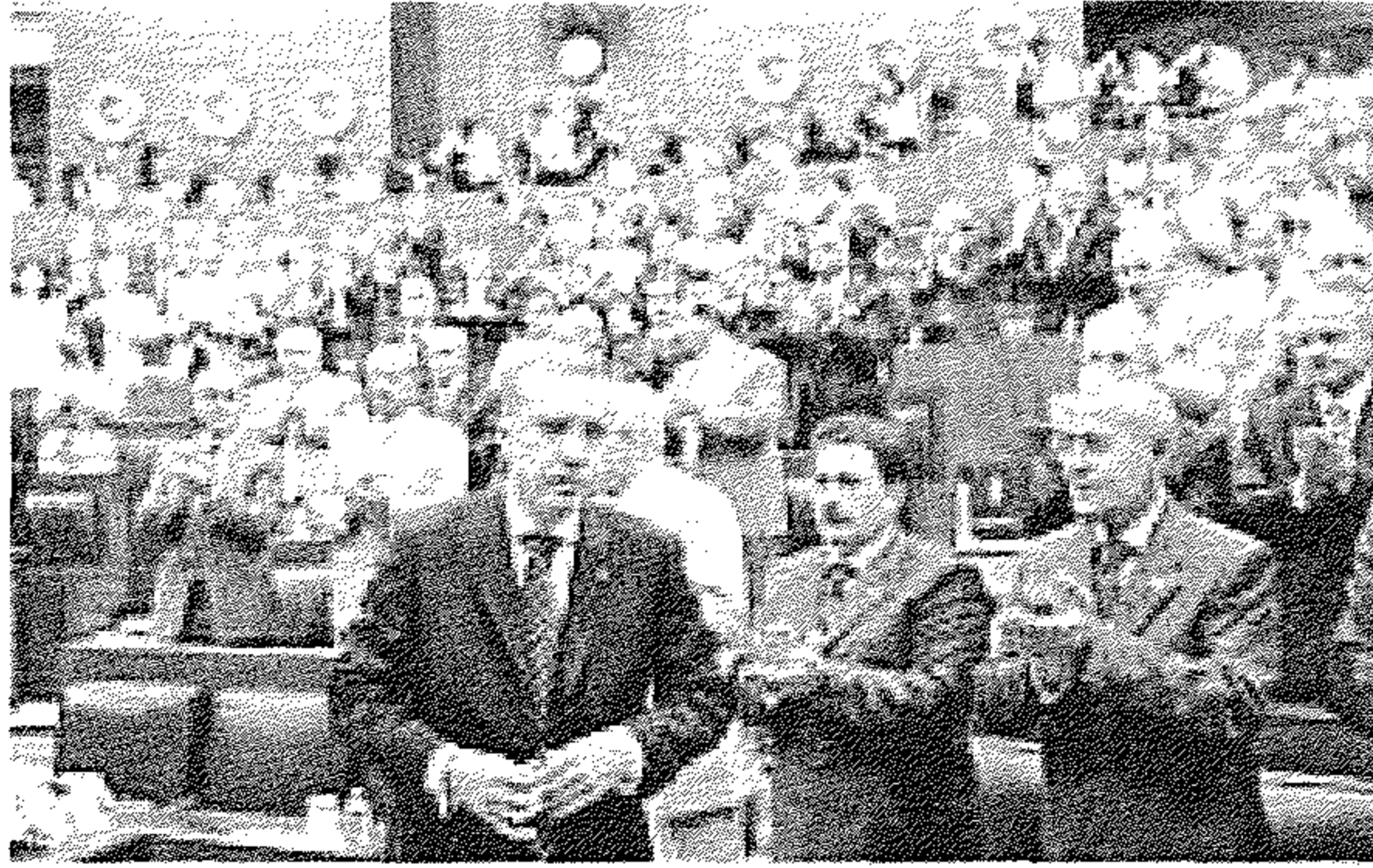
وتقول البروفيسور دينا بورات، رئيس معهد ستيفان روت لبحوث معاداة السامية والعنصرية في جامعة تل أبيب، إنها لا تعارض طبع نسخة نقدية من الكتاب، ولكنها تتخوف من أن تؤدي مثل هذه الخطوة إلى إلغاء الخطر على نشره. وتخشى بورات من أن يؤدي طبع الكتاب دون رقابة إلى خدمة أحد التيارات المسيطرة في ألمانيا.

ضمن مؤلف أصدرته دار نشر "أكدمون" بعنوان "فصول من كتاب كفاحي لأدولف هتلر"، والذي أعده البروفيسور موشيه تسيمرمان والدكتور عوديد هيلبرون، كما يوجد الكتاب في كثير من مكتبات الجامعات الإسرائيلية. والآن، وبعد تأييد المنظمات اليهودية في ألمانيا لطبع الكتاب، يدعو البروفيسور تسيمرمان من جامعة تل أبيب إلى استغلال هذا الزخم، وطبع نسخة عبرية كاملة من الكتاب. يقول تسيمرمان: "الخطر المفروض على الكتاب كان رمزياً منذ البداية، ولم يكن له أي أثر فعلي. لا داعٍ للقلق من

بقلم: تسفى برئيل
هاآرتس ١٢/٨/٢٠٠٩

كيف عرقلت المعارضة التركية تلك الصفقة الضخمة..؟

بوضع مشروع قانون تتمكن بمقتضاه الشركات التي تفوز بالمنافسة من استئجار الأرض التي يتم إخلاؤها من الألغام لمدة ٤٤ عاماً واستثمارها بزرعها زراعات عضوية.. هنا دخلت الشركات الإسرائيلية إلى المشهد التركي. توجه تجمع من ثلاث شركات إسرائيلية هي شركات "كوادرو"،



و"ريد فينج فاموط"، بالإضافة إلى شركة "تاهال" للفوز بهذه المنافسة، وعلى الرغم من منافسة دول أخرى لإسرائيل في هذا المضمار، كانت كل الظروف لصالح إسرائيل. كان من المفترض أن تكون شركة تاهال هي الشركة المسؤولة عن تطوير الأرض للزراعة. وبناء على التقارير الواردة من تركيا، فإن شركة تاهال كانت تنوي الدخول في شراكة مع مجموعة جاليك لتنفيذ هذا المشروع، وهي المجموعة التي يترأسها بورات جاليك صهر رئيس الوزراء. تمت الموافقة على القانون في البرلمان التركي، وبدا الأمر كما لو أن الطريق ممهداً أمام الشركات الإسرائيلية.. إلا أنه منذ ذلك الحين وقفت أحزاب المعارضة التركية ثائرة. ففي شهر يونيو تقدمت هذه الأحزاب إلى المحكمة الدستورية بالشك في قانون أردوغان. على حد زعمهم، فإن مشروع القانون الخاص بتسليم أراضي تركية لشركات إسرائيلية عن طريق الإيجار، لاسيما على الحدود الملتهبة بين سوريا وتركيا قد يضر بالأمن

"المال لا عرق له ولا دين. سيستثمرون هنا والرابع سيكون أحمد وعائشة ومحمد وليس يتسحاق". هكذا حاول رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الدفاع عن قانون التخلص من الألغام الذي وافق عليه البرلمان التركي في شهر مايو الماضي؛ أي أن اليهود لن

يربحوا، بل الأتراك هم الرابعون. ولكن ما قاله أردوغان لم يقنع المحكمة الدستورية التي ألغت نهاية شهر يوليو اثنين من البنود الجوهرية في قانون التخلص من الألغام. فما هي علاقة ذلك بإسرائيل..؟

هناك أربع شركات إسرائيلية كان من المفترض أن تربح من وراء ذلك المشروع الهائل للتخلص من نحو ٩٠ ألف لغم مدفون على طول نحو ٦٠٠ كيلومتر على الحدود بين تركيا وسوريا.. وكانت تركيا قد وقعت عام ٢٠٠٤ على معاهدة أوتوا لمنع إنتاج وانتشار واستخدام الألغام المضادة للبشر، إلا أنه منذ التوقيع على هذه المعاهدة، تم التخلص فقط من نحو عشرة آلاف لغم. كان من المفترض بالجيش التركي أن يتحمل مسؤولية القيام بهذه المهمة، ولكنه قدر أن التكلفة ستكون كبيرة للغاية وستراوح بين ٥٠٠ مليون إلى مليار دولار، واقترح بدلاً من ذلك طرح المشروع على الشركات الخاصة. وافق أردوغان على هذا الاقتراح وقام مستشاروه

القومى فى الوقت الذى تطمح فيه تركيا إلى النهوض بعلاقاتها مع سوريا. الأخطر من ذلك، على حد زعم المعارضة التركية، "أن الحدود التركية مقدسة ولا يمكن نقل السيطرة عليها لأية دولة أجنبية أياً كانت".

كما زعمت المعارضة التركية أيضاً أن موافقة أردوغان على جزء من محاولته مصالحته إسرائيل بعد الهجوم الذى شنّه عليها فى دافوس فى يناير من العام الحالى. وكما ذكرنا فإن أردوغان أراد أن يقنع الجميع أنه ليس المقصود نقل ملكية الأراضي التركية لإسرائيل، بل توفير فرص عمل للأتراك دون أن تتكلف حكومته شيئاً، بل ووصف معارضيه بأنهم "فاشيون وعنصريون".

وفى رد فعله على الأمر، هاجم رئيس الحزب الجمهورى "دينيز بايكل" رئيس الوزراء أردوغان لأنه لا ينجل من القول إن تركيا ليس لديها أموال للقيام بالتخلص من الألغام، بينما يمتلك طائرة نفاثة خاصة.

قبلت المحكمة الدستورية التركية التماس المعارضة جزئياً، وأكدت أنه لا يجوز تأجير الأراضي التركية للشركات التى تقوم بإخلائها من الألغام. والآن نحن بانتظار حسم المحكمة

الأمر بالنسبة لباقي بنود القانون التى تهتم بها المعارضة على نحو أقل.

وقد أوضح مسؤول رفيع المستوى فى حزب العدالة والتنمية لصحيفة هآرتس أن الأمر لا يتعلق بقانون موال لإسرائيل وبمعارضة مناهضة لإسرائيل: "إن الأمر ليس إلا سلوكيات سياسية غير مسؤولة من جانب معارضى أردوغان الذين أرادوا عرقلة مشروع حيوى وإنسانى تحت ذريعة الوطنية".

إنه بناء على شروط معاهدة أوتاوا فإنه يجب على تركيا حتى عام ٢٠١٤ التخلص من جميع الألغام المضادة للبشر من فوق أراضيها، وأى تأخير عن القيام بذلك قد يكلفها الكثير. ومشروع القانون الخاص بتأجير هذه الأراضي لن يوفر فقط الكثير من الأموال لتركيا بل إنه سيسمح لها أيضاً بالوفاء بالجدول الزمنى وتوفير أراضى صالحة للاستثمار والكثير من فرص العمل. وكم هو مثير إن هؤلاء الأشخاص الذين هاجموا أردوغان فى البرلمان التركى بسبب كلمته الحادة ضد إسرائيل فى مؤتمر دافوس، هم أنفسهم الذين يتهمونه الآن ببيع أراضى الوطن لإسرائيل.

نعم لقمة نووية

بقلم: أفنير كوهين (*)
هآرتس ١٦/٨/٢٠٠٩

النوى التى تتبعها. فى أعقاب هذه التحفظات، وجد البيت الأبيض نفسه فى معضلة، فالأطراف التى تقف وراء الفكرة مقتنعة من جهة بأن على إسرائيل أن تكون مشاركة فى قمة نووية كهذه، ومن الناحية الأخرى لا يرغب البيت الأبيض فى إحراج إسرائيل - خصوصاً فى مثل هذه القضية الحساسة. فالملف الإسرائيلى متختم بصورة مفرطة حتى بدون قضية الذرة.

ولكن على إسرائيل أن تشارك فى هذه القمة النووية رغم كل التحفظات. هذا التحفظ ليس مفاجئاً، فإسرائيل دائماً ما كانت تخشى من خيالها فى هذه المسألة. ولكن كدولة تعتبر نووية بكل معنى الكلمة، ولديها مصلحة وجودية فى القضايا المطروحة فى القمة، لا يمكن تصور قمة نووية دولية بدونها. الأمر واضح من ناحية مصالح منظم القمة - الرئيس أوباما. فغياب إسرائيل سيوفر مرة أخرى سبباً لطرح الادعاء الذى لا تحبه الولايات المتحدة بالمرّة، وهو أنها تتبع معايير مزدوجة فى معالجة المسألة النووية الإسرائيلية. ولكن وجود إسرائيل فى مثل هذه القمة يعد مصلحة إسرائيلية أيضاً، لأن وجودها سيتمح اعترافاً بمكانتها النووية - الأمر الذى لم

يخطط البيت الأبيض لعقد قمة نووية فى مارس ٢٠١٠، وقد أعلن الرئيس الأمريكى باراك أوباما ذلك أثناء قمة الدول الصناعية الثمانى التى عُقدت فى يوليو الماضى فى إيطاليا. وهو يرغب فى توجيه الدعوة لزعماء ما بين ٢٥ إلى ٣٠ دولة من أجل تشكيل آليات أمنية نووية عالمية تحول دون التهريب والمتاجرة غير المشروعة فى المواد النووية.

مصادر فى البيت الأبيض تصف الهدف المعلن للمؤتمر كمحاولة للاتفاق حول ميثاق أخلاقى نووى يسرى على الدول ذات العلاقة فى كل ما يتعلق بالتأمين والمتاجرة فى المواد النووية. ولكن للقمة أيضاً هدف غير معلن - وإن كان لا يقل أهمية - ألا وهو تأسيس منتدى للحوار غير الرسمى بين قادة العالم حول رؤية أوباما لعالم خال من الأسلحة النووية.

وفقاً لصحيفة "بوليتيكو" الأمريكية، كان من المفترض أن تكون إسرائيل بين الدول المدعوة للقمة النووية، إلى أن بدأت تتردد أصوات متحفظة - على ما يبدو من قبل إسرائيل أو أصدقائها فى الولايات المتحدة. مصدر هذا التحفظ يكمن فى الادعاء بأن دعوة إسرائيل للقمة قد يمس بسياسة الغموض

تحصل عليه من أى محفل دولي، وستصبح إسرائيل عضوا مدعوا للنادي النووي بدلا من أن تكون منبوذة مستبعدة. من الممكن أيضا اعتبار الدعوة لمثل هذه القمة الباكورة الأولى على طريق المعالجة الصحيحة والمنطقية لمكانة إسرائيل النووية. في آخر المطاف، إسرائيل لا تشارك في النظام النووي العالمي القائم، فهي مثلا لم توقع على معاهدة حظر نشر السلاح النووي. ولهذا السبب تحديدا ستمنحها الدعوة لهذه القمة المكانة التي تستحقها في المنتدى الملائم ودون أن تضطر

لدفع أى ثمن. قد لا تتعزز سياسة التعتيم النووي إثر ذلك، ولكنها لن تنهار أيضا. دعوة إسرائيل لهذا المؤتمر قد تكون بداية الطريق الذي سيخرجنا من الآفاق الضيقة لسياسة التعتيم النووي.

(*) كاتب المقال هو مؤلف كتاب "إسرائيل والقنبلة" وزميل لقسم السياسات العامة في معهد ودرو ويلسون في واشنطن.

المصدر: www.debka.co.il

٢٠٠٩/٨/١٩

بقلم: هيئة تحرير الموقع

تعاون استخباراتي أمريكي إسرائيلي فرنسي ضد السودان

هيئتي عمليات: يقع مقر هيئة العمليات الأولى المسؤولة عن العمليات التنفيذية في تشاد، بينما يقع مقر الهيئة العامة المسؤولة عن تنسيق عمل أجهزة الاستخبارات الغربية الثلاثة في جيبوتي.

ويوجد في مقر هيئة العمليات في تشاد ضباط فرنسيون وإسرائيليون على وجه الخصوص، يتسللون إلى دارفور وجنوب السودان. وهذه الهيئة تقيم في دارفور علاقات مع أنصار عبد الواحد محمد نور رئيس جبهة تحرير دارفور. وفي الأسابيع الأخيرة زعمت بعض المصادر السودانية في الخرطوم أن محمد نور زار مؤخرا إسرائيل سرا، وحل ضيفا على الموساد الإسرائيلي، وأن عددا من كبار ضباطه وصلوا أيضا لإسرائيل ووقعوا على عدد من صفقات السلاح، وعلى اتفاق يقضي بتقديم إسرائيل المساعدة لدارفور في مجال الاستخبارات.

وفي جنوب السودان يعمل الإسرائيليون مع أنصار نائب الرئيس السوداني سيلفا كير. وحسب تلك المصادر فقد بدأت إسرائيل في تزويد قوات الجنوب، التي تستعد لاحتمال تجدد الحرب بينها وبين النظام الحاكم في الخرطوم، مؤخرا بكميات كبيرة من السلاح، تشمل دبابات ومروحيات ومدافع.

وحسب مصادر استخباراتية فإن الولايات المتحدة وفرنسا وإسرائيل يسعون لأن يصوت ناخبو الائتلاف المؤيد لسيلفا كير، والذين سيكون لديهم حينها القوة العسكرية الكافية لمواجهة جيش الخرطوم، من أجل تفكيك العلاقة السياسية بين الشمال والجنوب وإعلان استقلال الجنوب في الاستفتاء الشعبي الذي تحدد إجراؤه في يناير ٢٠١١ حول مستقبل السودان، والذي سيحكم العلاقة بين الجنوب والشمال.

وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، والموساد الإسرائيلي، وجهاز الاستخبارات الفرنسي يتعاونون لوقف سيطرة واستقرار الحرس الثوري الإيراني، والاستخبارات الإيرانية في السودان.

تفيد مصادر استخباراتية غربية في أفريقيا ومصادر ملف دبكا أنه لهذا الغرض السابق تبذل أجهزة استخبارات الدول الثلاث المذكورة جهودا لتفكيك دولة السودان لثلاث ولايات مستقلة. والهدف الرئيسي هو تدمير البنية التحتية لتهريب الأسلحة الإيرانية إلى الشرق الأوسط عن طريق الموانئ السودانية المنتشرة بطول شواطئ البحر الأحمر. ومن هناك تنتقل الأسلحة إلى مناطق مختلفة من الشرق الأوسط، من بينها شبه جزيرة سيناء، وغزة، ولبنان. وتعتبر مصادر استخباراتية أمريكية وإسرائيلية أن هذه البنية التحتية أحد العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

وتشير المصادر إلى أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA، وجهاز الاستخبارات الفرنسي، والموساد الإسرائيلي يتعاونون من أجل إسقاط النظام الإسلامي المتطرف للجندال عمر البشير في الخرطوم، وإقامة ثلاث ولايات منفصلة في السودان، تربطها علاقة فيدرالية هشة: الأولى، ولاية السودان الإسلامية التي سيخضع لحكمها الوسط وشمال السودان، والثانية ولاية دارفور التي سيخضع لحكمها إقليم دارفور في الغرب، وأخيرا ولاية جنوب السودان المسيحية التي سيخضع لحكمها جنوب السودان ومناطق النفط الغنية بالسودان، ومصادر مياه النيل الأزرق. ومن أجل تنفيذ هذه العملية المعقدة، أقام جهاز CIA، وجهاز الاستخبارات الفرنسية (DGSE)، والموساد

ترجمات عبرية

٧

المجتمع الإسرائيلي

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٩/٧/٢١

ثغرة في الاحتكار الديني

تكمُن أهمية "قانون عقد الزوجية" في خلق آلية رسمية مدنية للمأسسة وتسجيل علاقات زوجية. فقد ورد في مذكرة القانون: "التصور الأساسي للقانون المقترح هو أن مصدر صلاحية الحقوق والواجبات المتبادلة للزوجين رغبتهما في الإقدام على عقد زوجية"، بمعنى أن مصدر الصلاحية يكمن في الإرادة الحرة للزوجين، وليس في شريعة دينية ما. في الصيغة الحالية، يقتصر سريان القانون على إنشاء عقد زوجية شريكاهما "بلا ديانة".

واجه مشروع القانون انتقاداً شديداً للهِجَة بحجة أنه رقعة صغيرة، لا تعفى الغالبية الحاسمة من مواطني إسرائيل من التبعية المقيّدة للمؤسسة الدينية. صحيح أن الصيغة الحالية من عقد الزوجية غير مُرضية، وينبغي الاستمرار في النضال من أجل اتباع زواج وطلاق مدنيين كاملين في إسرائيل. لكن هذه أول ثغرة في الاحتكار الديني للأحوال الشخصية، ستكون قاعدة لإصلاحات أخرى في المستقبل. لذا على الأحزاب العلمانية أن تضمن المصادقة على القانون في الكنيست، في مواجهة المحاولات المتوقعة لعرقلته من جانب الكتل الأصولية.

يكفى تأمل الكلام الذي قيل لشرح مشروع قانون عقد الزوجية، الذي صادقت عليه أول أمس اللجنة الوزارية للتشريع، حتى ندرك أن هذه خطوة ثورية في تاريخ التشريع في إسرائيل. فقد ورد في مذكرة وزارة العدل: "نظراً لأن شئون الزواج والطلاق في إسرائيل تتحدد طبقاً للحكم الديني وحسب، فإنه لا توجد في الواقع أحكام مدنية تُعنى بهذه الشئون.. ولذا، فإن القانون المقترح يخلق إطاراً قانونياً لإجراء عقد الزوجية ولفسخه أيضاً. يبيح الحكم القائم، الذي يستند إلى قانون من قوانين الانتداب من عام ١٩٢٢، والزواج والطلاق بين أعضاء "طائفة دينية معروفة" فقط، ويضع شئون الأحوال الشخصية بين يدي الهيئات القانونية للطوائف الدينية، لكن مئات الآلاف من المهاجرين، ممن "يحق لهم القدوم بمقتضى قانون العودة"، لكنهم ليسوا يهوداً طبقاً للشريعة اليهودية، جاءوا إلى إسرائيل في العقود الأخيرة. خلق استيعابهم في إسرائيل وضعاً جديداً هو وضع "بلا ديانة"، لا يستطيعون الزواج أو الطلاق. يستهدف مشروع القانون تمكينهم من تسجيل أنفسهم كأزواج، ومن إقامة أسرة، وتمت المصادقة عليه استجابة لمطلب ائتلافي قدمه "أفيجدور ليرمان".

أرقام قياسية إسرائيلية رغم الخروج من التصفيات

بعدما خاضت منافسات ٢٠٠ متر متنوع في مدة دقيقتين و١٧ ثانية و٧٩ جزءاً من الثانية. ورغم تلك النتائج الممتازة بالنسبة لها، إلا أن السباحة البالغة من العمر ١٩ عاماً أنهت السباق في المركز الأربعين من بين ٧٣ سباحة.

أما توم باري فأبهى العروض الإسرائيلية صباح اليوم في مسابقة ١٠٠ متر صدر، حيث

بدأ بداية ضعيفة، وأنهى السباق في دقيقة وثلاث ثوان و٩٤ جزءاً من الثانية. وكان باري قد سجل رقمه القياسي في أولمبياد بكين في دقيقة وثلثتين و٤٢ جزءاً من الثانية.

(*) دورة الألعاب اليهودية (هَمْكَايَا): هي بطولة رياضية متعددة النشاطات، تُنظم كل أربع سنوات في إسرائيل بمشاركة رياضيين يهود. وتهدف الفكرة إلى تنظيم أولمبياد لليهود في إسرائيل يشارك فيها رياضيون يهود من جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى تقوية الصلة بين يهود الشتات ويهود "الأرض"، وكانت منظمة المكابي العالمية قد قررت تنظيم أول مكابيا في عام ١٩٣٢.



انطلقت صباح اليوم بطولة العالم للسباحة في روما. ووصل وفد مكون من ١٥ سباحا إسرائيليا للمشاركة في البطولة. وفي منافسات اليوم الأول سجل آلون مندل رقماً قياسياً جديداً في التصفيات الأولى لخمس مائة متر فراشة. وقطع السباح الإسرائيلي المسافة في ٢٣,٩٠ ثانية بفارق ٣٧ جزءاً من الثانية عن

رقمه القديم، ولكن جاء ترتيبه في المركز الـ ٣١، ولم يتأهل للتصفيات قبل النهائية.

وكانت كرسينا تشرنشف البالغة من العمر ١٧ عاماً أول من قفز إلى حمام السباحة اليوم، ورغم تحسينها لرقمها القياسي في سباحة ١٠٠ متر فراشة في دقيقة و٣٢ جزءاً من الثانية، إلا أنها لم تنجح في الوصول إلى التصفيات قبل النهائية، كما فشلت عاميت عفرى في محاولة الوصول إلى التصفيات قبل النهائية بعد تسجيلها زمناً قدره ٥٩,٠٢ ثانية في سباحة ١٠٠ متر فراشة بفارق ٥٢ جزءاً من الثانية عن رقمها القياسي الإسرائيلي الذي سجلته في الأسبوع الماضي في دورة الألعاب اليهودية (*) الثامنة عشرة. كما سجلت تناسيا كوروتكوف رقماً قياسياً شخصياً جديداً،

تأهيل خاص للحريصين على أداء الفرائض الدينية

مثل الرقصات الشرقيات. تقول عينات دويدوف مديرة المعهد: «هنا لا يوجد رجال، لذا فإن الحريديات يستطعن المجيء والتدريب بكل حرية».

باستثناء رأس واحدة مغطاة في المطبخ، الجميع هنا بدون غطاء رأس. هنا في تجمع النساء هذا، لا يُظهرن خصلات الشعر أو يكشفن رأسهن فحسب، وإنما تنكشف أجسادهن

في غرفة اللياقة البدنية بـ«جفعات شموئيل»، الواقعة قرب مدينة «بنى باراك»، يبدو العالم الحريدي مختلفاً وأكثر تساهلاً من قضية الأم التي جوعت ابنها، والتي كشف النقاب عنها خلال الأسابيع الماضية. تسير النساء فوق المشايات الكهربائية وهن يرتدين جونيات فوق «بناطيل ضيقة». وفي الغرفة المجاورة، توجد فتيات يرتدين زياً مطرزا وهن شعر

أيضاً. تقول فتاة ذات جسد ممشوق إنها تتردد بانتظام على المعهد منذ عام للمحافظة على قوامها بعد أربع مرات ولادة. جدير بالذكر أن هذا المعهد، الذي تلتحق به ٣٠٠ سيدة حريدية، ليس الوحيد الموجود في الوسط الحريدي. ففي عام ٢٠٠٥، أقيم ما يقرب من عشرة معاهد لياقة بدنية للنساء فقط، تعمل بتشجيع من الحاخامات في مدن مثل القدس وبنى باراك وبتاح تكفاه ومستعمرة «كريات سيفر».

ويقولون في الشارع الحريدي إنها ظاهرة جديدة، وأن معاهد اللياقة البدنية للنساء تعد مؤشراً على تحول آخذ في الانتشار وسط النساء الحريديات، وعلى عكس الاعتقاد السائد لا توجد نساء يتعرضن للقمع والقهر وإنما نساء جريئات يسرن نحو الأمام. ويمكن الآن مشاهدة نساء حريديات يتعلمن هندسة البرمجيات وتصميم الجرافيك، كما توجد كثير من الحريديات يعملن في شركات التكنولوجيا المتطورة (الهاتف)، أو يتوجهن إلى مستشفيات العلاج النفسي بموافقة الحاخامات، وقد ازدادت أيضاً جمعيات النساء المقهورات خلال الأعوام الماضية.

يحذر الحاخام عوفاديا يوسف قائلاً إن الإنترنت هو «رجس الأرجاس» ويقول آخرون إن «الإنترنت بمثابة رذيلة». ورغم ذلك، توجد كثير من النساء الحريديات يفضلن اليوم العمل في شركات التكنولوجيا المتطورة. كانت شركة «ماتريكس» هي الرائدة في تشغيل الحريديات، وفيما بعد انضمت إليها شركات أخرى في بيت شيمش، وبيتار عيليت وأشدود ومدن أخرى تقوم بتشغيل آلاف الحريديات.

تقول نيلي دويتوفيتش، حريدية من بتاح تكفاه، أقامت مؤخراً في تل أبيب شركة «realcomers» متخصصة في مجال الإنترنت وتصميم المواقع للشركات الأخرى، وتوجد داخل هذه الشركة وحدة تسمى «داعات» تعمل فيها نساء حريديات - تقول: «إن هذه الوحدة مختلفة تماماً، لأنني حريدية وأعرف متطلبات الفتيات أمثالي. وإنني أمتلك الخلفية التكنولوجية، نظراً لاشتغالي في عدة وظائف بهذا المجال، من مصممة في الصناعة الجوية وحتى نائبة مدير عام في شركات تطوير برمجيات. وفي كل مرة تنجح الفتاة الحريدية في الحصول على مزيد من المال، أكون سعيدة لمساعدتي لها في تحقيق ذاتها».

النساء الحريديات لديهن دوافع كثيرة، لكنهن يواجهن صعوبات همة. فعندما يتزوجن، تكون الأسرة لديهن على رأس جدول أولوياتهن، ولا يتوجهن إلى كثير من أماكن العمل، كما لا يروق لأصحاب الأعمال حقيقة إنجابهن كل عام أو عامين. فهم يحاولون التفكير بشكل عملي، لكنهم ينسون على سبيل المثال، أن الرجل يتوجه سنوياً لقضاء مدة الاحتياط. والحريدية التي تعمل في مكان علماني لا تستطيع

التحلى بالصبر أو العمل بطمأنينة، فهي تخشى عدم تنفيذ القرارات بشكل صحيح، ولا يوجد من تستشير دينياً دائماً. وأحد الأسباب الأساسية للتوجه إلى مجال الكمبيوتر، هي الرواتب المرتفعة في هذا المجال، لكن فعلياً تتقاضى النساء الحريديات رواتب أقل من الحد الأدنى، غير أنهن يتمتعن بالقرب من المنزل وأساليب معيشة تناسب معهن. وهناك نساء حريديات أخرى يفضلن العمل في مهن عادية مثل تصميم الملابس أو الحمامة.

فعلى سبيل المثال، قررت أدوليا (٣٠ عاماً) وتقول أربعة أبناء، أن تصبح خبيرة في الخطوط. وتقول عندما كنت في سن السابعة عشرة عثرت على ورقة كتبها فتاة لا أعرفها يبدو أنها كانت ستتحرق، ومنذ هذه اللحظة، بدأت أدرس وأقرأ كتباً حول الخطوط.

* كيف ينظر المجتمع إلى مهنتك..؟

- «معظمهم مهتمون بها، واليوم الحاخامات يشجعونني».

يقول البروفيسور مناحم فريدمان، أستاذ علم الاجتماع في جامعة بار إيلان، والباحث في شئون الوسط الحريدي: «حتى يستطيع الرجال التعلم في الجامعات، يجب أن يهتم أحد بالنواحي الاقتصادية. وقد ألفت هذه المسؤولية على عاتق النساء الحريديات. ففي البداية، كان يعملن في مجال التدريس أو في رياض الأطفال، لكن لم تعد هناك وظائف متوافرة مثل السابق مما اضطرهن للبحث عن وظائف أخرى. وبشكل متناقض، فإن أهمية خروج النساء إلى العمل في المجتمع الحريدي أصبحت ضرورية لوجود هذا الوسط».

ويبدو أن هذا الأمر كان وراء فتح أفق جديدة للنساء خلال الأعوام الماضية إلى جانب طرق التدريس. ويتيح الآن معهد «بيت يعقوف»، معهد التدريس التقليدي للفتيات الحريديات، فرصة تعلم مهن أخرى مثل هندسة البرمجيات وتصميم الجرافيك. تقول الحاخامة عدينا بار- شالوم ابنة الحاخام عوفاديا يوسف: «قبل خمسين عاماً، كانت الفتيات الحريديات يتزوجن رجالاً متعلمين ويعملون، وكانت الفتيات اللاتي أنهين الدراسة في المعهد فقط يساهمن في الإنفاق على الأسرة. والمشكلة أنه لا يوجد حتى الآن مكان للعمل لهم في إطار الوسط الحريدي، ومن بلغت أعمارهن الثلاثين يتعين عليهن الخروج خارج الوسط الحريدي للعمل».

قبل تسع سنوات أقامت بار شالوم الكلية الأكاديمية الحريدية بالقدس، والتي تمنح درجات علمية من جامعة بار إيلان وجامعة بن جوريون والجامعة المفتوحة لأبناء وفتيات الوسط الحريدي. وإلى جانب هذه الكلية، أقامت مؤسسات أكاديمية أخرى تتعلم فيها الحريديات. فعلى سبيل المثال، في أكاديمية «كريات أونو» يتعلم ٢٠٠٠ حريدي منهم ٨٠٠

حريدية.

تقول بار شالوم: «إننى أسكن فى تل أبيب وأعيش فى مجتمع مختلط من المتدينين والعلمانيين. وقد تعلمت من المجتمع المحيط بى أنه حتى أستطيع الإنفاق على نفسى، يجب أن أصبح أكاديمية. ولحسن حظى، قبل عقدين من الزمان استطعت اقتصادياً إرسال ابنتى للدراسة فى جامعة تل أبيب، لكن هناك قدر قليل من الحريديم الذين يستطيعون مالياً القيام بذلك، وقليل منهم من يوافق على إرسال أبنائه إلى جامعة علمانية».

وفى الواقع، فإن حلم بار شالوم لإقامة كلية للحريديم قد تحقق خلال العقد الأخير. فقبل ١٨ عاماً، توجه الملياردير «أدمنور صابرا» إلى والدها وعرض عليه ١٥ مليون دولار لافتتاح مؤسسة أكاديمية حريدية، فضلاً عن تمويل أنشطتها. لكن الحاخام عوفاديا يوسف قال إن المجتمع الحريدى لم يتهيأ حتى الآن لخطوة كهذه. وتقول بار شالوم إنه انتظر وجود شخص يمكنه الاعتماد عليه، لا يقدم برامج دراسية محظورة أو يساوم على المناهج الدراسية، وقد دخلت إلى الصورة قبل عشرة أعوام.

* كيف حصلت على موافقات من الحاخامات..؟

- «عندما قررت أنه حان الوقت لإقامة الكلية، توجهت إلى والدى مع خطة مفصلة تشتمل على دراسات أكاديمية إلى جانب الاستعانة برجال الدين الذين يفسرون نظرة الدين للمادة المدروسة. وقد أدرك والدى أن الواقع تغير ووافق على ذلك. وتمت موافقة الحاخامات المعارضين لذلك. ولا شك أنه بدون والدى لما كانت هذه الجامعة ستقام».

انضمت الفتيات الحريدات للدراسة، لكن فى العام الأول كان يوجد رفض من الحاخامات الإشكناز وسادت مخاوف الاستسلام للضغط وإغلاق الكلية.

يدرس الآن فى الكلية نحو ٥٠٠ فتاة و٢٠٠ شاب كلاً بمعزل عن الآخر فى أقسام الخدمات الاجتماعية وإدارة التعليم ورياض الأطفال، فضلاً عن الماجستير والدكتوراه... إلخ.

وهناك مجال آخر طرأ تغير عليه خلال الأعوام الماضية فى الوسط الحريدى هو التوجه للاستشارات النفسية. تقول الطبيبة النفسية إيلات فيدار: «تأتى إلى نساء حريدات، بموافقة الحاخامات، مع مشاكل من أنواع مختلفة، والمشكلة أنه ليس كل الأزواج يسمحون لهؤلاء النساء بالاهتمام

بأمورهن، ويمكن أن يصل ذلك فى بعض الأحيان إلى حد العنف الجسدى».

وفى الأعوام الماضية، انضمت فيدار إلى منتدى «تكننا» لمعالجة ومنع التحرش الجسدى، والذى يضم كافة المنظمات الهامة فى الصهيونية الدينية. تقول فيدار: «يهدف هذا المنتدى إلى مساعدة النساء المتدينات والحريدات اللاتى تضررن من شخصيات عامة فى الوسط وتقديم أساليب العمل الممكنة، حيث إن الفتيات الحريدات لا يتوجهن فى الغالب إلى الشرطة والموضوع يتم تسويته داخل الوسط الحريدى من خلال تعهد الشخص المتهم بالتوجه للمعالجة أو عدم شغل أى منصب تربوى، وكل حالة توجه إلى طبيب نفسى كانت تحدث سرا».

كانت سارة، (اسم مستعار) حريدية من القدس، تخضع للعلاج لدى فيدار بعدما تعرضت للاغتصاب من سائق حافلة علمانى يعمل فى الحى الذى تسكن فيه. وتقول: «حتى أشقائى لا يعلمون شيئاً عن توجهى لطبيب نفسى، لأن هناك وصمات عار كثيرة إذا توجه حريدى إلى العلاج النفسى بدون علم أحد. وإذا توجه أحد إلى طبيب نفسى يعتبر شخصاً مريضاً نفسياً، ويعد ذلك فى غاية البشاعة، ويمكن أن تعالج المرأة بدون علم زوجها، وهذا الأمر من وجهة نظرى مثل إنقاذ روح».

«عندما تعرضت للاغتصاب، لم أستطع البوح بذلك لأى مخلوق، حتى التحدث عن ذلك مع نفسى. كان هذا الأمر يدمرنى من الداخل طوال أكثر من عام ونصف العام حتى انهرت نفسياً. وذات يوم، قلت كل شيء لابنة عمى. وأدركت حينها مدى الخطأ الذى ارتكبته عندما كتبت السر كل هذه الفترة.. وأعتقد أن الأمر يرجع لغياب الوعى فى الوسط الحريدى، الذى يحظر فيه التحدث عن العلاقات وضرورة أن يحدث كل شيء فى الخفاء. وبعدما التقيت مع إيلات، جعلتنى أدرك أنى غير مسئولة عن الاغتصاب، وأعطتنى القوة والأدوات لمواجهة ما حدث حينما كنت طفلة ساذجة فى التاسعة عشرة من عمرها».

تقول الدكتورة تسفيا جرنفيلد، حريدية وناشطة سياسية وعضوة كنيست سابقاً: «رغم كل التطورات الإيجابية التى حدثت فى عالم النساء الحريدات، إلا أن النقلة الكبيرة لم تحدث حتى الآن».

أسباب الفشل المتواصل لكرة السلة الإسرائيلية

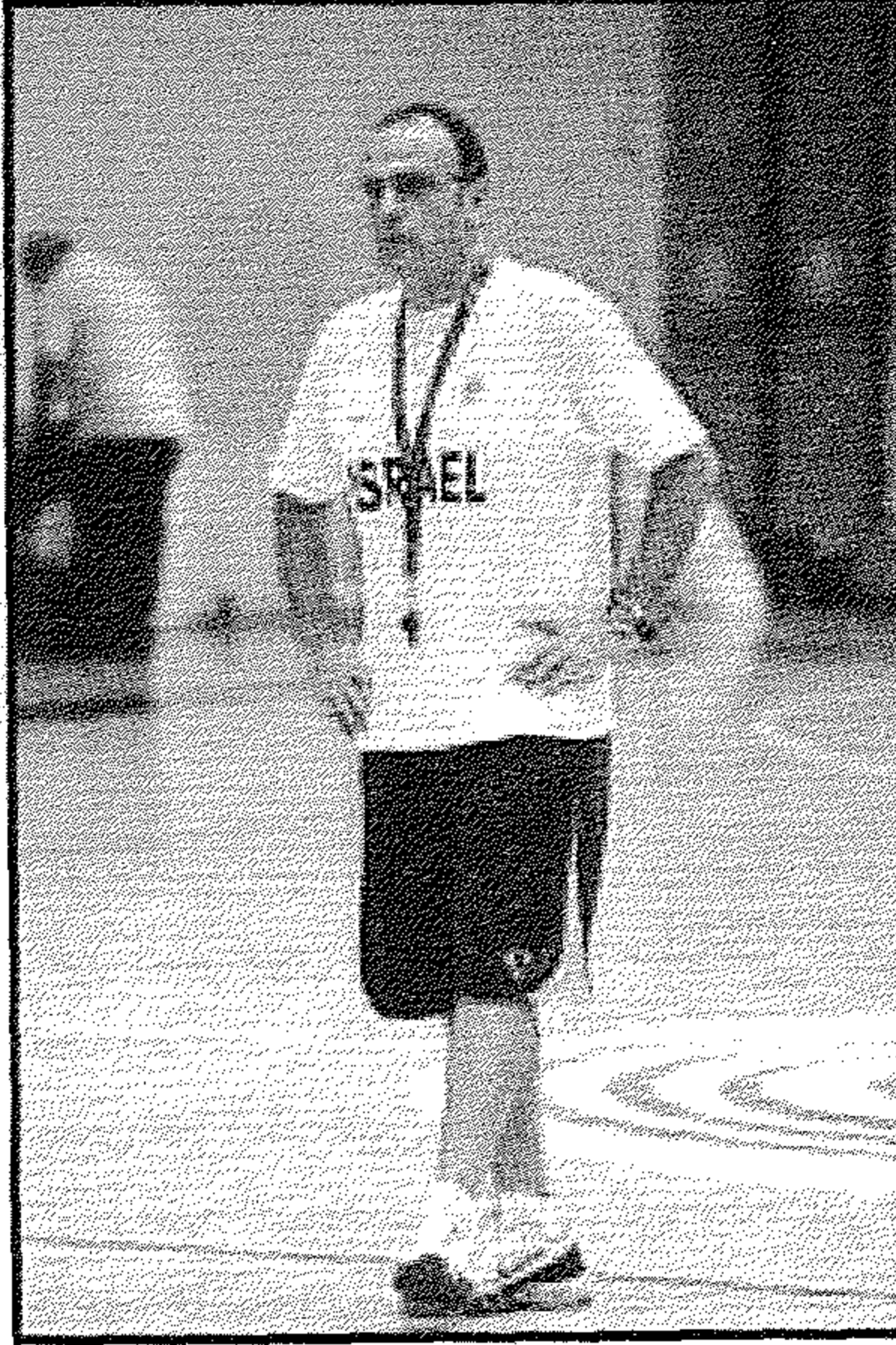
بقلم: أودي هيرش
هاآرتس ٢٦/٧/٢٠٠٩

مناسباً لتدريب الشباب، وتسيفكا شرف، ويورام حاروش اللذين قررا تعيين المدربين لمنتخبات الشباب، إلا أن المشكلة ليست شخصية في الحقيقة، بل كلنا نتحمل المسؤولية.. إننا في الوقت الذي كانت تتداعى فيه البنية التحتية لكرة السلة الإسرائيلية كنا منشغلين بأمور أخرى.

خلال التسعة وثلاثين عاماً الماضية سيطر على عالم كرة السلة الإسرائيلي عنصر واحد ألا وهو التنافسية. الجميع انشغل بسطوة مكابي تل أبيب وبحثوا عن طرق لهزيمته وإسقاطه. القليل فقط هم من لاحظوا أن دوري المدارس يتخلى عن أبنائه بدلاً من تنمية قدراتهم ورعايتهم، وأن قرار إنشاء أكاديمية لكرة السلة، والتي

ستضر بالغ الضرر بالاتحادات، تم اتخاذها بشكل شبه سري. من ذا الذي يكثر بتلك الصغائر بينما الإمبراطورية قد تحسر المزيد من البطولات؟!

يبدو أن هذا الصيف وضع نهاية للآمال المتعلقة بازدهار ووجود بديل لمكابي. فيخصومها لا يريدون ألقاباً بل فقط يريدون البقاء اقتصادياً. إذا لم نفق من الأوهام ونبدأ في الاهتمام بالطريقة التي عن طريقها نربي لاعبي كرة سلة شباب في إسرائيل، فإن هذا الصيف لن يُذكر سوى بأنه نقطة سوداء على طريق الانحدار.



لو لاحظتم إن هذا الصيف كان أحد أكثر المواسم سوءاً في تاريخ كرة السلة الإسرائيلية، ولو رأيتم مكابي حيفا تنسحب من كأس الاتحاد الأوروبي بعد لحظة من انتهاء الوقت المستقطع، ولو سمعتم داني كلاين يتحدث عن ديون تبلغ قيمتها الملايين، وإذا أصابكم الدهشة من حالة الجمود التي يشهدها سوق اللاعبين فإنكم لم تروا شيئاً بعد.. فبدءاً من يوم الجمعة يجب أن نسلط الأضواء على منطقة أخرى تماماً، يجب أن نركز، على نحو أكثر دقة، على الرقم ٨٩.

الفارق ٨٩ نقطة. هذا هو الفارق الذي خسرت به منتخبات الشباب خلال أسبوع أمام منتخبات ليتوانيا. صحيح أن الخصم هو دولة كرة السلة

الرائعة، ولكن قمصان الفريق المقابل كان يرتديها في الماضي بركوفيتش وجيمتش وهنفيلد وشبير وكاتش الذي قدموا صورة لكرة السلة التي تتميز بالحكمة والروح القتالية. كل ذلك هو ميراث الماضي. إن هبوط منتخب الشباب إلى التصنيف الثاني بعد بضعة أيام من الهزيمة أمام الليتوانيين بفارق ٥٠ نقطة أوضح أن إبداع لاعب كرة السلة الإسرائيلي يمر بأزمة عميقة.

من السهولة بمكان الإشارة إلى من يقفون وراء هذا الفشل: أريئيل بيت هالحمي مدرب منتخب الشباب، والذي لا يعد

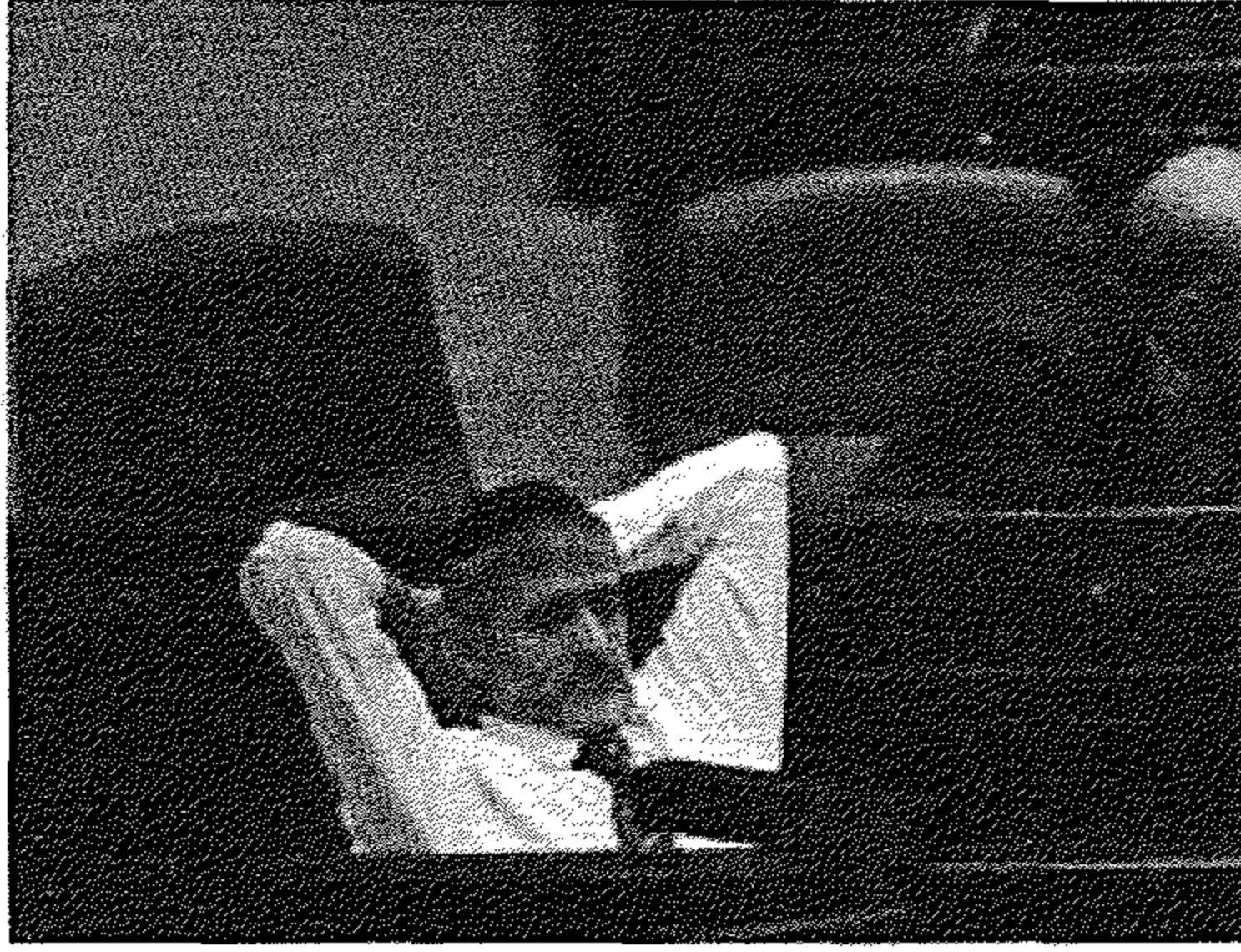
العمال الأجانب السبب في البطالة

بقلم: بنحاس وولف
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٩/٧/٣٠

الحكومة بطرد المقيمين غير الشرعيين إلى خارج حدود إسرائيل وتشجيع رحيلهم طواعية. ومع ذلك، تمت الموافقة على اقتراح الوزير يشاي بمنح تصريح مؤقت لأبناء المقيمين غير الشرعيين وآبائهم بالإقامة في إسرائيل، على أن تكون مدة التصريح ثلاثة أشهر.

قرر رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، إرجاء طرد أبناء المقيمين غير الشرعيين في إسرائيل لثلاثة أشهر أخرى، وجاء في بيان أصدره أمس (الخميس) ديوان رئيس الوزراء: "اجتمع رئيس الوزراء بوزير الداخلية، إيلي يشاي، ووزير المالية، يوفال شتاينيتس، وتقرر في الاجتماع مواصلة سياسة

وجاء قرار يشاي هذا في أعقاب الخطاب الذي تلقاه من رئيس الدولة، شمعون بيريس، والذي طلب فيه منه الامتناع عن طرد أبناء اللاجئ - الذي كان مقررا أن يبدأ في الأول من أغسطس. وكتب بيريس في خطابه: "قمت مؤخرا بزيارة مدرسة روجوزين جنوبي تل أبيب، والتي يدرس فيها أبناء العمال الأجانب. شعرت فيهم بطعم دولة إسرائيل



التي وُلدوا فيها، وشعرت بحبهم لإسرائيل ورغبتهم في الخدمة بجيشها. لا يمكن أن نظل غير مبالين بمصير هؤلاء الأطفال والشباب. أنا أعى مدى تعقد هذه القضية، ولكنى أعتقد أنه من الحري أن نجد لها حلا مناسباً، يتماشى وتقاليد شعبنا ويكون قانونياً".

* سنناضل لمنع طرد الأطفال:

أدى قرار رئيس الوزراء إلى ردود فعل عديدة، حيث رحب المسؤولون في منظمة "أطباء من أجل حقوق الإنسان" بالقرار، ولكنهم أضافوا قائلين: "لن نسمح لهذا القرار بأن يخدمنا وسنناضل لمنع طرد الأطفال. طرد آلاف المهاجرين الذين يقعون ضحية لعدم وجود سياسة هجرة في إسرائيل يتواصل، وسوف نناضل لمنع عمليات الطرد الجماعي".

كما أعرب عضو الكنيست دوف حنين (من حزب الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) عن ارتياحه لهذا القرار، وقال: "إنه انتصار كبير للنضال الشعبي ضد طرد الأطفال، والذي شارك فيه جمهور كبير ومتنوع، وهو ما أثبت مرة أخرى أن الاحتجاج الشعبي كفيل بأن يؤثر. يجب أن نضمن وضع حد لسياسة اعتقال الأطفال وآبائهم وطردهم، ويجب أن نسعى من أجل عرقلة مشروع قانون 'منع التسلل' الذي يتضمن عقوبات بسجن اللاجئ".

وفي المقابل، قال عضو الكنيست ميخائيل بن آري (من حزب الاتحاد القومي) إن "زعماء اليسار يحاولون تقويض الطابع اليهودي للدولة، وذلك خلافاً للقانون. هؤلاء المنافقون لم يشفقوا على أبناء جوش قطيف عند طردهم".

وجاء في البيان أيضاً: "تقرر في الاجتماع أن يتم خلال هذه الأشهر الثلاثة بلورة سياسة لمعالجة قضية المقيمين غير الشرعيين وأبنائهم. وزير الداخلية سيجري مداوالات في هذا الموضوع مع أعضاء اللجنة الوزارية لشئون العمال الأجانب التي يرأسها وتشارك فيها كل الجهات المختصة".

كما أصدر نتنياهو تعليقات

بأن يقوم وزير الداخلية، إيلي يشاي، ووزير العدل، يعقوف نهمان، خلال تلك الفترة بوضع مشاريع قوانين تقضى بتشديد العقوبة على الإسرائيليين الذين يقومون بتشغيل عمال غير شرعيين، وذلك لعرض هذه المشاريع على الكنيست خلال دورته الشتوية. وجاء في البيان: "وبموازاة ذلك، سيناقش المجلس الوزاري المصغر ظاهرة المتسللين غير الشرعيين على الحدود الجنوبية وسبل تشديد الرقابة على الحدود".

وأشار البيان إلى أن "التدفق المستمر للمقيمين غير الشرعيين إلى دولة إسرائيل في السنوات الأخيرة أدى إلى وضع أصبحت معه نسبة العمال الأجانب في إسرائيل من الأعلى عالمياً، وذلك مقارنة بعدد المواطنين الإسرائيليين وعدد العاملين في فروع الاقتصاد. وهذه الحقيقة تؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة بين الإسرائيليين وتغير بشكل جوهري الميزان الديموجرافي الداخلي في دولة إسرائيل".

* خطاب شديد اللهجة من بيريس:

كان وزير الداخلية، إيلي يشاي، قد قرر في وقت سابق إلغاء إجراء كان يقضى بإلزام العمال الأجانب واللاجئين المقيمين في وسط البلاد بالانتقال إلى الضواحي. وقال يشاي إن هذا الإجراء "سيخلق تجمعات كبيرة من المقيمين غير الشرعيين، مثل السودانيين، في الضواحي، مثلما حدث في منطقتي عراد وإيلات. ليس من الصحيح أن نترك مدن الضواحي تواجه هذه المشكلة، إلى جانب الصعوبات التي تواجهها أصلاً. ولذا من الحري أن يعقد المجلس الوزاري المصغر اجتماعاً في أقرب وقت ممكن للبحث في سبل التصدي لهذه الظاهرة".

الأغنياء يفضلون العمال الأجانب على العرب

لبقاء ٣٠٠ ألف عامل أجنبي في إسرائيل سواء الموجودين بشكل قانوني أو غير قانوني. ويعمل العمال الأجانب بشكل عام في القطاعات التي تتطلب الكثير من القوى العاملة مثل قطاعات البناء والزراعة وهما القطاعان اللذان اعتاد عرب إسرائيل العمل بهما، وبالفعل تم اقصاؤهم عن العمل في هذين القطاعين. وسرعان ما اكتشف العرب أنهم لم يفقدوا



أماكن عملهم في قطاع البناء فحسب، بل اكتشفوا أيضاً انخفاض معدلات أجورهم بشدة في جميع القطاعات، بسبب تشغيل العمال الأجانب.

وقد كشفت لجنة أكشتاين أنه لا يوجد أي مانع يحول دون استبدال جميع العمال الأجانب العاملين في قطاع البناء، بنحو ٧٠ ألف عامل من عرب إسرائيل. وكان كل ما يتوجب فعله هو رفع أجر الساعة في مجال البناء ليتراوح بين ٤٢-٤٨ شيكلاً. ولنا أن نتخيل ما كان يمكن لهذا الأجر أن يفعله لعشرات الآلاف من الأسر العربية في إسرائيل.

إلا أن الأمر الذي يدعو للدهشة أن الكنيست لم تصدق على مشروع القانون الذي يقضي بحظر تشغيل العمال الأجانب في قطاع البناء ابتداءً من عام ٢٠١٠، بزعم أن وقف تشغيل العمالة الأجنبية سيؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار الوحدات السكنية في إسرائيل (وقد كشفت لجنة أكشتاين أن هذا الارتفاع في الأسعار لن يتجاوز الـ ٥٪)، كما رفض أعضاء الكنيست الحظر التام لتشغيل العمال الأجانب حتى عام ٢٠١٢.

لذا سيكون من الصعب وصف الجهود المبذولة من أجل تطبيق القانون فيما يتعلق بحظر تشغيل العمال الأجانب بشكل غير قانوني في دولة إسرائيل، بأنها جهود حثيثة، ولكن يمكننا أن نتساءل عما إذا كان لذلك علاقة بحقيقة أن عرب إسرائيل هم الذين يدفعون ثمن تشغيل العمال الأجانب، وأن المستفيدين الوحيدين هم أبناء الطبقتين الصفوة والمتوسطة.

يعد مشهد العامل الأجنبي وهو يتجول بين الطاولات، ويحمل مكنسة وينظف في هدوء وسرعة بقايا الطعام التي سقطت دون قصد على الأرضيات، مشهداً مألوفاً في معظم مطاعم تل أبيب. ولا يختلف الوضع كثيراً في الفنادق، إذ تستقبلك الموظفة الإسرائيلية التي تتحدث ثلاث لغات، بينما يقوم عامل سوداني أو صيني بمسح الأرضيات.

وقد جاء في تقرير لجنة أكشتاين المعنية بوضع سياسة محددة تجاه العمال غير الإسرائيليين، والتي يرأسها تسفي أكشتاين نائب محافظ بنك إسرائيل، أن «المستفيدين الرئيسيين من الخدمات التي يقدمها العمال الأجانب هم أبناء الطبقتين الصفوة والمتوسطة، وذلك عن طريق تخفيض أجور العمال الإسرائيليين ممن يقومون بنفس الوظائف التي يقوم بها غير الإسرائيليين. وهذا ما يتجلى في خفض قيمة الخدمات التي تتطلب الكثير من الجهد البدني، وهي الخدمات يحتاجها بشدة أبناء هاتين الطبقتين. على سبيل المثال، الممرضين وخدمات السياحة الداخلية وتنظيف المنازل». وهذا على الجانب الآخر يعني إجبار العمال الإسرائيليين الذين يسعون للعمل في هذه الوظائف - النساء العربيات والإثيوبيات على سبيل المثال - على تقليل أجورهن وقبول ظروف العمل التي ينص عليها القانون. وبذلك يتسنى لأبناء طبقتي الصفوة والمتوسطة أن ينعموا بنظافة منازلهم حتى دون الحاجة لتشغيل عمال أجانب في منازلهم.

وقد أشارت لجنة أكشتاين إلى أن دخول العمال الأجانب إسرائيل منذ بداية التسعينيات، كان أحد العوامل المؤثرة في زيادة الفجوات الاجتماعية، إذ يستطيع الأثرياء الحصول على خدمات التمريض والنظافة وتناول الطعام في المطاعم الكبرى والفنادق مقابل أسعار باهظة، في مقابل ذلك يعاني الفقراء من ندرة فرص العمل، والتي غالباً ما تكون ذات ظروف محففة.

كما أشارت لجنة أكشتاين إلى أنه سيتعين على قطاع محدد من السكان - ألا وهو عرب إسرائيل - أن يدفعوا الثمن الباهظ

الأمريكية، التي أقامت مستودعات للمعلومات البيومترية، فإنها تستخدمها لمراقبة الهجرة والكشف عن الجرائم فقط، وليس من أجل الاحتراز من جميع السكان.

يخشى منتقدو مشروع القانون من استغلال السلطات المفوضة لمستودع المعلومات استغلالاً سيئاً، ومن تسرب المعلومات، أيضاً، إلى عناصر معادية، وإلى منظمات الجريمة، وهو خطر له سند كبير على خلفية تقارير مراقب الدولة، التي كشفت وجود إخفاقات في التأمين أدت إلى تسرب مستودع معلومات إحصاء السكان بوزارة الداخلية إلى الإنترنت. الحل الوسط الذي تم اقتراحه في اللحظة الأخيرة، والذي يقضي بإقامة مستودعين للمعلومات، تحفظ في أحدهما البيانات البيومترية مع كود مُعرّف، وفي الثاني أسماء الأشخاص وإلى جوارها "الأكواد"، حل لا يزيل المخاوف التي يثيرها مشروع القانون.

تستطيع الوسيلة البديلة من هويات وجوازات سفر "ذكية"، بدون مستودع بيومتري مركزي، والمستخدم في دول مختلفة، أن تحقق الغاية الرئيسية من مشروع القانون، في أنها ستوجد هويات وجوازات سفر غير قابلة للتزوير والنسخ، وذلك بدون إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بخصوصية ملايين الإسرائيليين.

ما يزال الجدل بشأن مشروع القانون في ذروته. لقد سبق المشروع إعداد، لكن التغييرات الجوهرية ذاتها التي أدخلت عليه في اللحظة الأخيرة تدل على عدم نضجه. لا ينبغي الموافقة على مثل هذا المشروع تحت ضغط مصطنع للمصادقة عليه بسرعة. وعلى لجنة العلوم أن تواصل إجراء نقاشات مستفيضة حول مشروع القانون، مع الالتفات إلى التحذيرات التي تحذر من سن قانون، ضرره قد يبدو أكبر من نفعه.

من المقرر أن تناقش الكنيست الأسبوع القادم أو قريباً، بتسرع زائد، المصادقة النهائية على مشروع قانون إقامة مستودع "بيومتري". سيلزم القانون المواطنين الإسرائيليين بتقديم بصمات أصابع وصور بملامح الوجه (وسائل تعارف بيومترية)، حتى تُدرج في بطاقات الهوية وجوازات السفر وتحفظ في مستودع مركزي للمعلومات.

يستهدف المشروع الذي طرحه عضو الكنيست "ميثير شطريت" (كاديما) رئيس لجنة العلوم بالكنيست، منع تزوير الشهادات الرسمية، وإصدار وثيقة مزدوجة لذات الشخص، أو "سرقة هوية". مثل هذه الظواهر تتيح استخدام وثائق الهوية استخداماً سيئاً في أغراض الهجرة غير القانونية، وفي تنفيذ مخالفات جنائية واقتصادية والإضرار بأمن الدولة.

ولكن نظراً لأن المعلومات البيومترية خاصة بكل إنسان، ولا يمكن تغييرها، فإن القانون المقترح سيوفر للسلطات إمكانات كبيرة عما في الماضي للمساس بالخصوصية وبكرامة الإنسان. طبقاً لمشروع القانون، فإن المعلومات البيومترية في المستودع يمكن أن تستفيد منها الشرطة وأجهزة الأمن في اكتشاف الجرائم وفي مكافحة الإرهاب، وكذا أيضاً في التعرف على القتلى والمصابين في الحروب.

لقد اعترف قانون الأساس بحق الخصوصية وبحق كرامة الإنسان: كرامة الإنسان وحرية كحقوق أساسية دستورية، لا يستطيع قانون عادي للكنيست أن يمسها إلا لـ "غاية لا تفتك"، وبقدر معتدل ومتناسب.. وطبقاً لاستطلاع مركز البحوث التابع للكنيست "لا توجد اليوم دولة غربية وديموقراطية، فيها مستودع معلومات، حفظت فيه بصمات بيومترية لعموم مواطنيها أو سكانها". أما دول مثل الولايات المتحدة

تحريض ينطوى على تهديد

افتتاحية هآرتس
٢٠٠٩/٨/٣

ضد المثليين وحقوقهم، بذريعة الحفاظ على التراث اليهودي والاحترام المزعوم للتوراة. يطل التحريض من جديد في كل صيف، قبيل مسيرة الفخر التي تجريها جماعة المثليين والسحاقيات في تل أبيب والقدس. وإذا كانت المسيرات ذاتها تمر في هدوء وبدون عنف، بفضل الإعداد والتفاوض المسبق، فإن مظاهر الكراهية، والإهانة، ما تزال تصاحبها، وهي تحتاج أيضاً، في القدس على الأقل، إلى تأمين كبير من جانب الشرطة.

يجب محاربة التحريض، وتشجيع الانفتاح والمساواة في الحقوق بكل وسيلة قانونية، وجماعية، وسياسية. مسؤولية ذلك تقع على الزعماء، وعلى قادة الجماعات الدينية المحافظة التي تجد صعوبة في قبول حرية الميل الجنسي.

نأمل أن يكون الاستنكار القاطع الذي أبداه أمس ساسة وشخصيات أصولية تجاه حادث القتل في "تل أبيب"، تعبيراً عن تفهمهم للتغير في الواقع الاجتماعي، وضرورة قبول الآخر، واحترام "كل إنسان مهما يكن". هذا هو الأساس الوحيد الذي يصلح لأن يكون حواراً عاماً حول جماعة المثليين وحقوقهم، وينبغي أن يظل سارياً، بغض النظر عما سيسفر عنه التحقيق.

ما يزال التحقيق في الهجوم بالأسلحة النارية على نادي "بار نوغر" لجماعة المثليين والسحاقيات في وسط تل أبيب عشية يوم السبت، والذي قتل فيه كل من "نير كاتس" و"ليز طربوشى"، في بدايته حتى الآن، وقد فرض عليه أمر بحظر النشر. لذا، ما يزال من السابق لأوانه استخلاص استنتاجات بشأن هوية القاتل ودوافعه. لكن ليس من السابق لأوانه إبداء بعض الملاحظات حول المناخ العام الذي سبق عملية القتل، وتجلي أيضاً في التقارير الإعلامية وفي ردود الفعل على هذا الحادث الذي هو الأول من نوعه.

لقد تقدم المجتمع الإسرائيلي جداً في الجيل الأخير في كل ما يتعلق بقبول أناس وأزواج مثليين النوع، وبالتحرر التدريجي من آراء مسبقة، وبإزالة حواجز قانونية واجتماعية أدت إلى تمييز أناس بسبب ميلهم الجنسي فقط. وبدل تعليق رئيس الحكومة "بنيامين نتنياهو" على حادث القتل، بقوله في مستهل جلسة الحكومة أمس: "نحن دولة تسامح، وعلينا أن نحترم كل إنسان مهما يكن" - يدل على انفتاح مرغوب ولائق، وعليه أن يكون نبراساً لكل سلطات الدولة. لكن الموقف الذي عبر عنه رئيس الحكومة ليس مقبولاً من جانب قطاعات من الجمهور، سيما الجماعة الدينية والأصولية التي لديها آراء مسبقة ومعتقدات عبثية، وتعرض بشكل سافر

واحد من كل أربعة

بقلم: زيفا موجري وزئيف كلاين
إسرائيل هايوم ٢٠٠٩/٨/٤

كما أكد مدير عام وزارة الصحة، آفي يسرائيل، خلال الجلسة، أن الحديث لا يدور عن سيناريو غريب وإنما سيناريو معقول ومنطقي، يأتي انطلاقاً من القناعة بأنه لن يتم خلال الأشهر القليلة التوصل إلى مصل فعال ضد أنفلونزا الخنازير. ومن جانبه، قال البروفيسور داني إنجيلهارد، الذي احتج أمام اللجنة على عدم رصد موارد وميزانية حتى الآن لشراء التطعيمات اللازمة للمرض في حال تطوره: «للأسف، نحن نتحدث عن وفاة نحو ٧٠٠ مواطن من قطاع الشباب متأثرين بهذا المرض». جدير بالذكر أن مرض الأنفلونزا يتسبب سنوياً في وفاة ما يتراوح بين ٧٠٠ و١٠٠٠ شخص. وأضاف البروفيسور إنجيلهارد أن «هذا نوع يختلف عن

أنفلونزا الخنازير - سيناريو الرعب للشتاء القادم: ربع الجمهور الإسرائيلي قد يصاب بعدوى المرض، ٧٠٠ شخص سيلقون حتفهم، والمستشفيات لن تصمد أمام كثافة عدد المرضى.. الوباء يتفشى بين الكثير من الشباب.

مدير عام وزارة الصحة يقول: "هذا ليس سيناريو سوداوي وإنما معقول".. ورئيس شعبة الأوبئة يقول: "يجب توفير التطعيمات".

خلال جلسة لجنة الرفاه والصحة بالكنيست أمس التي تناولت الاستعدادات للشتاء القادم، توقع مسئولون كبار بوزارة الصحة وفاة ٧٠٠ إسرائيلي، وإصابة واحد من كل أربعة إسرائيليين.

الأنفلونزا العادية. والسؤال هو: كم شخص يجب أن يموت من أجل إقناع بعض أعضاء اللجنة بأهمية المصل. يجب على دولة إسرائيل توفير التطعيمات. وبحسب تقديرنا، فإن الحديث عن ٧٠٠ ضحية هو حديث متفائل للغاية. كل يوم يمر يؤدي إلى إعادنا عن الوصول إلى المصل المناسب». فيما أشار مدير عام وزارة الصحة يسرائيل إلى أن تفشي الأنفلونزا في الشتاء القادم قد يتسبب في عبء غير معتاد على



الصحة يعقوف ليتسمان خلال الجلسة: «لن أسمح بتمويل شراء المصل على حساب سلة الأدوية». جاء تصريح ليتسمان هذا بعد أيام معدودة من تصريح وزير المالية يوفال شتاينتس بأنه «لن يعطى أجورة واحدة لأنفلونزا الخنازير». وخلال الجلسة، قال رئيس اللجنة، عضو الكنيست حاييم كاتس، إنه يجب تأييد قرار رئيس الوزراء بشراء التطعيمات. * حالة حرجة لطفلة عمرها

١٢ سنة:

في تلك الأثناء، احتجرت أمس بمستشفى شنايدر طفلة في الثانية عشرة من عمرها في حالة حرجة، بعد مرور أيام معدودة على شفائها من مرض أنفلونزا الخنازير. هذا وقد أعلنت المستشفى أن الفتاة كانت قد احتجرت منذ نحو عشرة أيام بعد تشخيص حالتها كمصابة بعدوى أنفلونزا الخنازير والتهاب الرئة، إلا أنها تماثلت للشفاء وتحسنت حالتها بعد علاجها بالمضادات الحيوية ودواء تاميفلو Tamiflu. ولكن بعد أربعة أيام من خروجها عادت الطفلة المصابة بمرض مزمن لغرفة الفحص، وهي تعاني من ارتفاع في درجة الحرارة، ثم حصلت على تصريح بالخروج من المستشفى. ولسبب غير معلوم، أصيبت الفتاة في وقت لاحق بضيق تنفس وأزمة قلبية نقلت على أثرها بجهاز التنفس الاصطناعي إلى قسم العناية المركزة بالمستشفى، وهي في حالة خطيرة. جدير بالذكر أن ست حالات أخرى توجد بالعناية المركزة بالمستشفيات الإسرائيلية إثر إصابتها بأنفلونزا الخنازير.

كاهل جهاز الصحة والاقتصاد الإسرائيلي. وعلى حد قوله، فإن ربع الإسرائيليين قد يصابون بالعدوى في الشتاء القادم، ونتيجة لذلك قد يضطر ما يتراوح بين ٢٥-٤٥٪ من العاملين في إسرائيل للتغيب عن عملهم بسبب المرض لمدة أسبوع كامل على الأقل، مشيراً إلى أنه في سيناريو كهذا ستضطر المؤسسات التعليمية والعامّة إلى إغلاق أبوابها، وسيلحق ضرراً كبيراً بحجم التجارة. وأضاف يسرائيل أنه «سيتم إعطاء علاج وقائي للأطعم الطبية ولعناصر حيوية أخرى في الدولة، فضلاً عن نقل المرضى من المستشفيات العامة لاستكمال العلاج في المؤسسات الاجتماعية، وجعل المستشفيات الخاصة ذخيرة علاجية وتعزيز سلاح الأطباء بالجيش الإسرائيلي». وعلى حد قول المدير، فإن المستشفيات ينقصها نحو ٤٥٠٠ سرير من أجل الاستعداد المناسب لتفشي المرض.

رغم خطورة السيناريو المذكور، لم يتم التوصل بعد لاتفاق حول مصدر تمويل الـ ٤٥٠ مليون شيكل المطلوبين لتنفيذ قرار رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بشراء تطعيمات أنفلونزا الخنازير لكل مواطني إسرائيل. وحول ذلك قال نائب وزير

إسرائيل من دول العالم الثالث

بقلم: إيتسيك وولف
المصدر: www.news1.co.il
٢٠٠٩ / ٨ / ٧

الخبراء والمتخصصين في المرحلة الأولى من انتشار المرض من أن هناك مرحلة تالية أكثر خطورة، ويجب على الحكومة أن تستعد بسرعة. وبدلاً من الاستعداد لموجة الوباء المتوقعة لم يبق أحد بشيء. وبعد أول حالة وفاة، بدأت الحكومة في دراسة إمكانية شراء المصل، ولكن مناقشة الأمر تمت ببطء، واستمرت لوقت طويل للغاية، ولم تبين نتائجها سوى الآن

توجه عضو الكنيست عن حزب العمل أوفير بينيس إلى مراقب الدولة القاضي بالمعاش ميخا ليندشتراوس بطلب لبدء التحقيق السريع في الأسباب التي تقف وراء عدم استعداد إسرائيل لمواجهة وباء أنفلونزا الخنازير. وقد أعلن اليوم عن وفاة المريض الخامس بالمرض. كتب بينيس لمراقب الدولة يقول: "حذر الكثيرون من

الدينية بالقدس. خرجت جنازة ليفين في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من مدرسة مركز هاراف إلى مقر المدافن في هارتامير.

التقى أمس رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ونائب وزير الصحة يعقوف ليتسمان وأكدوا أن الحكومة ستخصص ٢٠ مليون شيكل لتوفير المصل والأدوية اللازمة لمواجهة انفلونزا الخنازير. وجدير

بالذكر أنه لم يتم بعد تطوير مصل للمرض الذي ينتشر في أنحاء العالم بمعدل سريع للغاية، وأنه على ما يبدو لن يتم تطوير مصل كهذا قبل بداية عام ٢٠١٠ أى في ذروة فصل الشتاء.. وحسب التقديرات، فإنه سيتعرض للوفاة جراء هذا المرض نحو ٧٠٠ شخص خلال العام القادم.

* نجمة داوود الحمراء تستعد لمواجهة المرض:

في هذه الأثناء أعلنت نجمة داوود الحمراء عن زيادة الاستعدادات لمواجهة إنفلونزا الخنازير، وقد وفرت الأقنعة الواقية المتطورة ومختلف الأجهزة الأخرى. كما خضع كل العاملين في نجمة داوود الحمراء للتدريبات ولإعداد خطط طوارئ.

ومن جانبه، أصدر إيلي بين، مدير عام نجمة داوود الحمراء، تعليماته باتخاذ سلسلة من الإجراءات التي بموجبها سيخضع كل العاملين والمتطوعين لعمليات تدريب يومية على الأمور التالية: خطورة الإصابة بالمرض وتمييز المصابين به والمخاطر الناجمة عنه وكيفية الوقاية بمختلف الوسائل المتاحة من أجل تقليص احتمالات العدوى.



فقط. أيضاً عندما أصبح من الواضح أن المصل سيكون جاهزاً في غضون نحو شهر، فإن الحكومة الإسرائيلية لن تتمكن من الحصول عليه في الموعد المطلوب. إن هذا التصرف قد يعود علينا بالوبال وسيكون الثمن باهظاً.

وحسب ما جاء في شكوى عضو الكنيست بينيس إلى مراقب الدولة: "إنني أدعوك للدراسة السريعة في كيفية

وصولنا إلى هذا الوضع على الرغم من معرفتنا بالأمر ومخاطره منذ نحو ستة أشهر، فقد وصلنا إلى وضع أصبح فيه ضحايا يسقطون، وكثيرون مصابون بالمرض، ومن غير الواضح ما إذا كانت هناك ميزانية مخصصة للأمر أم لا، ومن غير الواضح كيف يمكن الحصول على المصل خلال الشهر القادم. كيف حدث ما نحن فيه، كيف نضطر لطلب المساعدة من الدول الصديقة كما لو كنا دولة من دول العالم الثالث تسعى لحماية سكانها من هذا الخطر الشديد".

* وفاة المريض الخامس في القدس:

توفي مساء اليوم في مستشفى شعاري تسيدق بالقدس عديال ليفين الذي كان يعالج منذ نحو أسبوع في حالة خطيرة للغاية بعد أن أصابه مرض إنفلونزا الخنازير. كما تم الإعلان أمس عن حالة وفاة أخرى تعد الرابعة لرجل يبلغ من العمر ٤٤ عاماً.

وأفادت المستشفى أن ليفين توفي جراء حدوث مشاكل في الرئتين. كما أعلنت المستشفى أنه كان يعاني من أمراض أخرى إلى جانب إصابته بمرض السمينة المفرطة. كان ليفين يعمل لسنوات طويلة أمين مكتبة في مدرسة مركز هاراف

بقلم: نحما شترسler
هاآرتس ٢٠٠٩/٨/٤

نهاية البيت الثالث

في الأسبوع الماضي («نهاية البيت الثالث» (أ) بتاريخ ٧/٢٨). ولكن المشكلة هي أن هناك علمانيين كثيرين ساذجين حتى درجة الإيلام لا يدركون أن الحرب تدور حول البيت، وحول حق العلمانيين في العيش وفقاً لعقيدتهم. هؤلاء لا يدركون أن أمامهم خطة احتلالية مخطط لها جيداً من قبل أناس مجندين كبار متوجهين نحو الغاية والهدف، ويرغبون في سلب البيت

في الأسبوع الماضي وجهت إلى ادعاءات كثيرة وانتقادات. قالوا إنني عنصري ومعادي للسامية وعدو الحريديم. قالوا إنني لو كنت ليبرالياً حقيقياً لكان على أن أبدى تسامحاً تجاه دعاة التوبة، لأن الدولة قائمة فقط بفضل تلاميذ المعاهد الدينية الذين يكرسون وقتهم لدراسة التوراة. صحيح أن الكثيرين أيضاً أيدوا بصورة كاملة ما كتبته هنا

الروحي من الأغلبية العلمانية، وكذلك بيتها المادي. إن دولة الشريعة ليست مجرد شعار وإنما هي خطة عمل.

صحيح أن الديانة اليهودية ليست ديانة تبشيرية، ولكنها تمارس التبشير من أجل الاحتياجات الداخلية. أتباع حركة حباد وغيرهم من الليتوانيين يرغبون في تحويل شعب إسرائيل إلى شعب حريدي مثلهم. يريدون تحويل قوانين الدولة إلى قوانين توراتية. إن الانقلاب الذي يخططون له لا يشبه ما حدث في إيران، حيث جرى هناك الانقلاب بقوة السلاح والعنف، أما هنا يستخدم الانقلاب نهج الجنى بواسطة المال والإقناع وتوزيع الابتسامات والكلمات الطيبة. إلا أن الهدف واحد: تحويل الدولة إلى دولة شريعة (دولة دينية).

الحريديم يتعاملون مع العلمانيين على أنهم يهود بكل معنى الكلمة بما أنهم ولدوا لأم يهودية، ولكنهم يهود جناة مخالفين للتعاليم الدينية في نظرهم وأثمين خطائين. وبما أنهم يحافظون على حرمة السبت ولا يدرسون التوراة كما يجب فإنهم يتسببون في تأجيل ساعة الخلاص المنتظرة. ولذلك من الواجب إعادتهم إلى الدين والتوبة. إن حافظ شعب إسرائيل كله على سبتين متواصلين سيظهر المسيح فوراً، بحسب اعتقادهم.

هذا وقد جاء في البيان الذي نشرته صحيفة «يوم بيوم» الناطقة بلسان حزب شاس أن: «هناك حاجة لمتطوعين للعمل في مركز روحي من أجل إنقاذ أفراد شعب إسرائيل المنتشرين في الشوارع، واستيعاب تلاميذ متدينين من أجل التدريس في المعاهد الدينية العليا مع أنشطة لجذب الفتيان من منح وظروف سكنية جيدة بدلاً من الخدمة الإلزامية بالجيش».

ويكفي وصول عشرة تلاميذ من المعاهد الدينية مع عائلاتهم إلى نفس الحى في راحوفوت. فهؤلاء لن يضطروا للعمل دقيقة واحدة من أجل كسب عيشهم. سيفتحون من أجلهم روضة أطفال، ثم غرفة دراسية وبعد ذلك معهداً دينياً، وانتهاءً بمعهد عال. هذا هو المأمول والمنشود في نظرهم، كما أن الممثلين السياسيين في المجلس وحاخام الحى سيساعدون بدورهم في جمع المال من أجل ذلك.

في ساعات المساء سيخرجون للمهمة المنشودة. هؤلاء الشبان سيقرعون أبواب البيوت ويحدثوا الناس عن روضة الأطفال المفتوحة لساعات طويلة والتي تقدم الوجبات

الساخنة لهم. وسيتوجهون للمتزهات والمراكز التجارية لإقناع الشبان والفتيان هناك. «نحن نشعر بأن لديك روح صديق بريئة» سيقولون هؤلاء الفتيان بدهاء ويضيفوا من عندهم بضع كلمات ترهيبية حول نار جهنم التي تنتظرهم إن واصلوا التدخين في يوم السبت.

ليست لديهم أية مشكلة ضميرية إن اقتلعوا فتى في الخامسة عشرة من عمره من منزله وأسرته وأرسلوه إلى معهد ديني دون موافقة والديه. بهذه الطريقة «ينقذون» روحاً واحدة من شعب إسرائيل، ولكنهم لا يعلمون أنهم من ناحية أخرى يدمرون عائلة بأكملها. في المعهد يدرس هذا الفتى التلمود ويتعلم أحكام البقرة الحمراء وغيرها من الأحكام التي تتعلق بالشئون الدينية التوراتية، ومن ناحية أخرى لا يتعلم شيئاً مدنياً ولا يكتسب أى مهارة حياتية تساعد في تدبر أموره في مجال العمل، لأن هذا الشاب لن يعمل أساساً، ولن يخدم في الجيش. يعلمونه أيضاً كيف يكره الصهيونية ويشوهون صورة هرتسل وبن جوريون في عقله. بهذه الطريقة احتلوا أحياء من طبرية ورامات جن وأشدود وأشكلون (عسقلان) والخضيرة، وكذلك رامات أفيص الخضراء في تل أبيب التي تقع في بؤرة الاستهداف.

في المرحلة التالية يصلون إلى حى حريدي آخر، ويستأجرون المزيد من الشقق السكنية فيبدأ العلمانيون بالفرار. أسعار الشقق تهبط ويبدأ الحريديم بالمطالبة بإغلاق بعض الشوارع في يوم السبت وفصل خطوط الحافلات، وإقامة أيام منفصلة للسباحة في حمام السباحة المحلي، وتحويل المدارس العلمانية إلى معاهد دينية، وبهذه الطريقة يحتلون الحى تلو الآخر.

يجب إيقاف هذه العملية، ويجب إلغاء كل التيارات التعليمية المستقلة التابعة لشاس وأجودات إسرائيل، وتعليم كل الأطفال مناهج تعليمية عامة واحدة. وبعد الظهيرة يمكن لكل واحد أن يتعلم ما يريد. كما يجب إلزام كل الحريديم بالتجند في صفوف الجيش دون اختراع ما يسمى بالخدمة الوطنية. وكذا يجب إيقاف الدعم للمعاهد الدينية المتوسطة والعليا حتى يخرج كل الحريديم لسوق العمل.

وبهذه الطريقة ستكون هناك فرصة لإنقاذ البيت الثالث. ليس من خلال الانبطاح والليبرالية الانتحارية، وإنما من خلال النضال من أجل المبادئ الديمقراطية والإنسانية والمساواة.

حماقة العجز في الأطباء

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٩/٨/١٠

رابطة الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي - التي ضاعفت عدد الأطباء العاملين من ١٢ ألفاً إلى ٢٤ ألفاً، إلا أن معظم الأطباء المهاجرين لم يكونوا شباباً، ومع تقاعدهم وتقلص الهجرة ظهر العجز الحقيقي، خاصة أن شروط القبول في كليات الطب في إسرائيل تعجيزية، وتوسيع منظومة تأهيل الأطباء بطيء الحركة.

جدير بالذكر أن نحو ألف إسرائيلي يدرسون الطب في المجر، بتكلفة قدرها ٨٠ ألف شيكل في العام، في حين يدرس في جامعة تل أبيب طلاب أمريكيون يهود، يعود معظمهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والطريق إلى الهيئة الطبية مسدود أمام ٤٠ خريجاً من خريجي الطب من القدس الشرقية وأمام مئات الخريجين المحتملين، الذين من الممكن تأهيلهم للعمل في وقت قصير.

الحلول معروفة وحيوية رغم تكلفتها: زيادة أعداد المقبولين بكليات الطب الحالية، ورعاية أطباء شبان في التخصصات المطلوبة، وإزالة الصعاب التي يواجهها الأطباء المهاجرون والطلاب العرب الذين يدرسون الطب. إن استجلاب أطباء أجانب حل غير مكلف على المدى القصير، لكنه يدمر المنظومة الطبية، ويدمر الجمهور معها على المدى الطويل.. إسرائيل في حاجة إلى احتياطي من الأطباء من أبنائها.

تدل الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها وزارة الصحة، من استجلاب للأطباء من جورجيا، والضغط الذي تمارسه الوكالة اليهودية، من أجل تيسير إجراءات منح رخص العمل لأطباء مهاجرين، على وجود محنة نابعة من العجز في الأطباء في إسرائيل. ربما لا يكون هناك خيار الآن سوى اتخاذ مثل هذه الإجراءات، بعد فحص لائق للتأهيل الطبي، لكن الأمر أشبه ما يكون بإعطاء قرص إسبرين بدلاً من الجراحة.

والحقيقة لم يكن من المفترض أن يكون العجز في الأطباء، وخاصة في الأطباء المتخصصين، مفاجئاً، فقد توقع الرياضي البروفيسور "أمنون بازى" المشكلة منذ عقد من الزمان، واقترح مضاعفة عدد خريجي كليات الطب الأربع في إسرائيل وإقامة كلية جديدة.

منذ ذلك الوقت ازداد عدد الخريجين من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ فقط في العام. وفي فبراير ٢٠٠٥ حذرت النقابة العامة للأطباء من عجز خطير في تخصصات التخدير، والجراحة، والنساء والتوليد، والبحث الطبي، وفي مايو ٢٠٠٩ أعلن مراقب الدولة عن وجود عجز خطير خاصة في الضواحي، لاسيما في القطاع العربي.

صحيح أن العجز في الأطباء ظاهرة عالمية، بسبب ارتفاع متوسط العمر، لكنه تأخر في إسرائيل بسبب الهجرة من

مدارس بتاح تكفاه ترفض استقبال الطلبة الإثيوبيين

بقلم: أوري كشتي
هاآرتس ٢٠٠٩/٨/١٣

وربما يصل الأمر إلى سحب الترخيص منها. وكانت بلدية بتاح تكفاه قد أبلغت المدارس الخاصة قبل بضعة أيام بأنه يتعين عليها أن تستوعب نحو ٧٠ طالباً من ذوي الأصول الإثيوبية قبل بدء العام الدراسي في الأول من سبتمبر المقبل، فيما يُفترض أن يتم إلحاق الطلاب الثلاثين الآخرين بالمدارس الحكومية الدينية التي تستوعب معظم الطلبة ذوي الأصول الإثيوبية في المدينة، ولكن المسؤولين في وزارة التعليم والبلدية يتوقعون أن ترفض المدارس الخاصة استقبال هؤلاء الطلاب. وفي أعقاب ذلك، صرح مسئولون في أجهزة التعليم

لم يتبق إلا نحو أسبوعين ونصف الأسبوع على بداية العام الدراسي، ورغم ذلك لا يزال نحو ١٠٠ طالب من ذوي الأصول الإثيوبية في مدينة بتاح تكفاه لا يعرفون حتى الآن أين سيدرسون، حيث ترفض المدارس الخاصة في المدينة - سواء المدارس ذات الطابع الديني القومي أو المدارس الحريدية - استيعاب هؤلاء الطلاب.

يُذكر أن جزءاً كبيراً من ميزانية هذه المدارس يصل من وزارة التعليم، ومن السلطات المحلية. وقد أعلن مدير عام وزارة التعليم، شمشون شوشاني، إنه سيتم فرض غرامات مالية على المدارس التي ترفض استقبال هؤلاء الطلاب، بل

الرسمية الدينية في المدينة بأنهم لن يوافقوا على استيعاب حصتهم من هؤلاء الطلاب. وتقدر مصادر في البلدية أن عدد الطلاب المفترض أن يدرسوا في بتاح تكفاه يتراوح بين ١٥٠-٢٠٠ طالب.

ويقول مصدر كبير في البلدية إن المدارس الخاصة "أبلغتنا صراحة أنها لا تنوى تسجيل هؤلاء الطلاب الجدد. من الواضح للجميع أنهم كانوا سيرفضون، ولكن كان علينا أن نخاطبهم أولاً لتتلقى ردا رسميا حتى يتسنى لوزارة التعليم اتخاذ الإجراءات المناسبة وفرض غرامات مالية على هذه المدارس".

لم يستطع المسؤولون في وزارة التعليم تحديد نسبة الطلاب ذوى الأصول الإثيوبية في مدارس بتاح تكفاه المختلفة، وقد توجهوا في هذا الصدد إلى السلطات المحلية. واتضح من البيانات التي تجمعت من مصادر متعددة أن هناك فجوات كبيرة. فبينما تتراوح نسبة هؤلاء الطلاب في المدارس الدينية الرسمية بين ١٠ - ١٠٠٪، نجد أن نسبتهم في المدارس الخاصة - التي تحصل على جزء من ميزانيتها من وزارة التعليم والبلدية - ضئيلة جدا.

ورغم ذلك، فإن هناك فوارق كبيرة بين المدارس الخاصة أيضا، حيث نجد أن المدارس المحسوبة على التيار الحريدي "المعتدل" تستوعب عددا أكبر من الطلاب ذوى الأصول الإثيوبية من المدارس المحسوبة على التيار الصهيوني الدينى. ويتضح من البيانات أن نسبة الطلبة ذوى الأصول الإثيوبية تتراوح في المجموعة الأولى بين ٧-٨٪، فيما لا تزيد نسبتهم في المجموعة الثانية عن ٢٪، وذلك في مقابل ٢٢٪ تقريبا في المدارس الحكومية الدينية. وجدير بالذكر أن الطلبة ذوى الأصول الإثيوبية لا يتقدمون إلى المدارس الحكومية أو المدارس ذات الطابع الحريدي الصرف.

يقول نير أورباخ، رئيس لجنة أولياء الأمور البلدية للمدارس الدينية في بتاح تكفاه: "نحن نطالب بتوزيع متساو في استيعاب الطلبة الإثيوبيين. إذا رفضت المدارس الخاصة استيعاب هؤلاء الطلاب، فسوف نعطل الدراسة في كل مدارس البلدية".

وتهدد حركة "التعليم للجميع" بالتوجه إلى المحكمة لإلزام المدارس الخاصة بزيادة عدد الطلاب ذوى الأصول الإثيوبية فيها، وقال المستشار القانوني للحركة، المحامى أفيعاد هاكوهين، في خطاب وجهه لوزير التعليم، جدعون ساعر، إن هذا الأمر يعد "تمييزا مرفوضا من الناحية الأخلاقية ويتنافى مع المبادئ الرئيسية للدول الديمقراطية". كما قال مدير الحركة، الحاخام شاي بيرون: "قبل بضعة أسابيع فقط، طلبت المؤسسات الدينية الخاصة الحصول على الدعم الكامل من وزارة التعليم والمجالس المحلية، ويتضح الآن أنها مستعدة للمشاركة بنسبة صفر بالمائة في الواجبات العامة، كالمساعدة في استيعاب المهاجرين".

وردا على ذلك، يقول يچال أميتاي، الذى يمثل مدرسة "دركاي نوعام" التى تنتمى لمجموعة المؤسسات الدينية - القومية الخاصة، إنه "في العام الماضى، استوعبنا ١٤ تلميذا من ذوى الأصول الإثيوبية (من إجمالى ٦٠٠ طالب تقريبا). وبالنسبة لهذا العام، فسوف نقبل كل من يكون ملائما لأسلوب الدراسة التوراتية لدينا والدراسة المكثفة. سندرس حالة كل الطلاب الذين ستحولهم البلدية إلينا". ولكن يتضح من البيانات أن المدرسة استوعبت العام الماضى سبع طلاب فقط من ذوى الأصول الإثيوبية (وليس ١٤ كما ادعى أميتاي)، ولم يتسنى الحصول على رد المدارس الأخرى.

ومن جانبه، قال داني كسهون، مدير عام "ممثل منظمات المهاجرين الإثيوبيين"، إن "الهدف من نضالنا هو جعل كل المدارس تفتح أبوابها أمام أطفالنا. رفضهم لفعل ذلك يعد تمييزا. لسنا بصدد مشكلة طائفية فحسب، وإنما مشكلة لها أبعاد أكبر. اليوم مهاجرى إثيوبيا، وغدا قد يحدث ذلك لطائفة أخرى".

وجاء من وزارة التعليم أنه "من واجب السلطات المحلية التأكد من استيعاب كل الطلبة الذين يعيشون بداخلها. الوزارة ستطالب باستيعاب الطلاب حتى في المدارس 'المعترف بأنها غير رسمية'، وفي حالة رفضهم، ستتخذ الإجراءات الإدارية المطلوبة".

مشروع قانون يحظر على شركات الأدوية تقديم هدايا للأطباء

تدرس وزارة الصحة إمكانية سن قانون يحظر على شركات الأدوية تقديم هدايا أو أموال للأطباء. وسيُلزم القانون شركات الأدوية بتقديم تقارير عن أى مبالغ مالية يتم تقديمها لمؤسسات طبية. ويحتج مديرو المستشفيات الحكومية على مشروع القانون بدعوى أنه سيؤثر بشكل كبير على الدراسات التكميلية للأطباء وعلى الأبحاث الطبية التى تمول بواسطة شركات الأدوية.

فى الأسابيع الأخيرة، تدرس الإدارة القانونية فى وزارة الصحة إمكانية إقناع الحكومة بتأييد مشروع القانون الذى بادر بطرحه عضو الكنيست أوفير بينيس، والذى يحظر على الأطباء والصيادلة تلقي هدايا أو أموال للاستخدام الشخصى أو لاستخدام أحد الأقارب. وسيكون مسموحاً لشركات الأدوية أن تقدم أموالاً أو هدايا للأغراض البحثية والدراسية - ولكن سيتعين عليها تقديم تقارير عن ذلك.

كما يضع مشروع القانون قيوداً على تمويل شركات الأدوية لرحلات الأطباء إلى الخارج، بحيث تصبح قاصرة على حضور المؤتمرات العلمية. وبحسب مشروع القانون، سيتم فرض غرامات وعقوبات على الشركات المخالفة، وتصل العقوبة إلى الحبس لمدة سنة فى حال تكرار المخالفة خلال ثلاث سنوات. ويعطى مشروع القانون وزير الصحة صلاحية تحديد القواعد لمنح هدايا دون الإبلاغ عنها - على أن تكون كتباً دراسية أو أدوية بكميات صغيرة أو "هدايا بسيطة" .. وقد توجهت الإدارة القانونية فى الوزارة إلى عدد من الهيئات الطبية هذا الشهر لاستطلاع رأيها فى مشروع القانون.

وفى أول رد فعل، أصدر عشرة من مديري المستشفيات الحكومية العامة بياناً هذا الشهر قالوا فيه: "التبرعات التى تقدمها شركات الأدوية تمول جزءاً كبيراً من الأبحاث الطبية والدراسات التكميلية للأطباء. فى عالم مثالى، كان يمكن الاستعاضة عن هذه التبرعات بموارد أخرى. ولكن الواقع يؤكد أن إلغاء هذه التبرعات لن يُمول من مصادر أخرى". ودعا مديرو المستشفيات عضو الكنيست بينيس إلى الاختيار

بين توفير مصادر بديلة لتبرعات شركات الأدوية أو سحب مشروع قانونه.. وقد وقع على البيان مديرو المستشفيات التالية: يافيه، ورفكا زيف، ورمبام، ونهاريما، ولفنسون، وآساف هاروفيه، وبوريا، وبنى تسيون، فضلاً عن نائب مدير مستشفى شيبا الدكتور يتسحاق زيدس، ورئيس نقابة مديرو المستشفيات الحكومية، ومدير مستشفى برزىلاى الدكتور شمعون سيراڤ. ومن جانبه، أكد عضو الكنيست بينيس هذا الأسبوع إنه سيواصل جهوده ومساعيه لدفع مشروع القانون قدماً.

وكان مدير مستشفى إيجيلوف، البروفيسور جابى برياس، هو الوحيد من بين مديري المستشفيات الحكومية الذى لم يوقع على البيان. ويقول فى تفسيره لذلك: "إنه موضوع شائك يحتاج إلى تنظيم، ويجب مناقشته بهدوء وترو، دون رفض أو قبول تلقائي".

وفى أعقاب مبادرة بينيس، توجه هذا الأسبوع البروفيسور أفينوعم رينجس، رئيس اللجنة التأديبية فى نقابة الأطباء، إلى المسؤولين فى منظمة "فارما إسرائيل" التى تضم كل شركات الأدوية العاملة فى إسرائيل، وطلب منهم أن يضعوا ميثاقاً أخلاقياً جديداً يتضمن وضع قواعد بيانات للمبالغ التى تبرع بها شركات الأدوية، على أن يتم نشرها وتعليقها فى نقابة الأطباء.

ويقول جابى جروتكس، مدير "فارما إسرائيل": "العلاقات بين شركات الأدوية والهيئات الطبية يحكمها ميثاق أخلاقى مشترك وقعت عليه مؤسسة الصناعات الطبية فى إسرائيل، ونقابة الأطباء وصناديق المرضى، وحصل على تصديق وزارة الصحة. كما أن شركات الأدوية تضع قواعد متشددة فى ميثاقها الأخلاقى الداخلى: نشاطاتنا قانونية وتستوفى المعايير المتبعة فى كل العالم".

وتعقياً على ذلك، ذكر بيان صادر عن وزارة الصحة أن "مشروع القانون حوّل إليها من المستشارية القانونية للجنة الاتصال مع شركات الأدوية التجارية.. وزير الصحة سيعلن رأيه فى مشروع القانون بعد الانتهاء من دراسته".

ترجمات عبرية

٨

حوارات

حوار مع "يارون بيبي"

مدير عام إدارة الأراضي الإسرائيلية

أجرى الحوار: عوفير بترسبورج
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/٧/٢٦

- خلافاً للفشل الذريع في الأسبوع الماضي - في فرض سيطرته على أعضاء الائتلاف المارقين ويمرر الإصلاح. ويعتقد يارون بيبي أن الحديث يدور عن خطة مهمة بشكل لا مثيل له بالنسبة لدولة إسرائيل، كما أن لديه استعداداً للدخول في مواجهة مع المخاوف والشكوك التي يثيرها الإصلاح، ويوضح لماذا يجب الإصلاح، على الأقل من جانبه. ويقول: "ثمة أحد من المعارضين لم يتعمق في دراسة الإصلاح. رد فعلهم لا يقوم على حقائق وإنما على شعارات".

**** مخاوف من عناصر أجنبية:**

لم يندهش بيبي من الضجة التي ثارت هذا الأسبوع في الكنيسة حول الإصلاح، وإن كان يعترف بأنه لم يتوقع مثل هذه المعارضة الشرسة. ويقول: "توقعت نقاشاً صاخباً وشاملاً، إلا أنني كنت أعتقد أنه لو جرى حوار عام حقيقي بخصوص هذا القانون ما كنا سنصل لمثل هذه الحدة. ويؤسفني أن الضجة لا تركز دائماً على الحقائق أو على تفاصيل الخطة، فالمعارضة تركز على أشياء غير موجودة بالقانون".

*** ما معنى ذلك...؟ الادعاء الرئيسي هو أن السماسرة سيسيطرون على الأراضي.**

- "نرى أن ثمة أحداً لم يحلل الوضع حتى الآن. منذ عام ٢٠٠٦، ونحن نؤجر أراضي للأنشطة التجارية والسكنية مع كافة الحقوق في البناء المستقبلي، وبالتالي يستطيع أصحاب

إليكم "يارون بيبي"، الذي يعد حتى يومنا هذا شخصية مغمورة جداً، وسيصبح خلال أسابيع أقوى شخصية عقارية في الدولة، إذ انجح فعلاً بنيامين نتنياهو في تمرير قانون إصلاح الأراضي بتصويت الإعادة يوم الاثنين المقبل. سيمتلك بيبي نفوذاً لا بأس به، وستحكم في أسعار الشقق في إسرائيل، وصلاحيات مماثلة لصلاحيات مفوض القيود التجارية فيما يتعلق بملكية الأراضي، فضلاً عن أهمية رأيه فيما يتعلق بتعيين العاملين لمصلحة الأراضي الجديدة.

هذا ويعمل بيبي (٤٤ سنة) في العام الأخير كمدير عام لإدارة الأراضي الإسرائيلية. ولن يضطر لترشيح نفسه للمنصب الجديد "رئيس مصلحة الأراضي الجديدة"، بل سينتقل إليه آلياً. ويؤكد بيبي قائلاً: "راتبي لن يتغير، وسيصبح لدى المزيد من العمل فحسب".

تعرض يارون هذا الأسبوع لصراع سياسي محتدم في الكنيسة حول الإصلاح، وهو ليس في مصلحته إذا كان ينتظر الترقية، وهو على عكس بيبي الآخر (رئيس الوزراء نتنياهو) الضالع في هذه القضية أيضاً، يرفض يارون بيبي التطرق لموازن القوى السياسية بين معارضي ومؤيدي الإصلاح بالكنيسة.. ولكن في المقابل، لدى يارون استعداد للترويج لخطة بين الجمهور، وإيضاح مميزاتها، والاعتراف بأنه ربما يكون قد أخطأ عندما لم يوضح أهمية خطته حتى الآن، ويروج لها في وسائل الإعلام. ويتمنى أن ينجح نتنياهو

المال الآن الاستحواذ على الأراضي عن طريق المناقصات. من الممكن القول إننا الآن نقوم بخصخصة الأراضي لصالح أصحاب رؤوس الأموال. إننا نؤجر الآن أراضي مستقبلية، وهكذا يستطيع الأفراد أصحاب رؤوس الأموال تركيز الأراضي في أيديهم وتغيير الأهداف وفعل كل الأشياء التي يتخوفون منها. جاء الإصلاح ليعطيني الأدوات للعمل ضد تركيز الأراضي في أيدي أفراد. والقانون الذي يعارضونه تحديداً هو الذي سيتيح فرض رقابة أفضل على تركيز الأراضي في أيدي أفراد.

* وأنت الوحيد الذي يرى ذلك..؟

- "المشكلة هي أن هناك من يطلق شعارات والجميع يرددونها دون أن يعرفوا ويفهموا مئات اللوائح الرئيسية والفرعية التي تحكم إدارة الأراضي الإسرائيلية."

* ماذا عن المخاوف من سيطرة الأجانب على أراضي الدولة..؟

- "اليوم أيضاً، في ظل أسلوب الإيجار المعمول به، يستطيع الأجانب شراء أراضٍ بتأشيرة خاصة من لجنة فرعية، وهذه اللجنة ستواصل العمل أيضاً في ظل القانون الجديد. من يحمل جواز سفر أجنبي سيجتاز تلك الإجراءات. ولذا، لا يوجد أساس لتلك المخاوف."

* حسناً، ربما تكمن المشكلة في أنكم لم توضحوا القانون بالقدر الكافي..؟

- "ما هي المدة اللازمة لتمرير القانون على اللجان..؟ يدور حوار شامل في هذا الموضوع منذ عقد الثمانينيات. بدءاً من لجنة جولديبرج، ومروراً بلجنة جونين، ورونين، وجديش، وانتهاءً باللجنة الدستورية بالكنيست التي تنظره منذ خمس سنوات. يؤسفني أن الحوار العام الذي دار مؤخراً ليس له صلة بالحقائق."

* هل استيقظ الناس فجأة في الصباح وقرروا معارضة الإصلاح..؟

- "ليس لدى فكرة. توجد أيضاً دوافع أيديولوجية، ومخاوف بالأساس."

* الكثيرون بين الجمهور يعتبرون إدارة الأراضي الإسرائيلية جهة بيروقراطية مقبولة. فهل أدهشك أنهم هبوا فجأة ليدافعوا عنها مطالبين بعدم إدخال إصلاحات عليها..؟

- "هذه ليست جهة مقبولة، ولكن هناك الكثير من الأشياء التي يجب تحسينها في الإدارة وإجراءات العمل فيها. المشكلة تكمن في الضغينة. إن إدارة مليون مستأجر ليست بالأمر السهل. أريد أن أدير أراضٍ وليس مستأجرين. وقد أسفر ذلك عن وضع إجراءات بيروقراطية. يجب تغيير الطريقة المتبعة: يجب إدارة الأراضي بدلاً من المستأجرين. حتى المعارضين يوافقون على ضرورة تغيير أساليب العمل في

الإدارة."

* ولكن النفوذ والصلاحيات التي ستحصل عليها كبيرة.. إذا تم تمرير الإصلاح ستصبح أحد أقوى الشخصيات في الدولة.

- "هذا سيلقى على كاهلي الكثير من العمل. لا يجب أن ننسى أنني سأضطر لنقل الملكية لـ ٨٠٠ ألف مستأجر على شققهم ومنازلهم. يجب الوصول لاتفاق أيضاً مع العاملين في إدارة الأراضي بشأن التغيير الهيكلي في الإدارة."

* الناس يتحدثون عن فصل ٣٠٠ عامل من الإدارة.

- "لا أعرف شيئاً عن هذا الرقم. الهدف ليس إقالة العمال. وعلى هامش الحديث عن ذلك إذا أراد مسئول أو اثنين القيام بذلك، فهذا أمر مشروع. ولكن لا مجال للحديث عن إقالة عمال."

* ماذا ستكون صلاحياتك..؟

- "بموجب لوائح منع مركزية الأراضي، سأعمل كمسرف عام على الأراضي. كما ستكون لدى صلاحيات مماثلة لصلاحيات مفوض جهاز خدمات الدولة فيما يتعلق بقبول عاملين جدد. وسيكون لدى مرونة لا أمتلكها اليوم للرد على الحراك داخل سوق العقارات. ونظراً لأن سعر الفائدة يتغير بنصف بالمائة لأسفل أو لأعلى، سيصبح بمقدوري زيادة ونقصان عدد الصفقات في المعروض من الأراضي التي تمتلكها الإدارة. كجهة حكومية من الصعب على الإدارة اليوم مواءمة نفسها لتتماشى مع السوق."

* بكلمات أخرى، ستصبح الرجل الأقوى في مجال الأراضي.

- "اليوم أيضاً أنا الرجل الأقوى المسئول عن ٩٠ بالمائة من أراضي الدولة."

* هل سيزداد راتبك..؟

- "أحد النقاط التي يتعنتون فيها أن العاملين في الإدارة سيظلون عاملين في الدولة. راتبي سيظل كراتب مدير عام حكومي ولن يتغير."

** السكان سيقرون:

نشأ وتربى يارون بيبي في أحضان الحكومة. قبل تعيينه كمدير عام تولى العديد من المناصب الإدارية، من بينها مدير منطقة الوسط وتل أبيب. وقبل ذلك عمل كمندوب لجان في شعبة الميزانيات بوزارة المالية، وفي الماضي، وبصفته ممثلاً للدولة، كان أحد أعضاء مجلس إدارة عدة شركات. يقطن بيبي في تل أبيب، وهو مطلق مرتين. يقول إنه بسبب ضغط العمل لم يتمكن من الحصول على الماجستير في إدارة الأعمال. ويحكى يارون عن نفسه قائلاً: "في صباي كنت ألعب في فريق الشباب بنادي بيتار يروشاليم، وبعدما أنهيت الخدمة العسكرية فكرت في تسجيل اسمي بدورة المراسلين

الصحفيين، إلا أنني ذهبت في النهاية إلى وزارة المالية. أنا موظف عمومي وكنت دائماً كذلك، وأفخر بذلك.

* لمن يجب توجيه الاتهامات..؟

- "لقد شيدوا جداراً من المخاوف لم ننجح في الصمود أمامه، وأنا أيضاً مسئول عن ذلك. كان يجب علينا المزيد من الإيضاح. إننا بصدد نسبة واحد بالمائة فقط من الأراضي التي سنتقل ملكيتها. أصحاب الشقق في المدن وملاك المنازل في الضواحي يجب أن يحصلوا على الأرض دون مقابل."

* وماذا عن الموشافات والكيوتسات (التجمعات السكنية التعاونية الإسرائيلية)..؟

- «القانون لا يسرى عليها، وهذا أفضل. بوجه عام تعطى الأرض للاستصلاح كوديعة في أيدي المزارعين. وتعود ملكيتها للدولة عندما يتم تغيير الغرض منها. والإيجار يحافظ على الأرض كم منطقة مفتوحة. وفيما يتعلق بالمساكن لا شك أن الناس يستحقون عقوداً طويلة مثلما يحدث في المحليات. السؤال هو كم سيدفعون..؟ وهذا ما ستحدده محكمة العدل العليا».

* تعال نسمى الأمور بمسمياتها الحقيقية. لقد وجدتم طريقة لإثراء خزانة الدولة. معظم المواطنين الذين يقطنون في منازل تابعة لإدارة الأراضي الإسرائيلية ضخوا سيولة نقدية تقدر بعشرات آلاف الشيكلات، وهكذا دفعوا للدولة ثمن الملكية بقدر المستطاع.

- «سيكون بمقدورهم اختيار ميعاد السداد. بشكل

تلقائي.. عندما يرغبون الآن في غرفة إضافية سيتعين عليهم مثلاً الدفع للإدارة. ولكن مثلاً إذا نقلوا الملكية، لن يطالبوا بدفع رسوم إضافية، وسيكون بمقدورهم أن يقرروا ما إذا كانوا سينقلون ملكية الشقة باسمهم أم سيظلوا مستأجرين».

* ننتهاه يروج للإصلاح تحت شعارات تركز على الحد من البيروقراطية..؟

- «هذا سيظل شعاراً طالما نرى مواطناً من كريات شمونة يقف في الصف أمام فرع الإدارة بالناصرة من أجل التوقيع له على خطط بناء. هذه المرحلة ستلغى، وسيكتفى المواطن بالحصول على تصديق من لجنة التخطيط والبناء المحلية. إذا لم يكن ذلك تقصيراً للإجراءات البيروقراطية، فماذا سيكون..؟».

* ولكن كيف ستخفضون أسعار الشقق..؟

- «إذا ركزت إدارة الأراضي جهودها على الإدارة السليمة للأراضي، سنستطيع السيطرة على المعروض، وسننجح في تسويق أراضي مخططة ومتوافرة للسكنى. وزيادة العرض سيؤدي بالضرورة إلى خفض أسعار الشقق. كما أن تقصير الإجراءات البيروقراطية من شأنه زيادة الاستغلال السليم لحقوق البناء. الإصلاح في صالح الدولة، وأتمنى أن يتم تمريره دون حلول وسط. يجب على المؤسسات الاجتماعية أن تكون أول المؤيدين، لأن كل المنازل في الضواحي وعلى خطوط المواجهة ستتقل ملكيتها بدون مقابل».

أجرى الحوار: يوناتان جور
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩ / ٧ / ٢٠

حوار مع فيزيائيين إسرائيليين حول أبعاد الضربة النووية الإيرانية لإسرائيل

لهجوم نووي إيراني، ورسالته بسيطة: "فقنبلة نووية واحدة، وحتى اثنتين لن تدمر دولة إسرائيل"، بل وذهب أبعد من ذلك: "فهى لن تدمر تل أبيب". صحيح أن الأضرار ستكون فادحة، وسيلقى الآلاف، بل وعشرات الآلاف مصرعهم، إلا أن سوكون لديه رأى قاطع: "نفيد كل التوقعات العملية بأن دولة إسرائيل قادرة على تجاوز الهجوم النووي". ومن أجل إيصال رسالته أقام سوكون بالتعاون مع البروفيسور "جرجورى بلكوفيتش" وعدد من الزملاء

يرغب الدكتور "يهوشع سوكون" في أن نقوم بتغيير أفكارنا. وبصفته فيزيائى يطالبنا بالتعامل مع أقواله بأسلوب علمى وليس حسياً. فاللهجة الباردة التى يتحدث بها عن يوم سقوط قنبلة نووية على تل أبيب تبدو غريبة فى الظاهر، ولكن سوكون يدرك ذلك. والآن، بعدما أصبح الإيرانيون قاب قوسين أو أدنى من الوصول لنقطة اللاعودة، يشعر بأنه لا مفر، وبأنه قد حان الوقت للحديث بصدق مع الجمهور الإسرائيلى عن الأبعاد الحقيقية للكارثة التى ستقع هنا نتيجة

في جامعات مختلفة، معظمهم فيزيائيين، متتدى نشر الوعي النووي. وخلال الحوار كان من المهم لسوكول وبلكوفيتش، رئيس قسم فيزياء الأجسام المركبة في معهد فايتسمان، أن يوضحا أن هذه ليست مجموعة من العلماء الحالمين والأغراب، وأن أقوالهم تستند إلى أبحاث وتوقعات جادة. وفي موقع المتتدى يمكن الإطلاع، على سبيل المثال، على رابط خرائط على موقع جوجل باسم "جراوند زيرو"، يتيح للمتصفح التعرف على تأثير مختلف أنواع القنابل النووية على مدينتهم. حسناً، فإذا يمكن أن يحدث لمدينة مزدهرة بالسكان مثل تل أبيب..؟ حسب توقعات أصحاب المتتدى فإن التأثير يقل بكثير عن توقعاتنا.

ويقول سوكول: "على مدى ٥٠٠ متر من مركز الانفجار لن يتبقى الكثير، ولكن يجب أن ندرك أنه لو كان مركز الانفجار في مجمع المصالح الحكومية في تل أبيب فستظل أبراج عزريثلي كما هي. خلال عصر الحرب الباردة توقع الناس أن يصل عدد القتلى جراء سقوط قنبلة نووية على لندن إلى ٢٥ ألفاً بالإضافة إلى عدد مماثل من الجرحى".

ويسارع بلكوفيتش بالتدخل قائلاً: "ولكن إذا تم التحذير مسبقاً فإن هذا العدد قد يقل عشرات الأمثال. وحتى على مسافة ٥٠٠ متر يمكن البقاء على قيد الحياة في ملجأ مزود بجهاز تنقية للهواء".

ويقول سوكول: "كل ما نريد قوله هو إنه بموجب خبرتنا فإن هذا ليس سلاحاً يوم الحساب. لا شك أن ذلك سلاح جاد، ولكن شأنه شأن كل سلاح له مزايا وعيوب عسكرية".

* مع ذلك، أنت تتحدث عن قنبلة نووية، وليس عن دبابة حديثة أو حتى عن طائرة متقدمة تسلحت بها دولة معادية مؤخراً.

- بلكوفيتش: "حتى القنبلة النووية لها قيود. فهناك فارق كبير بين قنبلة واحدة أو خمسة أو خمسمائة، ولن يكون ذلك سهلاً على الإيرانيين، حتى لو امتلكوا قنبلة أن يطلقوها لمسافة آلاف الكيلومترات على إسرائيل. لست مطلعاً على معلومات سرية، ولكن حسب فهمي فإن الإيرانيين الآن لديهم مواد تمكنهم من إنتاج قنبلة نووية واحدة وفي القريب اثنتين".

يولي أصحاب المتتدى أهمية لتوضيح أنهم لا يستخفون بمسألة سقوط قنبلة أو قنبلتين على تل أبيب. وقد نهض بلكوفيتش من مقعده واقترب من اللوحة المليئة بالمعادلات في مكتبه، وقال: "سيكون هذا أمراً فظيماً للغاية وغير سهل". وقام برسم نقطة وحولها دوائر تتسع مساحتها، وهو يقول: "من المهم أن نعرف ماذا يحدث في Zone A وفي Zone B وهكذا. ونعرف كيفية التصرف وفرص البقاء في كل منطقة من هذه المناطق".

ويحاول سوكول توضيح الصورة قائلاً: "في هيروشيا كانت هناك فرص نجاة بنسبة ٥٠٪ للناس الذين كانوا يحتمون في مبنى خرساني على مسافة ٢٠٠ متر من مركز الانفجار. أكرر ذلك: ٢٠٠ متر من مركز الانفجار النووي".

* نعم، ولكنك تتجاهل ما حدث لهم بعد ذلك. - "صحيح أن الأضرار ظهرت في وقت لاحق، إلا أنهم لم يدركوا آنذاك المخاطر الناجمة عن الانفجار النووي، فالأشخاص الذين أصيبوا بالسرطان بعد عشر سنوات أو عشرين سنة نتجت إصابتهم أيضاً عن تعرضهم للإشعاع الناجم عن الطعام والمياه".

** ليس مثل ستالين أو بوتين: يزعم أعضاء المتتدى أن فرع الجمهور من القنبلة يُصعب عليهم، ومن ثم على صانعي القرار، التعامل مع التهديد الإيراني. ويقول بلكوفيتش: "علماء الفيزياء، على عكس سائر الناس، يفكرون بالأرقام: ١٠٠، ٢٠٠، ٣٠٠٪ إصابة أو ٥٠٪. نحن نعلم ماذا يحدث بعد ثانية وبعد يومين، ولذا يمكننا رؤية ما وراء الفزع وإدراك ماهية المخاطر. إننا علماء فيزياء، ومعنا معظم أعضاء المتتدى من الروس، وهو ما يغير نظرنا إلى التهديد النووي".

* وهذا يعني..؟ - بلكوفيتش: "بصفتي من مواليد روسيا في الستينيات تعلمت مسألة دوائر الإصابة في سن الثامنة عشرة، وكان هذا جزءاً من دراستنا. وهكذا لا تشعر بالخوف، وتقبس كل شيء لأنك تعلم أنك طالما كنت بعيداً عن مركز الانفجار، فإن فرصك في النجاة كبيرة جداً. فقد كان التعامل مع هذه المسألة في الاتحاد السوفيتي سابقاً أقل عاطفية وأكثر عقلانية. عندما وقعت أزمة الصواريخ في كوبا (أزمة خليج الخنازير عام ١٩٦٢) في عهد خروشوف وكيندي كان التطرق إلى الحرب النووية موضوعياً، ولم ينساقوا إلى النبوءات الأخروية. وقالوا: من السوء حدوث ذلك، ولكن يجب وجود ملاجئ والتدريب على ذلك، فالمعرفة قوة في حد ذاتها، وهذا ما ينقصنا هنا".

* روسيا وإسرائيل مختلفتان تماماً. فالروس، كما حدث في الحرب العالمية الثانية، قادرون على تحمل خسائر تصل إلى الملايين.

- بلكوفيتش: "نحن نعيش في إسرائيل وتعاملنا مع البشر يختلف عن معاملة ستالين أو بوتين. ولكن مع ذلك، فمن المهم التعلم منهم كيفية توعية الجمهور والأطفال بالمخاطر الحقيقية للحرب النووية".

* كتب بوب ديلين في سيرته الذاتية عن التدريبات التي أجراها الأمريكيون في طفولته على مواجهة الهجوم النووي. وقد تناولتها بصورة سلبية تربي على الخوف.

- سو كول: "كيف نعلم، وما هو مضمون المادة الدراسية ومتى سيتم تدريسها.. هذه كلها مسألة تربية. يجب أن ندرك ذلك. صحيح أن الأمر مختلف في مدينة سديروت، إلا أن الأطفال تدربوا على الوصول للملاجئ الآمنة في غضون ١٥ ثانية. ربما يسبب ذلك ضرراً نفسياً لبعض الأطفال، ولكن هذا ضروري".

ويقتبس بلكوفيتش كلام إدوارد تيلر، أبو القنبلة الهيدروجينية ("يهودي حكيم"، على حد تعبيره) قائلاً: "الدفاع المدني لن يحول دون خطر الحرب النووية، لكنه سيقبل من احتمالية وقوعها".

* إذا فحسب نظريتكما، فإن زعماء إسرائيل الذين يتحدثون عن التهديد على وجود إسرائيل لا يزرعون الخوف فقط، وإنما يزيدون أيضاً من حجم الأضرار بإسرائيل...؟

- بلكوفيتش: "كرد فعل أولى على هذا التهديد يعد هذا أمراً طبيعياً، ولكن الرد الثاني يجب أن يكون مختلفاً. لقد فات الكثير، وحان الآن وقت التفكير في المراحل التالية، فالحديث عن التهديد الوجودي لإسرائيل له قيمة كجزء من الإعلام الإسرائيلي بهدف تحفيز الولايات المتحدة وأوروبا على مكافحة إيران، ولكن لا يجب المبالغة في ذلك".

* ولم لا...؟

- بلكوفيتش: "الخوف يخدم الإيرانيين أيضاً. فهم يدركون أنهم غير قادرين على القضاء على إسرائيل حتى بواسطة ثلاث قنابل، فهم ليسوا حقي، فهم يدركون مثلنا تماماً هذه الحقائق، ولذا فهم ينشرون الخوف ويأملون في أن يضر ذلك برغبتنا في العيش هنا. كما يأملون في أنه في حالة الهجوم النووي، بسبب غياب الوعي والاستعداد، ستعم حالة فوضى هنا، يستطيع أعداؤنا استغلالها ومحاولة احتلال إسرائيل بأساليب تقليدية".

** يمكن اللجوء إلى السامرة:

إذن فما هي توصيتهم لدولة إسرائيل بشأن الاستعداد ليوم الحساب...؟ يقول سو كول: "يجب الإعلان عن بذل جهود قومية. كنت سأبدأ بتعزيز الوعي عن طريق الإرشاد والتوجيه. من حيث البنية التحتية يجب زيادة قدرة صمود المباني التي ستضرر من الموجة الإلكترونية مغناطيسية الناتجة عن الانفجار، وبناء الملاجئ وترميم الملاجئ والمباني الخرسانية القائمة حالياً، بما في ذلك أماكن انتظار السيارات الأرضية والأنفاق. يجب أن تكون هناك خطط طوارئ جاهزة للتطبيق لأن هناك احتمالات بالتحذير من حدوث ذلك قبل أسبوع من وقوع الهجوم. وسوف يمنحنا ذلك الفرصة لتنظيم صفوفنا".

* كيف على سبيل المثال...؟

- سو كول: "إجلاء منظم لعدد كبير من المواطنين المقيمين في جوش دان إلى السامرة (شمال الضفة الغربية) على سبيل المثال لأن التكدس السكاني هناك أقل من مناطق أخرى. ويمكن القيام بذلك في فترة زمنية قصيرة نسبياً. والسيناريو الذي أتوقعه يتمثل في أنه إذا استعملنا كل الوسائل السابقة، فهناك فرصة كبيرة لأن يقرر الطرف الآخر التوقف لأنه سيدرك حينها أن الأضرار التي ستلحق بإسرائيل تقلص، بينما ستزداد الأضرار التي ستلحق بدولته نتيجة للرد الإسرائيلي المضاد".

* على أي حال، من الصعب التهرب من الإحساس بأن أسلوبكم يخفف من حدة مخاطر الحرب النووية.

- سو كول: "هذا فظيع، ولكنه ليس نهاية العالم".

- بلكوفيتش: "إن وفاة شخص واحد يمثل كارثة، وأنا لا أود أن أقول إن هذا غير فظيع، ولكن هذه ليست نهاية إسرائيل، ولا نهاية تل أبيب".

أجرى الحوار: مجال أفيدان

معاريف ٢٧/٧/٢٠٠٩

حوار مع المحامية الإسرائيلية الألمانية الشهيرة "فيليتسيا لانجر"

* كيف حصلت شخصية مثلك محل خلاف على هذه الجائزة الرفيعة...؟

- "صديقتي، إيفلين هختجلينسكي (ابنة زعيم الجالية اليهودية في ألمانيا سابقاً) قدمت ترشيحي قبل نحو سنة للجنة الخبراء التي ناقشت الجائزة. وذكرت أنني أرعى منظمة ألمانية شهيرة في مدينة توبنجن تجمع تبرعات لأطفال اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وتربيتهم على نبذ العنف. لكنني لم أظن أنني سأحصل على هذه الجائزة بسبب ضغوط اللوبي

على غرار من ينتقد سياسة إسرائيل، لاسيما في كل ما يتعلق بالاحتلال، تم وصف المحامية الشهيرة الناشطة في مجال حقوق الإنسان "فيليتسيا لانجر" بألقاب كثيرة مثل "كارهة إسرائيل" أو "طابور خامس"... ولكن في ألمانيا - حيث انتقلت للعيش هناك احتجاجاً على ما يحدث تحت السيادة الإسرائيلية - يتعاملون معها بصورة مختلفة، ويفضلون منحها ألقاباً أخرى، حتى إنها هذا الشهر حصلت على أعلى وسام شرف من الرئيس الألماني.

على ذلك منحوني الجائزة عن اقتناع تام.. حتى لو خاطبني أحد، لا أعتزم التنازل عنها أبداً.

صحيح أن لانجر لم تدافع عن المخربين الذين يلحقون الأذى بالمواطنين الإسرائيليين، لكنها كانت من أوائل الذين قدموا مساعدة قضائية للفلسطينيين، وكانت نقطة التحول في حياتها هي حرب الأيام الستة (حرب ١٩٦٧)، حيث شرعت آنذاك في تمثيل فلسطينيين في محاكم عسكرية، وألفت



كتابين في هذا الصدد، تم ترجمتهما للغات كثيرة.

* هناك أناس يصعب عليهم تقبل التفريق بين الجندي والمواطن.

- «ولكن هناك اختلاف بالفعل. إنني أعارض العنف بوجه عام، ولكن بسبب الاحتلال العنيف للغاية: التعذيب، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل - تنشأ معارضة العنف. فالاحتلال هو أصل كل الشرور، والقانون الدولي يسمح للشعب القابع تحت الاحتلال المقاومة باستعمال العنف دون المساس بالمدنيين، ولا يمكن سلبهم حق استعمال العنف ضد الجنود والمواطنين المسلحين».

- «أشعر بأنني إسرائيلية»:

ولدت لانجر البالغة من العمر ٧٨ عاماً في بولندا ثم هاجرت لإسرائيل برفقة زوجها ميتسو عام ١٩٥٠. على مر ٢٣ عاماً قامت بتمثيل فلسطينيين، حتى سئمت من الجهاز القضائي الإسرائيلي في عام ١٩٩٠، وأغلقت مكتبها وهاجرت إلى ألمانيا. ولم تكن الميدالية الحالية هي الوسام الوحيد الذي حصلت عليه تقديراً لعملها محل الخلاف. فقبل نحو ٢٠ سنة حصلت على «جائزة نوبل البديلة» (*) على نشاطها العام، وقبل نحو ١٠ سنوات اختارتها مجلة «أنت» ضمن الخمسين سيدة الأكثر تأثيراً في إسرائيل.

وتقول روحاما ماتون، مؤسسة ورئيسة منظمة أطباء لحقوق الإنسان: «كانت فيلستسيا لانجر أول الملتزمين لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية ضد التعذيب، في الوقت الذي لم يستخدم أحد في إسرائيل هذه الكلمة. واليوم هناك الكثير من الناشطين في هذا المجال، ولكن حينها كانت الوحيدة».

* هل تشعرين أنك نجحت في التغيير..؟

- «كنت أرغب في أن أوضح لهم أنه يجب الكفاح بسبل قانونية غير عنيفة. ولكن للأسف لم أحقق نجاحاً كبيراً، باستثناء عرقلة هدم بعض المنازل. فشلت على مستوى الادعاءات القضائية الدولية وبتطبيق معاهدة جنيف على الأراضي الفلسطينية التي تحظر إقامة المستعمرات. العالم كله

الإسرائيلي كما نرى الآن».

* من حسن حظك أن اللوبي الإسرائيلي لم يعرف بأمر الجائزة.

- «حسناً، لم يعرف بهذه المسألة إلا نحو ٣٠ صديقاً وقريباً دعوتهم إلى مراسم تسليم الجائزة في شتوتجارت، من بينهم رئيس بلدية توبنجن، وبوريس بليمر، والذي حضر بالفعل. كانت هذه احتفالية رائعة حيث ألقى مدير عام رئيس حكومة ولاية بادن فورتمبرج هوبرت فيكرت، الذي

سلمني الجائزة، كلمة رائعة جداً. وقد شكرني على إسهامي غير العادي في مجال حقوق الإنسان ولصالح الفلسطينيين الذين يعانون القمع، وعلى مشروع حياتي الإنساني والرائع، وعلى كفاحي الصامد من أجل السلام العادل في الشرق الأوسط، وبناء جسور بين إسرائيليين وفلسطينيين. وهذه الأمور نسمع عنها في ألمانيا على فترات متباعدة».

** كفاح سلمي:

هبت عاصفة عاتية فور إعلان وسائل الإعلام عن الجائزة. ومنذ أيام تشن منظمات يهودية وأيضاً صحفيون يهود وناجون من أحداث النازية حملة كبيرة في الإعلام في محاولة لإلغاء الجائزة. وقد أعرب رئيس بلدية توبنجن عن معارضته لهذه المسألة، وهو يقول: «منذ أسبوع أتلقي رسائل إلكترونية تشبهني بهتلر. يطلقون على لقب معاد للسامية يرغب في القضاء على إسرائيل. هذه الكراهية جزء من حملة ضد كل من شارك في هذه الجائزة وأتمنى أن نتغلب عليها. إنني أعرف فيلستسيا لانجر شخصياً وأقدر عملها في مجال حقوق الإنسان والناس المتضررين».

وكجزء من موجة الاحتجاج التي تجتاح ألمانيا، أعرب الأديب اليهودي رالف جوردنو عن احتجاجه الشديد، وهدد بإعادة الميدالية التي فاز بها في الماضي إلى الرئيس الألماني، وكتب يقول إن أحداً لم يضر بإسرائيل في ألمانيا مثلما فعلت لانجر. وقال جوردنو: «لديك الإسرائيليين دائماً الأشرار، والفلسطينيين هم الأخيار».

* ما رأيك في انتقاد جوردنو..؟

- «إسرائيل وحدها المذنبة على مر ٤٢ سنة من الاحتلال. إنني أدين كل العنف ضد المدنيين، وعلى عكس الأنباء المغرضة لم أدافع أبداً عن الإرهابيين الفلسطينيين الذين يلحقون الأذى بالمدنيين الإسرائيليين».

* هل طلبت منك السلطات الألمانية التنازل عن الجائزة..؟

- «لا، لم يحدث.. لقد درسوا سيرتي الذاتية وأعمالي، وبناء

باستثناء إسرائيل يعتبرها أراض محتلة. وقد فشلت قضيتي ضد التعذيب في عام ١٩٧٤. ولم تنجح إلا بعد ٣٠ عاماً، حيث يتواصل التعذيب حتى الآن. ويرجع النجاح الذي حققته إلى الكفاح العام من جانب الفلسطينيين. وفي عام ١٩٧٩ نجحت في منع طرد رئيس بلدية نابلس باسم شقعة. وفي عام ١٩٨٠ قام إرهابيون يهود بتفخيخ سيارته، وأصيب إصابة خطيرة أسفرت عن بتر ساقه. فقلت له: 'ليتني فشلت وطرودك وأنت على ساقيك'.. فأجاب قائلاً: 'أفضل كونى مبتور الساقين، ولكن في وطني'.

* قلت للراديو الإيراني إن عملية الرصاص المنصهر (الحرب الأخيرة في غزة) ليست مشروعة. هل تعتقدان حقاً أن إسرائيل لا تتعرض لهجوم...؟ وأن ليس لها الحق في الدفاع عن نفسها...؟

- «يحظر قتل المدنيين - لا من الإسرائيليين ولا من الفلسطينيين. كما يحظر قتل الحيوانات في الأقفاص، وغزة تشبه القفص وهناك يقتلون البشر، الذين لم يتمكنوا من الفرار لعدم وجود مكان يفرون إليه. يحظر القانون الدولي القيام بعمل عسكري في غزة لأنه لا يمكن التعهد بعدم المساس بأبرياء، كما أن إسرائيل لم تتعهد بذلك».

هاجرت لانجر إلى إسرائيل، لكنها لا تتردد في مهاجمتها في أى محفل. ولكن رغم ذلك لم تنجح عشرين عاماً قضتها في ألمانيا في القضاء على مشاعر الانتفاء الأولية، الحصينة تماماً، التي تتغلب على أى معارضة عقلانية. وعندما نتحدث عن إسرائيل دائماً ما تقول: «نحن». وهى تعترف قائلة: «بالتأكيد أشعر بأننى إسرائيلية، رغم أننى حصلت على الجنسية الألمانية قبل بضعة أشهر».

* هل هناك في إسرائيل ما يبعث لديك قدراً معيناً من الشعور بالرضاء...؟

- «لا يمكننى تذكر وقت معين شعرت فيه بالفخر من إسرائيل. فقد مر على ذلك وقت طويل. ربما عند مشاركة مغنية يهودية وأخرى عربية في مسابقة اليوروفيجين للأغنية. هناك أنواع مختلفة من الإشارات الجميلة، لكنها ضد السياسة الرسمية لإسرائيل. وخلال كل محاضراتى في ألمانيا لا أذكر

إلا منظمات السلام في إسرائيل - عضوات منظمة محسوم ووتش، وجوش شالوم، وأطباء من أجل حقوق الإنسان، وحاخامات من أجل حقوق الإنسان، واللجنة الإسرائيلية ضد هدم المنازل، ومحطى الصمت.. فهذه المنظمات هى التى تمثل مصدر فخر كبير لنا».

* ماذا تقولين لمن يتهمونك بكراهية إسرائيل...؟
- «لا أعرف الكراهية.. فالحب لا يفارقنى أبداً. والمشاركة فى أفراح الآخرين دفعتنى للعمل فى الأراض الفلسطينية. بلدى إسرائيل هى التى تسعى للسلام وتتجاوز مع الفلسطينيين باحترام، وتدرك ضرورة تعويض اللاجئين عن الظلم الذى لحق بهم والاعتراف بحق العودة.. وفيما يتعلق بالعودة يمكن إيجاد حل وسط».

* وإذا قرر ملايين الفلسطينيين العودة لمجرد تحويل إسرائيل إلى دولة عربية...؟

- هذا الطرح لم تتم مناقشته على جدول الأعمال. ولكن إذا أراد الكثيرون العودة يمكننا العيش سوياً معهم. وهذا ما يمكن مناقشته خلال المفاوضات.

* قالوا إنك تشبهين إسرائيل بألمانيا النازية.
- «هذا كذب وافتراء. فزوجى ميتسو أحد الناجين من معسكرات التجميع النازية، وكل أقاربى لقوا مصرعهم على أيدي النازيين. لم أجر هذه المقارنة أبداً».

* كيف ترين سنواتك المقبلة...؟
- «سأواصل إلقاء المحاضرات وتأليف الكتب، وأتمنى انهيار الأسوار كما حدث فى برلين، وأن تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب، وأخشى ألا أشاهد ذلك، ولكن أتمنى على الأقل أن يشاهده أحفادي».

(*) جائزة نوبل البديلة: هى جائزة أنشأها خبير الطوابع الألمانى السويدى الأصل جاكوب فون أويكسكال عام ١٩٠٨ وتديرها لجنة الحياة العادلة السويدية غير الحكومية.. لا تختص جائزة "نوبل البديلة" بمجالات محددة كجائزة نوبل النرويجية، وإنما يتم إعطاؤها لمن يعمل على تنمية وإفادة المجتمع.

ترجمات عبرية

٩

استطلاعات

أجراه: إفرايم ياعر وتمار هيرمان
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٩ / ٨ / ٩

مقياس الحرب والسلام لشهر يوليو ٢٠٠٩ (١)

عليه قبل نحو شهرين، بعد
خطاب الرئيس أوباما للعالم
الإسلامي.

ويعتقد ٤٦٪ من اليهود
حالياً أن الرئيس الأمريكي
يميل أكثر للجانب
الفلسطيني (مقابل ٥٥٪ في
شهر مارس)، وذلك مقابل

٣١٪ يعتقدون أنه يتبع موقفاً محايداً (٣٤٪ في شهر مارس)،
و٧٪ يعتقدون أن سياسته موالية لإسرائيل، بالضبط كما
أوضح استطلاع مقياس السلام الماضي.

ويتضح تحسن صورة الرئيس أوباما لدى الجمهور اليهودي
في انقسام الإجابات على السؤال التالي: «هل يمكن الاعتماد
على أن أوباما سيواصل أخذ المصالح الإسرائيلية في الحسبان
والحفاظ عليها في إطار خطواته السياسية؟». قبل شهرين،
أجاب ٢٦٪ فقط بأنهم يعتمدون على أوباما، مقابل ٦٨٪
أجابوا بالنفي، والآن ترتفع نسبة من يثقون في أوباما لتصل
إلى ٣٨٪، بينما انخفضت نسبة المتشائمين لتصل إلى ٦٠٪.

* خلافات في الرأي حول إفادات الجنود الإسرائيليين:
تقصي استطلاع مقياس السلام لهذا الشهر مجدداً موقف
الجمهور من إفادات الجنود الإسرائيليين الذين حطموا
الصمت (٢) وحكوا عن حالات إصابة مدنيين فلسطينيين
خلال عملية الرصاص المنصهر في قطاع غزة. وقد أوضحت
نتائج الاستطلاع في هذا الصدد أن هذه الإفادات أُلقت
بظلالها على عدد كبير من الجمهور اليهودي: ففي حين كان



أظهر استطلاع رأى
مقياس الحرب والسلام
لشهر يوليو أن المواطنين
الإسرائيليين يؤيدون
السياسة الخارجية للحكومة
الإسرائيلية برئاسة بنيامين
نتنياهو، حيث أعرب ٦٦٪
من الجمهور اليهودي عن

اعتقادهم بأنه يجب على إسرائيل مواصلة أعمال البناء لأن
القدس كلها تعتبر عاصمة إسرائيل، ولا خلاف على حق
إسرائيل في البناء في كل مكان في المدينة، بينما عارض ٢٧٪،
معظمهم من ناخبي حزبي ميريتس والعمل، هذا الموقف،
والباقيون لا يعرفون.

رغم الخلافات مع الولايات المتحدة يوضح استطلاع
مقياس السلام أن معظم الجمهور اليهودي يؤيد السياسة
الخارجية لحكومة نتنياهو. فقد وصف ٥٣٪ من المشاركين
بالاستطلاع سلوك الحكومة الإسرائيلية بالإيجابي، مقابل
٣٣٪ وصفوه بالسلب. في الحقيقة هناك أغلبية واضحة
بين ناخبي كل الأحزاب، باستثناء حزبي العمل وميريتس،
يصفون السياسة الخارجية للحكومة بالإيجابية.

ويتوقع معدو الاستطلاع أن تأييد الجمهور اليهودي
لسياسة الحكومة فيما يتعلق بالقضايا الخارجية، يرجع على
الأقل بصورة جزئية إلى الاعتقاد المتزايد بأن الرئيس الأمريكي
باراك أوباما يميل أكثر إلى الجانب الفلسطيني. ورغم ذلك،
فإن نسبة من يعتقدون ذلك تقل الآن بقدر معين عما كانت

نحو ٢٠٪ فقط في شهر مارس يصدقون إفادات الجنود، بينما قال ٦٠٪ أنهم لا يصدقونها، نجد أن النسبة متعادلة اليوم؛ حيث أعلن ٤٣٪ أنهم يصدقون هذه الإفادات مقابل ٤٧٪ لا يصدقونها.

ويمكن الاطلاع على نسبة كبيرة ممن يصدقون إفادات الجنود بين الشرائح العمرية الشابة، وبين المثقفين وأصحاب الدخول الكبيرة، وبين الإسرائيليين من أبناء الجيل الثالث والإشكنازيم (اليهود ذوي الأصول الغربية). يُشار إلى أن تحليل الإجابات حسب الانتماء الديني أو الجنسي لم يؤثر في هذا الشأن. ويعتقد ٧٦٪ من المشاركين في الاستطلاع أنه لا حاجة لاستمرار تحري هذه المسألة مقابل ١٧٪ يرون عكس ذلك، والباقي لا رأى لهم في هذا الشأن.

كما يتضح من الاستطلاع أن ٧١٪ من الجمهور اليهودي يعطي تقديراً إيجابياً لعملية الرصاص المنصهر في قطاع غزة، ويعتقدون أن الهدوء السائد حالياً في جنوب إسرائيل يرجع في الأساس إلى النتائج التي حققتها. كما تعتقد نسبة أكبر (٧٩٪) أن هذه العملية العسكرية كانت «ناجحة» أو «ناجحة للغاية». ويعتقد معدو الاستطلاع أنه على خلفية الاعتقاد بأنها كانت عملية ناجحة، يرفض الجمهور الإسرائيلي اليهودي التطرق

إلى مسألة ثمنها الأخلاقي والإنساني.

(١) مؤشرات السلام لهذا الشهر:

بلغ مؤشر المفاوضات في إجمالي العينة: ٥٢,٣، وبلغ في العينة اليهودية: ٤٨,٩.

أجرى مشروع مقياس «الحرب والسلام» معهد تامي شتاينميتس لأبحاث السلام وبرنامج إيفنس لتسوية النزاعات بجامعة تل أبيب وتقريب وجهات النظر، تحت إدارة البروفيسور إفرام ياعر من جامعة تل أبيب والبروفيسور تمار هيرمان من الجامعة المفتوحة. وأجرى الاستطلاعات الهاتفية معهد ب. ي. كوهين بجامعة تل أبيب في يومي ٢٧ و ٢٨ يوليو ٢٠٠٩، وتضمنت ٥١٢ مشاركاً يمثلون السكان البالغين في إسرائيل (بما في ذلك سكان يهودا والسامرة «الضفة الغربية» وغزة والكيوتسات). وتبلغ أقصى نسبة للخطأ في العينة ٤,٥٪.

(٢) نسبة إلى منظمة «محطمو الصمت» الإسرائيلية المعنية بنشر إفادات الجنود الإسرائيليين حول الممارسات غير الأخلاقية التي يرتكبها الجنود بحق الفلسطينيين.

مقياس الديمقراطية لعام ٢٠٠٩

بقلم: عيدان يوسف
المصدر: www.news1.co.il
٢٠٠٩ / ٨ / ٣

راضين عن أداء الديمقراطية الإسرائيلية، بينما ارتفعت نسبة ثقة الجمهور في الجيش الإسرائيلي إلى ٧٩٪، وعلى صعيد آخر انخفضت نسبة الثقة في الشرطة إلى ٤٠٪، في حين ارتفعت نسبة الثقة في المحكمة العليا برئاسة دوريت بينيش، حيث أعرب ٥٧٪ من الإسرائيليين عن رضائهم عنها مقارنة بمقياس عام ٢٠٠٨ حين بلغت نسبة الثقة في المحكمة العليا ٤٩٪ فقط.

أجرى مقياس الديمقراطية في شهر مارس ٢٠٠٩ على عينة عشوائية تمثل السكان الإسرائيليين البالغين. أجرى الاستطلاع شركة «محشوف»، وشارك فيه ١١٩١ شخصاً تم استطلاع آرائهم بثلاث لغات هي: العبرية، العربية والروسية. وبلغت نسبة الخطأ في العينة ٢,٨٪. وجاءت نتائج الاستطلاع على النحو التالي:

* تأييد واسع النطاق لسلب العرب حقوقهم السياسية:

يؤيد ٥٣٪ من الجمهور اليهودي تشجيع هجرة العرب من إسرائيل، كما يؤيد ٧٧٪ من المهاجرين ذلك، في مقابل ٤٧٪ من الجمهور اليهودي القديم. أبدى ٣٣٪ من اليهود القدامى استعدادهم لضم أحزاب عربية للحكومة، في مقابل ٢٣٪ من

الرأي السائد هو أن «الروس» اندمجوا في إسرائيل على الأقل من الناحية السياسية، غير أن بيانات مقياس الديمقراطية لعام ٢٠٠٩ الصادر عن المعهد الإسرائيلي للديموقراطية تشير إلى أن المهاجرين من دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً) يشعرون بعدم قدرتهم على التأثير فيما يحدث حولهم حتى بعد مرور عشرين سنة على بداية هذه الموجة من الهجرة. فقد أبدى عدد كبير من المهاجرين آراء تذكر بأنماط السلوك السياسي إبان الحكم السوفيتي، وتنطوي على رغبة في تبني هذا النمط من السلوك في إسرائيل.

يتضح أيضاً أن الحالة النفسية العامة لجمهور المهاجرين الروس أكثر صعوبة من الحالة النفسية العامة للإسرائيليين القدامى، كما أن المشكلات التي يعانون منها أشد خطورة، وردود أفعالهم أكثر حدة مقارنة بقطاع المهاجرين القدامى. فيما أعرب قطاع المهاجرين الروس عن قلقهم الشديد من المشكلات الأمنية، وأنهم مقتنعون إلى حد ما بالرغبة في العيش في إسرائيل ولا يثقون فيها إذا كانوا يريدون أن ينشأ أبنائهم فيها أم لا. تبين من المقياس أيضاً أن ٦١٪ من الجمهور الإسرائيلي غير

المهاجرين. ٢٧٪ من الجمهور يعارضون مقولة "هناك حاجة إلى أغلبية يهودية لاتخاذ قرارات مصيرية خاصة بالدولة"، مقارنة بعام ٢٠٠٣، حين بلغت نسبة من عارضوا تلك المقولة ٣٨٪. وتشير هذه البيانات إلى تأييد نسبي واسع النطاق لسلب الأقلية العربية في إسرائيل حقوقها السياسية.

٥٤٪ من عموم الجمهور (يهود وعرب) يوافقون على أن "المواطنين المخلصين للدولة فقط هم من يحق لهم التمتع بحقوق المواطن" (٥٦٪ من اليهود القدامى، ٦٧٪ من المهاجرين، و٣٠٪ من العرب). و٣٨٪ من عموم الجمهور اليهودي يعتقدون أن المواطنين اليهود يجب أن يتمتعوا بحقوق أكثر من المواطنين غير اليهود (٤٣٪ من اليهود القدامى في مقابل ٢٣٪ من المهاجرين). بينما قال ٤١٪ من اليهود القدامى إن "عرب إسرائيل مظلومون مقارنة بالمواطنين اليهود"، في مقابل ٢٨٪ من المهاجرين قالوا ذلك.

* زعيم قوي:

٦١٪ من الجمهور يؤيدون فكرة أن هناك "زعماء أقوياء من الممكن أن يخدموا الدولة أكثر من كل المباحثات والقوانين"، بينما بلغت نسبة من يؤيدون هذه المقولة في أوساط المهاجرين ٧٤٪. فيما ظلت الفوارق بين مواقف المهاجرين ومواقف اليهود القدامى حول مسألة الزعيم القوي كما هي منذ عام ٢٠٠٣. علاوة على ذلك، يبرز التأييد المرتفع الذي يمنحه جمهور المهاجرين "لنظام حكم المحنكين"، وهم الوزراء وأعضاء الكنيست المتخصصون في مجال مسئوليتهم، ومن ثم يتخذون قرارات لا علاقة لها بأهواء الجمهور، استناداً إلى اعتبارات مهنية فقط. وفي الوقت الذي يؤيد فيه ٧٢٪ من المهاجرين هذا الرأي، بلغت نسبة من يؤيدون ذلك الرأي بين الجمهور اليهودي القديم ٥٥٪ فقط.

* الدين:

يعتقد ٦٨٪ من اليهود القدامى أن يهودية معظم المهاجرين مشكوك فيها، في حين أن ٦٩٪ منهم لا يعينهم أن يتزوج أحد أبناء أسرهم من أسرة غير يهودية.

* ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة:

يحظى الجيش الإسرائيلي بأكبر نسبة ثقة بين الجمهور، حيث أعرب ٧٩٪ من المواطنين عن ثقتهم فيه، وهو ارتفاع بنسبة ٩٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨. فيما تحظى المؤسسة الرئاسية بنسبة ثقة بين الجمهور بلغت ٦٠٪، مقارنة بـ ٤٧٪ عام ٢٠٠٨، و ٢٢٪ عام ٢٠٠٧ (وهو العام الذي حل فيه شمعون بيريس محل موشيه كاتساف في هذا المنصب). هذا وقد عادت الثقة في المحكمة العليا إلى الارتفاع هذا العام، حيث ارتفعت من ٤٩٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٥٧٪ هذا العام.

كما سُجل ارتفاع في نسبة ثقة الجمهور في الأحزاب - من ١٥٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٢١٪ في عام ٢٠٠٩. على صعيد آخر،

حصلت الشرطة على تقدير متواضع مقارنة بسنوات سابقة، حيث حصلت على نسبة ثقة بلغت ٤٠٪، وهو انخفاض بنسبة ٢٠٪ مقارنة بعام ٢٠٠٣، حين كانت الشرطة تحظى بنسبة ثقة بلغت ٦٠٪. وعند عقد مقارنة على المستوى الدولي، يتبين أن نسبة ثقة الجمهور في الشرطة في إسرائيل في أدنى مستوياتها مقارنة بدول ديمقراطية أخرى، حيث تحتل إسرائيل في هذا المقياس المركز الـ ٢١ من بين ٢٤ دولة منها رومانيا وتايوان.

يظهر من تحليل بيانات الاستطلاع أن ٦٧٪ من عموم الجمهور يعارضون مقولة "الرجال زعماء سياسيين أكثر نجاحاً من النساء"، في حين أيد ٥٣٪ من الحريديم هذه المقولة، ونحو ٥٠٪ من المهاجرين من دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً). تشير هذه النسب إلى ارتفاع مقارنة بنسب عام ٢٠٠٨، عندما بلغت نسبة المؤيدين لهذه المقولة ٤١٪ بين المهاجرين لهذه المقولة. في حين اتفق ٩٪ من العلمانيين، و ١٧٪ من المحافظين، و ٣٦٪ من الدينين على أنه «من الأفضل أن ينفق الرجل على البيت وأن ترعى المرأة المنزل»، كما أعرب ٤٤٪ من المهاجرين الروس ممن قدموا أنفسهم على أنهم علمانيون تأييدهم لهذه المقولة. يتبين من تحليل إجابات عموم الجمهور أن نحو ربع الجمهور اليهودي القديم (٢٦٪) يوافقون على هذه المقولة، في مقابل ٤٦٪ من المهاجرين، و ٢٤٪ من العرب.

* إضفاء الشرعية على العنف السياسي:

يمنح ٣٥٪ من العرب مواطني إسرائيل شرعية للعنف السياسي، في مقابل ٣٣٪ من المهاجرين الروس، و ٢٢٪ من اليهود القدامى، في حين سجلت أكبر نسبة لإضفاء الشرعية على استخدام العنف السياسي بين عموم الجمهور في أوساط الشباب في الفئة العمرية من ١٨ - ٣٠ سنة، حيث بلغت النسبة بينهم (٢٧٪).

* إخلاء مستعمرات:

٤٨٪ من الجمهور اليهودي غير مستعدين لإخلاء مستعمرات فيما وراء الخط الأخضر في إطار اتفاق دائم، و ٣٧٪ مستعدون لإخلاء مستعمرات متفرقة، و ١٥٪ فقط مستعدون لإخلاء كل المستعمرات، في حين أبدى المهاجرون الروس مواقف أكثر تشدداً في هذا الشأن: ٦٤٪ منهم غير مستعدين لإخلاء مستعمرات في إطار اتفاق دائم، و ٣٠٪ مستعدون لإخلاء مستعمرات متفرقة، و ٦٪ فقط مستعدون لإخلاء كل المستعمرات.

* الفساد:

يعتقد معظم الجمهور اليهودي (٨٩٪) في وجود فساد في إسرائيل، و ٥٠٪ منهم يعتقدون أن رجال السياسة يعملون بالسياسة لتحقيق مكاسب شخصية فحسب. فيما تباينت الآراء في أوساط العرب مواطني إسرائيل حول هذه المسألة: ٦٦٪ منهم يميلون إلى معارضة هذا الرأي، و ٢٢٪ فقط يوافقون على

الزعم القائل أنه «من أجل الوصول للقيادة السياسية يجب أن يكون الإنسان فاسداً». الفئة الأكثر تشاؤماً فيما يتعلق بنزاهة الساسة هي فئة مهاجري الاتحاد السوفيتي (سابقاً): ٤٧٪ منهم يتفقون مع الرأي سالف الذكر، في مقابل ٣٩٪ من اليهود القدامى.

* لا للتداول على الدولة:

٦١٪ من عموم الجمهور الإسرائيلي غير راضين عن أسلوب أداء الديمقراطية الإسرائيلية، و٢٨٪ من الجمهور يعتقدون أنه يوجد في إسرائيل ديمقراطية أكثر مما ينبغي، و٣٥٪ يعتقدون أن إسرائيل دولة ديمقراطية بقدر مناسب، و٣٧٪ يعتقدون أن الديمقراطية في إسرائيل ليست كافية.

* حرية التعبير:

يؤمن الجمهور الإسرائيلي بحرية التعبير باعتبارها قيمة عامة، غير أن السواد الأعظم منه يرفض السماح بتوجيه انتقادات لاذعة للدولة. وفي الوقت الذي يؤيد فيه ٤٧٪ من الجمهور حرية التعبير للجميع بغض النظر عن الآراء، يتفق ٥٨٪ على أنه يجب حظر توجيه انتقاد لاذع ضد دولة إسرائيل، وهو ما يعد ارتفاعاً حقيقياً مقارنة بعام ٢٠٠٣ حين بلغت نسبة من أيدوا هذا الرأي (٤٨٪).

* القدرة على التأثير:

نحو نصف الجمهور يشعرون بأنهم لا يمتلكون القدرة على التأثير على سياسة الحكومة، في حين أن ٨٠٪ منهم يشعرون بأنهم قادرون على تغيير أشياء في الإطار الذي يعيشون فيه، سواء في محل الإقامة، أو مكان العمل أو مكان الدراسة. في الوقت نفسه يتضح أن عدداً كبيراً من المهاجرين يشعرون بأن قدرتهم على التأثير في البيئة المحيطة بهم ضعيفة جداً، حيث يشعر أكثر من ٤٠٪ منهم بأنهم لا يمتلكون القدرة على تغيير شيء في محيطهم.

* العرب أقل اهتماماً بالسياسة:

في عام ٢٠٠٩ أبدى ٦٦٪ من الإسرائيليين اهتماماً بالسياسة إلى حد كبير أو إلى حد ما، مقارنة بـ ٧٣٪ في عام ٢٠٠٦ و ٧٦٪ في عام ٢٠٠٣. وبعد العرب من مواطني الدولة هم الفئة الأكثر ابتعاداً عن السياسة الإسرائيلية، حيث أفاد ٣٩٪ منهم فقط بأنهم مهتمون بالسياسة.

من ناحية أخرى، يكشف مقياس الديمقراطية لعام ٢٠٠٩ أنه في غضون ست سنوات سيحدث في إسرائيل انخفاض بنسبة ١٨٪ في مدى اهتمام الشباب بالسياسة، ففي عام ٢٠٠٩ أفاد ٥٠٪ فقط من الشباب بأنهم مهتمون بالسياسة. ورغم ذلك، فإن ٧٨٪ من المشاركين في الاستطلاع يطالعون كل ما هو جديد في العالم بشكل يومي أو بضع مرات في الأسبوع. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الذين يطالعون أخبار السياسة تفوق بكثير نسبة المهتمين بها.

* الرغبة في العيش في إسرائيل:

٨٠٪ من اليهود القدامى متأكدون من رغبتهم في تربية أبنائهم في إسرائيل، في مقابل ٢٨٪ من مهاجري الاتحاد السوفيتي (سابقاً). ٩٢٪ من القدامى يريدون بقدر ما أن يعيش أبنائهم أو أحفادهم في إسرائيل، في مقابل ٧٤٪ من المهاجرين. وفي ضوء الأهمية الكبيرة التي يمنحها المهاجرون للإحساس بالأمن، قد يكون أحد التفسيرات لهذه النتائج هو أن أكثر من ٥٠٪ من مهاجري الاتحاد السوفيتي (سابقاً) يقطنون في مناطق الضواحي شمال الدولة وجنوبها، وهم يعانون في السنوات الأخيرة من وضع أمني سيء وإحساس شديد بالخوف.

يكشف مقياس الديمقراطية لعام ٢٠٠٩ انخفاضاً في نسبة المقتنعين بالرغبة في العيش في إسرائيل، لاسيما في أوساط جمهور المهاجرين الروس. ويبرز هذا المؤشر في أوساط المهاجرين الشباب. كما كشف المقياس عن تراجع الرغبة في العيش في إسرائيل بين الشباب أبناء اليهود القدامى في نهاية حرب لبنان الثانية، غير أنه قد طرأ تحسن هائل في أوساط هذه الفئة العمرية، حيث عادت إليهم الرغبة في عام ٢٠٠٩ في العيش في إسرائيل حتى في المستقبل البعيد ووصلت النسبة إلى مستوياتها التي كانت عليها قبل عام ٢٠٠٦ حين بلغت (٨٠٪). يعتقد المهاجرون واليهود القدامى على حد سواء أن الأسباب الأمنية والاقتصادية هي الدوافع الرئيسية للهجرة من إسرائيل، في حين يرى ٨١٪ من المهاجرين و ٥٩٪ من اليهود القدامى أن الوضع الأمني هو السبب الرئيسي وراء الرغبة في النزوح عن إسرائيل.

٢٨٪ فقط من المهاجرين يعتقدون أن أحلامهم وتطلعاتهم قبل الهجرة لإسرائيل قد تحققت بقدر كبير. ومن المهم أن ندرك أن آراء المهاجرين الشباب في هذه المسألة تشبه في معظم الأحيان آراء المهاجرين المسنين. يبدو جمهور المهاجرين متشائماً جداً مقارنة باليهود القدامى والعرب مواطني إسرائيل، حيث تعتقد قلة قليلة فقط من المهاجرين أن مستوى حياتها سيتحسن في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، يشعر ٥٤٪ من المهاجرين أن مستوى ثقافتهم أعلى من متطلبات المنصب الذي يشغلونه، وذلك في مقابل ٢٤٪ فقط بين الجمهور اليهودي القديم، كما تشعر فئات المهاجرين الشباب بهذا الفارق بصورة تفوق الشباب أبناء اليهود القدامى.

تجدر الإشارة إلى أن المقياس لم يتحرر موقف مواطني إسرائيل العرب فيما يتعلق بهذه المسألة.

تركز مقياس الديمقراطية الإسرائيلية لعام ٢٠٠٩، الذي يقوم على إعداد البروفيسور آشير آريان، وميخائيل فيليوف وأنا كنفيلمان، ويصدر عن المعهد الإسرائيلي للديمقراطية - تركيز هذا العام حول تقييم مدى اندماج المهاجرين الروس في المجتمع الإسرائيلي من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الإسرائيليون لا يدون تسامحاً تجاه أغلب القطاعات

فإن القطاعات المشار إليها في الاستطلاع صراحة، لديها رأى جيد بالنسبة لأنفسها: فكما أن المهاجرين من روسيا راضون عن المهاجرين من روسيا، كذلك أيضاً العرب راضون عن العرب.

في مقابل هذا، فإن القطاعات التي شملها الاستطلاع لديها شعور بأنهم ضحايا للتحريض ضدهم: حيث يشعر بذلك ٦١٪ من مهاجري روسيا، و٦٧٪ من عرب إسرائيل، و٨٨٪ من الحريديم. في حين أن ٨٣٪ من الحريديم يتفقون أيضاً على أن هناك تحريضاً ضد المستعمرين. وهناك إجماع شبه تام حول شيء واحد - باستثناء الحريديم - وهو أن نحو ٦٠٪ من المشاركين في الاستطلاع يعتقدون أن هناك تحريضاً ضد الشواذ جنسياً والسحاقيات.

في عام ٢٠٠٧ أجرى معهد «بيو» PEW استطلاعاً عالمياً، وطرح سؤالاً مماثلاً: «هل الشذوذ الجنسي يجب أن يكون مقبولا في المجتمع؟». بلغت نسبة من أجابوا بـ «نعم» في إسرائيل ٣٨٪، وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بأوروبا وأمريكا، ففي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان (أجاب ٤٩٪ بنعم).. كما اتضح من خلال الاستطلاع أن النساء كن أكثر تسامحاً من الرجال، ونظرتهم للشواذ والسحاقيات أفضل بكثير من نظرة الرجال.

* عرب إسرائيل:

محمد منصور، شاب من سكان مجد الكروم، كان يعمل في محل للملابس بطبريا. في يناير الماضي، بعد أن أنهى عمله في المحل، ذهب في نزهة على بحيرة طبرية، وانتهت النزهة عندما اعترضه مجموعة من الشباب اليهود، الذين وفقاً لللائحة الاتهام التي قدمت ضدهم «كانوا يبحثون عن أحد أبناء الأقليات لينالوا منه».

عقب الاعتداء، الذي استخدم فيه الشباب العصي، نُقل منصور إلى المستشفى، وهو يعاني من جراح غائرة في رأسه وكدمات في أنحاء جسده، اعترف المعتدون بالتسبب في عاهة مستديمة، وبالاعتداء على خلفية قومية، وقد أدينوا وهم الآن في انتظار العقوبة.

يقول نضال عتمان، محامى في مركز مساواة للدفاع عن حقوق العرب في إسرائيل، إنه بعد انتهاء الجلسات في المحكمة تم استدعاء منصور، ومثل للتحقيق أمام الشاباك (جهاز الأمن العام).

وقد قام مدير عام مركز مساواة، جعفر فرح، بعرض

يكشف استطلاع «هاآرتس» الذي تحرى نظرة أفراد المجتمع الإسرائيلي إلى الأقليات في المجتمع الإسرائيلي عن انعدام تسامح تجاه معظم القطاعات، ناهيك عن توتر العلاقات بين الطوائف المختلفة فيما بينها.. كما يبدو من الاستطلاع أن استيعاب الروس والإثيوبيين يتلفع بعباءة النجاح.. ومن ناحية أخرى يشعر عدد كبير من الإسرائيليين بأنهم ضحايا للتحريض.

* خريطة الكراهية:

تعتبر إسرائيل دولة قطاعات وأقليات، والباحثون يعرفون هذا جيداً. وحتى تكون عينة الاستطلاع ممثلة لكافة فئات السكان، يجب أن تتناسب والتركيبة السكانية. ولكن هذه المرة يعود استطلاع «هاآرتس» ليلقى الضوء على الطوائف ذاتها. وبدلاً من أن يسأل أبناء هذه الطوائف عن آرائهم السياسية، والأشياء المفضلة لهم، وعاداتهم الشرائية، سُئل المشاركون في الاستطلاع عن الطوائف التي تشكل الجمهور الإسرائيلي، وهكذا تم رصد نسب التوتر والتعاطف، والقرب والابتعاد، بين القطاعات المختلفة.

أربع خصائص رئيسية يكشف عنها الاستطلاع:

١- ارتفاع نسبي في معدل انعدام التسامح من جانب بعض أبناء أحد القطاعات تجاه أبناء قطاعات أخرى.

٢- فوارق بين القطاعات المختلفة في النظرة إلى طوائف أخرى.

٣- شعور المشاركين في الاستطلاع بأن القطاع الذي ينتمون إليه هو ضحية التحريض.

٤- ثمة فوارق ملحوظة بين الرجال والنساء، فيما يتعلق بمدى التسامح والنظرة إلى الأقليات: فالنساء ينظرن للشواذ والسحاقيات والأقليات الأخرى بشكل أفضل من الرجال.

بحسب مقياس من (١-٥) درجة - على أن يرمز رقم ١ لنظرة أكثر سلبية ويرمز رقم ٥ لنظرة أكثر إيجابية - لوحظ أن متوسط التقدير الممنوح لنظرة الجمهور الإسرائيلي إلى الشواذ جنسياً والسحاقيات هو (٢,٣)، وهو مرتفع قليلاً عن النظرة المحايدة. ويبرز الحريديم باعتبارهم أصحاب النظرة الأكثر سلبية تجاه الشواذ والسحاقيات (بمتوسط تقدير ١,٥)، وكذلك عرب إسرائيل (٢,٠). ولكن هذه نظرة ثنائية: فنظرة العرب للإسرائيليين، سواء الحريديم أو المستعمرين سلبية جداً، والأمر الطبيعي، هو أن الحريديم ينظرون بإيجابية إلى أنفسهم، وإلى المستعمرين. وبوجه عام،

البيانات التي جمعها المركز، والتي تلقى الضوء على المعاملة التي يلقيها العرب من جانب سلطات فرض القانون. يتبين من المعلومات أنه منذ أكتوبر عام ٢٠٠٠، عندما قتل ١٣ عربياً بنيران قوات الأمن الإسرائيلية (قرر المستشار القانوني للحكومة آنذاك عدم تقديم لوائح اتهام ضد أي من رجال الشرطة الذين كانوا متورطين في القتل)، لقي ٢٩ مواطناً عربياً آخرين مصرعهم بنيران قوات الأمن الإسرائيلية، في حالتين فقط تم إدانة القتلة، ولا تزال بعض الحالات الأخرى عالقة في المحاكم. ووفقاً لـ «تقرير العنصرية» الذي نشره مركز مساواة في مارس هذا العام، فإن الغالبية العظمى من حوادث القتل تم حفظ ملف التحقيق فيها أو لم يتم إجراء تحقيق فيها من الأساس.

يصف تقرير مركز مساواة نحو ٧٠ حالة أخرى قام فيها يهود بالاعتداء على جيرانهم العرب في عام ٢٠٠٨، يذكر منها الاضطرابات التي حدثت في عيد الغفران الأخير في عكا، كما وثق المركز أيضاً ٢٩ واقعة للتحريض العنصري، و١٥ واقعة للتمييز في منح الخدمات.

لقد شعر كل من فايتسمان، ونتالي زكائي، من موشاف نفاتيم بالنقب، بالتمييز الجائر، بعد أن قررا تأجير منزلها لصديقتيهما، حلاس طرايين، في مايو ٢٠٠٧. وعلى حد قول نتالي زكائي، فبعد أن قررا الانتقال إلى بئر سبع، واتفقا على تأجير المنزل، توجهتا إلى سكرتارية الموشاف مع المستأجرين. وعندما لاحظ المسئولون في سكرتارية الموشاف أن المستأجرين من البدو، طلبوا أن يمثل المستأجرين أمام لجنة قبول. وقد شنت أسرة زكائي نضالاً قانونياً ضد هذا المطلب. ووصلت القضية إلى المحكمة العليا، حيث مثل حلاس طرايين المحامي مراد الصانع من منظمة «عدالة». قالت نتالي زكائي «يوجد في الموشاف ما يقرب من ٥٠٠ وحدة سكنية مؤجرة. لم يطلب من أي من المستأجرين اجتياز لجنة القبول إلا حلاس طرايين».

لقد شهدت هذه القضية اعتداءات على الأسرة وممتلكاتها. أضافت نتالي زكائي: «منذ ثلاث سنوات تقريباً، وهم يكتبون عبارات إساءة ضدي، أولادي يعانون المقاطعة، يثقبون إطارات السيارة الخاصة بنا. ورغم كل هذا، فإنني لست مستعدة لقبول طلب سكرتارية الموشاف، فمن حق الجميع أن يعيشوا على قدم المساواة».

* مهاجرو إثيوبيا:

تكفي حقيقة أنه يوجد في أوساط الطائفة الإثيوبية الصغيرة بعض المنظمات التي تأسست لمكافحة التمييز والعنصرية، لكي نفهم أن هناك مشكلة.

يقول المحامي إيتسيك ديسيه، وهو مدير مؤسسة «تبكا»، التي تكافح التمييز وتمنح تمثيلاً قانونياً لأبناء الطائفة

الإثيوبية. يقول إن التمييز لا ينبع دوماً من دوافع عنصرية محضة: «أحياناً رئيس المدينة الذي يعلن أنه يرفض استيعاب مهاجرين من إثيوبيا، يحاول في الواقع إجراء مفاوضات مع السلطات والحصول على امتيازات، إلا أن هذا يتم على حساب المهاجرين، وتحديد المهاجرين من إثيوبيا».

على حد قول ديسيه، فإنه في مطلع كل سنة دراسية تصل بلاغات من أولياء أمور وتلاميذ لم يتم قبولهم في مؤسسات التعليم، والسبب هو لون بشرتهم فقط. يقول ديسيه: «منذ فترة قصيرة تلقينا بلاغ من شاب إثيوبي يعمل عارض أزياء. هذا الشاب دُعي لحضور إحدى الحفلات ولم يسمحوا له بالدخول. حتى عندما أظهر لهم بطاقة الدعوة وأفصح عن هويته، تركوه في الخارج. أنا لا أعتقد أن هذا كان ليحدث لأي إسرائيلي آخر، أو سائق الأتوبيس الذي قال لامرأة إثيوبية مسنة: «ويل لمن أحضروكم إلى هنا». أنا لا أستطيع القول بأن هذا مسألة تحدث يومياً، ولكن لا يوجد ما يدعو لذلك».

يقول داني أدامسو، مدير عام الجمعية الإسرائيلية لمهاجري إثيوبيا: «منذ فترة قصيرة سمعنا عن أحد المقاولين الذي رفض أن يبيع شقة لزوجين شابين من إثيوبيا، خوفاً من أن يتسببا في خفض قيمة الشقق». ويضيف: «في بعض الأحيان يبرر رؤساء مدن ومدراء مدارس عدم رغبتهم في استيعاب الإثيوبيين بأنهم يمثلون عبئاً على خدمات الرفاه الاجتماعي، ولكنني لم أسمع عن رئيس مدينة رفض قبول مهاجرين من القوقاز ولا عن مدرسة تطلب استبعاد أطفال من أسر ذات عائل واحد».

* مهاجرو روسيا:

في نوفمبر ١٩٩٩ قتل الجندي يان شفشفوفيتش، مهاجر جديد من روسيا، في مشاجرة نشبت بين أربعة من قدامى سكان أشكلون وأربعة جنود روس. السبب وراء المشاجرة، كما جاء في القضية، كان عندما تحدث الجنود فيما بينهم باللغة الروسية، الأمر الذي أثار حفيظة الأشخاص الذين حولهم. وفي يوم الاثنين الماضي، اعتقل مصور القناة التاسعة باللغة الروسية، ألكسندر بولونسكي، في مظاهرة نظمها منظمة جرينيس في أشكلون، عندما حاول مساعدة مراسلة صحيفة «هاآرتس»، التي كانت تريد تقديم اسعافات أولية لمتظاهر جريح، وتعرضت لرد فعل عدواني من جانب الشرطة.

إن العشر سنوات التي مرت منذ هذه الأحداث هي ملخص القصة: جرائم الكراهية شيء شاذ، ولكن الكراهية قائمة بالفعل، أو لنقل «عدم حب». فالشعور الذي ترسخ لدى جمهور المهاجرين الروس - لاسيما الشباب الذين كانت لديهم تطلعات كبيرة - يتمثل في أن أفراد المجتمع الإسرائيلي لا يطبقونهم ويهارسون ضدهم التمييز. يقول شاب هاجر

لإسرائيل، وهو طفل والتحق بوظيفة هامشية في إحدى المصالح الحكومية: «إنهم ببساطة لا يهتمون بنا». ورغم كل هذا، فهو يشعر بأنه منبوذ بسبب أصوله. يقول ساخراً: «إن عددنا أكبر مما ينبغي. ونحن موجودين في كل مكان، وهذا ما يثير غضبهم. فنحن بمثابة شوكة في ظهور الجميع».

قد يجد ذلك الشاب ورفاقه شيئاً من العزاء والسلوان في حقيقة أن «الجميع هنا يكرهون بعضهم بعضاً»، بمعنى أنهم يكرهون العرب والشرقيين الذين يعتبرونهم متواضعين من الناحية الثقافية. على مدار سنوات، عانى المهاجرون من الاتحاد السوفيتي من العنف الذي تمارسه الشرطة في حقهم. وقد تم توثيق بعض هذه الحالات، وفي بعض الأحيان تم معالجتها، وغالباً ما تم إهمالها. عدد كبير من هذه الحوادث وقع في مستعمرات جنوب إسرائيل، هناك أيضاً تم احتجاز مهاجرين مسنين في المستشفيات إثر تعرضهم لعنف من جانب أفراد الشرطة. فيما ذكر المتحدث الإعلامي باسم الشرطة باللغة الروسية، أليكس كجلكسكي، في حديث لصحيفة «هاآرتس» أنه في عام ٢٠٠٨، لم يتم تقديم أى شكوى عن عنف شرطي ضد مهاجرين من الاتحاد السوفيتي، من منظمات المهاجرين التي اعتادت رصد وتوثيق المئات من مثل هذه الحالات سنوياً.

إلى جانب ذلك، ثمة سمعة سيئة للمهاجرين الروس في نظر الإسرائيليين، فهم يحملونهم مسؤولية تصاعد أعمال العنف والجريمة والفساد وتفاقم نشاط المافيا الروسية في إسرائيل بعد وصولهم إليها. وفي نظر جزء من الإسرائيليين «الرجال الروس هم من المافيا والنساء الروسيات بغايا». فيما يشير استطلاع «هاآرتس» إلى تصاعد أعمال العنف العنصري ضد المهاجرين الروس بصورة أساسية بين الشبان، لاسيما في المدارس، ومن هناك يتسلل العنف إلى فرق الجيش الإسرائيلي، وذلك نتيجة الكراهية المتفشية في أوساط الإسرائيليين تجاه المهاجرين الروس.

* الحريديم:

منذ فترة قصيرة توجه يعقوف هوروفيتش إلى بلدية القدس، لكي يتحرى سبب معارضة سكان حيه، كريات يوفال، للمعبد الجديد الذي ظهر داخل محل بقاله، وقد استاء من معاملة المسؤولين هناك. لقد تحول المعبد خلال الأسابيع الأخيرة إلى ساحة صراع بين الحريديم والعلمانيين في الحى، حتى قامت البلدية بتجهيزه منذ نحو أسبوعين. على حد قوله، فإن معظم الاضطرابات التي وردت في مستندات البلدية تتراوح بين «أنا لا أريد الحريديم هنا» و«أنا أكره الحريديم». ويتساءل: «ما هذا إن لم يكن عداً للسامية؟!».

على حد قول شقيقه، شاي هوروفيتش: «لا عجب في أن الحريديم يشعرون بأن هناك كراهية ضدهم من جانب

العلمانيين، تلك الكراهية التي ينظر إليها على أنها مشروعة في مقابل الكراهية لقطاعات أخرى». شاي متخصص في مجال الكراهية والاضطهاد، وقام بتأسيس منظمة «مانوف» (جمعية مكافحة التشهير ضد الجمهور الحريدي). يقول شاي إن الإسرائيليين يتعاملون مع الحريديم بصفته متخلفين ومنغلقين، ويخاف سائر الإسرائيليين من النمو الديموجرافي الكبير وسط أبناء هذه الطائفة نتيجة الارتفاع الكبير في عدد المواليد داخل العائلة الواحدة.

وفي استفتاء عشوائي أجرى في أوساط الحريديم، تبين أنه لا يوجد أحد بين المشاركين في الاستطلاع يتذكر تعبير مؤذى تعرض له بسبب رؤيته أو أسلوب حياته، غير أن الغالبية اتفقت على أن هناك تنكيل تجاه الكيان الحريدي. فالإعلامي، دودي زيلبرشيلج، على سبيل المثال، يقول صراحة: «إننى أشعر بأننى جزء من المجتمع الإسرائيلي. لم أشعر بأننى مضطهد أبداً». والشعور بالخوف تسرب إلى نفوس أبناء المجتمع الحريدي عندما حدد هذا المجتمع هويته في إطار الخوف من الآخر، من أجل البقاء. يستطرد زيلبرشيلج: «اليوم يوجد جيل كامل تحرر من ذلك».

* الأجانب واللاجئين:

يقول المسؤولون بوزارة الداخلية إنه، بغض النظر عما يراه اللاجئون والعمال الأجانب، فإن إسرائيل في المجمل مكان أكثر أمناً وحيمية، على الأقل على مستوى الفرد في الشارع، وذلك مقارنة بما عاناه الكثيرون منهم في دول أخرى.

لا يحظى رجال وحدة الهجرة التابعة لوزارة الخارجية بتأييد جماهيري عند قدومهم لاعتقال أشخاص وترحيلهم، بل على العكس، فكثيراً ما يتعرضون لإهانات. وقد برزت الحملة الصاخبة التي نظمها عدد من سكان عراد للمطالبة بترحيل طالبي اللجوء السودانيين من مدينتهم، والتي شهدت عرائض ودعوات «لا نريدكم هنا»، باعتبارها حدثاً شاذاً.

حتى في إيلات، تلك المدينة التي اضطرت عدد كبير من السودانيين لمغادرتها بناء على تعليمات من رئيس المدينة. تقول (أ)، سيدة سودانية تقطن المدينة منذ نحو عامين: «لا توجد كراهية في الشارع وفي العمل يعاملوننا بشكل جيد. والمشكلة تكمن في أن بلدية إيلات ترفض قبول أبنائنا السودانيين في مدارس بالمدينة، وهذا هو العام الثالث على التوالي الذي يتم فيه نقلهم إلى كيبوتس إيلوت القريب، حيث يتعلمون في مدرسة للسودانيين فقط». وتستطرد (أ): «إنه لمن دواعي الأسف أن يعزلوهم هكذا عن سائر الأولاد».

الزبائن في محل الإنترنت الذي يديره حليم إدريس من دارفور في منطقة المحطة المركزية في تل أبيب هم أشخاص يحملون جنسيات مختلفة. وقد كان إدريس يخشى في البداية أن يتحفظ إسرائيليون وأجانب آخرون من التردد على محله،

ولكن هذا لم يحدث. فعدد كبير من خيرة زبائنه من الإسرائيليين. يقول إدريس: "الأشخاص يحترمونني مثلما أحترمهم. حتى إنهم لا يتعجبون من كونى مدير هذا المكان"، وهذا فى نظره معجزة مقارنة بالحياة فى دول أخرى بالمنطقة.

يقول أحد الزبائن، وهو أيضا لاجئ من دارفور: "أحيانا يلفت انتباهى أن هناك بعض الأشخاص لا يريدون الجلوس إلى جانبى فى الأتوبيس. حتى وإن وُجد مكان خال، يفضل هؤلاء الأشخاص الوقوف وعدم الجلوس بجوارى". ورغم ذلك: "لا أحد يطلب منى أن أقوم". ويستطرد: "ليست لدينا أى مشكلة مع الإسرائيليين. فمعظم الأشخاص الذين نقابلهم هم أشخاص أفاضل. مشكلتنا الوحيدة مع السلطات: فتارة يمنحوننا تأشيرة، وتارة يسحبونها، تارة يسمحون بالعمل، وتارة يمنعوننا من العمل، لذا فإننا جميعا نعيش فى حالة من الخوف الدائم. فماذا سيحدث لو أنهم قاموا ذات يوم بترحيلنا جميعا من هنا...؟!".

* المستعمرون:

يرى المستعمرون أنهم ليسوا أقلية مضطهدة، بل أغلبية مضطهدة من جانب أقلية صغيرة تسيطر على الإدعاء العام ووسائل الإعلام. يقول يجال أميتاي المتحدث باسم مستعمرة يتسهار، المجاورة لنابلس، والتي كانت محل اهتمام الصحف فى السنوات الأخيرة بسبب احتكاكات مع الجيران الفلسطينيين.. يقول: «إن إضرار النيران فى محاصيلنا الزراعية والمساكن بمزارعنا، حتى وإن كانت مدعومة بصور وتقارير من المتحدث باسم الجيش الإسرائيلى، لا تحظى بأى اهتمام من قبل وسائل الإعلام. فى مقابل هذا، فإن أى زعم فلسطينى، حتى وإن كان هزليا، يحظى باهتمام وتعاطف إعلامى كبيرين». ويستطرد أميتاي بأن السلطات تفعل ذلك لأنها لا تحبنا، لأننا بالنسبة لهم الآخر.

يقول إيلشع نداف، شاب يقطن إحدى البؤر الاستيطانية وسط الضفة إن «الاضطهاد سمة يهودية. فالمستعمرون يتعرضون للاضطهاد من جانب رجال اليسار المتطرف تحديدا، ومن قبل رجال فرض القانون الذين يستغلونه استغلالا سياسيا. صحيح أن هناك اضطهادا للمستعمرين، إلا أن هذا الشعور لا يتمكن منى فى حياتى اليومية». تعتقد أوريت ستروك، من المستعمرة اليهودية فى الخليل،

والتي تتأأس منظمة حقوق الإنسان فى مجلس يشع (مجلس المستعمرات اليهودية فى يهودا والسامرة «الضفة الغربية» وقطاع غزة)، أن ملاحقة واضطهاد المستعمرين يجرى من خلال مثلث: المال - السلطة - الإعلام. وتعتبر أن القوانين التى تطاول المستعمرين هى الأكثر تشددا فى إسرائيل. ويحمل المستعمرون اليسار فى إسرائيل والهيئات القضائية مسؤولية كل الملاحقات التى يتعرضون لها. وفى رأيهم أن هذا اليسار يستمد قوته من الأموال التى تتدفق عليه من أوروبا. وتعتقد أوساط واسعة بين المستعمرين وجود منظومة تضم اليسار فى الدولة والادعاء العام والجيش والإعلام وأعضاء الكنيست الذين يشنون حملات معادية ضدهم. والمثال البارز على ذلك هو قضية «مخضمو الصمت»، التى كنا نعانى منهم حتى فترة قصيرة ولا تزال الدولة بأسرها تعانى منهم حتى الآن.

بالنسبة للإعلام، فما أن تنتهى الأعياد ويبدأ موسم حصاد الزيتون، حتى يدخل المستعمرون فى حالة من التأهب الإعلامى، ويسألون أنفسهم، على من سيتجهجون هذه المرة. الشيء الأكثر إيلافا، والأكثر لطفا فى نفس الوقت، هو أن هؤلاء الأشخاص المضطهدين، مستعدون أن يبذلوا كل غال ونفيس من أجل الدولة. فلكل منهم سلاح فى بيته كهذا الذى كان لباروخ جولدشتاين. ما الذى يمنع شخص يقطن بيت هداسا من الخروج وإطلاق النار على سكان عرب يطلقون النار يوميا على بيته...؟ ولم يقدم أحد، ماعدا جولدشتاين، على حمل سلاحه وإطلاق النار. إن فى ضبط النفس الذى يديه المستعمرين ما يدعو للذهول.

ويعتبر المستعمرون أنهم الوحيدون الذين يتعرضون دائما للملاحقات القانونية وللإخلاء والطرود بالقوة والعنف من جانب الشرطة والجيش. وفى الحقيقة ثمة سمعة سيئة للمستعمرين داخل إسرائيل، وخصوصا داخل الجيش الإسرائيلى الذى تعرض لحملات تشنيع كبيرة من جانبهم خلال فترة إخلاء المستعمرات فى غزة حين دعا بعض الحاخامات الجنود المتدينين إلى عصيان الأوامر التى أعطيت لهم لإخلاء مستعمرى غزة بالقوة، كما جرت مواجهات دامية، ناهيك عن عمليات الكر والفر التى تحدث بين السلطات و«شباب التلال» من مستعمرى البؤر غير الشرعية التى لم تنجح الحكومات الإسرائيلية المتوالية فى تفكيكها.

بقلم: يتسحاق بن حورين
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/٨/١٢

٧٠٪ من الأمريكيين يرون في إسرائيل دولة حليفة

الاستطلاع أن الدول الإسلامية هي دول صديقة للولايات المتحدة الأمريكية، فيما يرى ٣٩٪ منهم في مصر حليفاً، و٢٣٪ يرون في المملكة العربية السعودية حليفاً. ولكن بعد مرور ثماني سنوات على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، يرى ٢٥٪ من الأمريكيين في السعودية عدواً، لأن بعض منفذي التفجيرات كانوا من مواطنيها.

تأييد الأمريكيين لدول إسلامية أخرى ضئيل للغاية، بما في ذلك العراق وباكستان وأفغانستان التي يعمل فيها جنود الولايات المتحدة. فالأمريكيون لا يحبون العراق، رغم تأكيد الرئيس أوباما أن جنوده سينسحبون من العراق في غضون عامين. ٤١٪ من الأمريكيين لا يزال يرون في العراق دولة عدو، و١٧٪ يرون فيها دولة صديقة، بينما يعتقد ٦٤٪ من الأمريكيين أن الحرب في العراق لن تنته.

٤٠٪ من المشاركين في الاستطلاع يرون في أفغانستان دولة عدو، في حين يرى ١٥٪ منهم فقط أنها دولة صديقة. وفي الوقت الذي يعارض فيه الأمريكيون إجراء محادثات مباشرة مع حركة طالبان، يتوقع ٨٣٪ أن يرسل الرئيس أوباما مزيداً من الجنود لهذه الدولة. وفي حين يرى ١٢٪ من المستطلعة آراؤهم، في باكستان حليفاً، يرى ٢٨٪ منهم أنها دولة عدو.

بالرغم من التقارير حول توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بسبب مسألة تجميد بناء المستعمرات، والجهود التي يبذلها الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، من أجل توطيد الروابط مع العالم العربي والإسلامي، لا يزال معظم الأمريكيين يرون في إسرائيل "صديقاً حميماً" وينظرون إلى الدول العربية بعين الشك.

يؤكد استطلاع رأي جديد أجراه معهد راسموسن، في أنحاء متفرقة من الولايات المتحدة الأمريكية، أن ٧٠٪ من الأمريكيين يرون في إسرائيل دولة حليفة، في مقابل ٨٪ يرون فيها عدو. ولم تقترب أي من الدول الإسلامية الثماني التي شملها الاستطلاع من النظرة الإيجابية التي يبديها الأمريكيون تجاه إسرائيل، حيث أفاد ٨١٪ من المشاركين في الاستطلاع بأن الزعماء الفلسطينيين ينبغي عليهم الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود في إطار اتفاق سلام شرق أوسطي.

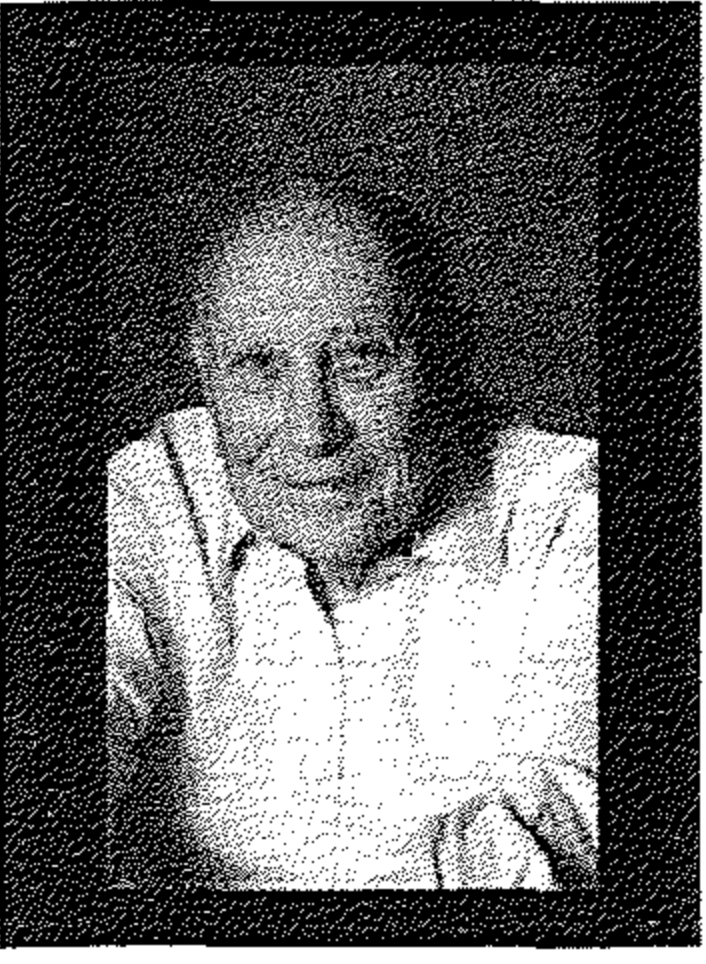
وفي الاستطلاع الذي أجرى الأسبوع الماضي قال ٧٠٪ من الأمريكيين إن إيران هي عدو الولايات المتحدة، في حين يرى ٥٪ فقط أنها دولة حليفة. على صعيد آخر، أفادت غالبية المشاركين في الاستطلاع بأن إيران وكوريا الشمالية هما أكبر دولتين تشكلان أكبر تهديد أمني على الولايات المتحدة. ترى نسبة لا تتجاوز بضع عشرات بالمائة من المشاركين في

ترجمات عبرية

١٠

شخصية العدد

رئيس الموساد الراحل اللواء (احتياط) «ميتير عاميت»



ترجمة وإعداد: أسامة أبو رفاعي

هرثيل عام ١٩٦٣، الذي أجبره رئيس الوزراء آنذاك ديفيد بن جوريون على الاستقالة.

مع تولي عاميت رئاسة الموساد، بدأت مرحلة ما يسمى بـ«العصر الذهبي» للمخابرات الإسرائيلية، حيث شكل خلطة من التعاون بين شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) والموساد بشكل غير مسبوق، وهذا ما انعكس بشكل واضح في حرب ١٩٦٧، التي لعب فيها دوراً بارزاً حينما أبلغ الإدارة الأمريكية بخطط الهجوم على سيناء والجولان والضفة الغربية والقدس الشرقية.

وفي عهده تم زرع الجاسوس «إيلي كوهين» في سوريا، ووصل الطيار العراقي «منير روبا» سنة ١٩٦٦ بطائرته الـ(ميج ٢١) سوفيتية الصنع إلى دولة إسرائيل، وهو ما اعتبر إحدى أبرز العمليات التي نجحت فيها المخابرات الإسرائيلية، وقيل إن عاميت هو الذي أغوى الطيار العراقي بالهروب بطائرة سوفيتية حديثة بكامل معداتها.

كما ورد اسم عاميت في قضية المعارض المغربي «مهدي بن بركة» بعدما اشتبه في أن الموساد كشف للمخابرات المغربية عنوان بن بركة الذي قتل بعد بضعة أيام إثر خطفه في باريس.

خلال فترة ولايته كرئيس للموساد، أدخل عاميت أساليب عمل جديدة وحرص على نقل وحدة تشغيل العملاء في الدول العربية من شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» إلى الموساد، وجعل هذا الجهاز يشكل عنصر «مفاجأة» مساعد بواسطة المعلومات الدقيقة التي قدمها والتي ساهمت في تحقيق الانتصار خلال حرب عام ١٩٦٧.

وعشية الحرب، تم إرساله بشكل سري إلى واشنطن وعند عودته أخبر الحكومة الإسرائيلية، خلافاً لتوقعات وزير الخارجية آنذاك أبا إيبان، بأن توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية للجيش المصري لن يلقى معارضة من الإدارة الأمريكية.

توفي ميتير عاميت، رئيس جهاز الموساد في الستينيات، يوم الجمعة الموافق ١٧/٧/٢٠٠٩ عن عمر يناهز ٨٨ عاماً بعد صراع طويل مع المرض. وقد جمع عاميت العديد من المميزات التي انفرد بها، حيث كان الشخص الوحيد الذي ترأس أكبر جهازى مخابرات في إسرائيل وهما الموساد وشعبة الاستخبارات العسكرية «أمان». كما يعتبر أول من أدخل تحديثات جوهرية على نظام عمل الموساد الذي تولى رئاسته منذ عام ١٩٦٣ وحتى عام ١٩٦٨.

ولد عاميت سنة ١٩٢١ في طبرية لأسرة تنتمي إلى الحركة العمالية. كان قائد سرية في حرب ١٩٤٨. وقرر بعد الحرب استكمال عمله العسكري انطلاقاً من قناعته القوية بأهمية الجيش للدولة. كانت بداية أنشطته العسكرية عندما انضم إلى منظمة «الهجاناه» سنة ١٩٣٦، ثم خدم في وحدة حراسة خلال الفترة ما بين ١٩٤٠ و ١٩٤٥. كان قائد فصيلة في منظمة «هاحيش»، إحدى المنظمات التابعة للهجاناه، وكان أحد أعضاء كيبوتس «ألونيم» ما بين عامي ١٩٣٩-١٩٥٢، كما شارك في تحرير الجليل الأسفل.

بدأ عاميت يتقلد تدريجياً مناصب هامة في الجيش الإسرائيلي، حيث تولى قيادة لواء «جولاني» سنة ١٩٥٠؛ ثم قيادة التدريب في عام ١٩٥١؛ ورئيس قسم العمليات في الأركان العامة؛ ورئيس شعبة العمليات سنة ١٩٥٤؛ وقائد المنطقة الجنوبية سنة ١٩٥٥؛ وقائد المنطقة الشمالية سنة ١٩٥٨؛ إلى أن تسلم منصب مساعد رئيس الأركان آنذاك موشيه ديان الذي كانت تربطه به صداقة وطيدة، ثم رئيس شعبة الاستخبارات سنة ١٩٦١.

في أواخر الخمسينيات، التحق عاميت بجامعة كولومبيا في نيويورك وحصل على ماجستير في علوم الاقتصاد. وبعد عودته، عين رئيساً لجهاز الاستخبارات العسكرية «أمان»، الأمر الذي مهد له الطريق لتولي رئاسة الموساد خلفاً لإيسار

وهناك العديد من الإنجازات الأخرى التي حققها الموساد خلال فترة رئاسته مثل توسيع دائرة علاقات الموساد بالأجهزة المناظرة له في سائر أنحاء العالم.

بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، انسحب عاميت من حزب العمل وانضم إلى الحركة

الديموقراطية للتغيير (داش)، التي أنشأها البروفيسور «يحيال يادين» وانضم من خلالها إلى الكنيست، وكان وزيرا للمواصلات في حكومة مناحم بيجين.. ومع انقسام داش سنة ١٩٧٨، انضم إلى حزب «شينوي».. وفي عام ١٩٨٠ انسحب من «شينوي» وانضم إلى حزب العمل.

وبعد استقالته من الحكومة، اتجه إلى الأعمال الخاصة، وكان أحد مؤسسي الشركة المستولة عن مشروع القمر الفضائي «عاموس». وخلال العقد الأخير، كرس حياته بأكملها لزيادة المعرفة بتاريخ أجهزة المخابرات الإسرائيلية، وترأس مركز تراث الاستخبارات.

ويقول أمير أورين الصحفي بجريدة هآرتس إن أهمية عاميت تكمن في أنه أحدث انقلاباً حقيقياً في عالم المخابرات الإسرائيلية في الستينيات من القرن العشرين.. لذا، فإنه يستحق لقب «والد المخابرات بالتبني» كما تستحق فترة ولايته أن تنال شرف «الفترة الذهبية» في تاريخ المخابرات. كانت علاقته مع أريئيل شارون سطحية، حيث كان عاميت يتحفظ على تدخل شارون في تشغيل «مكتب العلاقات والمعلومات» في وزارة الدفاع.

كان عاميت أول رئيس يترأس شعبة الاستخبارات العسكرية من خارجها. فقد تمت الاستعانة به في أعقاب فشل وتحبطات سابقه الذين أنهموا جميعهم فترة ولايتهم في غموض شديد، كما يعتبر عاميت أول رجل يتقلد هذا المنصب برتبة لواء.

كرئيس للموساد، عارض عاميت بشدة مطلب موشيه ديان استبدال عدد قليل من أسرى الجيش الإسرائيلي بآلاف الأسرى المصريين قبل عودة سجناء «فضيحة لافون» الذين صدرت ضدهم أحكاماً مختلفة بسبب التخطيط لتفجير أهداف مصرية وأمريكية وبريطانية في مصر في صيف ١٩٥٤.

وقد ادعى عاميت أنه تسلم الموساد في وضع سيء جداً، وأن الموساد برئاسة سابقه لم يكن منظماً بطريقة صحيحة، وغالبية الجهات التنفيذية للموساد في أوروبا كانت مدمرة على خلفية اغتيال رجل الموساد يوسف بن جال، وأدلو يوتليك العالم النمساوي الذي تم تجنيده للعمل مع الموساد في مصر، وتزويد إسرائيل بتقديرات مبالغ بها حول نوايا مصر لتطوير أسلحة غير تقليدية.



كان يقول عاميت إنه يتوجب على الموساد الاهتمام بالأمور الرئيسية والهامة مثل جمع المعلومات حول القدرات العسكرية للدول العربية. وهنا كان قراره بتغيير جدول الأولويات في العمل داخل الموساد، حيث احتلت مسألة جمع المعلومات عن الدول

العربية التي تحيط بإسرائيل، وأيضا الدول الأخرى المؤثرة على الصراع في المنطقة المرتبة الأولى منذ تلك الأيام، إضافة إلى المكان المتقدم في جدول الأولويات، والذي كان من نصيب إيران وتركيا.

وعن أنشطته العامة نذكر أنه كان مدير شركة «كور» في السنوات ما بين ١٩٦٨-١٩٧٧، وهي أكبر تجمع صناعي في إسرائيل خلال تلك الفترة. ومنذ عام ١٩٧٨، شغل مناصب إدارية رئيسية في شركات عالمية في إسرائيل. وكان في الكنيست التاسعة عضواً في لجنة الخارجية والأمن، وعضو مجلس إدارة مركز يافا للأبحاث الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، وعضو مجلس التخطيط الاقتصادي، ورئيس المركز الإسرائيلي للإدارة، وقد حصل على جائزة إسرائيل عام ٢٠٠٣ عن إسهاماته للمجتمع والدولة.

وقد ألف عاميت عديداً من الكتب نذكر منها كتابه «رأس برأس» الصادر عام ١٩٩٩، والذي يعد نظرة شخصية وخاصة حول بعض القضايا الغامضة والهامة التي مرت بها دولة إسرائيل. فخلال وجوده في قلب الأحداث، يتحدث عاميت عن «الأنشطة السياسية والأمنية والسرية، ويكشف النقاب عن العلاقات والعمليات السرية لإسرائيل في المغرب، وتعزيز العلاقات الأمنية مع المخابرات المغربية والملك الحسن الثاني، والعلاقات التي بدأت منذ أيام الملك محمد الخامس».

كما كشف عاميت النقاب عن الصراعات السياسية داخل المؤسسات الأمنية وبين قياداتها في النصف الأول من الستينيات، ويمكن اعتبار هذا الكتاب بمثابة شهادة شخصية ويوميات ورسائل متبادلة كتبها عاميت خلال الأحداث نفسها.

جاء في بيان التأبين الصادر عن رئيس الدولة شمعون بيريس أن «عاميت شغل مناصب محورية في حياة الدولة، ولم يكن هناك أحد يشعر بالمسؤولية أكثر منه ويحرص على العمل مثله. كان زعيماً طبيعياً وثق الناس فيه. منذ حرب ١٩٥٦ وحتى مبادرته لإطلاق أول قمر للفضاء، وكونه رئيساً للموساد، احترمانه جداً وأحبيناه بشدة وسوف ترافقنا أعماله خلال المستقبل. هناك أجيال كاملة من الإسرائيليين تدين بالشكر لـ «عاميت» على إسهاماته الغزيرة المحجوبة معظمها عن أعين الجميع، وعن بناء قوة ردع دولة إسرائيل».

رؤية عربية

١

عرب ٤٨ وأزمة حزب العمل الإسرائيلي

هبة جمال الدين
باحثة في الشؤون الإسرائيلية

الناس». ومن ثم ينعكس مدى الرفض العربي في أن يستمروا في دعم معسكر اليسار الذي يجتذبهم لمصالحه الخاصة دون الاهتمام بمصالحهم.

إلا أنه قبل التعرض إلى النمط الذي اتخذه هذا الموقف الرفض لعرب ٤٨، وأسبابه واستشراف مستقبل هذا التوجه، تنبغي الإشارة إلى الموقف السياسي لعرب ٤٨ الذي اتجه ناحية معسكر اليسار عامة وحزب العمل على وجه الخصوص، وذلك منذ بداية انغماس عرب ٤٨ في الحياة السياسية.

تاريخياً، كان حزب المابام اليساري أول حزب يفتح أبوابه أمام عرب ٤٨ لينخرطوا في صفوف أعضائه، وذلك منذ عام ١٩٥٤، في حين عارض حزب الماباي - الأب الشرعي لحزب العمل - آنذاك ضم أعضاء عرب إلى صفوفه، ليوصل نشاطه في المجتمع العربي عبر القوائم الملحقمة أو من خلال تجنيده لزعماء تقليديين من عرب ٤٨ ليعملوا في خدمة مصالح هذا الحزب دون أن يكونوا أعضاء في صفوفه. ولم يحدث التغيير في موقف حزب العمل (حزب الماباي سابقاً) إلا في عام ١٩٧٠، حينما وافق الحزب على قبول مواطنين عرب في صفوفه، وإن كان قد وضع شرطاً لمن يتقدم لعضوية الحزب من العرب، وهو أن يكون من بين الذين يخدمون في أذرع أجهزة الأمن الإسرائيلي، لكنه في فترة لاحقة (عام ١٩٧٣) تخلى الحزب عن هذا الشرط، وشرع بقبول أعضاء عرب في صفوفه دون أي شروط، وقد كان حزب العمل بمثابة الحارس الذي فتح الباب أمام بقية الأحزاب لقبول التمثيل العربي فيها.. فمنذ عام ١٩٩٢ وحتى ٢٠٠٩ نجد أن حزب العمل كان إجمالي عدد ممثليه في الكنيست ١٢ نائباً عربياً مقارنة بالليكود الذي بلغ عدد نوابه من العرب ستة نواب، أو حزب ميريتس اليساري الذي بلغ عدد نوابه من العرب ثلاثة، وكاديا الذي بلغ عدد نوابه نائب عربي واحد، وربما المفارقة تأتي بوجود

في ظل أزمة معسكر اليسار الصهيوني بإسرائيل وزعيمه حزب العمل التي اتضحت بشدة في الانتخابات الأخيرة (فبراير ٢٠٠٩) - حيث حصل المعسكر ككل على ١٦ مقعداً وحزب العمل على ١٣ مقعداً لأول مرة في تاريخه ليحتل المكانة الرابعة داخل الساحة السياسية في إسرائيل بعد أن كان يتدرج بين المكانة الأولى والثانية - يرفض عرب ٤٨ أن يظلوا مخزوناً استراتيجياً لحزب العمل (الذي حصل على نسبة تأييد ٦,٤٪ من أصوات المعسكر العربي في تلك الانتخابات)، خاصة ومعسكر اليسار عامة (حصل على تأييد ٦٪ من أصوات المعسكر العربي)، مخزون يستخدمه الحزب وقتما يشاء لتحقيق صالحه الانتخابي في الحياة السياسية. فالمتبع للنهج التصويتي لعرب ٤٨ منذ بداية انغماسهم في الحياة السياسية بإسرائيل سيجد ارتباطهم بمعسكر اليسار عامة وحزب العمل على وجه الخصوص (كما سيتضح فيما بعد)، إلا أنهم أثروا تغيير هذا النهج ليعتدوا عن المعسكر عامة وزعيمه «حزب العمل» على وجه الخصوص، مما يثير إشكالية هامة تتجسد في التعرف على أسباب تغير هذا النهج وابتعادهم عن حليفهم القديم، وماهية البديل الذي توجهوا إليه وما مستقبل هذا التوجه الرفض للمعسكر اليساري بإسرائيل.

ولم تكن انتخابات ٢٠٠٩ هي بداية التوجه الرفض لعرب ٤٨ تجاه معسكر اليسار وإنما كان هذا التوجه له إرهاصات تجسدت فيما ذكره د. عزمى بشارة في رده على أسباب توجه عرب ٤٨ لتأسيس الأحزاب العربية، حيث ذكر أنهم رغبوا في كسر الشكل النمطي لعرب ٤٨ الذين يعتبرهم حزب العمل مخزوناً قومياً يعتمد عليه في التصويت، بمعنى آخر الرغبة في التخلي عن فكرة القاعدة الانتخابية لحزب العمل التي يجسدها عرب ٤٨، وقد ذكر صراحة د. عزمى بشارة: «إننا نرفض أن نكون كوبري لأننا لا نرغب في أن يسير فوقنا

نائب عربي داخل كتلة إسرائيل بيتنا هو النائب عمار حمد (درزي معروف بمواقفه المؤيدة لليمين).

* أسباب رفض عرب ٤٨ لتأييد حزب العمل ومعسكر اليسار:

يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تتعلق بأسباب خارجية، والمجموعة الثانية تتعلق بأسباب داخلية متعلقة بالوسط العربي في إسرائيل.

أولاً: الأسباب الخارجية:

١- انخفاض نسب مشاركة عرب ٤٨ في الانتخابات الإسرائيلية عامة، من ٧٧٪ سنة ١٩٩٦ حتى ٥٤٪ سنة ٢٠٠٩، وذلك لعدة أسباب أهمها التمييز الذي مارسه ومازالت تمارسه إسرائيل ضدهم سواء في الحياة السياسية أو المدنية.. ولعل ذلك يتجسد فيما تعانيه بلدات الوسط العربي من انهيار كبير في مستوى الخدمات نتيجة ضعف شديد في ميزانياتها. كما تظهر قمة العنصرية في القرى العربية التي تُسمى «القرى غير المعترف بها»، وهي قرى عربية لا تعترف بها إسرائيل، ومن ثم تتجاهلها عند وضعها للخطة العامة للتنمية، كما تفتقد للبنية الأساسية.. وإذا نظرنا إلى عدد المناصب الرفيعة في الوزارات الإسرائيلية التي شغلها عرب ٤٨ سنجد أنه منذ تأسيس دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ لم يوجد غير ١٥ «نائب وزير» عربي في حكومات إسرائيل في وزارات الصحة والاتصالات والزراعة والداخلية والخارجية والتعليم والثقافة وديوان رئيس الوزراء وتطوير النقب والجليل وينبغي الإشارة إلى أن التوجه إلى تعيين نواب الوزراء العرب بدأ منذ الحكومة الـ (١٥) (الكنيست السابع ١٩٧١) فقط. أما الوزراء العرب فكانوا فقط وزيرين في حكومتى ٢٠٠١ (صالح طريف) و٢٠٠٦ (غالب مجادلة).

٢- هناك اتجاه آخر - يأتي على رأسه أسعد غانم - يرى أن سبب هذا العزوف العربي عن المشاركة هو «فتور» الدعاية الانتخابية للأحزاب السياسية، خاصة حزب العمل، فهو يعاني من أزمة أيديولوجية، وأزمة قيادة، إلا أن هذه المشكلة لا تخص حزب العمل وحده وإنما هي صفة عامة اتسمت بها أغلب الأحزاب السياسية في إسرائيل، إن لم تكن جميعها، فهناك تشابه في أطروحاتها الأيديولوجية العملية، فلم يعد الناحيون الإسرائيليون يجدون في الدعاية استجابة لطموحاتهم، وعليه قد يفضلون الامتناع عن التصويت.. في انتخابات ١٩٩٩ تمحور برنامج إيهود باراك الحزبي على تقديم عدة تصورات أعلن فيها أن عرب ٤٨ شركاء في عملية التنمية ووعدهم بوعود عدة مثل تقديم عدد من الخدمات والحقوق، منها المساواة بين جميع المواطنين داخل إسرائيل، إلا أن ما فعله باراك بعد فوزه في الانتخابات أدى لزرع بذرة خيبة الأمل التي يستشعرها عرب ٤٨ حتى الآن، حيث عزف

باراك عن اختيار وزير من أصل عربي في حكومته، وتجاهل قادة الأحزاب العربية عند تشكيل الحكومة، ومن ثم شعر عرب ٤٨ بوجود تمييز عنصري واضطهاد عرقي ضدهم يمارسه حزب العمل بقيادة باراك، على الرغم مما قدموه له من تأييد في الانتخابات الوزارية، ومن ثم أرادوا ألا يكونوا مخزوناً استراتيجياً لحزب العمل يستخدمه وقتها يشاء.

٣- وهناك أيضاً من يفسر هذا الانخفاض في نسب التصويت مثل باروخ كمرلينج بأنه نتيجة للسياسات اليمينية المتطرفة للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بداية من حكومة بيريس حتى حكومة أولمرت. فقد مارست هذه الحكومات حتى الحكومات اليسارية منها أشد أعمال العنف بحق الفلسطينيين وعرب ٤٨، حيث تبنت هذه الحكومات سياسات يمينية متطرفة تمتاز بدرجة عالية من العنف وسفك الدماء، فقد قام شمعون بيريس «١٩٩٥-١٩٩٦» بشن حرب على لبنان دون سبب وجيه، وأصدر قرار بقتل القيادات في فلسطين وعلى رأسهم يحيى عياش، وأحكم الحصار على المناطق الفلسطينية، وتوسع في أعمال القمع الجماعي، وهدم المنازل، وارتكب كل هذه الجرائم على الرغم من كونه زعيماً يسارياً لحزب العمل. وبعد بيريس خلفه نتياهو «١٩٩٦-١٩٩٩» وما ارتكبه من أعمال عنف ووحشية في حق الفلسطينيين، مما دفع قطاعاً مهماً من عرب ٤٨ لتأييد باراك في انتخابات ١٩٩٩ رغبة منهم في إسقاط نتياهو في الانتخابات، إلا أن باراك جاء بأعمال تخريبية واسعة النطاق، حيث وصلت سياسات باراك إلى مقتل ١٣ شهيداً من عرب ٤٨ وإصابة عشرات آخرين عام ٢٠٠٠، وذلك بعد خروج شباب من عرب ٤٨ في مظاهرات احتجاجاً على أعمال القمع الوحشية التي تمارسها قوات الاحتلال ضد الفلسطينيين في الضفة والقطاع. هذا بالإضافة إلى العمليات التصعيدية التي بدأت بإعطاء شارون تصريحاً بزيارة المسجد الأقصى في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، مما أدى إلى إثارة المصلين، وارتكاب مذبحه خلال هذه الزيارة ضد الفلسطينيين، وأسفر عن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى). والتي استكملها باراك بمحاولة الاغتيال التي تعرض لها د.عزمي بشارة، دون تدخل القوات الإسرائيلية التي كانت قريبة من موقع الحادث. ومن ثم بدا باراك شبيهاً بشارون، لا يوجد فارق بينهما، ثم جاء شارون وما ارتكبه من أعمال وحشية ضد المدنيين العزل في فلسطين، وخلفه أولمرت رائد حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦، والذي ارتكب أيضاً مجزرة شفا عمرو عام ٢٠٠٥، وتفجير كنيسة القيامة عام ٢٠٠٦، ثم الاعتداء على كنيسة البشارة في الناصرة ٢٠٠٦، وتحول المسجد الأحمر في صفد إلى مقر انتخابي لحزب كاديما. وعلى الرغم من كل هذه الانتهاكات قابلتها ردود فعل مستفزة للقادة الإسرائيليين،

فرد موشيه كتساف، رئيس إسرائيل السابق، عقب الاعتداء على المقدسات المسيحية وتظاهر العديد من عرب ٤٨ (المسلمين والمسيحيين) احتجاجاً على هذه الانتهاكات، قائلاً: «إن المسلمين يتدخلون فيما لا يعنيهم».

ومن ثم استتارت هذه الانتهاكات والردود المستفزة عرب ٤٨ فشعروا بالإهمال واللامبالاة، فكان رد فعلهم أن قلت نسب مشاركتهم في الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٦ لتصل لأول مرة في تاريخ إسرائيل إلى ٣,٥٦٪، ثم إلى ٥٤٪ في انتخابات ٢٠٠٩.

ويرتبط بهذا الاتجاه، فريق يرى أنه نتيجة لازدياد دور معسكر اليمين في المجتمع الإسرائيلي، انخفض إيمان عرب ٤٨ بإمكانية تأثيرهم على الحياة السياسية في إسرائيل، فشعروا بانخفاض قدرتهم على أن يشكلوا كتلة انتخابية فاعلة في مواجهة هذا التيار اليميني. فبعد انتفاضة أكتوبر ٢٠٠٠، زاد الحديث في الأوساط اليمينية واليمينية المتطرفة، وبين بعض الأوساط المحسوبة على اليسار الإسرائيلي عن الخطر الديموجرافي الذي يشكله عرب ٤٨ على طابع الدولة الإسرائيلية. وصدرت وثيقة هرتسليا لتقترح فكرة الترانسفير لعرب ٤٨.. وفي استطلاع رأى أجراه مركز يافا للأبحاث الاستراتيجية، بجامعة تل أبيب، ظهر فيه ارتفاع نسبة التأييد في أوساط اليهود الإسرائيليين لحل الصراع يعتمد على تطبيق الترانسفير ضد عرب ٤٨، فأعلن ٤٦٪ تأييدهم للترانسفير ضد الفلسطينيين في الضفة والقطاع، بينما أيد ٣١٪ تطبيقه أيضاً ضد المواطنين العرب في إسرائيل.. وفي استطلاع أجرته معاريف في ٣٠/٨/٢٠٠٢ يعتقد ٧٢٪ من اليهود أن عرب ٤٨ هم خطر على أمن إسرائيل.. وزاد التوجه اليميني في إسرائيل تجاه عرب ٤٨، حيث تم الطعن في شرعية تصويت أعضاء الكنيست من عرب ٤٨، ففي عام ٢٠٠٥ قامت بعض أحزاب اليمين بالمطالبة بمنع مشاركة أعضاء الكنيست العرب في التصويت على مشاريع قوانين «مصرية للشعب اليهودي» أو تلك التي تؤثر على مستقبل دولة إسرائيل.. وكان أحدث ترانسفير لعرب إسرائيل هو ما نادى به «أفيجدور ليبرمان» زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» إذا رفضوا أداء الخدمة العسكرية أو المدنية (شعار «الانتماء بقدر الولاء» الذي رفعه في انتخابات ٢٠٠٩).

٤- وهناك اتجاه - يتزعمه مسعود إغبارية - يرى أن انخفاض نسبة التأييد ترجع إلى الطعن في شرعية الدولة والمؤسسة احتجاجاً على السياسات الإسرائيلية تجاه المواطن العربي أو الشعب الفلسطيني. فرأى أنصار هذا الاتجاه أن عرب ٤٨ لا يريدون أن تتم هذه الانتهاكات في ظل مشاركتهم في الحياة السياسية، مما يعطى إسرائيل طابعاً ديموقراطياً، ومن ثم هم لا يرغبون في ذلك.

ثانياً: الأسباب الداخلية الخاصة بالوسط العربي:

١- نتيجة لشعور عرب ٤٨ بالظلم والتفرقة ضدهم، يلجأ البعض منهم - عوضاً عن هذا وإصراراً منهم للحصول على حقوقهم الأساسية - إلى تنظيم مهرجانات شعبية تتظاهر الحركات فيها بقدرتها على تجميع الناس وتعبئتهم بالشعارات، ويتم فيها جمع التبرعات التي غالباً ما تساعد النشاطات التي تقوم بها الحركة مثل «مهرجانات الأقصى في خطر» التي تنظمها الحركة الإسلامية (الجناح الشمالي).. فهذا الفريق يلجأ إلى تلك النشاطات عوضاً عن الانغماس في الانتخابات ومشاركته فيها.

٢- يرى آخرون أن سبب انخفاض نسبة قوة العرب الانتخابية هو التركيب العمري لهم، بسبب زيادة نسبة الأطفال ما دون الثامنة عشرة، مما يعني أن نسبة قوتهم الانتخابية ستزيد مستقبلاً، ولكنها منخفضة في الوقت الحاضر.

٣- قد كان لتغير النظام الانتخابي، من فصل انتخابات رئيس الوزراء عن انتخابات الكنيست إلى إعادة دمجها معا ليصبح رئيس الحكومة هو رئيس الحزب الفائز بأكثر عدد مقاعد في الكنيست - كان لهذا التغير عظيم الأثر على حزب العمل، حيث فقد الحزب تأييد قطاع عريض من عرب ٤٨، فقد كانوا يصوتون لمرشح حزب العمل مع ترجيح كفة أحزابهم العربية في ذات الوقت، خاصة أنه لم يكن من الممكن أن يصعد مرشح من تلك الأحزاب إلى رئاسة الوزراء، لكن مع تغير الوضع وفي ظل التوجه المناهض لهم من قبل بعض النخب في حزب العمل أصبحوا يفضلون التوجه بصورة كبيرة ناحية الأحزاب العربية أكثر من توجههم نحو حزب العمل ذاته.

٤- يفسر البعض تعدد الأحزاب العربية بصعوبة الحديث عن جبهة عربية موحدة داخل إسرائيل، فيعيش عرب ٤٨ منقسمين بين أربع هويات: الإسرائيلية، والفلسطينية، والعربية، والإسلامية.. الدائرة الأولى هي دائرة الهوية الإسرائيلية التي دخل فيها عرب ٤٨ لكونهم اقتطعوا من العالم العربي، وشعروا أنهم ليس أمامهم سوى التكيف داخل البيئة الإسرائيلية. أما الدائرة الثانية فهي الدائرة الفلسطينية، فبعد عام ١٩٦٧ أصبح عرب ٤٨ جزءاً من إسرائيل، حيث تم إلغاء الخط الأخضر، إلا أنهم شعروا في الوقت ذاته بكونهم جزءاً من كيان سياسي أكبر مع الفلسطينيين الآخرين، وهم لا يشعرون بفارق بينهم وبين هؤلاء الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. أما الدائرة الثالثة هي الهوية العربية، فعرب ٤٨ لديهم شعور بالانتماء للعالم العربي، فهم جزء منه، فعندما يكون العرب في حالة حرب مع إسرائيل ولا توجد أية بارقة أمل للسلام بين العرب وإسرائيل، فمن الطبيعي أن يكون عرب ٤٨ مع الصف العربي بقلوبهم.. أما الدائرة الرابعة،

فهى الدائرة الإسلامية، فزيادة الانتهاء الإسلامى لدى عرب ٤٨ تمثلت على سبيل المثال، فى زيادة عدد المساجد، وكذلك زيادة عدد الشباب الذين يطلقون لحيتهم فى إسرائيل.. ناهيك عن نحو ١٠٠,٠٠٠ مسيحي من بين عرب ٤٨ أصبحوا الآن أكثر تطرفاً فى عدائهم لإسرائيل.

ومن ثم، يتضح أن عرب ٤٨ يعانون من انقسام الصف العربى، فهناك من يتمسك بأهمية الهوية الفلسطينية لعرب ٤٨، فينظرون إليها على أنها أمر ثابت وأصيل، وتتداخل فى هذا الاتجاه الدوائر الثلاث المتقاربة للهوية سالفة الذكر: الفلسطينية، والعربية، والإسلامية. أما الجبهة الثانية هم من يشعرون بالأسرلة وتأييد الطابع اليهودى للدولة، وعلى رأس هذا الاتجاه أيوب قرأ ومجلى وهبه، حيث رفضا أثناء عضويتهم فى الكنيست ٢٠٠٣ (الكنيست السادسة عشرة) أن يعرفا نفسيهما بأتهما عرب، بل فضلاً تعريف نفسيهما بأتهما إسرائيليان مما خلق أزمة هوية، ومن ثم انقسم الصوت العربى داخل إسرائيل، ولذلك لم يستطع عرب ٤٨ تأييد حزب أو كتله محددة بعينها.

إن انقسام الصوت العربى فى إسرائيل يتجسد بصورة أشد عند الحديث عن التيارات السياسية العقائدية لهم، فهم لا ينتمون إلى تيار واحد بعينه، حيث ينتمون إلى أربعة تيارات: التيار العربى الإسرائيلى الذى يدعو إلى التقارب مع الأحزاب اليهودية والاندماج فيها، أو بالائتلاف الحكومى معها. ويتمسك هذا الاتجاه بالمركب الفلسطينى فى هويته دون أن يتطلب ذلك إدخال تعديلات على هويته الإسرائيلىة، فهو يندمج فى النظام القائم، ولا يطلب إدخال تعديلات جوهرية عليه. ويميل أغلب هذا التيار إلى معسكر اليسار، خاصة حزب العمل كما سبقت الإشارة. أما التيار الثانى فهو التيار الشيوعى، الذى يستمد أفكاره من الأيديولوجية الشيوعية الماركسية ويطمح إلى تنظيم صفوفه على قاعدة ثنائية القومية، ويدعم إدخال تعديلات جوهرية على النظام القائم، ويهدف إلى تحويل إسرائيل إلى دولة علمانية ديمقراطية، ويتجسد هذا التيار فى الحزب الشيوعى. والتيار الثالث هو التيار القومى الوطنى الذى يستمد مبادئه من مبادئ الحركة القومية العربية عامة، ويقوم على أساس قومى عربى تتدرج مواقفه من عدم الاعتراف إلى الاعتراف. الذى ترافقه المطالبة بتحقيق الحكم الذاتى للعرب فى إسرائيل كأساس لنظام ثنائى القومية فى الدولة، ويمثله الجبهة العربية الشعبية، وحركة الأرض، وحركة أبناء البلد، والحركة التقدمية، والتجمع الوطنى الديمقراطى، وحركة الثلاثين من آذار. أما التيار الرابع فهو التيار الإسلامى الذى يركز على مبادئ وقيم الدين الإسلامى، ويراعى التيار الواقع الذى تكوّن داخل الدولة، ويشدد على المركب الدينى الإسلامى فى هوية الفلسطينيين

فى إسرائيل.

ومن ثم يتضح عدم وجود توجه سياسى موحد لعرب ٤٨ داخل إسرائيل مما يضعف من الصف العربى فى إسرائيل، إلا أنه مع انتخابات الكنيست السابعة عشرة (٢٠٠٦) تمكنت الأحزاب العربية من التوحد فى ثلاثة أقطاب أساسية لكل واحد منهم مواصفات مشتركة: قطب التجمع الوطنى والجبهة الديمقراطية، وقطب القائمة العربية الموحدة التى ضمت الحزب العربى الديمقراطى، وقطب الحركة الإسلامية (الجناح الجنوبى)، والقائمة العربية للتغيير. ومن ثم تمكنت هذه الأحزاب العربية من زيادة نسبة تمثيلها فى الكنيست، حيث وصل عدد النواب العرب لأول مرة إلى ١٣ عضواً عام ٢٠٠٦ على الرغم من رفع نسبة الحسم إلى ٢٪، إلا أنه حدث توحد فى الصف العربى فزاد التوجه الجدى لدى قادة الأحزاب العربية متناسين الخلافات التى بينهم لتوحيد صفوفهم، كذلك حدثت زيادة فى قوة العرب فى إسرائيل، مما أعطى الأحزاب العربية دفعة جديدة، ومن ثم يقودنا هذا الاتجاه إلى الحديث عن ظهور الأحزاب العربية وما تبعه من تحول فى الصف العربى إلى تأييد هذه الأحزاب حيث تولدت قناعة لدى عرب ٤٨ أن لمثيلهم المنتخبين أهمية فى حياتهم اليومية، خاصة بعد انتفاضة أكتوبر ٢٠٠٠، فساد الشعور بأن الأحزاب العربية هى الأكثر قدرة على تحقيق أهداف الجماهير العربية. فأغلب أعضاء الكنيست العرب يمثلون أحزاباً عربية يستقى أعضاؤها وممثلوها الشرعية من الصوت العربى بالأساس. وعلى الرغم من أن عددهم قل بواقع نائين ليصبحوا ١١ نائباً إلا أن هذه الخسارة تعتبر مكسباً بالمقارنة بتوقعات استطلاعات الرأى قبيل انتخابات ٢٠٠٩، والتى أجمعت على أن مقاعد النواب العرب لن تتخطى ١٠ مقاعد، وأن قوتهم البرلمانية ستراجع فى ظل الأجواء اليمينية داخل الساحة السياسية الإسرائيلية، إلا أن حصول المعسكر العربى على ١١ مقعداً يعد مكسباً كبيراً خالف التوقعات، خاصة وأن التمثيل العربى داخل الأحزاب الإسرائيلية وصل إلى ٣ نواب عن حزب كاديها، وحزب الليكود، وحزب إسرائيل بيتنا.

ومن ثم، قامت هذه العوامل سالفة الذكر (العوامل الداخلية والخارجية) بالعمل على زيادة التوجه الرفض لعرب ٤٨، ليس الرفض لتأييد حزب العمل فقط، وإنما الرفض للانغماس فى الحياة السياسية ككل فى إسرائيل، إلا أن هناك بعض المؤشرات التى يمكن من خلالها استشراف مستقبل هذا التوجه الرفض لعرب ٤٨ داخل إسرائيل.

* مستقبل التوجه الرفض لعرب ٤٨ لتأييد حزب العمل ومعسكر اليسار:

هناك اتجاهان: اتجاه مؤيد لاستمرار الموقف الرفض لعرب

٤٨ داخل إسرائيل، واتجاه يرى أن هناك مؤشرات جديدة طرأت أدت إلى تغير رؤية عرب ٤٨ بالمشاركة السياسية من خلال حزب العمل.

فالأتجاه المؤيد يرى أنه رغم انخفاض نسبة مشاركة عرب ٤٨ في انتخابات ٢٠٠٦، إلا أن نسبة تمثيلهم زادت إلى ١٣ عضواً كما سلف البيان. مما يعنى زيادة قدرتهم داخل الحياة السياسية الإسرائيلية، كما زادت نسبة تأييد عرب ٤٨ لحزب العمل، حيث وصلت إلى ١٢,٥٪، مما يعكس زيادة تأييد الوسط العربي لحزب العمل.. إلا أن ذلك يمكن الرد عليه وتفنيده بأن التأييد كان نتيجة زعامة عمير بيرتس لحزب العمل الذي يمثل أحد أبرز قادة معسكر السلام الإسرائيلي الذي أيد منذ الثمانينيات إقامة دولة فلسطينية، واهتم بالتعايش اليومي بين الشعبين، وأيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في دولة مستقلة... الخ. فهو بتاريخه البارز في معسكر السلام وبرنامج الاجتماعى الذى طرحه فى حملته الانتخابية تمكن من الحصول على تأييد الأوساط العربية. ولم يكن التأييد للحزب ذاته وإنما لشخصه، والدليل أنه بمجرد أن ظهرت على بيرتس سمات يمينية عند توليه وزارة الدفاع وخوضه حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦، رفض عرب ٤٨ هذه الحرب ومخططاتها فى لبنان. ففى مقياس السلام لشهر يونيو ٢٠٠٦ الذى أجراه إفرام ياعر وتمار هيرمان ظهر أن ٦٨٪ من الجمهور العربى يرى أن حرب لبنان غير مبررة، وأبدى ٧١٪ رغبتهم فى ضرورة الوقف الفورى للحرب.

واعتبر عرب ٤٨ الذين تم اتهامهم فى الكنيسة الإسرائيلية بأنهم عملاء وخونة أن الحرب ستجر إسرائيل لأزمات وصراعات لن تخدمها. وقام عرب ٤٨ بالتظاهر مع مجموعة من اليسار الإسرائيلى وحركة السلام الآن، لإيقاف الحرب، والتنديد بتوجهات وزارة الدفاع وهيئة الأركان. ومن ثم يتضح أن عرب ٤٨ فى الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٦ قد خدعوا بادعاءات انتخابية، وبتاريخ قائد لمعسكر السلام اتضح زيفه.

كذلك يرى أنصار هذا الاتجاه أن باراك على الرغم من خسارته للمعسكر العربى بعد انتفاضة أكتوبر ٢٠٠٠، إلا أنه استعاد تأييد هذا المعسكر له فى انتخابات الحزب ٢٠٠٧، حيث حصل على نصف أصوات المعسكر العربى ٣٣٪.

وتفسير ذلك وفقاً لرؤية أصحاب هذا الاتجاه أنه تمكن من استعادة ثقة الجمهور العربى فيه بفعل فاعلية حملته الانتخابية التى قادها بن اليعيزر - العربى الأصل - والسخط العربى الكبير على بيرتس بسبب أفعاله فى حرب لبنان ٢٠٠٦، حتى إن مسئولاً كبيراً فى معسكر باراك اعتقد أن القطاع العربى يرى فى باراك الزعيم القادر على تحقيق السلام وإحداث تغييرات كبيرة.

إلا أن هذا الاتجاه يمكن الرد عليه بأن نجاح باراك فى الأوساط العربية حدث عبر تطبيق مفهوم «مقاول الأصوات» الذى يستطيع أن يحشد أكبر عدد ممكن من الأصوات السياسية لتحقيق الصالح الفردى دون اقتناع هذه الأصوات. فقد نشر موقع (والا) الإسرائيلى www.walla.com أن القناة العاشرة الإسرائيلية كشفت يوم ٢٠٠٧/٦/٧ أن وزير البنية التحتية بنيامين بن اليعيزر الذى ينتمى لمعسكر باراك قد أصدر تعليقات تقضى بإمداد مئات المباني فى القرى والبلدات العربية بالكهرباء. وذلك فى اليوم التالى للجولة الأولى من الانتخابات التمهيدية التى فاز بها باراك بفضل ارتفاع نسبة تصويت القطاع العربى، حيث قام بإمداد الكهرباء لعدد ١٧٥ مبنى لم تدخلها الكهرباء من قبل، وتقع جميع هذه المباني فى قرى وبلدات عربية مثل قرية يفيغ التى تم إمداد ٤٨ مبنى بها بالكهرباء، وقد حصل باراك فيها على نسبة تصويت مرتفعة. وعلى الرغم من معارضة بن اليعيزر لهذا التصريح الذى ذكره التلفزيون الإسرائيلى، إلا أنه يكشف أن نجاح باراك لم يكن دليلاً على استعادته لقوته داخل المعسكر العربى، وإنما كان أمراً عارضاً يرتبط بالمصلحة المؤقتة.

تجيب الإشارة إلى أن شعور الاغتراب والعزلة لدى عرب ٤٨ لم ينته، بل إن النظام السياسى الإسرائيلى مازال يستمر فى تغذيته، مثلما حدث فى قضية النائب الأسبق د. عزمى بشارة، وهى القضية التى عملت على زيادة الفجوة التى يشعر بها عرب ٤٨ داخل الحياة السياسية الإسرائيلية، ومن ثم من غير المتوقع مستقبلاً زيادة انغماس عرب ٤٨ فى الحياة السياسية الإسرائيلية، وأن الموقف الراض لعرب ٤٨ لن يتغير إلا إذا تغيرت طريقة تعاظم السلطة الإسرائيلية مع الملف العربى.

رؤية عربية

٢

الترجمة عن العبري وعقدة التطبيع الثقافي

طلعت رضوان
كاتب وباحث

ترتب على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل إقامة علاقات طبيعية بين البلدين شملت التبادل الدبلوماسي والتعاون الاقتصادي. ولم تنص تلك المعاهدة على استثناء التطبيع الثقافي. وسمحت السلطة المصرية لكل الأصوات الراضية للتطبيع أن تعبر عن رأيها سواء من الأحزاب أو من بعض الكتاب. هذه الأصوات الراضية للتطبيع ساوت بين التطبيع الدبلوماسي والاقتصادي والتطبيع الثقافي. وإذا كان من الممكن فهم مبررات رفض تبادل السفراء وإقامة مشروعات اقتصادية ألحقت ضرراً بالاقتصاد المصري، فإن رفضهم للتطبيع الثقافي يدعو إلى المناقشة.

* الفائز والخاسر من المقاطعة الثقافية:

لو أخذنا مقاطعة المؤتمرات العالمية والمعارض الفنية التي تشارك فيها إسرائيل، فعلينا أن نسأل: هل الأيديولوجيا السياسية والعواطف الدينية تلغى العقل...؟ أم أن المصلحة الوطنية تعلو من شأنه...؟ وإذا احتكنا إلى لغة التجريد والمنطق العقلي سنجد الصورة التالية: خصمان عدوان، أحدهما يتواجد في كل المحافل الدولية ليدافع عن وجهة نظره، والآخر يُقاطع هذه المحافل. الأول والثاني لم يتنازل أحدهما عن اعتقاده الراسخ بأن خصمه عدو ويهدد حياته، ومع ذلك فإن أحدهما يقتحم كل المجالات والمناسبات والآخر يعطى ظهره لهذه المناسبات بحجة عدم التواجد مع عدوه في مكان واحد، وكأن التواجد في مكان واحد مع العدو يعنى ضمناً الاعتراف به، في حين أنه من الممكن أن يتواجد الخصمان في مكان واحد، وأن يُعبر كل منهما عن وجهة نظره وينصرفا دون أن يعترف أحدهما بالآخر طالما لم تحدث مصافحة باليد أو تحية باللسان. وتكون نتيجة المقاطعة أن يفوز الطرف المشارك والفعال بفرص الدعاية لوجهة نظره ويكسب تأييداً عالمياً، بينما الآخر يحصد توهّماته ويسعد بها. ولا أغالى إذا قلت أن الراضين للتطبيع الثقافي تنطبق عليهم صورة المقاطع في المثال التجريدي، إذ

بينما تحقق الدعاية الإسرائيلية والتواجد الإسرائيلي في المحافل الدولية المزيد من المؤيدين لوجهة نظرها، تتراجع الدعاية العربية عن حقوق الشعب الفلسطيني. يؤكد ذلك ما نشره عالمان أمريكيان في دراسة مشتركة لهما أكدا فيها أن إسرائيل تمكنت من إملاء إرادتها على السياسة الخارجية لأمريكا تحت ضغط اللوبي الصهيوني الذي بلغ نفوذه حد السيطرة الفاعلة على الكونجرس، بحث أصبحت مصالح إسرائيل مقدمة على مصالح أمريكا (نقلاً عن أ. مكرم محمد أحمد - أهرام ٢٢/٣/٢٠٠٦) ويؤكد ذلك أيضاً أنه رغم كل جرائم إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، فإن الرأي العام العالمي يتعاطف مع وجهات نظر إسرائيل التي يتمحور إعلامها وتركز دعايتها في المؤتمرات العالمية، على أن إسرائيل تعيش في وسط أعداء ينطلقون من ضرورة إنهاء الوجود الإسرائيلي وتدمير دولة إسرائيل وعدم الاعتراف بوجود دولة باسم إسرائيل، وعلى الإسرائيليين - في أحسن الأحوال - العودة إلى أوروبا عموماً وإلى ألمانيا - بشكل خاص - التي طردت اليهود إبان حكم النازي - وهي المقولة التي صرح بها أحمدى نجاد أكثر من مرة ورددها العروبيون والإسلاميون. تلتقط إسرائيل هذه المقولات وتنشرها على المجتمع الدولي في كل مؤتمراتها، في غياب الطرف العربي السعيد بالمقاطعة، وتكون النتيجة تعاطف الرأي العام العالمي مع وجهات النظر الإسرائيلية، رغم أن قطاعات كثيرة داخل أوروبا وأمريكا تدين الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني، بفضل ثورة الاتصالات وليس بفضل العرب الراضين بحضور المؤتمرات العالمية التي تشارك فيها إسرائيل. ولعل ما فعله وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان يوم الأربعاء الموافق ٢٢/٧/٢٠٠٩ أن يكون خير مثال على عقلية حكام إسرائيل، العقلية التي تسعى إلى نشر كل ما يؤيد وجهة نظرها، حيث أخرج من أرشيف مراكز المعلومات صورة الحاج أمين الحسيني مفتي القدس وهو

يُصافح الزعيم النازي الشهير أدولف هتلر، وذلك بعد أن هرب الحاج أمين الحسيني إلى برلين، مؤيداً للنازية. وللمقارئ أن يتخيل تأثير هذه الصورة على الشعوب الأوروبية الذين تعرّضوا للإحتلال النازي وتم تدمير مدنهم بكل ما فيها من بنية أساسية بخلاف ملايين القتلى والجرحى. فكيف يتعاطفون مع الشعب الفلسطيني وهذا هو مفتى القدس يضافح الزعيم الإرهابي هتلر الذي انطلقت سياساته من توجهات عنصرية، فإذا كنت (أيها العربي) تدين الصهيونية القائمة على التعصب الديني والعنصري، فكيف تتعاطف مع مذهب سياسي تأسس أيضاً على العنصرية العرقية..؟

* الترجمة وغيوب تعدد الوسيط اللغوي:

في الآونة الأخيرة ثارت مسألة الترجمة عن العبري. ولاحظت أن حتى المدافعين عن حق المصري في قراءة ما تخرجه المطابع الإسرائيلية، فإنهم يرون أن تكون الترجمة عبر وسيط لغوي غير العبرية مثل الإنجليزية. وإذا كانت الترجمة المباشرة من لغة إلى أخرى كثيراً ما تبتعد عن هدف المؤلف خاصة إذا كان المترجم غير ملم - معرفياً - بالأبعاد السياسية والجغرافية والتاريخية... الخ لواقع المجتمع الذي يترجم عنه، فإن الأمر يزداد سوءاً في حالة تعدد الوسيط اللغوي. فإذا كنا سنترجم النص العبري عن اللغة الإنجليزية، فإن السؤال هو: هل كان المترجم الإنجليزي أميناً في ترجمته..؟ وهل هو متخصص في المجال الذي اختاره للترجمة..؟ وهل هو مترجم صاحب مشروع فكري أم مجرد مترجم أشبه بالمترجمين في مكاتب الترجمة التجارية..؟

حجة المؤيدين للترجمة عبر وسيط آخر غير اللغة العبرية، هو تجنب الحصول على موافقة الناشر الإسرائيلي. فهذا الإجراء يعنى الموافقة على التطبيع الثقافي، وكأن هذا الإجراء أكثر خطورة من تبادل السفراء والتعاون الاقتصادي، أو أكثر خطورة من القواعد الأمريكية المنتشرة في البلاد العربية، والتي تخدم المصالح الإسرائيلية. وأعتقد أن الرافضين للتطبيع الثقافي يرون استحالة تحقيق السلام ومع استمرار الحرب والدمار وقتل البشر وأدأية تنمية اقتصادية ومجتمعية، وبالتالي نكون إزاء عقلية لا تمتلك الخيال الإنساني المبدع لإنهاء مأساة الشعب الفلسطيني. وتتمحور المقاومة في الأصوات العروبية والإسلامية الرافضة الاعتراف بإسرائيل (المزعومة التي يجب إبادتها) ويصل الشطط ببعض لدرجة اعتبار أن من يقولون أن الترجمة التي تمت (في الستينات من القرن العشرين) تحت شعار (إعرف عدوك) مخادعون. وأن ترجمة الأدب الإسرائيلي يترتب عليه نتيجة أخرى غير معرفة العدو، ألا وهي التقبل الثقافي والنفسى له. فالمصريون سيقروا روايات عن أماكن وأحداث وعلاقات وشخص في إسرائيل، وتدرجياً سيتماهون مع هذا العالم حتى ولو في اللاوعي، ورويدا رويدا سيتقبلون كل شيء

أو حتى بعضه. ويقول آخر تصفه الثقافة السائدة بالأديب الكبير (أنا مريض بمرض جميل هو رفض التطبيع) (صحيفة العربي الناصرية ٥/٧/٢٠٠٩) وفي المقابل فإن في إسرائيل ١٠٢ مركز أبحاث مهمتها ترجمة كل حرف يُكتب في مصر وفي البلاد العربية. وأكثر من ذلك تخصيص مراكز لكل دولة عربية، أى أن فريقاً من العمل مهمته متابعة كل ما يُنشر في دولة عربية واحدة، بالإضافة إلى الباحثين الإسرائيليين الذين يقيمون في البلاد العربية لدراسة اللغات المحلية والعادات والتقاليد وجمع الأمثال الشعبية والنكت (جمع نكتة وهي صحيحة لغوياً) الخ. أى أن العقول التي تحكم إسرائيل تنأسس على منهج علمي مهمته معرفة (كل) صغيرة قبل الكبيرة عن الشعوب العربية. ويؤكد ذلك ما ذكره د. محبوب عمر من (أن الفلسطينيين مقصرون جداً فيما يتعلق بالتوثيق حول مسألة الترانسفير وتحليلها) (انظر كتابه الترانسفير: الإبعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية - ترجمات مختارة من العبرية - دار البيادر للنشر والتوزيع عام ١٩٩٠ ص ٢٨٧).

* الخوف من معرفة المجتمع الإسرائيلي:

أعتقد أن السبب الحقيقي لرفض التطبيع الثقافي، هو الخوف من التعرف على حقيقة المجتمع الإسرائيلي: الخوف من التعرف على حقيقة الصراع داخل هذا المجتمع، الصراع بين العلمانيين المناصرين للحق الفلسطيني، والأصوليين اليهود الرافضين لأي حق للشعب الفلسطيني. وأعتقد أن تعبير الباحث المصري الذي قال إن قراءة الأدب الإسرائيلي سيجعل المواطن المصري يتماهى مع هذا المجتمع كما ورد في التحقيق الصحفي المنشور في صحيفة العربي الناصرية المنوه عنه عاليه، مفتاح كل شيء، إذ أن هدف كهنة العروبة استمرار سياسة التعمية والتضليل. فلا يعرف المواطن المصري أن إسرائيل تحكمها مؤسسات فاعلة تجبر رئيس الوزراء (المنتخب انتخاباً ديموقراطياً حقيقياً) على احترام كل أشكال المراقبة والمحاسبة من الإعلام ومن الجهات الحكومية لدرجة مثوله أمام مسؤولي الشرطة للتحقيق معه في كل ما يُنسب إليه من شبهة فساد أو استغلال نفوذ، حتى ولو كان قبول تبرع مالى من أحد رجال الأعمال. وما ينطبق على رئيس الوزراء ينطبق على رئيس الدولة صاحب المنصب الشرفي. والتعمية على تداول السلطة. والفصل التام والحقيقي بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وأن السلطة التنفيذية لا تملك ولا تستطيع فرض رغباتها على السلطتين التشريعية والقضائية كما يحدث في مصر والدول العربية. وأن إسرائيل لا تعرف عاهة (بالروح بالدم نفديك يا فلان) وبالتالي فهي لا تعرف جرثومة قداسة الأشخاص رغم كل ما قدموه لصالح إسرائيل، لدرجة أن ٣٧ أستاذاً من جامعة بن جوريون وقعوا على مذكرة احتجاج لمنع منح رئيس الوزراء شارون شهادة دكتوراه فخرية من الجامعة. جاء في المذكرة التي نشرتها

الصحف الإسرائيلية (إننا نحتج على هذا القرار لأننا نعتقد أن مثل هذا التكريم يجب ألا ينال شخصاً تعتبر خياراته الأساسية موضع جدال) ويكتب صحفي إسرائيلي في صحيفة يدعوت أحرونوت أن (شارون بلغ الذروة في الجنون، فتصريحاته مزعجة ومغلوبة تاريخياً ومسيئة سياسياً) ولا نعرف تفاصيل تحقيق لجنة أجزانات التي أعقبت حرب ٧٣ وأجبرت جولدا مائير على الاستقالة. ولا نعرف تفاصيل احتجاج أساتذة الجامعات الإسرائيلية على تعيين العقيد شريط باروخ للتدريس بكلية الحقوق في جامعة تل أبيب، لأن السيدة شريط متهمة بقتل مئات الأطفال والنساء الفلسطينيين (افتتاحية ها آرتس ٢٩/١/٢٠٠٩) ولا نعرف أن منظومة الحكم في إسرائيل تسمح بعدم التجنيد داخل الجيش الإسرائيلي لأسباب تتعلق بالضمير. وأن الاعتراف للمواطن الإسرائيلي بهذا الحق هو من الحريات الحديثة التي أقرتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عام ٩٣ والتي نصّت على (حق كل فرد في أن تكون له اعتراضات ضميرية على الخدمة العسكرية كممارسة مشروعة لحق حرية الفكر والضمير والدين) وبالتطبيق لذلك شهدت إسرائيل الكثير من حالات رفض الخدمة العسكرية كان آخرها ما فعلته الفتاة يسخا فيدرمان التي رفضت التجنيد وقالت في تصريح صحفي (الجيش الإسرائيلي ليس جيشي) (معاريف ٢٤/١٢/٢٠٠٨).

وإذا كانت الدول العربية ومصر تعتبر أن الاقتراب من رواتب الوزراء هو من المحرمات التي لا يجوز تخفيضها بل زيادتها باستمرار رغم كل ما يُعانيه الاقتصاد من تدهور (هذا بخلاف مخصصات مكاتب الوزراء) وبخلاف تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات المصري الذي ينص في كل عام على ظاهرة الانفاق الحكومي الترفي الذي لا مبرر له ويتسبب في زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، إذا كان هذا هو الوضع في مصر وفي الدول العربية، فإن اللجنة المالية بالبرلمان الإسرائيلي (الكنيست) أقرت (بالاجماع) خطة لخفض رواتب رئيس الوزراء وتنايه ووزراء حكومته بنسبة ٥ ٪ وذلك بعد أن أقرت في ميزانية ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ زيادة في الضرائب لتعويض زيادة الانفاق في الميزانية. وتنشر الصحف الإسرائيلية هذا الخبر مؤيدة له ومهتة أعضاء البرلمان الذين اتخذوا هذا القرار الجريء من أجل الصالح العام. وإذا كان هناك اتفاق بين الباحثين على أن حكومة نتنياهو لن تحقق السلام الذي ينشده الفلسطينيون، وأنها حكومة تسعى لفرض المزيد من المستعمرات ورفض حق عودة اللاجئين الخ، فإن زعيمة المعارضة تسيبي ليفني ترى أن سياسة نتياهو سوف تدمر إسرائيل. فما مغزى هذا الكلام...؟ ألا يستحق المتابعة والتعليق...؟ وكيف يكون ذلك تحت أيديولوجية ترى أن المقاطعة الثقافية هي الحل...؟ وهل يعلم المصابون بمرض جميل

اسمه (رفض التطبيع) أن بعض الإسرائيليين أقاموا دعوى قضائية ضد مصر طالبوا فيها بتعويضات قدرها ٣٥٠ مليون جنيه بسبب ما في حوزتهم من معلومات موثقة عن تواطؤ مصر مع حركة حماس وتسهيل أعمال التهريب الخاصة بالسلاح والمال مما ألحق الضرر بإسرائيل وأسقط قتلى ومصابين بين مقيمي الدعوى. هل انتبه أحد السعداء برفض التطبيع الثقافي الى هذا الخبر...؟ هل فكر أن يعقد مقارنة بين المواطن الإسرائيلي الذي يُطالب مصر بهذا التعويض المالي، والمواطن المصري الذي لم يفكر - مجرد تفكير - في إقامة دعوى قضائية ضد إسرائيل التي سرقت الكثير من الآثار المصرية والبترول المصري أيام احتلال سيناء، وهل فكر أحد من المصريين الراضين للتطبيع الثقافي، وخاصة من بين الجمعيات الحقوقية، في إقامة دعوى قضائية ضد إسرائيل التي تضع الأهرام على إحدى فضائياتها. وضد الباحثين اليهود الذين يدعون أنهم أصل الحضارة المصرية وأنهم بناء الأهرام، كما قال مناحم بيجين في كامب ديفيد وكررها في مصر، ولم يفتح أحد من (المصريين) الراضين للتطبيع فمه بكلمة واحدة. وإذا كنا سنظل سعداء بجهلنا لكل ما يحدث في المجتمع الإسرائيلي، فكيف سنعرف أن الأصوليين اليهود يتشابهون تماماً مع الأصوليين المسلمين في تشددهم وتعصبهم ومحاولة عودة عقارب الزمن الى الخلف، لدرجة صدور فتوى من الحاخام الأكبر (دوف ليئور) تبيح لسكان مستعمرة كريات أربع التجول يوم السبت وهم يحملون الموبايلات، بعد أن زعم المستعمرون أن فلسطينيين هاجما فتاتين إسرائيليتين في الخليل وحاولا اغتصابهما وكان ذلك يوم السبت (يهوشع برنر - موقع www.walla.co.il ٢١/١٢/٢٠٠٨ نقلاً عن مجلة مختارات إسرائيلية عدد فبراير ٢٠٠٩ ص ٧٤) ومفاد الخبر أن اليهودي (كي يكون متديناً بحق) فعليه الامتناع عن حمل الموبايل يوم السبت تنفيذاً لتعليمات من كتبوا العهد القديم قبل ظهور الموبايل بأكثر من ألفي عام. وكيف نعرف أن المجتمع الإسرائيلي لم يستسلم تماماً لهذه الأصولية الدينية، بل يُقاومها بالفكر والتعقيب على كل أفعالها، ومن ذلك ما حدث خلال العدوان الإسرائيلي على غزة، حيث وزعت الحاخامية العسكرية رسالة الى الجنود الإسرائيليين في حملة (الرصاص المنصهر) جاء فيها (ينبغي أحياناً أن نكون وحشين مع العدو) وكذلك نشرات (الوعي اليهودي) التي يوزعها الحاخام العسكري الأكبر (روتنسكي)، عن هذا الحادث جاء في افتتاحية صحيفة ها آرتس بتاريخ ٢٧/١/٢٠٠٩ (كان تعيين روتنسكي، وهو شخص متعصب، (يتكلم) بعدوانية ضد العلمانيين بوجه عام. كان هذا التعيين خاطئاً. وكل تائب يجب عليه أن يثبت أنه أكثر تديناً من البابا، فإنه يتملق معلميه من الحاخامات الأكثر تطرفاً بين جمهور المستعمرين. والنتيجة هي تصعيد مستمر ومنفلت. وحتى الآن وجه روتنسكي

عظات فارغة ومبتذلة، مشبعة بالمقت والاحتقار تجاه كل من ليس متديناً ولا يؤمن بأرض إسرائيل الكاملة انطلاقاً من البواعث الأصولية الأكثر عنصرية. والآن تجاوز روتنسكى حدود منصبه وبدأ يُعربد بالفعل. إن روتنسكى يوزع عظات كتبها الحاخام (شلومو أفنير) تدعو باسم قيم دينية إلى قتل المدنيين وعظات كتبها تلاميذه الذين يقدمون لحملة (الرصااص المنصهر) تفسيراً طائشاً يتعارض مع كل قيم الحرب (لذلك) فإن من الأفضل أن يكتفى الجيش الإسرائيلي بمشرفين على الكاشير (الطعام الحلال) وألا يحتاج مرة أخرى إلى حاخام وكانت الصحيفة الإسرائيلية موفقة إذ اختارت لمقالها عنوان (حاخامية معربة) نقلاً عن مجلة مختارات إسرائيلية - عدد مارس ٢٠٠٩ ص ١١٩.

* نبوءة شارون:

وهل يعلم المرضى بمرض رفض التطبيع (الجميل) ماذا قال شارون لشعبه وهو يُبرّر الانسحاب من غزة: إننى أضع أمام غير المرضى هذه الفقرة المهمة من مقال اللواء حسام سويلم الذى كتب (راهنّت إسرائيل في عملياتها ضد حماس على تكريس الانقسام والتناحر الفلسطينى، لذلك لم تحش الانسحاب من غزة بعد أن حققت أهدافها الاستراتيجية في إضعاف حماس سياسياً وعسكرياً، واضعة في الاعتبار مقولة شارون عندما قرّر الانسحاب منفرداً من قطاع غزة عام ٢٠٠٥. وقامت مظاهرات المتشددين الإسرائيليين ضده، فقال لهم (انتبهوا جيداً لما سأقوله. فبعد انسحابنا ولو بقرار من طرف واحد، سيحدث العديد من المواجهات بين مختلف الفصائل الفلسطينية، والتي يعصف بين أجنتها العديد من التناقضات والاختلاف في نظرة كل فصيل حيال أسلوب التعاطي مع إسرائيل، وتحديدًا بين حركتي فتح وحماس. ولا أستبعد تحول السجلات القائمة فيما بينهم إلى اشتباكات دموية. والعديد من عمليات التصفية الجسدية في صراع مرير على السلطة، وعندها سيتأكد للعالم وبصورة خاصة الولايات المتحدة أن الفلسطينيين لا يستحقون التمتع بالاستقلال الذاتى، وبالتالي الدولة الفلسطينية، من حيث عدم قدرتهم على حكم أنفسهم).. واختتم شارون كلمته قائلاً لشعبه (لا تحزنوا على انسحابنا من غزة وستدركون فيما بعد جدوى وصوابية قرارى) وكان تعليق اللواء حسام سويلم (ولقد صدقت للأسف نبوءة شارون، وكأنه يقرأ في كتاب. فلقد شاهدنا ذروة الاقتتال الفلسطينى/الفلسطينى بين حماس وفتح، عندما قامت حماس بانقلابها العسكرى ضد السلطة الفلسطينية، وقتلت كوادر فتح وذبحتهم بدم بارد وألقت بهم أحياء من أعلى الأبراج والمباني، وزجّت بالآلاف منهم في السجون حتى اليوم. ولا يزال التناحر الفلسطينى قائماً سواء أثناء غزو إسرائيل لغزة أو بعد انسحاب قواتها من هناك، وحيث يجرى تبادل الاتهامات

بينهما التى تتراوح بين المتاجرة بدماء الشعب الفلسطينى في غزة، وانتهاءً بالفساد والرغبة في سرقة أموال إعادة إعمار غزة) (مجلة مختارات إسرائيلية عدد يونيو ٢٠٠٩ ص ١٠٢) فهل يعلم المرضى برفض التطبيع الثقافى أن حكام إسرائيل لديهم القدرة على التنبؤ بالمستقبل من خلال قراءة الواقع..؟

* القومية بين إسرائيل (المزعومة) ومصر:

وكما أن العلم لا وطن له فإن المعرفة لا وطن لها. فمن يقرأ ليعرف غير السعيد بجهله، وأرى أن قراءة مذكرات (الأعداء) كثيراً ما تضع العقل الحر أمام بعض الحقائق التى قد تغيب عن هذا العقل، من ذلك - مثلاً - المقارنة التى صاغتها جولدا مائير بين دولة إسرائيل التى يُقاس عمرها بعمر الأطفال الرضع قياساً على عمر دولة مثل مصر، حيث كتبت عن اليهود (أن مصيرهم كان مختلفاً، فالأمم الأخرى بقيت في أراضيها إلا أنها تخلت عن هويتها) (تلميح صريح عن مصر التى تبنت العروبة بعد يوليو ٥٢ وأضمرت العداء للقومية المصرية) بينما اليهود - كما قالت جولدا مائير - الذين تبعثروا بين الأمم في أرجاء العالم وفقدوا أرضهم بقوا يهوداً ولم يتخلوا عن أملهم بالعودة إلى بيت المقدس) (كتاب حياتى - تأليف جولدا مائير - دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية عام ١٩٨٩ ص ١٤١) ولذلك لم تكن مصادفة أن تبدأ كتابها قائلة (لقد بدا لى - وما زال يبدو لى - بأنه من الصواب الاعتقاد بأن الله لم يختر اليهود، بل إن اليهود كانوا أول ناس اختاروا الله) (ص ٢١) إن ما ذكرته جولدا مائير عن الاحساس بالقومية، ردده كثيرون من اليهود، منهم بنيامين نتنياهو الذى أكد على ما قالته مائير ولكن بصياغته الخاصة حيث كتب (لقد نجح اليهود في كفاحهم عدة مرات وفشلوا عدة مرات. لكن الكفاح في حد ذاته ساعدهم في المحافظة على هويتهم وقيمهم، وبفضله لم ينصهروا ولم يختفوا مثل أمم أخرى كثيرة تلاشت تحت وطأة امبراطوريات عظيمة) (مكان تحت الشمس - دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية - ترجمة عودة الدويرى ص ٤٠٦) أليس الانفتاح على كل ثقافات الشعوب هو البداية الحقيقية لإمتلاك سلاح المعرفة..؟ وكيف يحكم الإنسان على (عدوه) وهو لا يعرف هذا (العدو) ولا يعرف كيف وفيما يفكر..؟ ألا ينطبق على المرضى برفض التطبيع ويعتقدون أنه (مرض جميل) حكمة عميد الثقافة المصرية (طه حسين) الذى قال عن أصحاب (الثقافة السمعية) وأهدى اليهم أحد كتبه: (إلى الذين يكتبون ولا يقرأون)..؟

أعتقد أن تحدى المشروع الصهيونى القائم على التوسع ورفض أى حق للشعب الفلسطينى، والذى يُصر التيار الأصولى اليهودى على تطبيقه هو بالإجابة على هذا السؤال: هل نحن المصريين مع سلاح المعرفة وتراكماتها أم مع التعمية والتضليل..؟

رؤية عربية

٣

جدلية المصالح والأهداف الاستراتيجية للصهيون الأمريكية في فلسطين والسودان

د. خيام محمد الزعبي
أستاذ العلاقات الدولية - سوريا

الولايات المتحدة الأمريكية منحازة الى إسرائيل خاصة بعد سقوط بغداد، وإن الانحياز الأمريكي يمنح إسرائيل الفرصة لتكريس الواقع الذي بطغى على كل مبادرات التسوية، وهذا ما يتضح جليا من خلال الممارسات اللأسانية والمذابح الجماعية التي ارتكبتها إسرائيل في عدوانها على لبنان عام ٢٠٠٦، وغزة عام ٢٠٠٩ وخرقها للمواثيق الدولية والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبالتالي فإن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية يقفان على أرضية واحدة لأن الأهداف مشتركة والاستراتيجية متناغمة للهيمنة والوصايا على المنطقة العربية، بالرغم من أن المجتمع الدولي يرفض التوجهات الإسرائيلية لاستهداف الأرض والشعب الفلسطيني واللبناني، إلا أن النفوذ الإسرائيلي داخل المجتمع الدولي قد فرض إرادة المجتمع الدولي للوقوف مع المشروع الصهيوني، وذلك من خلال سعي إسرائيل دوما لضرب الرؤية الفلسطينية والعربية لحل الصراع وإزكائها المعتاد للخلافات العربية العربية حول الأدوار الرئيسية والمواقف من الأزمات والقضايا المختلفة، ونمط التحالفات الخارجية ومحاولتها إشغال الأطراف العربية بسياساتها الوطنية وتحقيق مصلحتها القومية على حساب القضايا الرئيسية وبشكل خاص الصراع العربي الإسرائيلي، وهنا يبرز الدور السوري من موقف الصمود العربي سواء كان ذلك على المستوى الشعبي أو الرسمي، وبالرغم من كل الضغوطات الخارجية وفي مقدمتها الضغوطات الأمريكية والأوروبية، وذلك من خلال عزل سورية عن الصف العربي وفي مقدمتها الشقيقة مصر التي كانت ومازالت المقدمة في دعم الشعب الفلسطيني واللبناني والعراقي والسوداني... الخ، كون أن إسرائيل تشكل الخطر الأساسي للأمن القومي العربي بشكل عام والأمن القومي السوري المصري بشكل خاص. فالمدقق يستطيع في حال الأمة العربية اليوم أن يرى بوضوح

إن الإطالة على الصراعات الدائرة في هذا العالم تدفعنا إلى المزيد من القلق والتوتر (١). لم يعد سرا على الإطلاق أن هناك محاولات مستمرة طوال السنوات الماضية وحتى الآن من بعض القوى الدولية لزعزعة الاستقرار في المنطقة العربية، وخلق مناخ يسوده التوتر والاحتقان ويشجع على إثارة القلاقل والاضطراب واللعب على أوتار الخلافات العربية والأثنية وتصعيدها والعمل على تحويلها الى صراعات ملتهبة ومستمرة تهدد البلاد العربية وسيادتها. لذلك نرى أن فكرة الهيمنة على المنطقة العربية وعلى الأخص فلسطين والسودان فكرة قديمة لمنع ظهور أى قوة إقليمية على أساس عربى إسلامى وقد سلكت الدول الغربية عددا من السبل في محاربتها للمشاركة القومية والتوجهات أوالمالات الوحشية التي يمكن بواسطتها بناء القوة الذاتية العربية وتحقيق التنمية المستقلة.

فإذا نظرنا اليوم الى العالم العربي الإسلامى سنجد إنه يمر هذه الآونة بمرحلة حرجية تعتبر من أخطر المراحل التي تمر بها الأمة العربية ذلك ما يحاك في الخفاء ضد العروبة والإسلام، أصبح يتم الآن علنا وتمثل ذلك بالدرجة الاولى في الهجوم الشرس على المسلمين والصاق تهمة الإرهاب بكل ما هو إسلامي، كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة ومن وراءها اتباعها من الغرب وبدعم صهيوني صريح.

حيث أن الصراع العربى الإسرائيلى يعتبر من أهم القضايا والموضوعات الدولية التي شكلت جانبا مهما وأساسيا، والتي فرضت على أجندة السياسة الدولية وتأثرت بطبيعة النظام الدولى ونمط العلاقات الإقليمية وسلسلة الأحداث والقضايا الدولية الأخرى (٢).

وقد اتفق الجميع أن الدور الأمريكى هو المحدد الرئيسى لقضايا الشرق الأوسط، وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تملك مفاتيح الحل، لكنهم اتفقوا أيضا على أن

تعرض هذه الأمة لمحاولات عديدة لإعادة تشكيلها، وتهيئة مناخها لميلاد شرق أوسط جديد على حد قول وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس، ولم تعد هذه الأمة التي ألقى في قلبها الوهن والهوان تقوى على الفعل أو حتى رد الفعل، وهو الأمر الذي يدركه جيدا المتربصون بها، فاستبيحت أراضيها واستبيح قتل الأبرياء فيها طالما ان ذلك سيحقق الهدف المزعوم وهو القضاء على الإرهاب (٣). وبذلك يعتبر الكيان الإسرائيلي أكبر تحد استراتيجي يواجه الأمة العربية، وأخطر تهديد لأمنها القومي، فهو ليس إغتصابا للوطن، بل هو أداة تقطيع أوصال الوطن العربي، وتخريب مستمر لكل طموحاته القومية، وتدمير برامج التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية.

فهو وجود يناقض الوجود القومي للأمة العربية، لأنه يسعى إلى تجزئة قطرية برعايته للأقليات العربية، ونهب الثروات المائية والاقتصادية، لأن المشروع الصهيوني هو مشروع إفناء لمقومات الوجود العربي من خلال التوسع والعدوانية، وتكثيف الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وإملاكها للقدرة النووية والسيطرة بالكامل على المنطقة العربية وذلك حسب استراتيجيتها التي وضعها قادتها لتكون إمبراطورية جديدة في المنطقة، وتصبح كل هذه المناطق سوقا اقتصاديا لإسرائيل تخدم مصالحها ومصالح حليفاتها على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (٤). كما إن الوجود الإسرائيلي يشكل تهديدا للوجود العربي لأن كل مشاكل هذه الأمة أساسا تنبع من مشكلة هذا الوجود لأنه يعني استمرار التمزق العربي، والإخلال بالأمن فيها لأن تحقيق الأمن الإسرائيلي وفقا للمنطلقات الصهيونية لا يمكن تحقيقه إلا على حساب الأمن العربي لأن الصراع العربي الإسرائيلي بالفعل هو صراع وجود وليس صراع حدود (٥).

وستظل إسرائيل تتربص بالأمن القومي العربي من زوايا حضارية حتى مع تطبيع العلاقات العربية معها، فهي تبحث عن إنعاش اقتصادها لتحقيق سياسة الاعتماد على الذات ثم الانقضاض على جدار الأمن القومي العربي، فهدفها مازال حسب بروتوكولات صهيون، استيطان الأرض العربية، من النيل إلى الفرات، إن نظرة إسرائيل للأمن القومي العربي حتى بعد الاعتراف بها يعتبر في حد ذاته تهديدا لأمن الدول العربية ولا يصلح أساسا لأي ترتيبات أمنية من أي نوع في المنطقة العربية (٦).

في إطار ذلك سوف يتناول الباحث في هذه الورقة التي جاءت بعنوان جدلية المصالح والأهداف الاستراتيجية في فلسطين والسودان المحاور الآتية:

أولا، القضية الفلسطينية والأمن القومي العربي:

لقد تناول العديد من الباحثين والمفكرين العرب مفهوم

الأمن القومي العربي وسنختار تعريفا قوميا نعتقد إنه مجز وهو الذي قدمه الأستاذ أمين هويدي الذي قال عن الأمن القومي العربي «بأنه مجموعة الاجراءات التي يمكن أن تتخذ للمحافظة على أهداف وكيان وأمان المنطقة العربية في الحاضر والمستقبل مع مراعاة الإمكانيات المتاحة وتطويرها، أي استقلال المصادر الذاتية للأمة العربية وجعلها الأساس في بناء القدرة وإدراك المتغيرات التي تحدث من حولنا وفي داخلنا» (٧). ومعنى ذلك أن الأمن القومي هو مشروع شمولي وخطة عمل مستديمة ومتطورة ومتغيرة زيادة أو نقصانا بدلالة الإمكانيات المتاحة والأهداف المرجوة، لذلك فإن الأمن القومي العربي يحتاج الى قيادة سياسية واعية ومدركة لطبيعة الأخطار التي تهدد الأمة العربية ومستقبلها الحضاري، وبالتالي فإن الظروف الدولية الحالية تحتم علينا عدم الانتظار طويلا وإنما يجب علينا التطلع إلى مشروع بناء استراتيجية عربية أمنية عاجلة منعا لتفاقم التفتت السياسي الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية من خلال مشروع الشرق أوسطية (٨). وضرورة إيقاف التهور الحاصل في المنطقة المنطقة العربية على مختلف الصعد السياسية والعسكرية وهذا يحتاج الى وضع استراتيجية شاملة بمنظور قومي يتحدد من خلال توجه عربي - عربي جماهيري نحو مشروع الوحدة القومية السياسية، وأمن المنطقة العربية نحو تحقيق خطوات وحدوية أساسية تكون مقدمات لأزمة لبدء عمل منهجي وحدوي وأمن عربي صحيح، ومن هذه المقدمات الضرورية:

١. وحدة السياسة العربية الداخلية:

ان الاهتمام بالأمن القومي العربي يستدعي الاهتمام بالأمن القومي العربي الراهن الذي يقوم على الاستقرار السياسي والاجتماعي في أي قطر عربي، وذلك من خلال تحقيق التنمية العربية الشاملة والقضاء على التخلف والأمية وزيادة وعي الجماهير من خلال وضع سياسة تعليمية وتربوية وإعلامية موحدة تخدم الأمة العربية ومستقبلها (٩).

٢. وحدة السياسة العربية الخارجية:

ان من أهم شروط الأمن القومي هو الموازنة في العلاقات الدولية بين ضرورات الامن الخاص وأمن المجاورين إقليميا ودوليا، وبالتالي فإن السياسة العربية الخارجية تتحدد من خلال استراتيجية الأمن القومي بتكوينها ضغطا أو تخويلا حقيقيا في سياسة الدول ولصالح الأمن القومي ومن هنا لا بد من أن تكون السياسة العربية عبر الرؤية الصحيحة والموحدة للأهداف والمصالح (١٠).

٣. وحدة القيادة العسكرية العربية:

هنا لا بد من قيام دفاع عربي قومي في إطار استراتيجية أمنية عسكرية قائمة على قاعدة مناطق دفاع إقليمية خاصة

لقيادة عسكرية موحدة من أجل التغلب على المضاعف المادية التي تحول دون المساندة بين الأقطار العربية في مجال الدفاع العسكري وخاصة في ظل أوضاع التجزئة الحالية (١١). وبالتالي فإن هذه المقدمات الأساسية تعد شرطا أو أدنى لإثبات مصداقية التوجه العربي لتحقيق الأمن القومي للأمة العربية دفاعا عن وجودها ومستقبلها ضد المخططات الأمريكية الصهيونية التي تحاول تفتيت المنطقة العربية من جديد وتمنع توحيدها مستقبلا من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير.

ثانيا، مصادر تهديد الأمن القومي العربي: على الرغم من أن كل دولة عربية تجد لنفسها مصادر تهديد لأنها الوطنية كيفما يراها صانعوا القرار، فإنه يمكن القول - دون أدنى شك - إن المصدر الرئيسي لتهديد الأمن القومي الإسرائيلي يكمن في إسرائيل ما تمتلكه من قدرات عسكرية وعلى رأسها قدراتها النووية. بمعنى أن الكيان الصهيوني يعتبر أكبر تحدي استراتيجي للأمة العربية، وأخطر تهديد لمصيرها وأمنها القومي، لأن الصهيونية قد اغتصبت فلسطين، وتبث بذور الفرقة في معظم الدول العربية وخاصة السودان من خلال تدويل أزمة دارفور وهي حركة عنصرية تقوم على العدوان والتوسع والتوسع والاحتلال والسيطرة بالقوة على الأراضي العربية بما يخالف منطق التاريخ والأعراف والقوانين الإنسانية والدولية ولذلك فإن الصراع معها صراع قومي عربي يتجاوز الناحية القطرية لأي دولة عربية (١٢). وهو صراع وجود لا حدود، وهي شكل آخر للغزو الاستعماري الذي تعرضت له المنطقة عبر التاريخ، لكنها الأخطر لارتباطها الاستراتيجي بالقوى العالمية الطامعة في السيطرة على المنطقة العربية واستقلالها، ولاستنادها إلى أوهام وخرافات إيدولوجية كمرتكز ديني وثقافي يعمق هذه النزعة العدوانية وما يتبعها من سلوك عملي (١٣). فإسرائيل حتى اليوم دولة لم تكتمل رغم أنها تنال اعتراف المجتمع الدولي، فهي لا تحظى بأحد أهم مقومات الدولة وهي الحدود الجغرافية وسياسيا هي دولة بلا دستور وهي ديموقراطية لخدمة اليهود فقط، وهي دولة مبنية على القوة والإغتصاب ومرفوضة من البيئة الحاطة، وإجتماعيا فإن إسرائيل كانت ولا تزال مجتمعا مركبا من اللاجئين يجمعهم الخوف وتفرقهم الصراعات والتباينات، وبذلك لم يكن الصراع العربي الإسرائيلي مشكلة المنطقة الوحيدة، لكنه ظل دوما القضية المركزية وصراع المنطقة الأكثر جذبا للعديد من الأطراف والاكثر تعقيدا حيث ساهم في هذا عدة عوامل أبرزها طبيعة المشروع الصهيوني الذي لا يستهدف فلسطين وحدها، والذي شرط بقاءه وقوته هو ضعف ما حوله من قوة عربية وإسلامية (١٤).

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الثاني الرئيسي بعد إسرائيل الذي يهدد الأمن القومي العربي رغم كل التطورات والدور الذي قامت به لإسترجاع الكويت، حيث أن التهديد الأمريكي للأمن القومي واضح من خلال تصرفات أهمها:

١- دعم إسرائيل ماديا وعسكريا وأديبا وضمان استمرارها وتفوقها.

٢- تجزئة وتفتيت الإقليم العربي بتشجيع الأقليات العرقية والطائفية سواء في لبنان، أم الأكراد، والبربر، والنوبة، أقليات جنوب السودان، وتشجيع انقسام الصومال، وفرض التبعية الاقتصادية وتدمير القيم العربية بوسائل الإعلام، أو النشر إضافة إلى تهديد الأمة العربية بالقوة وفرض الحصار على العديد من أقطارها.

٣- مواقفها المعادية للدول العربية باستمرار في المنظمات الدولية واستخدامها لإمياز النقض باستمرار لأي قرار في صالح الأمة العربية.

ويمكن القول بأن مخاطر السياسة الأمريكية على الأمن العربي، هي مخاطر جدية في الحاضر والمستقبل وليس لها أصدقاء من العرب إلا مصالحها أو إسرائيل، وهي تنظر إلى العرب بدونية أما تدخلها لصالح الكويت فهو حماية مصالحها لا غير (١٥). فمما لا شك فيه إن استمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتصعيده اليومي والحصار الإسرائيلي ضد الفلسطينيين وعمليات قتل الأبرياء منهم، وكذلك لا ننسى الدور الإسرائيلي في تضخيم مشكلة دارفور ودعم المتمردين في هذا الإقليم بهدف تمزيق وحدة السودان من أجل تحقيق سياسة اللوبي المسيحي اليميني، وهي السيطرة على مصادر الطاقة (١٦). حيث يقود ذلك إلى ارتفاع موجات التشدد أو ما يسميه البعض التطرف، وهو ما يشكل تهديدا مباشرا للأوضاع القائمة في الوطن العربي وإذا ما أضفنا إلى ذلك التحالف العسكري والأمني والأمريكي مع إسرائيل، لاكتملت مصادر التهديد الخارجية للأمن القومي العربي، ويضاف إلى ذلك الوجود العسكري الأمريكي في العراق حيث يشكل مصدرا إضافيا للتهديد وخاصة أنه يضعف من الجهة الشرقية للأمن القومي العربي (١٧). وبذلك فإن قيام غسرايل في قلب الوطن العربي شكل ذروة التحدي الاستعماري الصهيوني للأمة ونقطة تحول وتنفيذ المخططات الإستعمارية، ولذلك ترى السياسة الخارجية السورية أن سبب الهزائم المتكررة التي لحقت بالأمة العربية خلال صراعاتها مع الصهيونية هو إفتقارها العديد من الشروط وكان من أهمها عدم تحقيق الوحدة العربية حيث جاء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ كجزء من المخطط الإستعماري الشامل للسيطرة على الوطن العربي (١٨).

ثالثاً، التكالب الإستعماري «الإسرائيلي الأمريكي» ودوره في أزمة دارفور:

تعد الظاهرة الإستعمارية هي المسؤول الأول والأخير عن معاناة الشعوب والدول العربية بصفة خاصة والشعوب الأفريقية بصفة عامة. وذلك منذ بداية التوسع الاستعماري الأوروبي في القارة الأفريقية وغيرها، حيث إتبعته هذه الدول سياسات تعسفية ضد هذه الشعوب وذلك لاستغلال خيراتها وثرواتها سواء كانت الطبيعية منها والبشرية لتوظيفها في خدمة مصالحها وإيجاد سوق بديلة لها خارج القارة الأوروبية مما أنها نجحت الى حد ما بطمس الهوية العربية والإسلامية وأحياناً الأفريقية لهذه الدول وذلك عن طريق نشر ثقافتها بعض المناطق.

كما تتجه الأنظار في منطقة العالم العربي ومن خارجه الى بؤرتي النزاع الملتهب الاحتلال الأنجلوأمريكي في العراق والمذابح التي يرتكبها الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وتتوارى قضايا كثيرة أمام بشاعة ما يجري هناك، في حين أن هذه القضايا لا تقل أهمية ما يرتبط بها من دلالات خاصة بالأمن العربي ومستقبل خريطة المنطقة ككل (١٩). بيد أن تفاقم الأوضاع في دارفور المأساة الإنسانية التي نتجت عن الأزمة وتطوراتها والتي كانت ضحيتها مئات الآلاف من النازحين من غرب السودان الى تشاد، والأوضاع الحرجة التي يمر بها السودانيون في تلك المنطقة من جنوب العالم العربي يجب أن تشكل اهتمامنا وتستلفت أنظار العالم العربي حكومات وشعوب، من أجل إلقاء الضوء على الأبعاد المتشابكة والمعقدة للنزاع في دارفور والأوضاع الإنسانية والاجتماعية والسياسية الحالية وآفاق حل الأزمة، وكذلك مخاطر التدخل الأجنبي في تلك المنطقة التي تعد امتداداً استراتيجياً لمصر.

ومما لاشك فيه أن أزمة إقليم دارفور الذي يقع غرب السودان تعتبر من أهم الازمات التي ظهرت على سطح الأحداث السياسية العالمية في السنوات الأخيرة، والتي انتشرت أخبارها في الصحافة والإعلام في جميع أنحاء العالم وبذلك أصبحت في مقدمة الأزمات والمشكلات، وبالتالي يعتبر إقليم دارفور ذات إمكانيات بشرية كبيرة وثروات طبيعية هائلة جعلت الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لإيجاد منفذ لها للسيطرة على هذا الإقليم الذي يتميز بموقعه الهام والاستراتيجي في وسط القارة الأفريقية وإحكام قبضتها على الثروات النفطية الهائلة التي يملكها هذا الإقليم (٢٠). وهنا لا ننسى دور إسرائيل الهام في تعقيد مشكلة دارفور وتدويلها ودعم المتمردين في هذا الإقليم مادياً ومعنوياً وإعلامياً بغية الالتفاف حول الأمة العربية والسودان ومصر بالذات (٢١). ومن أبرز

ملامح التدخل الدولي الراهن في السودان هي عودة التكالب الإستعماري من جديد إلى المنطقة، وهي ما سعت إليه هذه الورقة في إلقاء الضوء عليه من خلال تحليل بعض نماذج سياسة القوى الفاعلة في السودان والتي كان من أهمها:

١- الولايات المتحدة الأمريكية:

كان من الواضح أن بعض الدول الأفريقية احتلت مكانة محورية في التحليل الاستراتيجي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وكان السودان في طليعة تلك الدول. فالولايات المتحدة الأمريكية لا تتدخل لحل مشكلة إلا من منطلق مصالحها المباشرة لذلك فقد سارعت الإدارة الأمريكية الى إدانة ما يحدث في دارفور باعتبارها كارثة إنسانية (٢٢).

ففي يونيو ٢٠٠٤ أصدر الكونغرس قراراً يصف فيه أزمة دارفور بأنها إبادة جماعية، كما أن وزير الخارجية الأمريكية السابق كولن باول قام بزيارة الإقليم وأدان حكومة الخرطوم لعدم وفائها بتعهداتها الخاصة بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد ومحكمة قادتها، وتحركت الإدارة الأمريكية كذلك باتجاه استصدار قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات اقتصادية على السودان (٢٣). وهنا يمكننا بإيجاز تحديد الدوافع الأساسية التي حركت الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في قضية دارفور وتصعيدها فيما يلي:

* الخروج من المستنقع الاسيوي (الأفغاني والعراقي) ومحاولة تضخيم التدخل الانساني في دارفور وفي هذه الحالة لمصلحة المسلمين حيث أن طرفي الصراع هناك من المسلمين يعني ذلك محاولة تجميل السياسة الأمريكية ودرء التهم عنها بأنها في حالة حرب ضد الإرهاب تستهدف المسلمين في المقام الأول (٢٤).

* إقامة إمبراطورية عولمية بدءاً من قلب العالم القديم.

* السيطرة على مصادر الطاقة وفي مقدمتها البترول واليورانيوم.

* تحقيق سياسة اللوبي المسيحي اليميني.

* إيجاد نظام حكم جديد في السودان ورسم خريطة جديدة للمنطقة (٢٥).

٢- الدور الإسرائيلي واللوبي الصهيوني الأمريكي:

ينظر الفكر الاستراتيجي للسودان على أنه مجموعة عرقيات وأقليات تختلف فيما بينها، وانطلاقاً من هذه النظرة اتخذت إسرائيل من السودان حقلاً لتطبيق استراتيجيتها المعروفة (بشد الأطراف ثم بترها) والتي يتلخص مضمونها في إقامة علاقات تحالفية مع الجماعات الأثنية المحيطة بالدول العربية بهدف تفتيت هذه الدول وتقويضها، ومن ثم اهتم واضعوا هذه الاستراتيجية بدعم حركات الانفصال في السودان، وهو ما تعتبره إسرائيل مهماً لأنها ولذلك بادرت إسرائيل إلى دعم حركة حركة التمرد بجنوب السودان منذ إشتعالها

ومدها بالسلاح، فخلال عام عام ٢٠٠٤ رعت إسرائيل بالتنسيق مع أمريكا اللقاء الذي جمع بين جون قرنق وزعماء حركات تمرد دارفور في واشنطن بهدف التنسيق بين الحركة الشعبية وحركات التمرد في دارفور من جهة ومد الجسور بين إسرائيل وزعماء حركات التمرد في دارفور من جهة أخرى وقد استغلت إسرائيل وجودها النشط في إريتريا واتخذت منها مركزا لدعم حركات التمرد في دارفور من خلال القيام بتدريبهم وتسليحهم (٢٦).

ولذلك وجدت إسرائيل في الصراع الدائر في السودان فرصة لتسويق السلاح الإسرائيلي (٢٧)، ودعمت القدرات العسكرية لحركات التمرد، وقد كشفت دراسة استراتيجية أمريكية يدور مضمونها حول سيناريو لتقسيم السودان إلى ثلاث دول إحداها دولة في دارفور موالية لإسرائيل (٢٨). ففي الواقع المخططات الإسرائيلية تجاه أفريقيا تمثل تهديدا للأمن القومي العربي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة، حيث تهدف إسرائيل إلى دعم علاقاتها بالدول الأفريقية خاصة تلك التي لها حدود مشتركة مع دول عربية بغية الألتفاف حول الأمة العربية والسودان ومصر بالذات في شكل حزام يمتد من إريتريا وأثيوبيا وحتى تشاد مروراً بكنيا وتنزانيا ورواندا وجمهورية أفريقيا الوسطى مما يهدد منابع النيل وبالتالي المصالح المصرية السودانية. وكذلك تسعى إسرائيل من خلال دورها المتنامي في أفريقيا إلى اصطفاف التأييد الأفريقي للقضايا العربية وكسب الرأي العام في القارة السمراء إلى جانبها خاصة في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي (٢٩).

رابعاً، الترتيبات الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة العربية «الشرق الأوسط الكبير»:

حيث انعكس انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة على عملية تخطيط وتنفيذ الاستراتيجية القومية لزيادة نفوذها، وهيمتها في العالم إذا اتسم سلوك السياسة الخارجية الأمريكية على الانفراد بإرادة النظام الدولي وما يموج به من صراعات وتناقضات وهي تؤكد على علاقاتها الخاصة بإسرائيل وتعطيها أولوية مطلقة (٣٠). لذلك فإن فكرة السيطرة على المنطقة العربية في استراتيجية الغرب فكرة قديمة، لمنع ظهور أي قوة عجمية إقليمية، فحاربت كل المحاولات الوحشية (القومية) وكان زرع إسرائيل وطلق القلاقل، وعدم الاستقرار وتشجيع الحروب والاضطرابات وفرض المشاريع المعادية من أهم وسائل إعاقه المشاريع القومية أما الشرق أوسطية فهي قديمة قدم مشاريع هرتزل الصهيونية وحلف بغداد ونظرية ملء الفراغ، ثم مسلسل السلام في محاولة مستميتة لطمس الهوية القومية للبلاد العربية، ومحاربة المد القومي العربي وعزل كل من يحاول رفض واقع الهزيمة

والهيمنة الإستعمارية الجديدة، قد تحقق التوازن العسكري مع إسرائيل (٣١)، وكان الطرح الصهيوني الأمريكي للشرق أوسطية الجديدة لتتمكن إسرائيل من الإنتهاء إلى المنطقة العربية التي لا تنتمي إليها بمفهومها العربي، لكنها يمكن أن تنتمي إليه بإعتبارها دولة شرق أوسطية ولهذا ومن أجل دولة واحدة هي إسرائيل تبذل كل الجهود لطمس الهوية العربية لصالح هوية لا قوام لها، تسمى الشرق أوسطية تفسح لإسرائيل وتعطي لها شرعية الوجود والبقاء (٣٢). وأصبح الشرق أوسطى متكاملاً على إعتبار إنه مشروع إقليمي إسرائيلي بصدر كتاب شيمون بيرز «الشرق الأوسط الجديد» عام ١٩٩٣ (٣٣)، ثم جاء نائبه بوس بيلين من توضيحات تحت عنوان رؤية للشرق الأوسط (٣٤)، ثم بنى مشروع بيريز رسمياً وتحرك من خلاله في سبيل تشكيل نظام سياسى واقتصادى وأمنى تتمكن إسرائيل بواسطته من الاندفاع في المنطقة وفرض سيطرتها سياسياً واقتصادياً على أن تتحرك بقية المنطقة في محيطها.

ويتمثل جوهر المشروع الإقليمي في إنشاء مجموعة من الدول الإقليمية لها سوق مشتركة، ونظام أمني إقليمي يثبت النظام السياسى الجديد وفي الوقت نفسه إقامة بنية تنظيمية عبر مراحل زمنية تتزامن مع اتفاقيات السلام وتحقيق التطبيع الكامل بين الدول العربية وإسرائيل لإدماجها في المنطقة وإنهاء حالة الصراع (٣٥)، وبالتالي فإن المشروع الشرق أوسطى يهدف إلى إسقاط معالم الهوية العربية الإسلامية، أى إسقاط العروبة والإسلام وبناء ثقافة وسطية تحاول طمس الهوية العربية الإسلامية بينما لا يتم طمس الهوية الصهيونية، لأنها سوف تنتعش تحت مسمى الشرق أوسطية (٣٦)، ومحاولة النفاذ إلى الإرادة العربية وشلها عن القيام بدور فاعل في مواجهة العدو والإخضاع الكامل للمنطقة العربية للسيطرة على موارد العرب وتوظيفها لصالح الإسرائيليين ثم الإفناء للامة العربية كما ترى الفلسفة الصهيونية التي يعكسها الفيلسوف الصهيوني «ايلداه شايب» الذى يوضح إنه لا مكان لأمتين في هذه المنطقة، والحياة للشعب اليهودى وحركة تحرره القومى (٣٧)، وبذلك فإن الهدف الأساسى من النظام الشرق أوسطى الجديد والسوق الشرق أوسطية هو تكريس الهيمنة الإسرائيلية على البلدان العربية في ظل اختلال ميزان القوى والدعم الأمريكى المطلق هو لممارساته العدوانية والعنصرية والإرهابية الإستيطانية وقد جسد مشروع الشرق الأوسط الكبير المشروع الإمبراطورى الأمريكى لمرحلة ما بعد انتهاء نظام القطبية الثنائية والذى طرح كرد فعل لهجمات ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ يمثل ذروة لتطوير المشروع الإقليمي الشرق أوسطى.

لقد بدأ مشروع الشرق الأوسط الكبير فعليا باحتلال

العراق، لكنه فشل أيضا فعليا في العراق وتلاه مشروع الشرق الأوسط الجديد «المعدل» الذي طرحته وزير الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس في ذروه الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦ عندما قالت إن هذه الحرب سوف تنتهي بإقامة الشرق الأوسط الكبير (٣٨)، وكان هذا المشروع يهدف الى تحقيق ما يلي:

* أن يتوارى الصراع العربي الإسرائيلي وألا يتحول إلى عقبة مستمرة تعوق تطوير العلاقات العربية الإسرائيلية.

* فرض صراعين بديلين كفيلين بتدمير النظام العربي لصالح الشرق أوسطى الأمريكى الإسرائيلى هما:

أ- صراع عربى ايرانى وقد ظهرت ملامح هذا الصراع الجديد فى المواقف العدائية من دول عربية إزاء حزب الله وإيران فى الحرب الإسرائيلية اللبنانية.

ب- صراع سنى شيعى يجرى فرضه وتعميمه على كثير من الدول العربية.

وهذا يؤدى إلى تفتيت الوحدة الوطنية للدول العربية بهدف إعادة رسم خرائط سياسية جديدة على أسس عرقية وطائفية.

خامسا، التعتت الأمريكى الإسرائيلى وخرقه للمواثيق والمعاهدات الدولية دون تبرير:

إن الباعث على تقنين الجرائم الدولية هو خطورة تلك الجرائم ومدى بشاعتها وتحديد تلك التى تم إقرارها ضد المدنيين ونتيجة استمرار تلك الجرائم دون رادع لمرتكبيها تعاظم قلق الشعوب والمجتمع الدولى إزاءها وبالإضافة على التطور فى التصنيع الحربى أصبح القلق يساور المجتمع الدولى إزاء الجرائم التى من المحتمل وقوعها فبدأ بمحاربة تقنين الجرائم الأشد خطورة على البشرية ابتداء من معاهدة لاهاى حتى المصادقة على المحكمة الجنائية الدولية فى روما (٣٩).

إن تشريع القوانين الجنائية الدولية ليس غاية يسعى المشرع إليها وإنما وسيلة لمنع وقوع الجرائم وتكرارها ويتفاوت الموقف الإسرائيلى من الاتفاقيات الدولية حيث توقع إسرائيل على بعض الاتفاقيات وتصادق عليها، كما فى اتفاقية جنيف وفيما تراوغ بين الاعتراف والمصادقة على البعض الآخر كما هو موقفها من المحكمة الجنائية الدولية وحتى المعاهدات والاتفاقيات التى تقرها إسرائيل، تتذرع بعدم إمكانية انطباقها على حالة احتلالها للأراضي الفلسطينية. وبالتالي يقوم القانون الدولى الإنسانى وهو القانون الذى تطبق أحكامه فى حالة الحرب المعلنة أو حالة النزعات المسلحة، دولية كانت أو غير دولية على وجوب احترام العديد من المبادئ والقيم الأخلاقية والإنسانية، ثم تقنينها جميعها بموجب كل من قانون لاهاى لعام ١٨٦٨ واتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والتى تمثل أساسا فى مبدأ حصانة الذات البشرية التى يقضى بعدم

استخدام الحرب كمبرر للإعتداء على حياة من لا يشاركون فى القتال ومبدأ حظر بعض أنواع الأسلحة، ومبدأ التفرقة بين الأهداف العسكرية والمدنية وكذلك مبدأ عدم الاعتداء على السكان والتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين. إلا أن جميع هذه المبادئ والقين الأساسية بقيت حبيسة المجال النظرى، ولم تؤخذ بعين الاعتبار بتاتا فى حرب إسرائيل على لبنان عام ٢٠٠٦، وغزة عام ٢٠٠٩ إلى شكلت انتهاكا بكل المعايير الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المكفولة دوليا، وخرقا لقواعد القانون الدولى الإنسانى ومبادئه التى يفترض إعمالها فى حالة النزعات المسلحة، هذا الأمر الذى يستتبع ومن الناحية القانونية قيام ماثولة إسرائيل الدولية ومحكمة ومعاقبة مرتكبى هذه الإنتهاكات والخروقات الجسيمة فى حق المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين. وبالرجوع الى الوثائق القانونية الدولية لاسيما النظام الأساسى لمحكمة روما لعام ١٩٩٨ واتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين خلال الحرب والبروتوكول الإضافى الأول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة لعام ١٩٧٤ واتفاقية لاهاى لقواعد الحرب البرية لعام ١٩٠٧ واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها عام ١٩٤٨ واتفاقية تعريف العدوان لعام ١٩٧٤ وغيرها من الوثائق القانونية الدولية ذات الصلة ويمكننا أن نضيف جرائم الجيش الإسرائيلى فى لبنان وفلسطين إلى ثلاثة أصناف رئيسية هى جرائم ضد الإنسانية وجرائم ضد سلامة الذات البشرية وجرائم حرب (٤٠).

ومم لا شك فيه إن إسرائيل سلطة احتلال حسب القانون الدولى والاتفاقيات الدولية التى من ضمنها اتفاقية جنيف الرابعة، إلا إنه أمام عدم إمكانية التحرك الدولى القانونى تجاه الجرائم الإسرائيلية يصبح من الصعوبة بإمكان توجيه الفعل الدولى نحو محكمة مجرمى الحرب الإسرائيليين كون المحطة الأولى فى تقييم تطبيق القانون الدولى والمعاهدات عموما تكون عبر إعراف الدولة المعنية بها لتصبح القواعد القانونية ملزمة، ورغم إدانة الجمعية العامة لإسرائيل أكثر من مرة إلا أن أى محاولة لإدانتها عبر مجلس الأمن يتم تحجيمها عبر الفيتو الأمريكى لتكامل بذلك استراتيجية الموافقة وعدم المصادقة على الاتفاقيات مع توجهات السياسة الدولية، وتكون النتيجة عدم إحقاق العدالة الدولية المنصوص عليها فى المواثيق والمعاهدات الدولى (٤١). فقد يصعب إستحضار جريمة دولية حصلت سابقا أونصت عليها وثيقة دولية لم تكن إسرائيل قد طبقتها من قبل ولا تزال بدءا بجرائم الحرب ضد الإنسانية وصولا إلى جرائم الإبادة وما تحويه هذه الجرائم من تفضيلات وأنواع مختلفة من الممارسات العدوانية على المدنيين (٤٢). وهنا فقد نفذت إسرائيل فى تبرير كل ما اقترفته من جرائم من خلال نافذة السياسة التى وفرتها لها الولايات

المتحدة الأمريكية، كضمانة وشرط أكيدين لاستمرار الجريمة والإفلات، ولعل أخطر الجرائم الدولية هي تلك الجرائم التي تم تصنيفها تحت باب «جرائم الإبادة الجماعية» نظرا إلى خطورتها بقصد إهلاكها بشكل جزئي أو كلي من خلال ممارسات تهدد وجودها وهويتها وثقافتها سواء من خلال فعل عدواني مادي مباشر أو غير مباشر. كما يمكن اعتبار حصار قطاع غزة وما تحمله من أعمال قانونية بأنها جرائم إبادة فإسرائيل تتجاوز في ممارساتها شروط الحصار وضوابطه كما ورد في اتفاقية لاهاي، والمؤكد إن إسرائيل عمدت وتعتمد في الحصار الأخير على قطاع غزة إلى التضييق على السكان ومنع المرضى والأطفال من مغادرة القطاع لتلقى العلاج. بالإضافة إلى لجوء إسرائيل إلى سياسة التجويع وقطع المؤن الغذائية والدوائية وبالتالي فقد تتنافى الإجراءات الإسرائيلية مع الاتفاقيات الموثيق الدولية (٤٣).

والملاحظ عند تشكيل صورة جمعية للممارسات الإسرائيلية خصوصا تلك الممارسات الموجهة ضد السكان، وجودهم بشكل مباشر أو تدمير ممتلكاتهم فإن إسرائيل تمارس جريمة إبادة بحق السكان الفلسطينيين، وقد نشر عام ٢٠٠٥ تقرير مشترك لمنظمة «بتسيلم» لحقوق الإنسان، والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي، المرتبطة بالتعقيدات التي تفرضها إسرائيل على حركة وتنقل الأشخاص والبضائع بين قطاع غزة والضفة الغربية (٤٤)، وكما أدانت لجنة حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إسرائيل في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في إنتفضة الأقصى وذلك في تقرير لها بتاريخ ١٨/٤/٢٠٠١ وكذلك أدانت اللجنة عمليات الإعدام خارج نطاق القانون، وكذلك سياسة الحصار والعقوبات الجماعية إستنادا إلى اتفاقية جنيف الرابعة الملحق بها وقرارات مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان ١٩٩٣ وكذلك إسترشادا بميثاق الأمم المتحدة (٤٥).

وبالتالي فإن هذه الإدانات والقرارات تظل عديمة الجدوى ما دامت واشنطن مصررة على تسييد إسرائيل وإنقاذ مشروعها وإعلان إبادة الفلسطينيين والتبشير بالدولة اليهودية على كل فلسطين، وإعتبار سياسة الهدم والتفكيك والإبادة والإغتيال سياسة رسمية مشروعة ما دامت المقاومة الفلسطينية قائمة، وفي كل الأحوال التي أنقذ فيها مجلس الأمن بسبب الجرائم الإسرائيلية، كانت الجلسات تتحول إلى مسرح لإستعراض القوة الإسرائيلية ثم يعجز المجلس من مجرد التعبير عن القلق وكان آخر هذه المشاهد فشل مجلس الأمن من إصدار قرار يدين إسرائيل بسبب حصارها لغزة فضلا عن عجز المجلس عن إدانة المستعمرين اليهود الذين ألحقوا أكبر الأذى بالسكان الفلسطينيين وأكتفى المجلس بإصدار بيان شفوي هوفي الواقع أقرب إلى الإمتنان لإسرائيل بسبب تصدى

شرطتها للمستعمرين فيما كان الجيش الإسرائيلي هو الذي يحميهم (٤٦)، لذلك فقد استفادت إسرائيل من السلطة التي تفرضها الدول المساندة لها ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية في إخراج نصوص القانون الدولي عن مضامينها وفق تفسيرات تقود إلى عدم تكييف الجرائم التي ترتكبها بحق الفلسطينيين.

وبالتالي أن ما أقترفته إسرائيل من جرائم دولية في غزة ولبنان وأفغانستان والعراق والسودان يستدعي قيام المسؤولية الجنائية من الحكومة والجيش الإسرائيلي على حد سواء وضرورة محاكمتهم، إذ يتعين على المجتمع الدولي أن يضع حدا للأعقاب الذي كثيرا ما تمتعت به إسرائيل طيلة عشرات السنين (٤٧)، وبالرغم من كل هذه الممارسات الصهيونية الأمريكية ضد أبناء الشعب الفلسطيني وغيرها من الدول الشقيقة لم تنل من عزيمتهم، وإنما حفزتهم على مواصلة النضال جنبا إلى جنب مع الكفاح المسلح الذي تخوضه حركة المقاومة الفلسطينية (٤٨)، ففي كل يوم تندفع جموع الفلسطينيين متحدية كل حراب العدو الصهيوني بمظاهرات وهجمات بالأيدى والحجارة والسلاح الأبيض ومصادمات عنيفة مع رجال الجيش والشرطة والمستعمرين حيث زلزلوا الأرض تحت أقدام المحتلين، فأربكت ثوراتهم الكيان الصهيوني وإنكشف ضعفه أمام قوة الإرادة الفلسطينية خاصة مقاومة لبنان عام ٢٠٠٦، وغزة عام ٢٠٠٩ حيث لم تنفع كل حملات القمع والإرهاب والإضطهاد في عزيمة الفلسطينيين من المطالبة بحقوقهم في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

سادسا، وعد أوباما بالتغيير وإزدواجية السياسة الأمريكية:

إن الولايات المتحدة الأمريكية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حاولت إيهام العالم بأنها في حالة حرب ضد الإرهاب حتى تعطى لنفسها الفرصة لتحقيق مصالحها بتنصيب نفسها الزعيم الأوحده على العالم وكذلك قامت بتكريس سياستها الخارجية التي بدأت تتضح ملامحها منذ الحرب على أفغانستان للدفاع عن ذلك الهدف.

وبالتالي فإن المحافظون الجدد لا يرون العالم إلا من منظور أحادي متشدد لأنه لذا غالبا ما يتسم خطابهم السياسي بإستخدام المصطلحات الجذرية التعسفية، ولعل خطورة التوجهات الفكرية لا تكمن فقط في تلك الرغبة المتقدمة إلى منظرى لإيدولوجية الحركة لتأجيج حالة الصراع الدولي الجديد بحجة الحرب على ما سموه بقوى الشر، بل تكمن في تبني مفهوم أحادية القوة الأمريكية فضلا عن الدعوة إلى عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية من خلال الإعتماد على القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية بإعتبارها

خياراً أول لا خيار آخر (٤٩).

واليوم تنهال الاستراتيجيات على الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما بهدف التأثير في التغيير الذي وعد به كعنوان لسياساته الخارجية وهذه العوات تأتي من هؤلاء الذين عملوا في إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون، فيعطون بنصائح بعضها بعيد كل البعد عن التغيير الضروري في السياسة الأمريكية الخارجية وخاصة نحو منطقة الشرق الأوسط، والسبب الرئيسي هو إسرائيل العنصرية التي لها أهداف استراتيجية في كل من فلسطين والسودان وسورية ولبنان.

فأخطاء المرحلة السابقة عديدة منها على سبيل المثال ما تمثل في لوم الفلسطينيين وحدهم وإعفاء الدولة العنصرية إسرائيل من أي لوم كما حدث في عهد الرئيس الأمريكي السابق كانتون الذي ترك فريقه سبع سنوات لعملية السلام في منطقة الشرق الأوسط يتخبط في المسارات السورية واللبنانية والفلسطينية بعيداً عن إهتمام ورعاية الرئاسة، ويمكن القول إن عمل الفريق كان وظيفته إدارة عملية السلام وليس الوصول إلى نتيجة بغية حل الصراع العربي الصهيوني في المنطقة (٥٠). وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الخلافات بين حماس وفصائل فلسطينية أخرى وتقويض السلطة الفلسطينية بسبب النزاع على السلطة ساهم ذلك في إلصاق تهمة الإرهاب بهم.

والفرق الرئيسي هنا هو أن الفلسطينيين يدفعون ثمن الأخطاء وثمان لوم حصراً لهم، فيما أن الإسرائيليين يعاملون دوماً وكأنهم الضحية الدائمة بلا محاسبة على إستمرارهم في الإحتلال كذلك إفلات دائم من العقاب على تجاوزات المعاهدات والمواثيق الدولية وممارسات تتنافى مع واجبات احترام حقوق الإنسان وذلك من خلال إرتكاب أشنع الجرائم ضد السكان الفلسطينيين العزل، كل ذلك بحماية الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعمها بكل الإمدادات العسكرية والمادية.

فالرهان على رئاسة أوباما في رفع راية العدل والعدالة ليس رهاناً إعتباطياً، وليس هوناتج عن لون البشرة كأفريقي بجذور إسلامية، بل إنه الرهان على شخصيته ووعد أوباما ولذلك لا بد من التنبه لأبعاد خسارته، فإذا كان الرئيس أوباما يريد أن ينفذ تعهداته في دارفور وفلسطين على سبيل المثال فهو بحاجة إلى حشد أكبر قدر من الدعم العربي والأفريقي والإسلامي وراء ضمان مبدأ عدم الإفلات من العقاب (٥١)، وهنا فإن السياسة المبنية على العدالة هي شرط أساسي وضروري من أجل تحقيق السلام والإستقرار في المنطقة.

* الخاتمة:

من خلال ما سبق أرى أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تقفان على أرضية واحدة لأن الأهداف مشتركة

والاستراتيجية متناغمة للهيمنة والوصاية على المنطقة العربية، بالرغم من أن المجتمع الدولي يرفض التوجهات الإسرائيلية لإستهداف الأرض والشعب الفلسطيني واللبناني والعراقي والسوداني، إلا أن النفوذ الإسرائيلي داخل المجتمع الدولي قوض إرادة المجتمع الدولي للوقوف ضد المشروع الصهيوني.

واليوم يبدو أن العالم العربي هو الساحة الوحيدة لتطبيق الشرعية الدولية الجديدة بعد أن فقد أهلية اللاعب حتى في قضايا القومية، فاستبيح الوطن العربي وتم تفكيك المواقف العربية بحيث لم يعد هناك قضية قومية واحدة على عكس ما كان العالم العربي يشعر حتى ثمانينات القرن الماضي إنه جسد واحد تتنفض كل أعضائه إذا مس عضوفها، وإنشغل كل وطن بعلاقاته ومصالحه الفردية فتراجعت الروح الجماعية، فإزدهرت العلاقات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية، ناهيك عن أعمال الإبادة التي تمارسها إسرائيل ضد الفلسطينيين واللبنانيين والعراقيين والسودانيين، فقد كان من نتائج مواقف بعض الدول العربية المتواضعة في فلسطين والسودان والعراق إزاء إسرائيل وأن توحشت إسرائيل ولم تعد تطبق مجرد النقد، ناهيك عن إلزامها بقواعد السلوك القديم وتجسيد آثار التحالف الإسرائيلي الأمريكي وموضعه عوامل القوة الإسرائيلية بتوليد عشرات العوامل الداخلية والإقليمية لتحجيم القوة الإسرائيلية. ومن هنا نجد أن الوجود الإسرائيلي في قلب المنطقة العربية وما به من نشاط للتوسع الإستيطاني وتغيير ملامح الأرض وتهديد مدينة القدس وإعتبارها عاصمة أبدية لإسرائيل ومحاولاتها المتكررة لهدم المسجد الأقصى وبناء الهيكل المزعوم ونظرية الأمن الإسرائيلي نفسها تمثل مشكلة ليس بالنسبة لسوريا وإنما لكل الدول العربية أي إن إسرائيل تشكل ذروة التحدي الإستعماري الصهيوني للأمة العربية ونقطة تحول وتنفيذ للمخططات الإستعمارية. ولا ننسى الوجود الأمريكي المتنامي عسكرياً وسياسياً واقتصادياً والقائم فعلاً في المنطقة العربية يمثل تهديداً للمنطقة العربية خاصة عند النظر إلى العلاقة الاستراتيجية المعلنة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في ضوء إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم كقوة عظمى منفردة.

وبالتالي، فإذا كانت إسرائيل تتصور بأنها ستكسب شيئاً من تلك المجازر والمخارق التي تقوم بها في فلسطين وغيرها من الدول العربية فهي واهمة، ومن الغباء ألا تدرك إسرائيل إن عدوانها قد زاد من رصد الكراهية والبغضاء تجاهها في نفس كل فلسطيني وعربي وكل مسلم، ومن قصر النظر ألا تدرك إسرائيل ما ألحقته بأهل غزة من إصابات وجراح ستكون بمثابة جرس إنذار يدق على الدوام مستنهضاً كل الفلسطينيين

وسائر العرب لتحرير فلسطين من الصهاينة، وكل أرض عربية سلبت من أهلها ولن يغيب عنها أن الأرض التي دفن فيها الشهيد ستنبت مقاومين ومناضلين أشد بأساً وأشد إصراراً على دحر العدو واستعادة الحقوق.

إن الضعف العربي الحالي والإنحياز الأمريكي والغربي لن يغير حقيقة ولن يضيع حقاً، إذا فرطنا فيه فلن تقبله الأجيال القادمة قد نضعف وقد نخلف وقد نهزم عسكرياً ولكن الأهم من ذلك ألا نهزم نفسياً أو نقبل مما يريد لنا العدو أن نقبله، لن نكون جنوداً حمراً كما فعل المستعمر الغربي في الأمريكيتين، نعم لن نحرر المقاومة الفلسطينية بمفردها فلسطين ولا يطلب منها ذلك ولكنها ستظل دوماً رأس حربة في وجه إسرائيل تستنزفها وتشكل خبرة لأجيال قادمة أكثر عمقا في النظام العربي وبدون الإصلاح الحقيقي والجاد سواء على صعيد البيت الفلسطيني أو على صعيد النظام العربي بما يفعل من دوره في حماية الأمن القومي العربي والتصدي للتهديدات التي تمثلها إسرائيل وغيرها، فإن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ستفرضان مزيداً من الهيمنة على المنطقة بحيث تستمر دول عربية عديدة تدور في الفلك الأمريكي وتستمر إسرائيل في سياستها العدوانية التي قد تستهدف مجدداً غزة ودولاً عربية أخرى وعندها يمكن أن يتم تصفية القضية الفلسطينية بشروط إسرائيلية كما تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في عملية إستنزاف الثروات العربية إعتياداً على أساليب ووسائل متعددة.

وأختم مقالتي هذه بأن إسرائيل ككيان إستيطاني عنصري إحتلالى ستشهد نفس مصير الكيانات الإستيطانية المصدرة من الخارج ولن تكون سوى محطة مرحلية على طريق هجرة اليهود من العالم القديم إلى إسرائيل، ومن إسرائيل إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا وغيرها من بقاع الأرض.

قائمة المراجع:

١- خيام محمد الزعبي، أفغانستان وخلفيلت الحرب وفاق المستقبل، بغداد، مجلة التضامن العربي الإسلامي العدد ٧، ٢٠٠٥، ص ٣٢.

٢- marie jell zahar. demorican war. and peace in the middle east revieed in journal of palesino (٣) ١٩٧٩: ١٠٥.

٣- رضوى صلاح، قراءة في الخطابات العربية الرسمية، من نقد المقاومة إلى الملاقبة الصادرة في العدوان، تحرير أمانى غانم، مدحت ماهر، في المقاومة الحضارية في حرب لبنان، الدلالات والمالات، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج حوار الحضارات،

٢٠٠٧، ص ١٠١.

٤- عبد الله بلقزيز، الأمن القومي العربي، مصادر التهديد وسبل الحماية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩، ص ٥٦.

٥- عطا زهرة، الأمن القومي العربي، طرابلس، جامعة قاريونس، ١٩٩١، ص ١٥٣.

٦- أمين الساعاتي، الأمن القومي العربي، صيغة عربية مناسبة للدخول في القرن الواحد والعشرين، القاهرة، دار الفكر العربي، ط ١، ١٩٩٣، ص ٦٣.

٧- غازي فيصل، السياسة الأمريكية، الهيمنة وتصدير العنف، بغداد، مجلة أم المعارك، العدد ١٧٦، ٢٠٠٩، ص ٧٣.

٨- هيثم الكيلاني، الأمن القومي في إطار العلاقات العربية الإقليمية، القاهرة، مجلة شئون عربية، العدد ٨٠، ١٩٩٤، ص ١٢١.

٩- هيثم كيلاني، الأمن القومي وجامعة الدول العربية، مجلة الوحدة العدد ٢٨، ١٩٨٧، ص ١٤.

١٠- ليث عبد الحسن الزبيد، مشروع الشرق أوسطية ومستقبل الأمن القومي العربي، مجلة دراسات، العدد ٢٢، ٢٠٠٥، ص ٢١.

١١- المرجع السابق، ص ٢٣.

١٢- خيام محمد الزعبي، إسرائيل كيان مصطنع ودولة عدوانية لا نهاية لأطماعها، السياسة الدولية، العدد ١٧٢، ٢٠٠٨، ص ١٩٣.

١٣- خيام محمد الزعبي، العلاقات السورية الإيرانية ١٩٧٩-٢٠٠٤، رسالة ماجستير، حيث قام الباحث بترجمتها من اللغة الفارسية إلى اللغة العربية، إيران، جامعة أصفهان، ٢٠٠٥، ص ٢٢.

١٤- محمد حسين الضاهر، الياسة السورية تجاه التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي بعد مؤتمر مدريد ١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠١، ص ١٣٢.

١٥- طلعت أحمد مسلم، حرب الخليج والأمن القومي، قبرص، دار الملتقى للنشر، ط ١، ١٩٩٢، ص ١٠٤.

١٦- خيام محمد الزعبي، مصر وأزمة دارفور، الأهرام، الخميس ٢١ مايو، ٢٠٠٩، ص ٤.

١٧- عبدالله الأشعل، المؤامرة القانونية على سورية، القاهرة، بدون ناشر، ٢٠٠٦، ص ١٤٤.

١٨- خيام محمد الزعبي، العلاقات السورية الإيرانية ١٩٧٩-٢٠٠٤، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

١٩- عبد العزيز الصاوي، أزمة المصير السوداني، مناقشات حول المجتمع والتاريخ والسياسة، الخرطوم. مركز

- والأمن القومي، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وابحث الكتاب الأخضر، ٢٠٠٤. ص ٢٥٤.
- ٣٦- الأهرام، العدد، ١٥٩٧٩، ٣٠/١/٢٠٠٧.
- ٣٧- سعد اللاوندى، أصابع إسرائيلية تعبت في دارفور، الأهرام، ٣٠ أغسطس، ٢٠٠٤.
- ٣٨- خيام محمد الزعبي، مصر وأزمة دارفور، مرجع سبق ذكره، ص ٤.
- ٣٩- محمد أبو الرب، محاكمة الإسرائيليين على حصار غزة، المستقبل العربي، العدد، ٣٥٩، ٢٠٠٩، ص ٥١.
- ٤٠- نادية ليتيم، المسؤولية القانونية الدولية للجرائم الإسرائيلية في غزة، السياسة الدولية، العدد، ١٧٦، ٢٠٠٩، ص ٨٤.
- ٤١- سالى سامى اليومى، قانا، رمز الانتهاكات الإسرائيلية، السياسة الدولية، العدد، ١٦٦، ٢٠٠٦، ص ١٥٨.
- ٤٢- داود درعاوى، جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، مسؤولية إسرائيل الدولية عن الجرائم خلال انتفاضة الأقصى، فلسطين، الهيئة الفلسطينية لحقوق الوطن، ٢٠٠١، ص ٢٠.
- ٤٣- مخلد الطراونة، الجرائم الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومدى إمكانية تقديم المسؤولين للمحاكمة، الكويت، مجلة الحقوق، العدد، ١، ٢٠٠٥، ص ٣٠٨.
- ٤٤- تقرير مركز المعلومات الفلسطيني.
- ٤٥- لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة حول انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة.
- ٤٦- عبد الله الأشعل، السودان والمحكمة الجنائية الدولية، القاهرة، بدون ناشر، ٢٠٠٩، ص ٤٤.
- ٤٧- نادية ليتيم، المرجع السابق، ص ٨٧.
- ٤٨- عمرو الشوبكى، ثورة يوليو في عصر جديد من التفاعل مع العالم إلى العولمة، تحرير هانى رسلان في سياسات يوليو، خمسون عاما على الثورة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٤، ص ٨٤.
- ٤٩- خيام محمد الزعبي، وعد أوباما والخروج من ازدواجية السياسة الأمريكية، الأهرام، ٣ يوليو، ٢٠٠٩، ص ١٠.
- ٥٠- المرجع السابق، ص ١٠.
- ٥١- المرجع السابق، ص ١٠.

- الدراسات السودانية، ٢٠٠٤، ص ١٤٥.
- ٢٠- الأهرام، ٢٠-٤-٢٠٠٧.
- ٢١- إسماعيل سليمان، المشكلة القومية واتفاقية السلام في السودان، الخرطوم، الشركة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص ١٠.
- ٢٢- خيام محمد الزعبي، مصر وأزمة دارفور، مرجع سبق ذكره، ص ٤.
- ٢٣- أحمد الأصبحى، دارفور، الأزمة والحل، القاهرة، مطابع المتنوعة، ٢٠٠٧، ص ١٩٦.
- ٢٤- الأهرام، العدد ١٦١٢٦، ٣٠/٥/٢٠٠٧.
- ٢٥- حمدى عبد الرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أى مستقبل، القاهرة، مكتبة مذبولى، ٢٠٠٧، ص ١٤٦.
- ٢٦- زكى البحيرى، دارفور، أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠٨، ص ٢٣٧.
- ٢٧- نيفين عبد الخالق، المشروع الشرق الأوسطى والمستقبل العربى، مجلة المستقبل العربى، بيروت، العدد ١٩٣، ١٩٩٥، ص ٦.
- ٢٨- shimo peres the middle east. pirect ١٩٩٣ books.
- ٢٩- yossi beilin. Avision of the middle ٥december east Tokyo ١٩٩٩.
- ٣٠- جميل هلال، المشروع الإسرائيلى للنظام الإقليمى، مجلة دراسات فلسطينية، بيروت، العدد، ٢٢، ١٩٩٥، ص ٤٣.
- ٣١- محمد عبد الشفيق عيسى، مسارات غامضة، مصائر غير مؤكدة، بحث في الخيار الشرق الأوسطى، مجلة المستقبل العربى، بيروت، العدد، ١٩٤، ١٩٥٥، ص ٢١.
- ٣٢- ممدوح حامد عطية، القدرة النووية الإسرائيلية وأثرها على الأمن القومى العربى، باريس، مركز دراسات العربى الأوروبى، ١٩٩٤، ص ٧٥.
- ٣٣- عبد السعيد إدريس، أزمة السويس والصراع على مستقبل الشرق الأوسط، السياسة، العدد، ١٦٦، ٢٠٠٦، ص ٣٢.
- ٣٤- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٢، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٣، ص ٥٥.
- ٣٥- عبد الله محمد مسعود، على عباس مراد، الأمن

◆ مصطلحات عبرية ◆

■ اعداد قسم الترجمة ■

١- يديتس روندشاو:

الصحيفة الرئيسية الناطقة بلسان الحركة الصهيونية في ألمانيا.. تأسست عام ١٨٩٥ باسم "ايزرلينشع روندشاو"، وفي عام ١٩٠٢ أصبح اسمها "ييديشع روندشاو". كانت هذه الصحيفة تصدر أسبوعيا وكان لها أثر بالغ في أوساط الحركة الصهيونية العالمية.. وقد أغلقت نهائيا عام ١٩٣٨.

٢- يلين/ دافيد:

أديب ومرب وأحد زعماء الاستيطان اليهودي في فلسطين.. ولد في القدس عام ١٩٦٤ وكان أحد المحاربين من أجل فرض اللغة العبرية ومن المؤيدين المتحمسين لإلغيزر بن يهودا في كفاحه من أجل اللغة العبرية.

كان أحد مؤسسي "لجنة اللغة العبرية" وأول روضة أطفال في فلسطين.. كذلك كان أحد المنظمين لأول اجتماع للمعلمين العبريين في زخرون يعقوب وأول رئيس لنقابة المعلمين العبريين، كما كان رئيسا للجنة الوطنية ليهود فلسطين.. وقد توفي عام ١٩٤١.

٣- بيكا - شركة استيطان يهودي في فلسطين

تأسست عام ١٩٢٤ على أيدي البارون روتشيلد لإدارة مشروع استيطان أقامه هو ونقل في عام ١٨٩٩-١٩٠٠ إلى شركة "بيكا" .. وبعد المصادقة على الانتداب البريطاني على فلسطين استعاد البارون روتشيلد مسئولية مستعمراته وأقام شركة "بيكا" كشركة فرعية لشركة "بيكا" ووضع على رأس الشركة الفرعية ابنه جيمس دي روتشيلد.

وفي مطلع القرن العشرين أقيمت على أراضي "بيكا" مستعمرات: سجرة، كفار تبور، يينيل، بيت جن، متسبيه، كنيرت، عتليت، جفعات وغيرها.

٤- بل - يم / اختصار لـ "بلوجايميت" سرية بحرية:

هذه الوحدة كانت تعمل في إطار قوات البالماح كوحدة بحرية لقوات الهاجاناه، وعملت في إطار الهجرة اليهودية السرية وفي مجال تخريب منشآت بحرية بريطانية وسفن الأسطول البريطاني التي كانت تطارد المهاجرين. وكان أوائل العاملين في هذه الوحدة رجال البحرية الذين خدموا في الهاجاناه ابتداءً من عام ١٩٣٤ حيث بدأت الهجرة السرية المنظمة.

الصحف الرئيسية في إسرائيل

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت يومية	آخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً في إسرائيل إذ يقرأها حوالي ثلثي قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يوميا و ٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعي الجمعة
٢	هاآرتس يومية	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هي كتلة الإعلام شوكن	العدد اليومي (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف يومية	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودي الإعلامية	العدد اليومي (١٦٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه يومية	المراقب	١٩٣٨	المفدال الحزب الديني القومي	العدد اليومي (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزاليم بوست	بريد القدس	١٩٢٣	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجرون	العدد اليومي (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٥٠ ألف نسخة) (توزع يوميا طبعة دولية في أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية في أوروبا)
٦	جلوبس يومية اقتصادية	-	١٩٨٣	شركة جلوبس لتونوت للنشر التي تمتلكها مجموعة مونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هاموديع يومية	المخبر	-	حزب أجودات إسرائيل	العدد اليومي (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الإيداع ٢٠٠٣ / ٣٠٠٦

الترقيم الدولي 6 - 229 - 227 - 977 I.S.B.N.

مطابع التجارية - قلوب - مصر



مخنارات اسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).

